

# الكافي في التصريف

أحمد بن يوسف أطفيش (١٢٣٦هـ - ١٣٣٢هـ)

تحقيق ودراسة

عائشة يطو

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

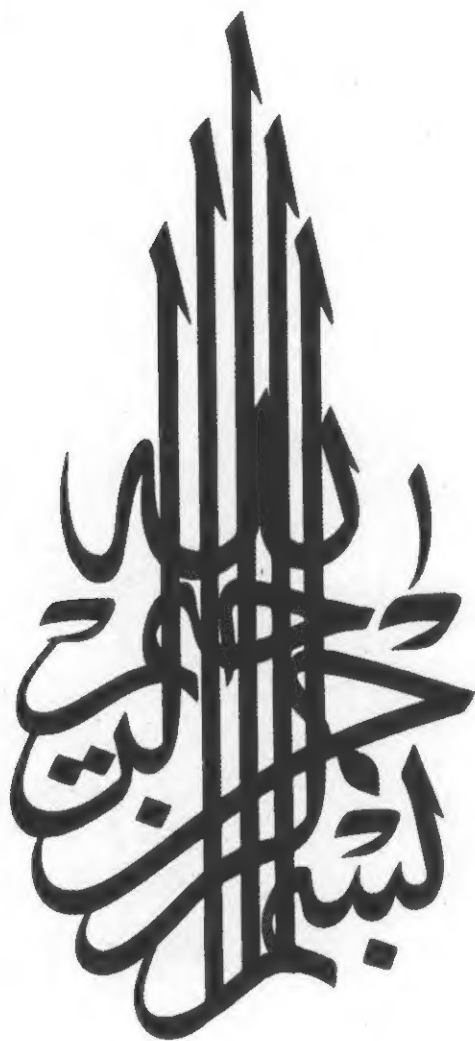
1870. By Wm. H. H. H.

1871. By Wm. H. H. H.

1872. By Wm. H. H. H.

1873. By Wm. H. H. H.

1874. By Wm. H. H. H.







## كشاف الرموز المستعملة :

و : وجه الورقة من المخطوط.

ظ : ظهر الورقة من المخطوط.

ج : جزء.

ص : صفحة.

خ : مخطوط.

ط : مطبوع.

ط.ح : طبعة حجرية.

ت : توفى.

هـ : هجري.

م : ميلادي.

١٠/٢ : الجزء ٢، صفحة ١٠.

[ ] : قوسان معقوفان يحصران الزيادات.

مج : مجلد.

ع : عدد (في المجلة).

ق : قرن.

مح : محقق.

// : بداية صفحة المخطوط.

ط.ب : طبعة بيروت.

ط.ج : طبعة الجزائر.



# مقدمة البحث

## المقدمة

إنّ تراث الأمم المخطوط هو ذخيرتها وعدّتها، إن هي سارعت لنجدته، وعرفت كيف تحافظ عليه، وأبرزته إلى النور. فقد ضاع كثير من جهد الأجداد هباء منثوراً بعوامل الزّمن المختلفة طبيعيّة كانت أو بشريّة، لم تحسن الأجيال - إلّا ما ندر - على مرّ العصور الحفاظ عليه، فرمت به بين أيد غريبة، تلقّفته واستغلّته في نهضتها. أما ما تبقى ففعلت عنه الأعمى فهو ينمحي من الوجود<sup>١</sup>.

فهل نترك هذه الكنوز تضيع وفي مقدورنا إنقاذها، وبعث الرّوح فيها من جديد، لتكون مرتكزا لبناء صرح علمي؟

هاهي ذي - بما تبقى فيها من نفس - تستغيث طالبة أيدي ذوي العزائم العالية من أبناء هذا الجيل الفيورين على موروث الأجداد. فهل من مجيب؟

أجبت، وعزمت المساهمة حينما ارتحلت إلى وادي ميزاب، وتمكّنت من الحصول على نسخة مخطوطة من (الكافي في التّصريف) لأحمد بن يوسف أطفيش - أحد أعلام الجزائر - من مكتبة

" الشيخ صالح لعلّي " ببني يزقن بغرداية في ربيع (١٩٩٣م)، بمساعدة الأستاذ " مصطفى وينن ". وقد عرضتها بعد ذلك على أستاذي الدّكتور " بوعناني مختار " فشجّعني - بعد الاطلاع عليها - على تحقيقها، ودعاني إلى الاجتهاد في البحث عن نسخة ثانية، لأنّ الاعتماد على نسخة وحيدة في التّحقيق تكتنفه صعوبات جمّة.

وقفني الله في صائفة السّنة نفسها إلى الحصول على هذه النّسخة الثّانية

١ - ينظر : تراثنا بين ماض وحاضر من ٣٣-٤٠.

بفضل الأستاذ "مصطفى وينتن". وكانت هذه النسخة مجزوءة إلى قسمين: واحد بمكتبة "الإصلاح" بغرداية، والآخر بمكتبة "القطب" ببني يزقن، إلا أنها غير تامة. ومع ذلك اطمأن قلبي إلى أنها ستزيج من طريقي كثيراً من العقبات. وبعد عرضها على أستاذي المشرف تم تسجيل موضوع هذه الرسالة الموسوم بـ :

"الكافي في التصريف" لأحمد بن يوسف أطفيش.

- تحقيق ودراسة -

دواعي البحث : وقع الاختيار على هذا الموضوع لأسباب منها : الغيرة على التراث، والرغبة في إنقاذه من الضياع. كذا موضوع المخطوط من العلوم العقلية المستعصية، والاهتمام بها قليل، والتأليف في فن

الصرف قليلة إذا ما قورنت بما ألف في فن النحو. والأهم أن المخطوط من وضع شخصية جزائرية مرموقة في زمن عصيب من جميع النواحي<sup>١</sup>.

أهداف البحث : سيكشف تحقيق هذا المخطوط ودراسته عن جهود مؤلفه في مجال اللغة التي بقيت مغمورة، لأن كثيراً من الباحثين أولوا الاهتمام لإبراز جهوده في جوانب أخرى كالتفسير، والعقائد، والسياسة. وعليه يضاف هذا البحث إلى بحوث سابقة اهتمت بفكر الشيخ، أذكر بعضها منها مرتبة ترتيباً هجائياً :

- آراء الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش العقديّة<sup>٢</sup>.

- رسالة (حكم الدخان والسعوط). دراسة وتحقيق<sup>٣</sup>.

١ - ينظر ما أورده في عصر المؤلف ص ١-١١.

٢ - رسالة ماجستير قدمت من قبل الطالب مصطفى بن الناصر وينتن في مارس (١٩٩٦م) بجامعة الأمير عبد القادر، بقسنطينة (ط).

٣ - رسالة ماجستير مقدمة من قبل الطالب بكري يحيى الشيخ بلحاج (١٩٩٣م) ، بمعهد أصول الدين، جامعة الخرّوبة، بالجزائر .

- (الرّسم في تعليم الخطّ). تحقيق<sup>١</sup>.
- الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم، مقارنة إلى تفسير أهل السّنة<sup>٢</sup>.
- الفكر السّياسي عند الإباضية من خلال آراء الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيش<sup>٣</sup>.
- منهج الشّيخ محمّد بن يوسف أطفيش في تفسيره (التّيسير)<sup>٤</sup>.
- ولاشكّ أنّ خزانة الوطنيّة بحاجة إلى مثل هذه المؤلّفات التي ستسدّ بها ثغرات في مجال التّصريف الذي استصعبه النّاس قديما وحديثا.
- الصّعوبات : لم يخل إنجاز هذا العمل من صعاب، تركت بعض الثّغرات في بنائه، منها :
- عدم العثور على كثير من المصادر التي تخدم البحث وخاصّة تلك التي استقى منها المؤلّف مادّته، سواء أكانت له أم لغيره، مثل: حاشيته على شرح المرادي على الألفيّة (الجزء الأخير).
- صعوبة الدّخول إلى كثير من المكتبات بوادي ميزاب بسبب غلقها في غالب الأحيان، مثل : مكتبة الشّيخ صالح لعلّي ببني يزقن، ومكتبة الشّيخ أبي اليقظان بالقرارة، ومكتبة الإصلاح بفرداية.
- جهل سنة تأليف المخطوط، ممّا جعل وضعه في إطاره الزّمني أمراً صعباً.

١ - رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب أحمد مسعود عيسى العزّابي، بجامعة الفاتح بطرابلس، ليبيا ينظر : أخبار الثّراث العربي، مج ٤، ٣٧ع، مايو (١٩٨٨م).

٢ - رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب يحيى بن صالح بوتردين (١٩٨٩م)، جامعة عين شمس، القاهرة. (مرقونة).

٣ - رسالة ماجستير مقدّمة من قبل الطّالب عدّون جهلان. (ط).

٤ - رسالة ماجستير قدّمت من قبل الطّالب محمّد عكي علواني (١٩٩١م)، بمعهد أصول الدّين، جامعة الخرّوبة، الجزائر (مرقونة).

- عدم الإشارة إلى عنوان المخطوط من طرف المهتمين بفكر المؤلف مما غمر حقائق كثيرة متعلقة بهذا المصنف.
- خطة البحث : جعلت البحث قسمين؛ الأول للتحقيق، والثاني للدراسة. أما القسم الأول فصدرته بما يأتي :
- تمهيد حول عصر المؤلف، وما تميّز به من أحداث مختلفة. وأهميّة هذا التمهيد لمعرفة دافع التأليف عند صاحب (الكافي)، وظروف وضع المخطوط.
- ترجمة لحياة المؤلف بذكر اسمه، ونسبه، وولادته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، فتنقلاته، ومكانته العلمية. كما عرضت بعضاً من أشعاره، ومختارات مما ألف في كلّ فنّ، وفوفاته.
- تحقيق عنوان المخطوط، وتوثيق نسبته إلى صاحبه بإيراد أدلة على صحّة ذلك من ذات المخطوط وخارجه.
- الباعث على تأليفه، والذي لم يصرّح به صاحبه، إلاّ أنّني حاولت التّوصّل إلى ذلك من خلال بعض القرائن.
- وصف النّسخ المعتمدة في التّحقيق وصفاً دقيقاً، مع إبراز ما امتازت به كلّ نسخة عن الأخرى. ودعّمت هذا الوصف بصور لبعض الصّفحات من كلّ نسخة معتمدة.
- بعدئذ عرضت النّصّ المحقّق. وقد سار العمل في التّحقيق على النّحو الآتي :

- استنساخ محتوى النسخة (أ) - المتخذة أصلاً - وفق القواعد الإملائية الحديثة.
- وضع عناوين مناسبة لفصول وأبواب لم يعنونها المؤلف، وكان ذلك بين قوسين معقوفين [ ].

- مقابلة ما نسخ على النسختين (ب) و(ج)، وإثبات الاختلاف في الهامش.
- عدم التدخل في النص بكيفية تغير جوهره، ومقصد مؤلفه إلا ما كان تصحيحاً لخطأ، أو إضافة تقيم النص مع وضعها بين معقوفين، والإشارة إلى ذلك في الهامش.
- ضبط النصوص المشكّلة، من شواهد مختلفة، وأمثلة، وأبنية، وأسماء الأعلام وغيرها.
- شرح الألفاظ اللغوية، والمصطلحات التي أغفل المؤلف شرحها، مستعينة بكتب في هذا المجال.
- الترجمة للأعلام الواردة في المخطوط ترجمة مختصرة مع الإشارة إلى مصادرها في الهامش.
- تخريج الشواهد من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية وأشعار، وأمثال، و أقوال العلماء، والإشارة إلى مصادر ذلك في الهامش.
- وضع فهرس فنيّة للمخطوط تسهّل الرجوع إليه، والاستفادة منه.
- وحوى القسم الثاني :
- مفهوم التصريف عند المؤلف، من خلال ما أورده من تعاريف.
- تبويب وتنظيم الموضوعات، مع ذكر العلة في هذا الاختيار.
- منهج تأليف المخطوط، لتبيين أهمّ ما نميّز به المخطوط من اختصار، واهتمام بشرح الأمثلة، وغيرها.
- مصادر المخطوط التي اعتمدها المؤلف في وضع مؤلفه، وهي متنوعة، منها ما هي له، ومنها ما هي لغيره. وتبيين ما استفاد منها.
- موقف المؤلف من مسائل الخلاف الواردة في المخطوط وما اختاره من آراء، وما رده.
- تأثره بمن سبقه من العلماء في التبويب والموضوعات والمحتوى،



صريحاً كان ذلك أو غير صريح. وضّحت ذلك بنماذج للوصول إلى مناحي هذا التأثير.

- الشواهد الواردة في المخطوط، القرآنية منها والشعرية ؛ دراستها بإيراد نماذج منها، وتبيين منهج المؤلف في إيرادها.
- المصطلحات الصرفية المبتوثة في هذا المصنف، بحصرها، والكشف عن مدى تداولها، والتركيز على مصطلحين نادرين، وآخر جديد - فيما أعلم -.

- الموازنة بين (الكافي) و(شرح لامية الأفعال) للمؤلف نفسه، وذلك لاكتشاف أوجه التقارب بينهما، وسرّ ذلك، وما تميز به الأول عن الثاني.

- ملاحظات على قضايا في المخطوط وقع فيها اضطراب لا تنقص من قيمة (الكافي).
- قيمة المخطوط.

وخصصت الخاتمة لبعض النتائج الهامة المتوصل إليها.

المنهج : تعددت المناهج المستخدمة في هذا البحث، منها المنهج التاريخي الذي بدا واضحاً في حديثي عن عصر وحياة المؤلف، أما المنهج الوصفي والمقارن فاستغنت بهما في تحقيق النص ثم دراسته.

المصادر والمراجع : تمّ الاعتماد على جملة من المصادر والمراجع أساسية وثانوية، تنوّعت بتنوّع محتوى المخطوط ومتطلبات الدراسة. وهذه المظان هي الآتية :

- كتب صرفية ونحوية للمؤلف نحو (شرح لامية الأفعال) وغيره - (شرح التصريف الملوكي) لابن جني و (شرح المفصل) لابن يعيش. استغنت بها لتوثيق ما حواه المخطوط من نصوص، وإضافة أخرى للتدعيم والشرح.

- تفاسير المؤلف نحو (تيسير التفسير) وغيره نحو (معاني القرآن) للفرء، رجعت إليها لتوثيق الشواهد القرآنية المختلفة وما صاحبها من تأويل، وتوضيح ما غمض منها.
- كتب تاريخية من مثل (تاريخ الجزائر الثقايف) لأبي القاسم سعد الله، و (بغية الوعاة) للسيوطي إضافة إلى مجموع مقالات، أفدت منها في التمهيد، وترجمة حياة المؤلف، وتخريج الأعلام المختلفة الثابتة في المخطوط.
- معاجم لغوية نحو (لسان العرب) لابن منظور، و (القاموس المحيط) للفيروز آبادي لتفسير الغريب من الألفاظ في المخطوط وتوثيق الشروح الواردة فيه.

# القسم الأول التحقيق



# مقدمة التحقيق

## تمهيد

### عصر المؤلف

عرف عصر المؤلف أحداثاً، تستدعي منا الوقوف والتأمل، فقد انعدمت فيه وسائل الراحة، وكل ما يبعث على تنمية المواهب، واشتدت فيه سطوة أعداء الدين والعلم، فكادوا للعلماء العاملين<sup>١</sup> إلا أن ذلك لم يزد صاحب المخطوط إلا علو همة وصدق عزيمة على المثابرة في سبيل تحقيق نهضة شاملة.

#### ١. الجانب السياسي :

إن وادي ميزاب امتاز باستقلال سياسي منذ القرن الرابع الهجري وحتى خلال فترة الحكم العثماني لم يكن تابعاً إلا اسماً، مقابل خراج معين يدفعه للحكومة العثمانية<sup>٢</sup> وتمتع أيضاً بهذه الاستقلالية أيام الاحتلال الفرنسي للجزائر من (١٨٣٠م) إلى (١٨٥٣م)، حيث عقدت معاهدة الحماية بين فرنسا وميزاب<sup>٣</sup> - والتي رفضها جماعة من أهالي ميزاب من بينهم القطب - تنص على دفع الميزايين الضريبة نفسها المدفوعة للدولة العثمانية، مع اعترافهم بسيادة الدولة الفرنسية، وكذا امتناعهم من مساندة أو إيواء الثائرين عليها. ووعدهم بعدم التدخل في بلادهم وشؤونها<sup>٤</sup>.

وجاءت سنة (١٨٨٢م) لتفاجئ فيها فرنسا الميزايين بإصدار قرار يقضي باحتلال منطقتهم عسكرياً، ناقضة بذلك معاهدة (١٨٥٣م)، بدعوى أنهم خالفوا صكّ الحماية، وتركوا الثوار يفسون أسواقهم. وكان

١ - ينظر : الذهب الخالص، المقدمة ص (أ).

٢ - ينظر : نبذة من حياة الميزايين ١/٢٢٦، ٢٤٨.

٣ - ينظر : الإباضية في الجزائر ٢/٥٨٢.

٤ - تنظر : المعلومات الوافية حول هذه المعاهدة في : الإباضية في الجزائر ٢/٥٨٢، وتاريخ بني

ميزاب ص ٩٩، وكتاب الجزائر ص ٦٤.

رد فعل الأهالي مقاطعة هذا المحتل من حيث عدم العمل في إداراته، وامتناعهم من إدخال أبنائهم في مدارسهم، ورفضهم التجنيد في صفوف جيشه إلى غيرها من المواقف<sup>١</sup>.

وقد عان هذا العهد - كسابقه من العهود من كثرة الفتن الداخلية بسبب العصبية القبلية، وانحطاط المستوى الثقافي، وغياب سلطة القاهرة كالجيش النظامي أو الشرطة<sup>٢</sup>.

## ٢. الجانب الاجتماعي :

حافظ المجتمع الميزابي على تقاليده وعاداته ومذهبه، بفضل نظام العزابة الذي يعد مؤسسة ذات سلطة تحكم وتسير المجتمع، وهذا بالرغم من إنشاء الاستعمار لمؤسسات جديدة. ولم يمنع ذلك من ظهور الخرفات والبدع الفاسدة، والتعصب المذهبي<sup>٣</sup>.

## ٣. الجانب الاقتصادي :

كان الاقتصاد في وادي ميزاب متميزاً باعتماده على الصناعة النسيجية، والفخار، ودباغة الجلود. كذا بيع المحصول من التمور مقابل الصوف والسمن وغيرها من المواد الآتية من مدن أخرى.

وما كانت الحياة المستقرة لتدوم، لأنّ حكم ضم الصحراء إلى ممتلكات فرنسا ولد فقرراً. ولا أدلّ على ذلك من أنّ عدد العمّال في صناعة الزرابي بلغ ستة آلاف، وذلك قبل فترة الاحتلال، لم يبق في عهده أكثر من ألف وخمسمائة عامل<sup>٤</sup>. ضف إلى ذلك الضرائب التي كانت تدفع للسلطات الفرنسية منذ (١٨٥٣م) قدرها في هذه السنة خمسة وأربعون

١ - ينظر : قطب الأئمة ص ٥٥.

٢ - ينظر : ما ذكر عن بعض هذه الفتن : تاريخ بني ميزاب ص ٧٣ وما بعدها.

٣ - ينظر : قطب الأئمة ص ٥١، ٥٢، ٨٦، ونبذة من حياة الميزابيين ١/٣٢١.

٤ - ينظر : مختصر تاريخ الجزائر ص ٢٦٤.

ألف (٤٥٠٠٠) فرنك ذهبي، بدأت في التضاعف بمرور الأيام، وهو أمر أرهق كاهل السكان.

#### ٤. الجانب الثقافي :

##### أ - الأحوال الثقافية حين استعمار الجزائر:

إنّ الكثير يدعي أو يظنّ أنّ فترة ما قبل الاحتلال كانت فترة جهل وجاهالة، وأنّ فرنسا قدمت إلينا لتشر العلم، وتلبسنا حلة الحضارة. غير أنّ الوقائع والدلائل تنفي ذلك نفياً قاطعاً بشهادة أفراد فرنسيين؛ سواء من خلال تصريحاتهم أو كتاباتهم. فهاهي ذي الدكتورة "إيفون تورين" (Yvonne Turin) <sup>١</sup> تورد حقائق كثيرة من ذلك أنّ المدارس وباقي المؤسسات الثقافية كانت منتشرة في جميع القطر الجزائري، ومستوى التعليم كان يضاهي نظيره في المدارس الفرنسية، مبينة ذلك بإحصائيات عن عدد بعض المدارس والمساجد والزوايا المنتشرة في ربوع وطننا، وكذا عدد التلاميذ المرتفع.

ويدعم هذا شهادة شخصية فرنسية أخرى وهو "أوجن لومب" (Eugène Lamb) حول حال التعليم الحسنة في بداية الاحتلال، وكثرة المؤسسات التعليمية حيث عدد المدارس يفوق الألفين <sup>٢</sup>.

ولعلّ كثرة هذه المؤسسات، وإقبال المتعلمين على موارد العلم قلص من نسبة الأمية بين الجزائريين مقارنة بما وجد في الجيش المحتل. فحسب القائد الفرنسي "والسن إسترهازي" (Walson Esterhazy) أنّ هذه النسبة في جيشه هي خمسة وأربعون في المائة (٤٥ ٪) بينما نسبة المحسنين للقراءة والكتابة من الجزائريين تزيد عن تلك النسبة، وذلك

١ - ينظر : الجزائر بين الماضي والحاضر ص ٤٠٥

٢ - ينظر : المجاهبات الثقافية في الجزائر المستعمرة من (١٨٢٠) إلى (١٨٨٠)، ص ١١٧

٣ - ينظر : الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، ص ٢٦١



ما بين (١٨٣٦ و ١٨٣٧م)<sup>١</sup>.

تلاحظ من خلال هذه الشهادات أنّ المستوى الثقافي في حين حلول المحتل كان رفيعاً بعدد مؤسساته التعليمية، وكثرة القائمين عليها، وغرام الأمة بالتعلّم، لم ينقطعوا عن دراسة العلوم المختلفة، وخاصة الشرعية واللغوية. ولعلّ هذا التواصل الحضاري ركيزته تلك الأوقاف التي كان يحبسها الصالحون من الرجال والنساء للمدارس والزوايا، تمثلت في أملاك خاصة وعقارات وأراضي، يذهب ريعها لها وتوظيف المعلمين، وما إلى ذلك من حاجيات هذه المهنة<sup>٢</sup>.

ب- سياسة فرنسا في المجال الثقافي: ما أن وطئت أقدام فرنسا أرض الجزائر، واطلعت على أحوال البلاد والعباد، حتى تأكّد لها أنّ الطريق الوحيد للاستيلاء عليها لا يكون إلا بالسيطرة على التعليم ومؤسساته. فسعت إلى وضع سياسة خاصة تتلخص في مصادرة أوقاف المسلمين وممتلكاتهم، لأنّها أساس ثبات ونشاط المؤسسات التعليمية، وبسط الأيدي على المساجد وتحويلها إلى ثكنات وكنائس، ونهب المكتبات، واستغلال الكثير من الزوايا لتحقيق أهدافها بنشرها الفساد، والأفكار المضلّة<sup>٣</sup>. أمّا المؤسسات المتبقية فكانت تحت رقابة المستعمر توجه برامجها. لمّا تمّ تنجح هذه السياسة تماماً راحت تفتح أبواب المدارس الرسمية عام (١٨٨٣م) أمام أبناء البلد حيث التعليم فيها فرنسي محض، وحظّ اللغة العربية - التي هي لغة أجنبية - فيها ضئيل جداً؛ تدرّس بطريقة مشوّهة منقّرة. ومن هذه المدارس يتخرّج الموظفون والمتقّفون الحاملون لفكرها - وفي هذا الباب قام علماء فرنسيون بوضع كتب تاريخية مدرسية تشوّه

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة ص ٣٨-٣٩.

٢ - ينظر تاريخ الجزائر الحديث ص ١٥٦.

٣ - ينظر جوانب من تاريخ قسنطينة السياسي والحضاري ص ٥٤، والروابط الثقافية ص ٢٦١ وما بعدها

تاريخ بلادنا، وتضللّ العقول - وكانت المدارس والمعاهد النشطة تغلق بالقوة، ولا يسمح لها بالفتح إلاّ برخصة مع الالتزام بتعليم القرآن دون تفسيره، أو إعطاء دروس أخرى<sup>١</sup>.

ولم تكتف السلطة بذلك، بل سعت جاهدة إلى اضطهاد المعلمين ومضايقتهم، وذلك بمراجعة المؤهلات العلمية، وتنظيم اختبارات جديدة تفرض عليهم، الغرض منها حرمانهم من التعليم كما طردت الأجانب من المدرسين وخاصةً المغاربة والتونسيين. وهذه السياسة أدت إلى هجرة العلماء، وغلق كثير من المؤسسات التعليمية<sup>٢</sup>، لم يبق منها سوى القليل الذي يلقن العلوم بطريقة تقليدية.

#### ج- الهيئات الاستعمارية المنفذة لهذه السياسة :

كان للمحتلّ هيئات متعدّدة نفذت من خلالها مشروعها الاستعماري، منها :

• هيئة الاستشراق : بدأت عملها مع بداية الاحتلال، حيث تأسّس في كلّ منطقة مكتب عربي يهتم بشؤون سكّانها. وللاستزادة من المعرفة بهم راح المستشرقون يجمعون وثائق تمكّنهم من ذلك، قاموا بترجمتها، ووضع مؤلفات تخصّ جميع جوانب الحياة في تلك المناطق. وهؤلاء العلماء نشطوا أيّما نشاط في تعليم الفصحى واللهجات المختلفة في المعاهد الجامعية، وترجمة كثير من النصوص بمشاركة كثير من الجزائريين، من مثل "أحمد بن مصطفى بومرزاق" الذي أعان "أدريان بيار بروجر" (Adrien Pierre Burger) في ترجمة (رحلة العياشي) - ولا شك أنّ الأعمال المترجمة من العربية إلى الفرنسية تخدم اللغة

١ - ينظر الروابط الثقافية ص ١٦١ وما بعدها.

٢ - ينظر الروابط الثقافية ص ١٦١ وما بعدها، والمجابهات الثقافية ص ١١٨-١١٩.

الثانية - وفي مجال التأليف تجد تلك الوفرة من الإنتاج بسبب السياسة المرسومة - المذكورة آنفاً - وكانت في مجالات متعددة : لهجات، وأنساب، وعادات، وجغرافية ومعتقدات وغيرها. أعانهم على ذلك جزائريون أيضاً ؛ سواء بالمخطوطات والوثائق المتحصل عليها بطريقة من الطرق وبمعلومات هامة، أو بإشراكهم في التأليف، مثل ما حدث في وضع المعاجم التعليمية الخاصة باللهجات الجزائرية<sup>١</sup>. أو بتأليفهم كتباً بطلب من هؤلاء المستشرقين، من ذلك (الرسالة الشافية) لمحمد بن يوسف أفطيش الذي ألفها بطلب من المستشرق "إميل ماسكري" (Emile Masqueray) وكتاب (تعريف الخلف برجال السلف) وضعه "الحفناوي" نزولاً عند رغبة الحكومة الفرنسية.

وقاموا بتحقيق بعض المخطوطات، وكلفوا جزائريين بتحقيق بعضها الآخر، مثل ما نجده عند العلامة "ابن أبي شنب" الذي حقق كثيراً من النصوص بتوجيه من المستشرق "رينيه باصيه" (René Basset). وهذه الأعمال جميعها خدمت لغة المستعمر وأثرتها، والعكس صحيح بالنسبة للعربية الفصحى.

• **هيئة التنصير :** إلى جانب خدمات هيئة المستشرقين، هناك هيئة لا تقل أهمية عنها، وأعني بها "التنصير" التي نشطت مع السنوات الأولى للاحتلال بدءاً من (١٨٣٩م)، مدعومة من طرف الحكومة، فكثرت مؤسساتها وكثر رجالها. وكان من أهدافها تحطيم كل مظاهر الحياة الإسلامية بما في ذلك التعليم، فأنشأت المدارس الدينية والملاجئ والمكتبات، تهتم بتعليم اللغة الفرنسية، ومهناً مختلفة. إلا أن سياسة التنصير فشلت، بالرغم من كل الدعم الذي كانت تتلقاه<sup>٢</sup>.

١ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ١٤/٦ وما بعدها، و٤٨/٨-٤٩.

٢ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ١٤/٦ وما بعدها.

#### د- الصحافة :

ثمة مجال آخر كان للسياسة الاستعمارية ميداناً تجول وتصول فيه، دون أن تلقى منافساً - إلا ما شدد - إنه ميدان كان للجزائريين علم به من خلال اتصالهم بالصحف العربية، التي كان يرد منها الكثير، فيقتنونها ويشاركون فيها بكتاباتهم مثل: مجلة "المنار" و"اللواء" و"المؤيد". استمدوا منها الثقافة الواعية التي جعلتهم يفكرون في إيجاد صحافة وطنية يتنفسون من خلالها، بعدما كتم المحتل الأنفاس. إلا أنهم أدلوا بدلوهم متأخرين لأسباب كثيرة منها: العجز المادي، وعدم امتلاك فتيات الصحافة، وتلك القوانين الصارمة من طرف المستعمر، كذاك الذي صدر عام (١٨٨١م) يمنع صدور أية جريدة من دون رخصة، والمخالفون يُغرّمون ويُسجنون<sup>١</sup>.

وبناءً على ذلك، كان السبق للمستعمر بإصداره عدة صحف منذ السنوات الأولى للاحتلال، يتضح ذلك من خلال جريدة "المونيتور ألجيريان" (le moniteur algérien) - أي: المرشد الجزائري - عام (١٨٣٢م) لها قسم بالعربية. وهكذا توالى صدور الصحف الفرنسية التي خدمت الاستعمار، بالرغم من تظاهر بعضها بخدمة الجزائريين من خلال ما كانت تنشره من معارف. ولعل أشهر هذه الجرائد "المبشر" الصادرة بالعربية والفرنسية منذ (١٨٤٧م) تأتّى ذلك من مساهمة أقلام شخصية جزائرية مشهورة فيها، والخبرة التي أمدتها لهم نظراً لطول عمرها<sup>٢</sup>. ومن الجرائد الحكومية أيضاً التي اشترك فيها جزائريون

١ - ينظر المقالة الصحفية الجزائرية ٤٢/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٢٤٢/٥.

٢ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي ٢٢٨/٥، والنهضة العربية بالجزائر ص ٥٩ وما بعدها.

من خلال كتاباتهم : (المغرب) عام (١٩٠٣م)، و (كوكب إفريقيا) في (١٩٠٥م)<sup>١</sup>.

أمّا الصحافة الحرة الإصلاحية التي تخدم الإسلام والعربية، فظهرت متأخرة - كما مرّ - وكان لها الاستعمار بالمرصاد. منها (المبصر) في (١٨٨٣م) و (الحق العنايية) في (١٨٩٤م)، و (الحق الوهراني) في (١٩١٢م)، و (الفاروق) في (١٩١٣م) لصاحبها "عمر بن قدور"، وقد عطّلت بعد سنة وبضعة أشهر من صدورها، ونفي صاحبها. وجريدة (ذو الفقار) في (١٩١٤م) من إنشاء "محمد راسم" أوقفت مع قيام الحرب العالمية الأولى، وسجن صاحبها<sup>٢</sup>.

#### هـ - المؤسسات العلمية الجزائرية :

إنّ المؤسسات العلمية كانت تعجّ بها الأرجاء - كما عرفت - في بداية الاحتلال، ورغم سياسة المحتلّ تجاهها لإلغاء دورها، إلّا أن الكثير منها صمدت، وأدّت رسالتها، فنهضت بالأمة، وأنجبت العلماء والمصلحين المجاهدين، ونشرت العلم، وحافظت على العربية. ومن هذه المؤسسات:

- الزوايا : هذه الزوايا مشهورة داخل الوطن وخارجه، أذكر بعضاً منها:

الزاوية (التيجانية) بتوقرت، وزاوية (الهامل) المؤسسة في (١٨٦٣م) جنوب غرب مدينة بوسعادة من قبل "الشيخ محمد بن أبي القاسم" الذي كان على علاقة "بالشيخ محمد بن يوسف أطفيش". وزاوية "الشيخ علي الطيّار" في البيان ومعها زاوية "الشيخ سعيد بن أبي داود" بأقبو في بلاد القبائل. وزاوية (طولقة) بالشرق الجزائري<sup>٣</sup>.

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر ص ٥٩ وما بعدها.

٢ - ينظر المقالة الصحفية ٤٢/١ وما بعدها.

٣ - ينظر نهضة الجزائر الحديثة ٤٢/١ وما بعدها.

• المعاهد والمدارس : المشهور منها : المدرسة (الكتانية) بقسنطينة ومدرسة (مازونة) بالغرب، و(الثعالبية) بالعاصمة<sup>١</sup>. وفي ميزاب اشتهر معهد الحياة بالقرارة ومعهد القطب بيني يزقن الذي كان قبلة الراغبين في التعليم العالي من داخل الجزائر وخارجها. ويأتي بعده معاهد تلاميذه، يتصدّرها معهد "الشيخ صالح بن عمر" بيني يزقن، أسس عام (١٨٨٩م)، ومعهد "الشيخ إبراهيم بن بكير حفّار" (ت. ١٩٥٤م) في القرارة. وبها أيضاً معهد "الشيخ الحاج إبراهيم بن عيسى الإبريكي" (ت. ١٩١١م)، وهو أوّل المعاهد بها، تخرّج منه شيوخ أجلاء من أمثال : "إبراهيم بيوض"، و"أبو اليقظان". وبغرداية معهد "الشيخ بابكر بن الحاج مسعود". وكلّ هذه المعاهد للتعليم الابتدائي والثانوي تدرّس العلوم الشرعية والعربية<sup>٢</sup>.

وكان لهذه المؤسسات مكتبات عامّة غنيّة بالمخطوطات والمطبوعات، كما وجدت المطابع العربية أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، تطبع الصحف والمنشورات المختلفة، وأولها مطبعة (رودوسي قدّور) - المسماة بالمطبعة (الثعالبية) فيما بعد - أنشئت سنة (١٨٩٦م)، واهتمت بنشر الكتب الدينية كتفسير القرآن للثعالبي، و"كشف الرموز" لابن حمادوش<sup>٣</sup>.

## و- الإنتاج العلمي :

على الرغم من أساليب الاستعمار لتدمير العربية، برزت للوجود أقلام كتبت بلغة القرآن في ميادين معرفية عديدة : شرعية، وأدبية ولغوية يقول "أبو القاسم سعد الله" عن العلوم الشرعية : "إنّ التأليف فيها كان

١ - ينظر النهضة العربية بالجزائر ص ٣٧ وما بعدها.

٢ - ينظر نهضة الجزائر ١٤٠/٢ وما بعدها.

٣ - ينظر تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٣٦٠/٥ وما بعدها.

٤ - تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٧/٧ وما بعدها.

قليلاً بسبب ضعف الثقافة العربية والإسلامية - على أن هذه المباحث الشرعية تستدعي ثقافة متنوعة وواسعة، وهو ما لم يتوفر تبعاً للأوضاع المختلفة التي عرفتھا الجزائر - ففي علم التفسير - مثلاً - لم يبرز من المؤلفين سوى ( الشيخ محمد بن يوسف أطفيش ) بتفاسيره الثلاثة [ المذكورة لاحقاً ]. وقد ظلت هذه التفاسير الوحيدة في الميدان حتى ظهور ( الشيخ ابن باديس ).

وكانت هذه المصنفات الشرعية عبارة عن حواشي أو شروح أو منظومات، غلب عليها التقليد والتكرار لما جاء به الأوّلون. إلا أن الهدف منها هو التيسير وخدمة طلاب العلم.

أمّا إذا ما توجّهت صوب الفنون الأدبية، فإنك تصادف فنونا تقليدية مثل : الخطابة، والترسل، والقصّ الشعبي، أسهم فيها الجزائريون، وتراوح إنتاجهم ما بين الضعف والقوّة تبعاً لشخصية الأديب والظروف التي وجد فيها. وهذا الإنتاج الأدبي ينبئ بقوّة جوهر العربية - وإن كان الظاهر عكس ذلك -.

يقول " عبد الله ركيبي " عن لغة النثر في هذه الحقبة : " حدث في لغة النثر تغير منذ بداية الاحتلال، حيث تحرّر من السجع، ومال الأسلوب إلى السهولة وبعد عن التعميم. فاللغة تحرّرت من تلك الألفاظ الأعجمية الغريبة ... وعكس إلى حدّ كبير وضع اللغة العربية ... " <sup>١</sup>.

وهذا الوضع وصف بالضعف - لأسباب سبق ذكرها - <sup>٢</sup> مع أن الفترة عرفت أدباء متميزين مثل : المجاوي، ومحمد الشاذلي، ومحمد بن يوسف أطفيش، وعبد الحليم بن سماية، وعمر بن قدور.

١ - تراجع ص ٢١ من مقدمة التحقيق.

٢ - تطور النثر الجزائري الحديث ( المقدمة ) ص ٥٥ وما بعدها.

٣ - ينظر : ص ٣ من مقدمة التحقيق.

وما يميّز هذه المرحلة هو ظهور فنّ المقال الصحفي<sup>١</sup>، وكذا طغيان النثر الصوفي على باقي الأجناس النثرية الأخرى<sup>٢</sup>، ومن أبرز رواده الأمير عبد القادر<sup>٣</sup>.

والأمر نفسه بالنسبة للشعر فصيحاً كان أو ملحوناً - وإن كان الفصحى قليلاً - الذي طغت عليه الصبغة الدينية؛ وعلة ذلك أنّ الشاعر وجد في "الدين - باعتباره قوّة حفظت للشعب عقيدته - ملاذه الذي يلتجئ إليه، ووجد في التصوّف راحته، مع الظلم الذي عمّ البلاد...".<sup>٤</sup>

استطاع هؤلاء الأدباء بإنتاجهم الضئيل الحفاظ على العربية من الاندثار، بإحيائهم أساليب المتقدمين وألفاظهم ومعانيهم<sup>٥</sup>.

#### ز- العلماء البارزون :

كان العلماء الذين أنجبتهم الزوايا والمعاهد المختلفة أبناء بررة غيورين على العربية والدين، يضيق المجال بسرد كثير من الأسماء وما خلفوه من آثار عظيمة، ويكون الاختصار على ذكر البعض ممّن أحيوا الأمة، فصاروا أحياء عند ربّهم يرزقون، مرّتين حسب تاريخ الوفاة :

- أبو القاسم اليزاغتي المجاجي (١٨٦٧م) : تولى القضاء في الشلف. له (شرح ملحّة الإعراب) للحريري، و(شرح نظم مقدمة ابن أجروم) لابن الفخّار<sup>٦</sup>.

١ - ينظر : ما ورد حول الصحافة في ص ٥ من مقدمة التحقيق.

٢ - ينظر : تطور النثر الحديث ص ٨.

٣ - يراجع ما كتب حول الأمير عبد القادر في : الأمير عبد القادر الجزائري متصوّفاً وشاعراً، والأمير عبد القادر الجزائري ثقافته وأثرها في أدبه.

٤ - الشعر الديني الحديث ص ٣٢.

٥ - ينظر : الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر ص ١٠٦.

٦ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٣٣، وتاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٤٥/٨.



- المازري بن محمد بن يطو (١٨٧١م) : من علماء الجنوب، فقيه نحوي له مشاركة في علوم الحديث، والتفسير، والمنطق، والبيان<sup>١</sup>.
- حميدة العُمالي (١٨٧٣م) : مفتي المالكية بالعاصمة، ومدرس بالجامع الأعظم. من مؤلفاته : كتاب في القضاء درس فيه خصائص القضاء، وحلية القاضي وشروطه<sup>٢</sup>.
- امحمد بن سليمان بن أدريسو (١٨٨١م) : فقيه رافق "القطب" في دراسته وجهاده في بني يزقن، من تأليفه : شرح ألفية ابن مالك، ونظم الأجرومية<sup>٣</sup>.
- الأمير عبد القادر الجزائري (١٨٨٣م) : مجاهد أديب، وعالم متصوّف، تحسن المستوى الثقافي على عهده من مؤلفاته : "المواقف" في التصوف، ورسالة "ذكرى العاقل"<sup>٤</sup>.
- حسن بن بريهمات الجزائري (١٨٨٤م) : من النبغاء في الأدب، أسس مدرسة نظامية عصرية للعلوم الشرعية بالعاصمة عام (١٨٥٣م)، وخلف ديواناً شعرياً، وكتاباً جامعاً في تاريخ العرب<sup>٥</sup>.
- علي بن عبد الرحمن بن محمد الخفّاف (١٨٩٠م) : فقيه مالكي مقرئ، تولّى الإفتاء بالعاصمة، له كتاب في القراءات السبع سمّاه : "منّة المتعال في تكميل الاستدلال"<sup>٦</sup>.

١ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٨٥.

٢ - ينظر : تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٢٧٤/٤ وما بعدها، ومدينة الجزائر تاريخها وحياتها الثقافية ص ٨٨.

٣ - ينظر : نهضة الجزائر ٢٨٥/١، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٥١.

٤ - ينظر : تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٢٣٨/٤ وما بعدها، ومختصر تاريخ الجزائر ص ٢٣١.

٥ - ينظر : تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٣٥/٤ وما بعدها، ومدينة الجزائر : تاريخها وحياتها الثقافية ص ٨٨.

٦ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١١٥.

- عبد القادر المجاوي (١٩١٣م) : درّس في المدرسة التعاليلية بالعاصمة، وقد منحته الحكومة الفرنسية أوسمة عالية نظير مردوده العلمي في هذه المدرسة، وهو من العلماء الذين توثقت صلتهم بالقطب، إذ بعث هذا الأخير ببعض تلامذته ليدرسوا عليه. خلف آثار عديدة منها : "شرح شواهد ابن هشام" ، و "شرح اللامية الجرادية"¹.

- محمد بن مصطفى بن الخوجة المَضْرِبَة (١٩١٥م) : من المجددين المهتمين بقضايا المرأة، مارس الصحافة من خلال جريدة (المبشر)، وصحف مشرقية عديدة، كما عمل مدرساً بأحد المساجد لمادتي التفسير والفقه. من مؤلفاته : "الجوهر المنظوم في شرح مقدمة ابن آجروم" درسه للمبتدئين، وديوان شعر، كما حقق ونشر العديد من كتب التراث².

- محمد بن عبد الرحمن الديسي (١٩٢١م) : مقرئ ونحوي، تخرج من زاوية الهامل، ودرس بها، وقد ترك الكثير من التأليف، منها : منظومة في نحو الجمل وسمها بـ "الزهرة المقتطفة" ، وشرح منظومة الشبراوي في النحو³.

- محمد بن أبي شَنْب (١٩٢٩م) : هو أول جزائري حاصل على شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من الجامعة الجزائرية، درس في جامعة الجزائر، وحاز على العضوية في مجمع اللغة العربية بدمشق عام عشرين وتسعمائة وألف، له آثار بالعربية والفرنسية، منها : "شرح مثلثات قطرب" ، و "الألفاظ التركية والفارسية الباقية في اللهجة

١ - ينظر : نهضة الجزائر ٨٢/١ وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر ص ٩٥، والنهضة العربية بالجزائر ص ٥١.

٢ - ينظر : نهضة الجزائر ١٢٨/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٤٨/٤ وما بعدها والنهضة العربية ص ٥٢-٥٣، ومدينة الجزائر ص ٨٨.

٣ - ينظر : نهضة الجزائر ٧٩/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٤٢١/٤ وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٥٥-١٥٦.

الجزائرية"، كما صحح وحقق، ونشر الكثير من نفائس التراث العربي<sup>١</sup>.

- عبد الحليم بن سَماية (١٩٣١م) : درّس في المدرسة الثعالبية، وشارك في جرائد محلية وتونسية، منها : (الإقدام)، و(المبشر)، وخلف آثار منها : "فلسفة الإسلام" وقد كافأته الحكومة الفرنسية على علمه بأوسمة رفيعة<sup>٢</sup>.

- أبو القاسم محمد الحفناوي (١٩٤٢م) : مفتي المالكية، ومدرس بالجامع الكبير بالعاصمة، ومحرر بجريدتي (المبشر)، و(كوكب إفريقية)، ترك العديد من المؤلفات أشهرها : "تعريف الخلف برجال السلف"، وقام بترجمة كثير من الآثار بمشاركة مستشرقين فرنسيين<sup>٣</sup>.

#### ح - مؤلفات في النحو والصرف :

إنّ اهتمام العلماء بالعلوم اللغوية يعود إلى كونها لغة الدين، فصيانتها واجبة اقتداء بإخوانهم في المشرق، وتمثل هذا الاهتمام في كثرة التأليف المتمحورة في المنظومات والشروح والحواشي والمختصرات حول الكتب المتداولة في التدريس آنذاك، من ذلك مثلاً ما يأتي :

- نظم مفتي اللبيب - لابن هشام - لمحمد بن يوسف أطفيش.
- تقايد على شرح المكودي على الألفية، لأبي حامد المشرقي.
- شرح شواهد السيد الشريف ابن يعلى على ابن أجروم، لأبي القاسم البوجليلي.
- نظم الأجرومية، لابراهيم بن محمد الساسي السوي (ت ١٣٥٣ هـ).

١ - ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٦٢ وما بعدها، والنهضة العربية ص ٥٥ وما بعدها، ومدينة الجزائر ص ٨٨.

٢ - ينظر : النهضة ١٠٦/١ وما بعدها، وتاريخ الجزائر العام ٤٠٠/٤ وما بعدها.

٣ - ينظر : تاريخ الجزائر العام ٤٢٥/٤، والنهضة العربية ص ٤٨، ومدينة الجزائر ص ٨٩.

- مفيد الطلبة - وهو شرح على الآجرومية - لأحمد الطيّب بن محمد الصالح الزواوي (ت ١٢٥١هـ).

- شرح لامية الأفعال - لابن مالك - لعبد القادر المسّدي<sup>١</sup>.

- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية<sup>٢</sup>، للعربي بن سنوسي القيزاني المستغانمي (ت ق ١٣هـ).

- شرح الآجرومية<sup>٣</sup>، لمحمد بن شعيب.

يرى البعض أن تأليف هذه الحقبة التاريخية - أي القرن التاسع عشر - غلب عليها التقليد، فهي خالية من كل جديد، ولا يمكن رد هذا القول بغير الرجوع إلى تلك الفترة الزمنية، والاطلاع على الأوضاع المزرية التي عاشها علماؤنا، فجعلتهم لا يمدّوننا إلا بتلك الحواشي والشروح، ولكونهم امتنوا التعليم جاءت كتبهم مدرسية تخدم طلاب العلم باختلاف درجاتهم، فمثلاً كثرة المنظومات والمختصرات - كما يرى الشيخ "عليّ دبوز"<sup>٤</sup> - عائد إلى فقد المطابع، وصعوبة الحصول على الكتب، ممّا جعل المتعلمين يعتمدون على الحفظ - وما سهله هو هذه المنظومات والمختصرات -.

هذه حجج بالغة لا تُرد، تتصف علماؤنا وما صنعوه؛ فلو قاس اللبيب ما خلفه هؤلاء بميزان زمانهم لوجد لهم أعذاراً شتى، وأثنى عليهم، فهم الذين كُتبت أفواههم فتكلموا، وكُتبت أيديهم فكتبوا.

١ - عناوين المؤلفات المثبتة مستقاة من تاريخ الجزائر الثقافي (ط.ب) ٤٤/٨ وما بعدها.

٢ - هو مخطوط يحقق من طرف الطالب بن قنونة، بإشراف د/ مختار بوعناني في جامعة وهران. ينظر: القولة الشافية بشرح القواعد الكافية - منهجه ومحتواه ص ١٤٥ وما بعدها.

٣ - هو مخطوط يحقق من طرف الطالب بوشافور، بإشراف د/ مختار بوعناني في جامعة وهران.

٤ - ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجيلالي في كتابه تاريخ الجزائر العام (ط.ج) ٢٤٢/٤ - ٢٤٣.

٥ - ينظر: نهضة الجزائر الحديثة ٣٤/١.

## حياة المؤلف

### ١. اسمه ونسبه :

صاحب المخطوط هو الشيخ الحاج أمحمد<sup>١</sup> - بفتح الهمزة أولاً وإسكان الميم بعدها - بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمن بن عيسى بن اسماعيل بن محمد بن عبد العزيز بن بكير الحفصي<sup>٢</sup>، أطفيش<sup>٣</sup> الشهير بقطب الأئمة<sup>٤</sup>.

أما والدته فهي السيدة "مامّة ستي" بنت الحاج سعيد بن عدّون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدّر من عشيرة "آل يدّر" المعروفة في بني يزقن<sup>٥</sup>.

---

١ - إنّ علة إثبات هذه الهمزة هو ما ذكره صاحب المخطوط نفسه في كتابه (كشف الكرب) ٢٦٣/١ من أنّ زيادة همزة قطع مفتوحة وإسكان الميم، يرجع إلى الرغبة في التميّز عن لفظ اسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى لا يتعرض اسمه الكريم - إذا استحق من اسمه محمد السبّ مثلاً - إلى الإهانة.

وهناك مراجع أوردت اسم المؤلف بدون همزة، من مثل : تاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤ ومعجم المفسرين ٦٥٨/٢، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩، والأعلام ١٥٦/٧.

٢ - ينتهي نسبه إلى أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي، جدّ العائلة الحفصية المالكة في تونس. وهو من قبيلة المصامدة الماجدة في جنوب المغرب الأقصى، هاجر أحد أجداده من مدينة يجران بالساقية الحمراء في المغرب الأقصى، واستقر في وارجلان، ثمّ انتقل منها إلى ميزاب، في ق ٩هـ. (نهضة الجزائر ٢٩٠/١).

وقيل : إن نسبه يتصل بسيدنا أبي حفص عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - . ينظر : ملحق السير ١٥٣/٢، والذهب الخالص (المقدمة) ص أ.

٣ - لقب أطفيش - وهو باللهجة البربرية - مركب من ثلاث كلمات : (أطَفَ) بمعنى (خَذَ)، و(أَيّ) بمعنى (تَمَالَ)، و(أشّ) بمعنى (كلّ). وربما هو كناية عن الكرم في عائلته. ينظر : معجم أعلام الإباضية ٥٤٧/٤.

٤ - اشتهر بقطب الأئمة عند المغاربة، وبقطب المغرب عند المشارقة. وقد اشتهر بهذا اللقب لمكانته العلمية والدينية، ومرجعيته في التفسير والفقه، وخاصة في المذهب الإباضي. ينظر ملحق السير ١٥٣/٢.

٥ - ينظر نهضة الجزائر ٢٩٥/١، ومعجم أعلام الإباضية ٥٣٨/٤.

## ٢. ولادته ونشأته :

ولد المؤلف عام (١٢٣٦هـ) الموافق لـ (١٨١٨م) بمدينة غرداية<sup>١</sup> على الرغم مما عرف من نسبته إلى "بني يزقن"<sup>٢</sup>. وهذا الانتساب ما هو إلا من باب اعتبار "بني يزقن" مسقط رأس آبائه وأجداده<sup>٣</sup>.

ارتحل إلى "بني يزقن" - وهو ابن خمس سنين - بعد وفاة والده، حيث كفلته والدته وألحقته بالكتاب ليحفظ القرآن الكريم، فكان أسرع ما يكون حفظاً واستيعاباً، إذ أتم ذلك ولما يتجاوز الثامنة من عمره. انتقل بعدئذ إلى تلقي مختلف العلوم في دور العلماء، وكانت هذه الدور لمبادئ الشريعة والعربية<sup>٤</sup> فتبغ فيها. وكان قد جلس للتعليم مع أخيه إبراهيم وهو لا يزال في الخامسة عشر من عمره. ومن ثم فتح داره للتدريس<sup>٥</sup>، وابتدأ الجهاد في سبيل إنقاذ العباد من خطر الجهل، واستمر فيه إلى آخر أيامه. وقد نجح نجاحاً باهراً في هذا المجال السامي، والدليل على

---

١ - اختلف في تاريخ الميلاد، فأبو اليقظان في ملحق السير ١٥٢/٢، وعلى دبوز في نهضة الجزائر ٢٩٠/١، وأبو إسحاق أطفيش في مقدمة كتاب الذهب الخالص ص (ب)، أوردوا تاريخ (١٢٣٦هـ). أما في معجم أعلام الإباضية فأثبت عام (١٢٣٧هـ). وقد أورد مصطفى وينتن في بحثه الآراء العقيدة عند الشيخ أطفيش ص ٨ أن مولده كان في (١٢٣٨هـ). والراجع أن سنة الميلاد هي (١٢٣٦هـ) لكونها ثابتة من أحد تلامذته وهو أبو اليقظان.

٢ - غرداية هي إحدى القرى السبع لبني ميزاب، وعاصمتها. أسست عام (٤٧٧هـ) على جبل منقطع عن باقي الهضبة. ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٦، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٢. وقد اختلف حول موطن الولادة، فعلى دبوز في النهضة ٢٩٠/١ يثبت بني يزقن، وتبعه في ذلك عادل نويهض في معجم المفسرين ٦٥٨/٢ ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩ وما بعدها. كذا الزركلي في الأعلام ١٥٦/٧، وعبد الرحمان الجيلالي في تاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤، وأبو إسحاق أطفيش في الذهب الخالص ص أ. أما المصادر التي أثبتت الميلاد بمدينة غرداية فهي: ملحق السير ١٥٢/٢، ومعجم أعلام الإباضية ٥٣٨/٤.

٣ - بني يزقن أسست عام (١٢٣١م). ولفظ "يزقن" أو "يسجن" قد يكون تعريب "إسجن" وهو بربري - ومعناه "النصف" بالعربية. ينظر الرسالة الشافية في بعض التواريخ ص ٢٠، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٢.

٤ - ينظر الشيخ محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم ص ٣٧.

٥ - ينظر ملحق السير ١٥٢/٢-١٥٥، ونهضة الجزائر ١٩٥/١ وما بعدها.

٦ - للتعرف على هذا المعهد ومناهج التعليم فيه وما يتعلق بذلك ينظر النهضة ٣٦٣/١ وما بعدها.

ذلك كثرة تلاميذه وشهرتهم في الجزائر وخارجها<sup>١</sup>.

إلى جانب التدريس في المعهد، كان يخصص دروساً في الوعظ والإرشاد للامة في المسجد، وذلك في حله وترحاله. فكان بحق مصلحاً اجتماعياً حارب البدع والخرافات.

وكان القطب محباً لوطنه الصغير الجزائر ولوطنه الكبير العالم الإسلامي، اتخذ مواقف متعددة من قضايا عصره السياسية والاجتماعية وغيرها. وبسبب ذلك كان له أعداء كثيرون، فقد نفى من بني يزقن إلى بنورة<sup>٢</sup>، حيث بقي سبع سنين. كما شددت السلطات الفرنسية الرقابة عليه<sup>٣</sup>.

إن سر الشهرة الحقيقية يكمن في شيئين اثنين: الأخلاق الفاضلة، والثقافة المتنوعة، فعن أخلاقه يقول تلميذة أبو اليقظان: "كان غيوراً على الإسلام، شديد الوطأة على الفساق والعصاة، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر... شفوفاً على الفقراء... سخي اليد... يكبر علماء الإسلام... شديد الاهتمام بأحوال العالم الإسلامي... يدعو له بالعزة والنصرة... له دعاية حلوة في دائرة الاحترام..."<sup>٤</sup>.

أما ثقافته فكانت عصامية غير منقطعة، لم يعتمد كلية على شيوخ، أو مؤسسات تعليمية، وإنما أخذ عن بعض الشيوخ مفاتيح العلوم، وانكب على قراءة كتب لا حصر لها حوتها مكتبات عدة، تمكن من دخولها مثل: مكتبة أخيه إبراهيم، ومكتبة الشيخ ضياء الدين عبد العزيز الثميني<sup>٥</sup>، كذا خزانة زوجته السيدة "سَتي بنت عمر نَمُوسَني" وغيرها. وكان لا

١ - ينظر قائمة تلاميذه وتراجمهم في ص ١٥ وما بعدها من مقدمة التحقيق.

٢ - بنورة إحدى قرى وادي ميزاب أسست عام (١٠٦٥هـ). ينظر تاريخ بني ميزاب ص ٢٢.

٣ - ينظر النهضة ١/٣٥٠.

٤ - ملحق السير ١٦٣/٢-١٦٥.

٥ - هو من شيوخ بني يزقن ورائد نهضتها العلمية (ت ١٢٢٣هـ) ينظر النهضة ١/٢٦٣ وما بعدها.

يسمع بخزانة ثرية إلا ويتخذ كل الوسائل للإطلاع عليها، ولم يكتف بذلك إذ كان يبذل الأموال الطائلة لشراء أو استنساخ الكتب النفيسة القديمة، سواء في المغرب أو في المشرق. ودليل على ذلك أنه خلف مكتبة مليئة بالنفائس من الكتب<sup>١</sup>.

ولم يؤت القطب النجاح الذي أوتيه لو لم يكن منظماً لساعات أيامه مستغلاً لها أيما استغلال.

### ٣. شيوخه :

تتلمذ المؤلف لمجموعة من الشيوخ - وهم قلة - أذكر منهم:

- سليمان بن عيسى عدُّون (ت ١٨٤٨ م) : هو من تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني. تولّى مشيخة العزابة ببلده بني يزقن، والمشيخة العامة بميزاب. كان القطب يحضر حلقاته في دار التلاميذ اليسجنيين<sup>٢</sup>.

- محمد بن عيسى آزبار (ت ١٨٧٢ م) : إنّه أحد تلاميذ الشيخ الثميني المشهورين، ومن أكثر من تردّد على دروسهم المؤلف. هاجر إلى المشرق العربي، وأقام بعمّان. وقد ترك خزانة كتب ضخمة صارت إلى القطب، فاستفاد منها وأفاد<sup>٣</sup>.

- إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت ١٨٨٦ م) : هو شقيق المترجم له، وأحد تلاميذ الشيخ عبد العزيز الثميني. من رواد النهضة الحديثة، ارتحل إلى المشرق قاصداً عمان ثم مصر، وأقام فيهما دارساً ومدرّساً.

١ - اسمها (مكتبة القطب)، وهي من أشهر المكتبات في وادي ميزاب. تحتوي كتباً مطبوعة ومخطوطة. قديمة وحديثة. ولأهميتها زارها كثير من الشخصيات من بلدان مختلفة، وأبدوا إعجابهم بها. وما تزال هذه المكتبة تفتح أبوابها للقراء والباحثين. ينظر مكتبة الشيخ أطفيش ذكر الماضي وزاد المستقبل، جريدة العقيدة، ٠٨ مارس ١٩٩١ م. ينظر أيضاً النهضة ٢٠٢/١. وما بعدها، وأطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم ص ٣٨ وما بعدها.

٢ - ينظر ملحق السير ١٥٥/٢، والنهضة ٢٨٢/١ ومعجم الأعلام ٥٣٩/٤، وتاريخ بني ميزاب ص ١٠٦، ومعجم أعلام الاباضية ٤١٩/٣.

٣ - ينظر نهضة الجزائر ٢٨٢/١-٢٨٤، وملحق السير ١٥٥/٢، وتاريخ بني ميزاب ص ١٠٧.



وعند عودته إلى بلدته بني يزقن انتصب مدرّساً في مسجدّها، إذ أفاد طلبته كثيراً بما حمله معه من نفائس الكتب. أخذ القطب عنه مبادئ النحو والفقه<sup>١</sup>.

#### ٤. تلاميذه :

كان للقطب تلاميذ كثيرون تنوّع نشاطهم، ولكلّ منهم آثاره الفكرية والاجتماعية. منهم من انقطع في المراحل الأولى من التعليم، ومنهم من أتمّ كلّ المراحل، وصار من العلماء البارزين المكّملين لنشاط أستاذهم، أذكر منهم :

- عمر بن حمّو بن باحمد بن عيسى بن بكّلي (ت ١٩٢٢م) : ولد في مدينة العطف، وأخذ فيها مبادئ العلوم عن والده. وفي بني يزقن تتلمذ على بعض مشايخها، ولازم كثيراً القطب وساعده في التدريس. نبغ في كثير من العلوم، وبعد تخرّجه من معهد القطب عاد إلى مسقط رأسه، وعمل مدرّساً في مساجدها. كما شارك في المجالين الاجتماعي والسياسي، وترك مكتبة قيّمة من المخطوطات والمطبوعات. توفي في العطف<sup>٢</sup>.

- صالح بن عمر بن داود لعلّي (ت ١٩٢٨م) : أحد أقطاب العلم ببني يزقن، أخذ مبادئ العلوم عن بعض العلماء من عائلته، وانتهى إلى القطب متمّماً لمشواره العلمي، حيث درس عليه كتباً نفيسة في التفسير والحديث والفقه. ارتحل إلى تونس مرّتين، ثمّ إلى مصر. اشتغل بالتعليم في سنّ مبكرة، فكان خير خليفة لشيخه القطب. مات ببني

١ - ينظر نهضة الجزائر ٢٨٤/١ وما بعدها، ومعجم أعلام الإباضية ٥٢٨/٤، وملحق السير ١٥٥/٢. وتاريخ بني ميزاب ص ١٠٧-١٠٨.

٢ - ينظر معجم أعلام الإباضية ٤٩٠/٤، والنهضة ٣٧٧/١ و١٤٧/٢ وما بعدها وتاريخ بني ميزاب ص ١٤٦، ونبذة من حياة الميزابيين ٢٨٩/١ وما بعدها.

يزقن، وترك لنا مكتبة زاخرة بنفائس الكتب<sup>١</sup>.

- سليمان بن عبد الله بن يحيى الباروني باشا (ت ١٩٤٠م) : أحد زعماء النهضة العربية الإسلامية الحديثة، شاعر وسياسي محنّك. ولد بليبيا لعائلة البارونيين البارزة في العلم والسياسة. تعلّم في عدّة مناطق: ليبيا وتونس ومصر والجزائر بميزاب على يدي القطب. له عدّة أعمال جليلة وخاصة في المجال السياسي. توفّي بالهند ودفن بها<sup>٢</sup>.

- صالح بن يحيى بن الحاج سليمان بن عيسى آل الشيخ (ت ١٩٤٨م) : من أعلام "بني يزقن"، أخذ العلم عن القطب وغيره، ثمّ ارتحل إلى تونس ضمن بعثة علمية. أخذ المزيد من العلم هناك، وأقام مشغلاً بالتجارة. ساند الشيخ عبد العزيز الثعالبي في جهاده ضد الاستعمار، وأسّس معه حزب الدستور التونسي، مات بتونس<sup>٣</sup>.

- أبو إسحاق إبراهيم بن الحاج أمحمد بن الحاج إبراهيم بن يوسف أطفيش (ت ١٩٦٦م) : أخذ مبادئ العلم بمسقط رأسه "بني يزقن" عن عمّه القطب، وعن الحاج إبراهيم زرقون، انتقل بعدئذ إلى الجزائر العاصمة، ومن ثمّ إلى تونس، ومصر لاستزادة من العلم، كانت له أنشطة علمية وسياسية كثيرة، توفّي بالقاهرة ودفن بها<sup>٤</sup>.

- إبراهيم بن الحاج عيسى حمدي أبو اليقظان (ت ١٩٧٣م) : من العلماء البارزين المؤسسين لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،

١ - ينظر معجم أعلام الاباضية ٤/٤٥٦ وما بعدها، والنهضة ١/٣٧٨ و٢/١٢٩، وتاريخ بني ميزاب ص ١٧٧.

٢ - ينظر معجم أعلام الاباضية ٣/١٢٢ وما بعدها، والنهضة ١/٣٧٧. وسليمان الباروني باشا في أطوار حياته، ونبذة من حياة الميزابيين ١/٣٢٧ وما بعدها.

٣ - يراجع معجم أعلام الإباضية ٤/٤٥٨ وما بعدها، والنهضة ١/٣٨٠ و٢/٣٨.

٤ - ينظر معجم أعلام الإباضية ٢/٤٢ وما بعدها، والنهضة ١/٣٨٠. وتاريخ بني ميزاب ص ١٨٥ وما بعدها، وأبو إسحاق إبراهيم أطفيش.

والصحافة الجزائرية، بدأ تعليمه في مسقط رأسه بالقرارة، وفي عام (١٩٠٧م) انتقل إلى بني يرقن لأخذ العلم عن القطب، فكان من أبرز تلامذته، سافر إلى تونس للدراسة عام (١٩١٢م)، ومن ثم عاد إلى القرارة، وشارك في مجال التعليم توفيه بمسقط رأسه<sup>١</sup>.

#### ٥. تنقلاته :

كانت للقطب أسفار قليلة خارج الجزائر، والسبب تأثير الأوضاع المختلفة فيه، كانشغاله بالتدريس منذ العقد الأول من حياته، كذا مضايقات الاستعمار له<sup>٢</sup>، أما تنقلاته داخل مدن وادي ميزاب فكانت كثيرة، ولقد أفاد واستفاد في ترحاله، وبالأخص عند زيارته للحجاز، حيث اطلع على أحوال العالم الإسلامي وتعرّف على علماء كثيرين من البلاد الإسلامية.

ويمكن تقسيم هذه الزيارات إلى الآتي :

أ. زيارة مدن ميزاب القريبة : وهي غرداية، والعطف<sup>٣</sup>، وبُنورة، ومليكة<sup>٤</sup>. وكانت - في غالبها - بطلب من تلاميذه وأصدقائه، ليلقي دروساً على العامة في مدنها<sup>٥</sup>.

ب. زيارة مدن ميزاب البعيدة : وأقصد بها : بَرَّيان<sup>٦</sup>، والقرارة<sup>٧</sup>،

١ - ينظر : معجم أعلام الإباضية ٣٤/٢ وما بعدها، والنهضة ٣٨٠/١، وتاريخ بني ميزاب ص ١٨٩ وما يليها وأعلام الإصلاح في الجزائر ٢١١/١ و ٢٢٧/٢ وما بعدها.

٢ - ينظر : الآراء العقيدية ص ١١.

٣ - العطف : أقدم القرى تأسيساً (٤٠٢هـ)، تقع شرقي بونورة ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧، وتاريخ بني ميزاب ص ٢١.

٤ - مليكة : أسست عام (٧٥٦هـ) : تبعد عن غرداية بستمئة متر ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧، وتاريخ بني ميزاب ص ٢٣.

٥ - ينظر نهضة الجزائر ٣٤٠/١.

٦ - بريان حديثة البناء (أو أخرق ١٧م)، تبعد عن غرداية بثمان وأربعين كيلومترا. ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧.

٧ - القرارة : تأسست في (منتصف ١١هـ) تبعد عن غرداية بتسعين كيلومترا في جهة الشمال الشرقي ينظر كتاب الجزائر ص ٢٢٧.

ووارجلان<sup>١</sup> أمّا الأولتين فكان يزور أهلها مرتين خلال العام الواحد، وذلك ربيعاً وخريفاً، بهدف الوعظ والإرشاد يصطحب معه كبار تلاميذه، وبعض الأصدقاء من الأعيان. أمّا وارجلان فزارها بطلب من تلاميذه وأصدقائه في هذه البلدة لغرض الانتفاع بدروسه، أقام نصف شهر واعظاً، كما زار الآثار التاريخية فيها<sup>٢</sup>.

ج. تنقلاته في مدن الشمال الجزائري : كان مقلّاً في أسفاره إلى هذه المدن بسبب البعد، وانشغاله بالتدريس والتأليف، والقيود الشديدة للتنقل بين المدن الجزائرية - وخاصة من الصحراء إلى الشمال - الموضوع من طرف الحكومة الفرنسية، ومراقبتها الدائمة له.

ومع ذلك كله لما سافر للحج، توقف في طريقه إلى ذلك بالمدن الكبرى، واتصل بعلمائها، ومن هذه المدن، : قسنطينة وبوسعادة والجلفة وسطيف، وفي كل منها كان يلقي دروساً توجيهية<sup>٣</sup>.

د. تنقلاته خارج الجزائر : زار تونس وهو في طريقه إلى الحج، وأقام بها أياماً، التقى خلالها بعلماء الزيتونة<sup>٤</sup>، وزار الحجاز خلال حجته<sup>٥</sup>، واتصل بعلماء كثيرين، قدّمه بعضهم لإلقاء دروس في الحرم النبوي<sup>٦</sup>.

## ٦. مكانته العلمية :

حظي بالثناء والذكر الحسن لعظم منزلته عند العامة والخاصة من الناس، وقد أبدى كثير من العلماء وفحول الشعر إعجابهم بهذا

١ - وارجلان هي ورقلة حالياً، تقع في الجنوب الشرقي من الجزائر ارتحل إليها الإباضية بعد سقوط الدولة الرستمية في (ق ١٠م) ينظر كتاب الجزائر ص ٢٤٤-٢٤٥.

٢ - ينظر النهضة ٢٤٠/١ وما بعدها.

٣ - يراجع النهضة ٢٥٠/١ - ٢٥١.

٤ - ينظر نهضة الجزائر ٢٥١/١.

٥ - كانت الأولى حوالي سنة (١٢٩٠هـ) ، والثانية في عام (١٣٠٣هـ) ، ينظر ملحق السير ١٥٩/٢ ، وقطب الأنمة ص ١١٤ ، والآراء العقيدية ص ١١-١٢.

٦ - ينظر النهضة ٣٥٢/١.

العلامة، فهذا "حمو محمد عيسى النوري" يقول عنه : "... مرجع الفتوى عند الإباضية، بل في العالم الإسلامي ...".<sup>١</sup> وقال عنه الشيخ أبو إسحاق أطفيش : "... مجتهد القرن الرابع عشر، الجامع بين المعقول والمنقول ...".<sup>٢</sup> وجاء في مقدمة "كشف الكرب"<sup>٣</sup>، ما نصه : "... شاع ذكره وذاع في جميع الأصقاع واعترف له جهابذة الملل بالسبق والاقترار وطول الباع وناهيك بما اشتهر من تأليفه العديدة التي عمّ نفعها الخافقين ومآثره الحميدة التي سارت سير النيرين".

أمّا صاحب كتاب "العقود الفضية في أصول الإباضية"، فصرّح بأنّ القطب هو "فخر المتأخرين الذي ألف في كل فن من الفنون".<sup>٤</sup> وفي مقدمة رسالة "إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري"<sup>٥</sup> : "[هو الأستاذ الإمام علم العلماء وكهف الفقهاء ... فإنّ القلم طوع بنانه ...". وكان أهل زوارة قد بعثوا برسالة إلى القطب يستفتونه في بعض المسائل، جاء فيها : "... سلام من علماء زوارة ومعامتهم على من ... أضاءت الأقطار والمدن والقرى بعلمه بحر العلم والعمل ... إمام مذهبنا وحجة الأمة موافقيها ومخالفها ...".<sup>٦</sup>

ومن الشعراء الذين مدحوا القطب، - وهم كثر - الشيخ محمد بن شَيْخَان<sup>٧</sup> من عُمان، وعبد الله الباروني<sup>٨</sup>، وابنه سليمان باشا<sup>٩</sup> من ليبيا، وناصر بن

١ - نبذة من حياة الميزابيين ١/ ٧٤.

٢ - الدعاية إلى سبيل المؤمنين ص ١٠٧.

٣ - ج ١ (المقدمة).

٤ - ينظر ص ٢٥٠.

٥ - ص ٧.

٦ - جواب أهل زوارة، ص ٢.

٧ - ينظر الذهب الخالص (المقدمة) ص (ح - ط).

٨ - ينظر سليمان الباروني ١/ ٢٤٤.

٩ - ينظر الذهب الخالص (المقدمة) ص (ي).

سالم الرواحي<sup>١</sup>، إلى جانب ذلك أهديت للقطب أوسمة علمية كبرى<sup>٢</sup> من طرف ملوك أقطار إسلامية عرفوا قدره، ومن هؤلاء : السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، وسلطان زنجبار "برغش"، وأئمة عمان<sup>٣</sup>، ومنحت الحكومة الفرنسية للشيخ وساماً علمياً كبيراً نظير حله للفرز الماء<sup>٤</sup>.

٧. شعره :

خلف تراثاً شعرياً ضخماً متنوعاً، ما بين منظومات في المديح والمواظع وأشعار في الغزل الصوفي، وأخرى تخلد أحداثاً بارزة، وكان الغرض من هذه القصائد دينياً واجتماعياً. ويرى علي دبوز : "أن أكثر قصائد القطب كانت بطلب من تلاميذه ليتغنوا بها في أعراسهم ومحافلهم ... وكان الشيخ حريصاً على قصائده يدعو تلاميذه إلى التغني بها في المناسبات، نظراً لما تشتمل عليه من المعاني التي يريد أن تغرس في نفوس الجماهير"<sup>٥</sup>.

ومن أرجوزة في المواظع والإرشاد يقول :

تواضع المرء زيادة شرف      به تتم نعم مع الترف  
حب الرئاسة وحب المال      وعمل بما إليه ينتدب<sup>٦</sup>  
وفي قصيدته الرائية في مدح محمد رسول الله -صلى الله عليه وسلم-  
قوله :

وبعد، فإن لي بأحمد سلوة      عن الشهوات كلها أأرى النشرا

١ - ينظر المرجع نفسه (المقدمة) ص (ي).

٢ - هذه الأوسمة موجودة بمكتبة القطب بيني يزقن - غرداية.

٣ - ينظر نهضة الجزائر ١/ ٣٥٣.

٤ - يراجع نصّ اللغز في نهضة الجزائر ١/ ٣١٩-٣٢٠.

٥ - نهضة الجزائر ١/ ٣٢٠.

٦ - المرجع السابق ١/ ٣٢١.

تشق قلوب لاجيوب إذا ذكر ويرجى الثواب فالعقاب انتفى جذرا<sup>١</sup>  
وقال حين سافر إلى وارجلان :

وفيهما أقمنا خمسة عشر بالكرم وتلذذنا والفرش فوق سرير  
وزرنا مشاهد الثقافة الأوائل بأهل القرى كبيرهم وصغير<sup>٢</sup>  
وله في مدح سلطان زنجبار قصيدة منها :

سلطاننا أم ملك أم خليفتنا واجزم بالآخر والحرب مطيعته  
إذا دعوت نزال كان أول من يجيب غضاو ذي الشمس طليعته  
أعلامه في الوغى صيغت من الغلب لا من نسيجك والحسنى رفيعة<sup>٣</sup>  
وقال في شأن باي تونس "محمد الهادي" :

أراه بتونس ابن هود بقرطبة وإن لم يكن من فوقه فله العذر  
تقوى به الإسلام شرقا ومغربا وشب وقال ياهنيئا لك الفخر<sup>٤</sup>  
٨. مؤلفاته :

أمضى الشيخ أطفيش حياته في التأليف والتدريس، وقد خلف لنا آثارا  
عدّة، ضاع منها الكثير لعوامل مختلفة. وهذه الآثار الباقية متفرقة بين  
مكتبات كثيرة، خاصة منها في منطقة وادي ميزاب<sup>٥</sup> ما يزال أغلبها  
مخطوطا، لم تصل إليه أيدي الكثير من الدارسين لسبب من الأسباب  
إلى جانب ما هو مطبوع بالجزائر وبالمشرق وخاصة بسلطنة عمان<sup>٦</sup>.

١ - الدر الثمين في معجزات سيد المرسلين ص ٧٠.

٢ - مجموع قصائد القطب (خ) ص ٦٠.

٣ - المصدر السابق ص ٦١.

٤ - المصدر السابق ص ٦٥.

٥ - مثل مكتبة القطب، ومكتبة صالح بن عمر لعللي، ومكتبة الاستقامة، وكلها ببني يزقن بغرداية.

٦ - قامت وزارة التراث والثقافة في عمان بطبع كثير من مؤلفاته، من مثل : شرح لامية الأفعال، وتيسير التفسير، وكشف الكرب، وغيرها كثير.

والجدير بالذكر أن الاختلاف حول تعداد مؤلفات القطب ما يزال قائماً، فمنهم من يصل بها إلى ما فوق الثلاثمائة ما بين كتاب ورسالة<sup>١</sup>. والبعض جعلها فوق المئات عدا الأجوبة<sup>٢</sup>. وقال آخرون : إنها تفوق مائة مؤلف بين كبير ومتوسط وصغير ورسالة<sup>٣</sup>. وقد توصل أحد الباحثين<sup>٤</sup> إلى أن عدد المؤلفات خمس وثلاثون ومائة (١٣٥) ما عدا المراسلات، عدد الكتب فيها سبعة ومائة (١٠٧) الموجود منها ثلاثة وتسعون (٩٣)، والضائع المفقود منها أربعة عشر (١٤). أما القصائد والمنظومات فتصل إلى ثمان وعشرين (٢٨) عدا المقطوعات.

ومهما يكن من أمر، فإن القطب ترك لنا تراثاً ضخماً متنوعاً بتنوع ثقافته، أسرد منه بعض العناوين في كل فن من الفنون :

أ- علم التفسير : له ثلاثة تفاسير، وهي :

- تيسير التفسير : طبع مرتين، آخرهما طبعة وزارة التراث القومي والثقافة بعمان سنة (١٩٨٦م) وهذا التفسير هو آخر تفاسير المؤلف<sup>٥</sup>.

- داعي العمل ليوم الأمل : ما يزال مخطوطاً<sup>٦</sup>، وقيل إنه لم يتمه.
- هميان الزاد إلى دار الميعاد : وهو أول تفاسيره، ألفه في صغره، مطبوع في عمان في ثلاثة عشر مجلداً.

ب- علم التجويد والقراءات :

- تلقين التالي لآيات المتعالي (خ) : وهو شرح لمنظومة "جامع حرف ورش".

١ - ينظر ملحق السير ١٥٩/٢

٢ - هو رأي لأبي إسحاق إبراهيم أطفيش في مقدمته لكتاب (الذهب الخالص) ص (هـ).

٣ - ينظر نهضة الجزائر ٣١٢/١.

٤ - وهو أ/ مصطفى وينتن في بحثه الآراء العقديّة ص ٤٠٦.

٥ - صدرت الأجزاء الستة منه محققة من طرف الأستاذ إبراهيم طلاي، الأول في (١٩٩٦م) والثاني

في (١٩٩٧م) والثالث والرابع والخامس في (١٩٩٨م) والسادس في (١٩٩٩م).

٦ - توجد نسخة من أجزائه الأخيرة في مكتبة القطب تحت رقم (أب/٢).



• جامع حرف ورش (ط).

ج- علم الحديث :

• ترتيب الترتيب (ط).

• جامع الشمل في أحاديث خاتم الرسل (ط) : وهو محقق من قبل د/

محمد القادر عطا ببيروت (١٩٨٧م).

• وفاء الضمانة بأداء الأمانة في فنّ الحديث (ط) بعمان (١٩٨٢م).

د- علم الكلام والتوحيد :

• إزهاق الباطل بالعالم الهاتل (ط).

• الجنة في وصف الجنة (ط) بعمان (١٩٨٥م).

• حاشية على شرح النونية (خ).

• حاشية القناطر (خ).

• الحجّة في بيان المحجة في التوحيد بلا تقليد (ط).

• الذخر الأسنى في أسماء الله الحسنى (خ)¹.

• شرح أصول تبيغورين (ط).

• شرح رسالة الوضع في علم الكلام (خ)².

• شرح عقيدة التوحيد (ط).

• شرح لامية ابن النظر العُماني (خ).

• فتح الباب للطلاب (خ) : وهو شرح لكتاب "معالم الدين".

هـ - علم الفقه وأصوله :

• ترتيب كتاب المعلقات (ط).

• ترتيب نوازل نفوسة (خ).

١ - منه نسخة بمكتبة القطب تحت رقم (أه - ٥).

٢ - منه نسخة بمكتبة القطب تحت رقم (أه - ٦).

- الذهب الخالص المنوّاة بالعلم القالص (ط) بمطبعة البعث بقسنطينة (١٩٨٠م).
- شامل الأصل والفرع (ط) بالجزائر.
- شرح الدّعائم (خ)¹.
- شرح شرح مختصر العدل والإنصاف (خ)².
- شرح كتاب النيل وشفاء العليل (ط) من طرف دار الفتح ببيروت، ومكتبة الإرشاد بجدة (١٩٨٥م).
- مختصر العبادات (خ)³.
- مسائل السير (خ).
- و- علم التاريخ والسيرة النبوية :
- الإمكان فيما جاز أن يكون أو كان (ط) بالجزائر (١٣٠٤هـ).
- تاريخ ميزاب (خ).
- الرّسالة الشافية في بعض تواريخ أهل وادي ميزاب (ط) بالجزائر (١٢٩٩هـ).
- السيرة الجامعة من المعجزات اللامعة (ط).
- الغسول من أسماء الرّسول (ط).
- ز- علم المنطق :
- إيضاح المنطق في بلاد المشرق (خ).
- شرح سلّم الأخضرّي (خ).
- ح- علم الطّب :
- تحفة الحبّ في أصل الطّب (ط) بعمان (١٩٨٥م).

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أو-٢).

٢ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أه-١).

٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أو-٣).

ط- علم الفلك :

• شرح القلّصادي (خ).

• مسلك الفلك (خ)¹.

ي- علم الطبيعيات :

• النحلة في غرس النخلة (ط) ضمن مجموع ستة كتب بفرداية.

ك- علم اللغة :

أولاً - النحو:

• حاشية ثانية على شرح أبي القاسم الدّاوي على الأجرومية (خ).

• حاشية على شرح المرادي على الألفية (خ)².

• شرح شرح أبي سليمان داود التلاتي على الأجرومية (خ).

• المسائل التحقيقية في بيان التحفة الأجرومية (خ)³.

ثانياً - الصرف :

• شرح لامية الأفعال (ط) بعمان (١٩٨٦م).

• الكافي في التصريف (خ) : وهو موضوع بحثي هذا.

ثالثاً - العروض :

• إيضاح الدليل إلى علم الخليل (خ)⁴ : وهو حاشية على شرح الخزرجية

لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت : ٩٢٦ هـ).

رابعاً - البلاغة :

• بيان البيان (خ)⁵.

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أض-١).

٢ - تنظر المعلومات حول هذه الحاشية في ص ٤٨ من التحقيق (الهامش).

٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أم-٥).

٤ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أم-٤).

٥ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-١-٢).

• تخلص العاني من ربة جهل المثاني (خ).

• ربيع البديع (خ)¹.

• شرح شرح الاستعارات (خ)².

خامساً - شرح الشواهد :

• الانشراح في بيان شواهد التلخيص والمفتاح (خ).

• تسهيل الاجتهاد في تفسير أشعار الاستشهاد (خ).

• شرح شواهد القزويني (خ)³.

• شرح شواهد قواعد الإعراب (خ)⁴.

• شرح شواهد الوضع (خ)⁵.

سادساً - الخط :

• الرسم في تعليم الخطّ (ط) بالجزائر (١٩٨٦م)، من طرف المؤسسة الوطنية للكتاب.

• مختصر ثان في علم الخطّ (خ)⁶ : وهو شرح لما جاء به السيوطي في (جمع الجوامع) في علم الخطّ.

ل- الشعر : تنوع ما بين مواضيع تربوية، ومدائح، ومواعظ، منه :

• قصائد القطب (خ)⁷.

• قصيدة المعجزات (خ).

• القصيدة الحجازية (خ).

م- المراسلات : كانت للمؤلف صلات كثيرة بالعلماء و الهيئات داخل الجزائر وخارجها، أثمرت هذه العلاقات رسائل حوت أخبارا تاريخية

١ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-٣).

٢ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أس-١).

٣ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-١).

٤ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-٤).

٥ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أع-٢).

٦ - منه نسخة بمكتبة القطب برقم (أر-٢).

٧ - منه نسخة بمكتبة الاستقامة ببني يزقن برقم (ف-١).

هامّة، وأنواعاً من العلوم. وعدد هذه الرسائل كبير ما يزال أغلبه مخطوطاً، لم يطبع منه إلا القليل. وهذه بعض منها :

- مجموع الرسائل (خ)<sup>١</sup>.
- مجموع رسائل بين القطب والإدارة الاستعمارية (خ)<sup>٢</sup>.
- رسالة إلى الوالي العالم الفرنسي بالجزائر : مؤرخة في ربيع الأوّل (١٣٠٤هـ).

وقد قام مصطفى وينتن<sup>٣</sup> بإحصاء التراث المخطوط لهذه المراسلات فوجدها محصورة في مجموعات ستة، وبعض المراسلات المستقلة بلغت ست ومائة (١٠٦) مراسلة مختلفة، كان قد بعث بها إلى سبعة وثمانين مرسلًا إليه : شخصية، أو سلطة أو جماعة، أو مجهول لم يذكر اسمه.

ن- الرسائل والخطب : وهي أعمال ذات الموضوع الواحد، منها :

- حكم الدخان والسُّعُوط (ط)<sup>٤</sup>.
- خطبة لأهل نفوسة (خ).
- شرح لغز الماء (ط).
- ص- الردود : إنّ فتاوى وأجوبة القطب كثيرة، جمع البعض منها، وما يزال أغلبها مخطوطاً، وهي تعدّ مرجعاً فقهياً هاماً، ومن هذه الردود :
- إزالة الاعتراض عن محقي آل إياض (ط).
- جواب أهل زوارة (ط).
- جواب مشائخ مكة (ط).
- الردّ على العقبي (ط)<sup>٥</sup>.

١ - موجودة بمكتبة القطب برقم (أز-٦).

٢ - موجودة بمكتبة الاستقامة دون رقم.

٣ - ينظر الآراء العقديّة ص ٤٠٣.

٤ - تنظر المقدمة ص ج.

٥ - تمّ الاعتماد في تدوين آثار القطب على : معجم أعلام الإباضية، والآراء العقديّة، وقائمة كتب المؤلف بمكتبة القطب.

## ٩. وفاته :

عاش القطب ستة وتسعين عاماً موزعة ما بين القراءة، والتأليف والتدريس، فكانت بحق حياة علم وعمل، لم يعرف الكلل والملل. ويروى أنّ حسّاداً دسّوا له سمّاً في نعله، مرض على أثره مدة ثمانية أيام، توفاه الله بعده<sup>١</sup>. وكان ذلك في فجر يوم السبت ٢٣ ربيع الثاني (١٣٣٢هـ) الموافق ٢١ مارس (١٩١٤م) ببني يزقن<sup>٢</sup>.

وقد رثاه شعراء كثيرون، من بينهم تلميذه "أبو اليقظان" بقصيدة عنوانها "رزية الإسلام العظمى"<sup>٣</sup> في سنة الوفاة نفسها، وهو بتونس.

## تحقيق عنوان المخطوط :

لم يرد ذكر اسم (الكافي في التصريف) في كتاب من الكتب المترجمة للشيخ محمد بن يوسف أطفيش - ممّا اطلعت عليه - وعليه فهو من الكتب المجهولة لديهم. إلّا أنّ (معجم أعلام الإباضية)<sup>٤</sup> أثبت هذا العنوان منسوباً للشيخ أطفيش بعد تعداد النسخ الموجودة، والمعروفة إلى حدّ الساعة - والتي اعتمدتها - ضف إلى ذلك ما أشار إليه مصطفى وينتن<sup>٥</sup> - عند تعداد مؤلفات الشيخ - من أنّ (الكافي في التصريف) من المؤلفات المكتشفة حديثاً، ودوّنه تحت الاسم نفسه. وممّا يثبت اسم الكتاب ما ذكره مؤلّفه في خطبة (الكافي)، حيث قال : "وسميته بالكافي" وما ورد في ختام الكتاب نفسه (النسخة أ) من تصريح الناسخ بتمام الكتاب قائلاً : "تمّ الكافي في التصريف".

١ - ينظر معجم أعلام الإباضية ٥٤٧/٤، وتاريخ بني ميزاب ص ١٤٣، ونبذة من حياة الميزابيين ٣٢٦/١.

٢ - ينظر ملحق السير ١٦٧/٢، والنهضة ٢٨٦/١، وقطب الأئمة ص ١٦٥، والأعلام ١٥٦/٧، ومعجم أعلام الجزائر ص ١٩، ومعجم المفسّرين ٦٥٨/٢، وتاريخ الجزائر العام (ط.ب) ٤٥٤/٤.

٣ - ينظر ديوانه ١٧٥/١-١٧٦.

٤ - ج ٤ - ص ٥٤٤.

٥ - في بحثه الموسوم ب: آراء الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش العقيدية ص ٣٩٢.

## توثيق نسبة المخطوط إلى صاحبه :

نسب المرجعان السابقان<sup>١</sup> (الكافي في التصريف) إلى الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، ضف إلى ذلك ما ورد في خطبة (النسخة ب) من المخطوط قول الناسخ: "قال الشيخ العالم الماهر فريد العصر بدر الدين أستاذنا الحاج أحمد بن الحاج يوسف". وكذا ما تضمنه المخطوط من إحالات على كتب هي للقطب أطفيش من مثل: (شرح لامية الأفعال)، و(حاشية على المرادي)<sup>٢</sup>.

## الباعث على تأليف (الكافي في التصريف) :

لم يورد المؤلف أسباب تأليف (الكافي في التصريف) كما فعل في كتابه (شرح لامية الأفعال)، وكتب أخرى. إلا أنه من خلال ما أورده في خطبة المخطوط من كونه مؤلفاً "ينتفع به المبتدئ في إلى غيره يهتدي"<sup>٣</sup> يمكن استنباط بعض أسباب التأليف :

أولها - ندرة المؤلفات الصّرفية التي تناسب مستوى المبتدئين في التعليم في معهده، فأغلب المؤلفات الصّرفية لا تلائم إلا المتخصصين إضافة إلى كونها من المطوّلات. فألف مختصراً، ميسّر الأسلوب ليناسب هذه الفئة المبتدئة من المتعلمين يهتدون به إلى كتب أخرى في الفن نفسه.

ثانيها - اعتباره علم التصريف من العلوم الضرورية، الواجب التأليف فيها، وتعليمها، وتعلمها. وذلك ما عناه في مقدّمة (شرح لامية الأفعال)<sup>٤</sup> حين قال: "رأيت علم التصريف فرضاً من فروض الكفاية، وكنزاً يجب القصد إليه بأكمل العناية".

١ - وهما : معجم أعلام الإباضية ٤/ ٥٤٤، والآراء العقيدية ص ٣٩٢.

٢ - استعمل في ذلك عدة عبارات منها: "أنظر شرحي على اللامية"، و"فانظر المرادي وحاشيتي عليه". تنظر ص ٢٤١ من الدراسة.

٣ - ص ٤٦ من التحقيق.

٤ - من مثل المنصف، والتكملة، والممتع وغيرها.

٥ - ج ١ ص ٩-١٠.

ثالثها - انصراف الناس عن تعلّم هذا الفنّ، وبالتالي جهلهم له - وهو أسّ العلوم كلّها - وهو ما جاء صريحا في مقدّمة شرحه للامية الأفعال<sup>١</sup>، بقوله: "رأيت أهل هذه البلاد وما والاها جاهلين له كلّ جهل، وغامضاً عنهم كلّ بحث من مباحثه صعب أو سهل، لجهلهم فوائد العلم صفارا، واستنكافهم عن تعلّمه كباراً" وهو ما دعاه إلى التقديم للكا في بمقولة: "الصّرف أمّ العلوم"<sup>٢</sup> الذي جعله قريب الفهم تجلّو به أسرار الصّرف ترغيباً في تعلمه.

### وصف النّسخ المعتمدة في التحقيق :

توفّرت لديّ ثلاث نسخ خطية، تفصيل وصفها على النّحو الآتي :

النّسخة (أ) : اتّخذتها أصلاً لكونها تامّة ومنقولة عن نسخة المؤلّف، ناسخها هو (إبراهيم بن صالح) كما ورد في نهاية المخطوطة وهذه النّسخة محفوظة في مكتبة (الشيخ الحاج صالح بن عمر لعلّي) ببني يزقن بغرداية، إلّا أنها غير مدرجة في قائمة الكتب. تمّ تصويرها في شهر مارس (١٩٩٣م)، عدد صفحاتها ست وخمسون، قياس الواحدة منها (١٧ × ٢٤,٥ سم). أمّا عدد الأسطر في كلّ صفحة فهو أربع وثلاثون عدا الصفحة الأخيرة التي حوت عددا أقل من ذلك. عدد الكلمات في كلّ سطر يتراوح ما بين أربع عشرة وعشرين كلمة. وقد كتبت هذه النّسخة بخطّ مغربي جيّد مقروء، خالية من تاريخ النّسخ. بهوامش بعض صفحاتها استدراكات لبعض العبارات والألفاظ الساقطة من المتن، وهي بخطّ المتن نفسه على الصفحة الأولى دون عنوان بخطّ حديث مخالف لما في بداية المخطوط ونهايته، نصّه: "تأليف الشّافعي في علم التّصريف"، ومقابل له عبارة صحّحته بخطّ حديث أيضا نصّها :

١- ج ١ ص ٩-١٠.

٢- ص ٤٧ من التحقيق.



"بل هو الكافي في التصريف كما في أول الكتاب وآخره و٢".

النسخة (ب) : وهي نسخة ناقصة من آخرها قدر عشر صفحات، خالية من تاريخ النسخ. كتبت في حياة المؤلف، بدليل العبارة التي أوردتها الناسخ بعد ذكره للمؤلف، وهي : "أيده الله ومتعنا بحياته".

الجزء الأول من هذه النسخة - أي من الورقة الأولى إلى الورقة ستون - محفوظ في مكتبة (الإصلاح) بغرداية، وهي غير مدرجة في قائمة الكتب والجزء الثاني منها - أي من الورقة واحد وستون إلى الورقة الأخيرة - محفوظ في مكتبة (القطب) ببني يزقن بغرداية، غير مدرجة في قائمة الكتب. وكان تاريخ تصويرها في شهر أوت (١٩٩٣م) ولم يدون العنوان على الصفحة الأولى من المخطوط.

تقع هذه النسخة في سبعين لوحة، قياس الواحدة منها (٢٣, ٦ × ١٧, ٢). وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة عشرون عدا الورقة الأولى التي حوت تسعة عشر سطرا. أما عدد الكلمات في كل سطر فيتراوح ما بين سبع وثلاث عشرة كلمة.

خط هذه النسخة مغربي مقروء نسبياً، على هوامش بعض صفحاتها كلمة (قف)، واستدراكات لألفاظ وعبارات ساقطة من متن الكتاب أغلب ذلك في الصفحات الأولى من المخطوط.

تميزت هذه النسخة بزيادات على ما في النسختين (أ) و(ج)، كذا كثرة الأخطاء بها، ناتجة - في رأيي - عن غفلة الناسخ، وعدم مراجعته لما كتب. كما يلاحظ الطريقة الخاصة في رسم بعض الحروف، من مثل رسم الظاء ضاداً، والكاف المبتدأ بها لاماً - في بعض الأحيان - والتاء المربوطة مفتوحة أحياناً. ومن مميزات أيضاً سقوط الواو، وإثباتها

أحياناً - دون داعٍ إلى ذلك - وإهمال نقط بعض الحروف المعجمة وزيادة في نقط البعض الآخر، وإعجام بعض المهملة، وزيادة الألف في غير موضعها، وإسقاطها في مواضعها.

النسخة (ج) : هي نسخة تامة مصورة خالية من تاريخ النسخ، ومن ذكر الناسخ، محفوظة في مكتبة (الأستاذ محمد بن بكير أَرْشُوم) ببيزان بغرداية، تحصلت عليها في شهر أبريل (١٩٩٦ م). عدد صفحاتها مائة وأربعون، على الصفحة الأولى عبارة: "حبس لله تعالى والقريب أولى"، وهي بخط المتن نفسه قياس الصفحة الواحدة (١٦,٥ × ٢٢,٢)، بها عدد من الأسطر يقدَّر بثلاث وعشرين عدا الصفحة الأخيرة، فهي أقلّ من ذلك. عدد الكلمات في كلِّ سطر يتراوح ما بين ست وثلاث عشرة كلمة. خطُّ هذه النسخة مغربيٌّ جيّد مقروء، بهوامش بعض صفحاتها استدراكات بخطِّ المتن نفسه، إلاَّ أنَّها قليلة.

والملاحظ على هذه النسخة أنَّها قريبة جدًّا من النسخة (أ)، وبالتالي فهي تعضدها وتوثق ما ورد فيها. والنسخ الثلاث استعمل فيها نظام (التعقيب)، كذا ضبط المؤلف لكثير من الكلمات المشككة بالعبارة وبالشكل أحياناً.

و-01

بازدید از سایت  
در کلاس درس

نسخه  
تجربه  
الطاج

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي جعل الضمير مؤنثا في اللغة والضمير مؤنثا في الالفاظ التي هي عن  
 الجوارح كمن يصر ومثل الخاتم الكسبي ميسر العسبي. وبعد هذا التليق بالضمير  
 في اللغة ينتفع به المتكلم في غيره بغيره. فان شاء الله عز وجل. فاستل  
 ما قبله. ونسبته بالكاتب. والله الوكيل العاطف. وفيه من خدمة وسبعة ارباب  
 الصفة من الصرافة العلوم والقوا بوجها شبيها الصراف بالام من حيث التولد فكما  
 ان الام سبب لتولد الامم كذلك علم الصراف سبب لتولد الكلمات والصراف اهل الكلمات  
 كما ان الام منسوبة للتولد وهي ايضا اصل لانماء ما يخلق بها. الابد وشبهها القوا بالاد  
 من حيث الاصلاح كما ان الاد سبب للصلاح التولد كذلك النصوص سبب لاصلاح القبط والصراف  
 لغة البدو والتغيير واصلا كالحقير لاصل الواحد وهو الصدر الى صيغة او صيغتين  
 او صيغ ليعني ومقنن او معان. ويسمى التصريف بالغة لظنة تصرفات لغة البن  
 وتصرفات الالفاظ وذكرته بلفظة الصراف لئلا يناسب لفظ النحوا الذي قرنته به ولان  
 لفظ الصراف اصل للقبض والتصريف. ويطلقان ايضا على معارف احوال الصيغ وعلى غير  
 ذلك فانظر المرادى وحاشيت عليه. لا تتنفسا في صغير وكبير والكبير والصغير خروج  
 اللغة من لفظ اخر وارد او في قوة الورد من سببه في الخرد والترتيب مخالفة له في الترتيب  
 او الامكان او غيرها ومخالف له بالترتيب والنصر في احد ههنا يتعوض عن ادونه او موافقه  
 له في ذلك او موافقه له في اصل المعنى فهو النصر فخرج منه نصر ونصر ونصر ونصر  
 وانصر كما فعل من نصر بفتح الهم والصلاد نصر وموضع النصر اوزمانه ونصر ونصر  
 تصور ونظر ونصار وكثيرا النصر واللة النصر والنحو الفلاني زيادة الالبوب بعد التاء على  
 فاعل بفتح التاء واسقاطها قبله بعد قلبها ياء. فالاصل فيقال وقد مر ذلك في التاء وخواص  
 عدة في التاجيد بالاصل وغدا باسكان العين تحت الواو وكسرة عنها التاء وغوة ورو  
 يذرفانها مشتقان من صدر لم يرد من كلام العرب لكنه في قوة الوارد وهو تعلم معقو علم  
 فانه مشتق من لبط التعلم معقو العلم وهو في قوة الوارد. وانما قلت خرج ولم اصل اخراج  
 فصد الى لبط اشتوا الاثم وان شئت فقل اخراج البلف الخ فصد الى المتعدية فان اشتد  
 يستعمل الاثم ما و متعديا وهو المناسب لقوله علم مشتق ~~من صدر لم يرد من كلام العرب لكنه في قوة الوارد وهو تعلم معقو علم~~ فصد الى المتعدية فان اشتد  
 تعديته اما لتضمين معنى الاثم او التولية واية الواو في لغة الجسد والاب والاصل الترميم  
 على انه مطاوع مشق المتعدية لواحدة هذه النواع الاله اسمي بالصغير هو الذي يترك في النحوي  
 والتصريف وقد علمت انه لا يذنبه من الواو في اصل المعنى وانما سمى صغيرا لتضيقه  
 بالقبض فكيف الترتيب وفيه الواو في العزلة اما لظنه في تحريف الهمام واحتمل انه  
 كثر كفا وسكون في المشتق والاشتقاق منه غير ما في الاثر ففتح الله والام في الطلب بعدا  
 غيرها في طلب فعدوكة اياميز المشتقان فكسرة راء ضارب غير كسرة راء يضرب وقيل  
 انما سمى هذه النوع صغيرا لان منظره الى نصر من لاي علم يردون تامل انه مشتق من النصر  
 والكبير فهو وجوده المناسبة في البلف والمعنى سواء وجد لتريب ام لا فهو اعلم بغيره

بعد نون الالف واما ان كان الالف تحت حرف الم يبدل الحاء فاجابة اذا جازت وانظر  
 لم لم تنوصل الحاء فيكون الالف بلا فصل بالدم مع ان الجمع حينئذ يكونان لا  
 نونان وكانه كراجم نونيل يكاو اجازيونس والكويون افعال الخفيفة  
 بعد الالف لا تنوصل في ما جازي اولها م ويلين في الوصل كجها ي وذا نذرتي  
 وكاف وكاف غير صلا وكاف ان يونس يكسر هاء بعد الالف واجازيونس والكويون  
 لا ايضا بعد نون الالف معجولة بالدم بشد كسرها لا يلفظ ساكنان واما لم تنو  
 الالف اما الكراجم هنا التقاء هذين المتين ولان النقلة عنه هو لانه اصل الخفيفة  
 وقد لزم من الالف معهما التزمت مع الخفيفة اجازي بالرفع على اصله ولا لزم من فيه  
 الرفع على اصله واما جاز التقاء الساكنين في لا تصريان واحصر بان يا بشد ي  
 لان اولها جزمه والثاني مدغم وهذه الصوت يجرى بحرف التثنية ولا راجع المدغم  
 في المدغم فيه حتى كان التلظظ بالمدغم فيه وحده ولا لفظا كانا في كلمة كذا  
 او ما لم يخرجه لثمة واحدة كما هنا واما جازت مع هذا الحكم واما الجماعة وباء  
 الخاطبة للتحقيق اجازي على الاصل مع ان الواو والياء ثقلتان لا كالالف فانهما خفيفتان  
 مع ان في هذه جهاما م ولا تدخل نون التثنية الا في الطلب وجواب القسم لان القسم  
 ما يكون على طلب حصوله وفي النفي لا تشبهه بالنهي وانما ضم او الحذف الثاني  
 المبنى للمفعول وكسر ما بعد اخره لان ما عليه مجزى غير مفعول واذا علم فاعلم  
 من خارج لان الجملة وذلك الوزن في الاسماء غير مفعول لا دليل سماه لادوية تشبه  
 ابن عمر وعل انما ضم اوله وكسر ثانيه وضم او الخاضع الثاني وفتح ما قبل  
 واخره انما ينسب اليه لان هذا الوزن يشبه بفعل ضم الياء وهو غير مفعول في الاسم  
 وجرى غير الثاني في ذلك على الثاني واما ان كان اول المبنى همزة وضم اليه  
 صمد هي والثالث خوا حقيقى واخر ته واخو يشد ياءه في الالف فيم الثالث  
 لا تنسب لامي اذا وصل كذا والهمزة حينئذ ووجه اذا كان اوله تاء زائدة زائدة  
 معتادة ضمت هي وما يليها ولو لم يفتح ما يليها لا تنسب المخرج المبنى للفاعل  
 الوقوع واما فاعل المفعول فقام الفاعل وارتفع ارتفاعه وهو ضمة في المعنى لان  
 للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكانت  
 بينهما مناسبة من حيث الطرعية وايضا فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باذنه  
 شيئا الا ترى ان ذلك ايقول امانت زيد فاعل مع انه لم يحد شيئا من مفعول في المعنى  
 لان الله سبحانه امانته وبسطت النعم وشهد الزمنية اسما حذو الفاعل  
 ونيابة المفعول عنه والله اعلم بحكم اسم الفاعل اشتقاقا من المصدر  
 فاع به الفعل معنى حدوث فخرج بقوله لم يفرم به الفعل اسم المفعول فانه  
 لم يفرم فخرج عليه الفعل واسم التخصيص على انه لم يفرم فانه الزيادة في الفعل  
 لا لعدم من قام به اصل الفعل وكذا اصبحت المبالغة وخرج ايضا اسم الزمان  
 والكان فانه لم يفرم فخرج به الفعل اسم لانه فانه لم يفرم فخرج ايضا  
 الفعل فانه لم يفرم فخرج به الزمان واخر مفعول في معنى حدوث الصفة

في قوله كراجم نونيل يكاو اجازيونس والكويون افعال الخفيفة بعد الالف لا تنوصل في ما جازي اولها م ويلين في الوصل كجها ي وذا نذرتي وكاف وكاف غير صلا وكاف ان يونس يكسر هاء بعد الالف واجازيونس والكويون لا ايضا بعد نون الالف معجولة بالدم بشد كسرها لا يلفظ ساكنان واما لم تنو الالف اما الكراجم هنا التقاء هذين المتين ولان النقلة عنه هو لانه اصل الخفيفة وقد لزم من الالف معهما التزمت مع الخفيفة اجازي بالرفع على اصله ولا لزم من فيه الرفع على اصله واما جاز التقاء الساكنين في لا تصريان واحصر بان يا بشد ي لان اولها جزمه والثاني مدغم وهذه الصوت يجرى بحرف التثنية ولا راجع المدغم في المدغم فيه حتى كان التلظظ بالمدغم فيه وحده ولا لفظا كانا في كلمة كذا او ما لم يخرجه لثمة واحدة كما هنا واما جازت مع هذا الحكم واما الجماعة وباء الخاطبة للتحقيق اجازي على الاصل مع ان الواو والياء ثقلتان لا كالالف فانهما خفيفتان مع ان في هذه جهاما م ولا تدخل نون التثنية الا في الطلب وجواب القسم لان القسم ما يكون على طلب حصوله وفي النفي لا تشبهه بالنهي وانما ضم او الحذف الثاني المبنى للمفعول وكسر ما بعد اخره لان ما عليه مجزى غير مفعول واذا علم فاعلم من خارج لان الجملة وذلك الوزن في الاسماء غير مفعول لا دليل سماه لادوية تشبه ابن عمر وعل انما ضم اوله وكسر ثانيه وضم او الخاضع الثاني وفتح ما قبل واخره انما ينسب اليه لان هذا الوزن يشبه بفعل ضم الياء وهو غير مفعول في الاسم وجرى غير الثاني في ذلك على الثاني واما ان كان اول المبنى همزة وضم اليه صمد هي والثالث خوا حقيقى واخر ته واخو يشد ياءه في الالف فيم الثالث لا تنسب لامي اذا وصل كذا والهمزة حينئذ ووجه اذا كان اوله تاء زائدة زائدة معتادة ضمت هي وما يليها ولو لم يفتح ما يليها لا تنسب المخرج المبنى للفاعل الوقوع واما فاعل المفعول فقام الفاعل وارتفع ارتفاعه وهو ضمة في المعنى لان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فكانت بينهما مناسبة من حيث الطرعية وايضا فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باذنه شيئا الا ترى ان ذلك ايقول امانت زيد فاعل مع انه لم يحد شيئا من مفعول في المعنى لان الله سبحانه امانته وبسطت النعم وشهد الزمنية اسما حذو الفاعل ونيابة المفعول عنه والله اعلم بحكم اسم الفاعل اشتقاقا من المصدر فاع به الفعل معنى حدوث فخرج بقوله لم يفرم به الفعل اسم المفعول فانه لم يفرم فخرج عليه الفعل واسم التخصيص على انه لم يفرم فانه الزيادة في الفعل لا لعدم من قام به اصل الفعل وكذا اصبحت المبالغة وخرج ايضا اسم الزمان والكان فانه لم يفرم فخرج به الفعل اسم لانه فانه لم يفرم فخرج ايضا الفعل فانه لم يفرم فخرج به الزمان واخر مفعول في معنى حدوث الصفة

ولم يفرم فخرج به الزمان واخر مفعول في معنى حدوث الصفة

انما يفرم فخرج به الزمان واخر مفعول في معنى حدوث الصفة



تخلو ما اجتمع اهل الان في حرق واحد بان سكن وحذوا وسكن وقلبوا واول واذ  
 او حرقين بفصل كقولنا ان يلقى في النار لا يترى اهلها من غير حرق واحد كغير واحد  
 مع ما فيه من التحديق والعجز ليس بمرح الا اخلت عنه حمة ولا كرا لعل المتصل به  
 واو الجدة او ياء الف في حمة ما قبل الواو كسم ما قبل الياء سواء كان حيا او  
 ميتا وحذفت الا ان كان قبلها الياء فانه يحذف ويقلب ما قبله مفتوحا وتضم الواو  
 وتكسر الياء وتقلب الا لو ياء اذ لم يكن بعدها واو الحلة او ياء النخلة كغيرها  
 زيد بلا حذو الياء الا ثنتين سبحان المنزه عن التعدد المختص بالتفرد لم يمسحنا  
 محمد وحمزة للعالمين واية للمعتبرين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وجميع  
 من سبطهم وآله من اولاد الوالي ما اتصل بالآخرى ولا حوالا ولا فوة الا  
 بالله العلي العظيم ثم الكافي في التصديق

عن ابي عبد الله  
 شيخنا الشريف

الباقى الحاج محمد بن يوسف  
 علي بن ناسخه لنفسه ولم يثنه  
 له بعد من نسخة اسمه له  
 ابراهيم بن صالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ

قال الشيخ العالم الماهي جريد العصي بن النور  
استأخذا الحاج أحمد بن الحاج يوسف أيتاه  
ومتعنا بحياته بحاله فحمدوه وآله وكتبه  
السلام أحمد بن محمد بن أبي اللطف والي  
مضاعف ثوابه لأعماله عن الجوفي وكان  
وفايا في الكسبي ميسير العسير وقبعة فوسه  
الصفي من ذوي اللطف ينتفع به المستفيد  
تتبعه من شاء الله عز وجل فإبلا ما جل وعز  
بحار ورثه الولي المعالي في مبدئية وسبغة  
مع مرة الصرف مع العلوي والنحو بوجه  
رب بالاع من حيث التولي بكما أن الراجح فيه لتولي  
ألك علم الصرف سبب لتولي الكلمات والصرف  
يتكلم أن الراجح منشأ الولي وهو على أيضا أصل  
ما يتركه به الراجح وشبهه هو النحو بالاب من حيث  
أن الراجح سبب إصلاح الولي كذكر النحو سبب  
بني الصرف لغة الراجح والتخمين وأصله أحد  
من الواحد وهو العمدة والي خمسة أو صيغتين  
عني أو متعنين أو معاني ويصغى لتصرف

للمعاني

الصفحة الثانية من المخطوط (ب)



ولم يلبس فيه بالهمزة وإنما أشار إليها بالفاء الوعدية هي  
ية أحببت ولم يزوج بالهمزة للامر مع كثرة الواو حتى وب  
الهمزة لأن غالب الامر الواقع مع صيغة المضارع أن يكون  
المضارع فيه للتخايب فيجتمع حتى في علة بما كثرت مثل أن يكون  
أو يفعل الماضي ياء أو راو كسر وفتح فتعزله الظاهر  
فلو يفتح في الماضي في علة للام لا جمع ثلاثة أحرف  
علة وكسبت للام لشبهتها بالهمزة الجرازة الجيم في  
البعز ضمير الجرد الاسم واللام حرف المعنوية  
الواردة على حرف مزح وفي الهمزة أن يبرز على الفتح يبع  
فتح للام الجي العاقلة على الضمير غيب الياء فاء على الأصل  
وحسب ثمة الظاهر غيب المستغنى لمناسبة العمل  
ومر في بينها وبين لام التوكيد وفي فتحها مع المستغنى  
بما مكنت الأصل وفي الفاعل وهو هذا المستغنى منه  
بالضمير وسكنت به واو العطف واء واو غيب  
العطف واء غيب كفاء الجواب واء الاستيفاء  
وواو الاستيفاء عن ثبوتها كما يخفى في اللغة  
الثلاث المسمى الوسطى بكان الوسطى وكما  
تسكن بها هي بعة الواو والفاء وتختف المضوم  
أيضا كعلة وضرب وحمز عليه هو مع الواو والياء  
الراء قبله وكان أمه الخطاب بغير اللام وحمز

الخط

يفتح الميم والاصح بيع بفتح هاء واسكان الواو وفتح الميم وفتح الهمزة  
 بفتح هاء والهمزة وفتحت الباء كالة مفان بكسر الميم والاصح مفول  
 بكسر هاء واسكان الفاء وفتح الواو ففتح هاء للفاء وفتحت  
 الباء وفتح الميم مباح بالهمزة كلفا والميم للمفعول مفان فيل بكسر  
 الفاء واسكان الياء احده فو بضم الفاء وكسر الواو خفية فو  
 كسر لتفده الى الفاء بضم سببا ضمه بفتحت الياء لسكونه لا بضم كسرة  
 وفتح الهمزة البصري ومن العرب من يقول بيع قبل بالاشياء والمراد به  
 هذا الروم وهو مزج الصوتين من ضم وكسر مثلاً كما هنا وفي الاسماء  
 هنا على احده وهو ان تهيئ الشيعتين للنطق بالضممة ولا تنطق  
 بهما وتعالق انتبه على الضم فان بعضهم عز الروم والاشتماع فعمسا  
 صابرو بضمهما في اللفظ غير عسير وفي يورك الروم البصري  
 وغيره ولا يعري الا لاشتماع غير بصير يعني ان الروم يسمع ويروي  
 الشيعتين والاشتماع يروي ففتح الواو والعرب من يقول فو بضم  
 الفاء واسكان الواو واحده فو بضم الفاء وكسر الواو واسكنت  
 الواو فجميعها اللغات الثلاث في بيع وانغية واختير بالهمزة اخلاص  
 كسر ما قبل الهمزة وفتح الهمزة لاشتماع وفتح اخلاص الضم بفتح  
 بوع وانغية واختار بضم ما قبل الواو واسكان الواو ومن اخلط الفصح  
 اخلاص عن اتصال ضمير الرفع المربوع مع الباء للمفعول  
 ومن اخلط الضم اخلاص عن الهمزة عندها ومن اشتم اشتم  
 وذلك في الثلاثي وتعين العسر فحوافهم واستقيم ولا يجوز الضم

ولا الاشتماع الجمع كوز امل ما قبل اليك فيه مضموم ما حتى يضم  
 او يشتمل لضمه والجمع في بين فحوت وقلت وقلت ورجت ورجت  
 ان بنين للمفعول وبنين في ان بنين للفاعل فقدم ورجت ورجت  
 بالامل وفتح بينته الاعلى ففتح في جلد في الخمس وفتح فيل وفتح  
 لا فصح او بسمة او جلد في الضم وفتح او يشتمل ما لفر ف  
 ايضا لفظي ومعنى قلت ان بنين للمفعول في كرت يضم الى ال  
 وكس الحاف وكس امته وامل فيا او يباع بالبناء للمفعول  
 ويقو وبيع بفتح او او يبا نفل فتى هذا للمساكن قبلها  
 وقبلها الباع التي كها في الامل وانفتاح ما قبلها في الحاف والله اعلم  
 في باب التماس في التافض هو ما اخره حرف علة سمعي  
 في كس نقصان الآخر بالجارم كالج بغير وفتح بغير في نقصان  
 المحرك كحاله مع خود بغير وفتح في وفتح في وفتح في الآخر  
 في فوفاض وعاز ورايع وكاش في سعي في كس الاربعة اناه  
 على اربعة حروف بل ضمير عنه اتصال ضمير الرفع به الفتح ك  
 كعون ولا يلزم تسمية المصباح والقتال والضعاف والعموم  
 في كس ولو كانت على اربعة حروف في كس ان وجه التسمية ايسر من  
 بل الضعاف كثير اما يكون على ثلاثة نحو كملت وجميع مما سوى  
 جعل يفعل بكس عنيهما وامل في موضع في موضع في  
 بفتح الكل في كس الياء والواو وانفتاح ما قبلها فقبلها الامل  
 في في في قلب الواء بالانكسار ما قبلها وامل في موضع  
 ما عدا

حسب الله تعالى  
والعزيز الولي

بسم الله الرحمن الرحيم صلوات الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم

الحمد لله حارب الضر: مؤلف اللغف والبر: ضاع  
ثواب الأعمال: المنزلة عند الجوف وكلتقم ومثان  
جابر الكبير: ميسر العسير: وبعد: هذه اناليف  
في الصرف: من ضاء اللغف: ينتفع به المبتدئ: وقال  
غيره: بعضه: ان شاء الله عز وجل: قابل ما جل او  
قل: ونسبته بالكافي: والله الولي المخلص وفيه  
مقدمة وسبعة ابواب: المقدمة: الصرف: ام العلوم  
والنحو ابوها: شبهوا الصرف بالام من حيث التوليد  
فيها ان الام سبب لتولد الاولاد كذلك علم الصرف  
سبب لتولد الكلمات والمواضع للكلمات كما ان  
الام منتشأ للتولد وهي ايضا اصل له لان ما  
يخلق بهاء الاب وشبهوا النحو بالاب من حيث  
الاصلاح كما ان الاب سبب لاصلاح الولد كذلك  
النحو سبب لاصلاح اللغف والصرف لغة  
الرد والتغيير واصلاحا تنويذ الامر الواجب  
وهو المبدأ الرطبة او صيغتين او صيغ  
لمعنى او معنيين او معان ويسمى التصريف  
للمبالغة لكثرة تصرفات هذا الفن  
تصرفات الالفاظ وكما ذكرته بلغة الصرف  
ليناسب لغف النحو التي قرنته به وان لغف  
الصرف اصل للغف التصريف ويطلقان ايضا  
على

الصفحة الثانية من المخطوط (ج)

سبعة في الدغلي بالصيغة اسم الباعل الثلاثي  
لكن ثلثه وليس من اسم الباعل كان يوزن  
باعل في الاعلى الثبوت لا الحذف كما هو ولا  
ما ليس على وزنه كيعجل ويعول واسم الباعل  
مبني على المضارع حتى في حرف المضارعة وزيدت  
الافتحة الباء والعين وكسرت العين كضرب  
وقارب وانما زيدت فيه بعد حتى في حرف المضارعة  
لئلا يلتبس بالهضبة وخصت الالف بالزيادة  
لحققتها ولو زيدت اولا امتنع الالف بالزيادة  
لستونها ولو ابدا بالهضبة مكررة او اخرجت  
عن اصلها المقصود من الفتحة الالف من الستون  
ولو حركت الهضبة بالضم وابقيت العين كما  
في المضارع لا التيسر بالامر من التمر ونحو 696 بمضارعة  
الهبة وبالهضبة ولو حركت بالفتحة لا التيسر با  
لمضارع الهبة وبالهضبة الهبة في العين ان  
ابقيت فيه فتحة العين كما في المضارع ولو حركت  
بالهضبة وابقيت حركة عين المضارع فيه  
لا التيسر بالامر من المضارع الهبة في العين الهبة  
بالهضبة ولو زيدت الالف اخر الالف التيسر بما في  
الاثنتين وحده لا ليس فيه على ما فيه ليس و  
لو فئت وكسرت العين مطلقا لا التيسر بالامر  
البراعي بالهضبة ولو فئت وفئت العين مطلقا  
لا التيسر بالهضبة البراعي بالهضبة وباسم التفضيل

الحامدة والاثبات فين والمفارقة والامر متشابهان والثاني  
 بالنون فين يازيد فين ياهنه بكسر ياء كافيات يازيد ان  
 او ياهنه ان وقت يازيدون وفين ياهنه ان واسم  
 الفاعل والظرف كفاض والمفعول مؤف في ظرفي واسم  
 المكان او الزمان والصدر اليمين مؤف في كة مؤلفي واللام  
 مبي في كة فقل ويضاف اليها حرف واسم فاعل كة مؤلفي  
 كفاض ولا تعلق الواو طفيل للتلايئة اعلا لان وصفتها  
 في الفعل للتلايئة ايها والمفعول مطوي كسر مي والمكان  
 والزمان والصدر اليمين مطوي كة مؤلفي واللام  
 مطو ياء بكسر الهمزة ويقال زويها يروي كعلم يعلم الامر او يازيد  
 واروي ياهنه واروي يازيد ان او هنه ان واروي او روي يفتح  
 واو الكلمة في ذلك وحذف اليها والوصف ريان عور يابا  
 التانيث بلامه وريان وريلان يغلب اليه التانيث ياء لانها  
 اربعة غير مودة ورواء ورثيا لوكم يعمل رواء للتلايئة  
 اعلا لان جان الهمة عن ياء ايدت هذه اياء همزة تظرفها  
 بعد اليه زائدة والاولى انه غير فاعل بيها ويجوز رواء في جمع  
 المونث ايضا وامل ريان ورثيا ورثيان ورثيان ورثيان  
 ورثيان ورثيان ورثيان ورثيان ورثيان ورثيان ورثيان  
 سلتة السابقة فاعل في الواو ياء واد غمت الياء في الياء وتثنية  
 المونث ج او نصار يمين يمين الياء الاولى مشددة في الاولى منها  
 واو في الاصل وهي عين الكلمة ابد للتيا واد غمت طامر والتانية  
 منها لام الكلمة ويفتح الياء بعد المشددة وهي بدل من  
 اليه التانيث كى يمين ويا سكتان الياء بكة هذه كة مؤلفي والتثنية





# النص المحقق

## [خطبة الكتاب]

١/أ/ بسم الله الرحمن الرحيم، [و'صلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلم'.<sup>١</sup>

[قال الشيخ العالم الماهر فريد العصر بدر الدين أستاذنا الحاج أحمد بن الحاج يوسف - أيّده الله ومتّعنا بحياته بجاه محمد وآله وصحبه عليه السلام -<sup>٢</sup> :

الحمد لله صارف الضر، مولى اللطف والبرّ، مضاعف ثواب الأعمال، المنزه عن الجوف<sup>٣</sup> وكل نقص ومثال، جابر الكسير، ميسر العسير.

وبعد :

فهذا تأليف في الصرف بمن ذي اللطف، ينتفع به المبتدئ، فالى غيره يهتدي - إن شاء الله عزّ وجلّ - قابل ما جلّ أو قلّ. وسميته بالكافي والله الولي المعافي. وفيه مقدمة، وسبعة أبواب.

---

١ - زيادة من (ب).

٢ - (وآله وصحبه وسلم) ساقطة من (ب).

٣ - زيادة من (ب).

٤ - جَافَهُ جَوْفًا أو جَوْفًا بمعنى ذعره وأفزعه، وعليه يكون معنى الجُوف هنا الخوف. ينظر : مقاييس اللغة ١/٥٠٠، والقاموس المحيط ٣/١٢٥، والمعجم الوسيط ١/١٤٧.

## المقدمة

"الصرف أم العلوم، والنحو أبوها"<sup>١</sup> شبهوا الصرف بالأُم من حيث التولد، فكما أن الأم سبب لتولد الأولاد، كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات. والصرف أصل للكلمات، كما أن الأم منشأ للولد، وهي أيضاً أصل له، لأن ماءها يخلط بماء الأب. وشبهوا النحو بالأب من حيث الإصلاح، كما أن الأب سبب لإصلاح الولد، كذلك النحو سبب لإصلاح اللفظ.

والصرف لغة: الرّد والتغيير<sup>٢</sup>. واصطلاحاً: تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة، أو صيغتين، أو صيغ لمعنى، أو معنيين، أو معانٍ.

ويسمى التصريف<sup>٣</sup> للمبالغة، لكثرة تصرفات هذا الفن، وتصرفات الألفاظ. وذكرته بلفظ الصرف ليناسب لفظ النحو الذي قرنته به ولأن لفظ الصرف أصل للفظ التصريف ويطلقان أيضاً على معرفة أحوال

---

١ - هذا القول هو لأحمد بن علي بن مسعود (ت حوالي ق ٨ هـ)، وهو في شرح مراح الأرواح ص ٣-٤. ينظر: شرح لامية الأفعال ١/١٥٨.

٢ - في (ب): وشبهو.

٣ - للصرف معان كثيرة، منها: التقلب، والحيلة، ينظر: اللسان (صرف) ٩/١٨٩-١٩٠.

٤ - في (ب): معنيين.

٥ - في (ب): معاني.

٦ - التعريف الاصطلاحي للفظ (الصرف) الوارد هنا هو بمعناه العملي، أمّا بمعناه العلمي فقد ورد لاحقاً بقوله: "معرفة أحوال الصيغ"، ينظر: شرح التصريف العزي ص ٢-٣، ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٦٥-٦٦، وأبنيه الصرف في كتاب سيبويه ص ٢٣، وتصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ص ١٥-١٦، والتصريف موضوعاته ومؤلفاته ص ٦٤.

الصَّيغُ، وعلى غير ذلك<sup>١</sup> فانظر المرادي<sup>٢</sup>، وحاشيتي عليه.

والاشتقاق : صغير، وكبير، وأكبر، فالصغير : خروج اللفظ من لفظ آخر، وارد أو في قوة الوارد<sup>٣</sup>، مناسب له في الحروف والترتيب، مخالف له في التحريك، أو الإسكان، أو فيهما، ومخالف له بالزيد<sup>٤</sup>، أو النقص في

١ - العبارة (معرفة أحوال الصيغ) ذكرها التفزازاني في شرحه على التصريف العزي ص ٣ بتغيير لفظة (الصيغ) بنظيرتها (الأبنية). ومعنى أحوال الأبنية : العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض، ينظر : شرح اللامية ١٥٢/١.

٢ - ذكر صاحب المخطوط تعاريف كثيرة للصرف في شرح اللامية ١٤٧/١ وما بعدها، من ذلك : - تغيير الكلمة عن أصل وضعها لغرض لفظي.

- تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني (وهو ما أورده في الكافي ص ٤٧).

- العلم بأحكام بنية الكلمة العربية بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

٣ - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المصري أبو محمد، المعروف بابن أم قاسم. مفسر، وفقه، وأديب نحوي، ولد في مصر، وأقام واشتهر بالمغرب الأقصى (ت : ٧٤٩هـ)، من تصانيفه : شرح التسهيل، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح المفصل، ترجمته في : بغية الوعاة ٥١٧/١. والأعلام ٢١١/٢.

- نصّ المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) ٢٠٩/٥ على "أنّ المسمى بعلم التصريف قسمان :

الأول - جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف ... وهي في الحقيقة من التصريف.

الثاني - تغيير الكلمة لغیر معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال ... وهذا التقسيم هو المقصود بقولهم التصريف<sup>٥</sup>.

٤ - لم أعثر على هذه الحاشية عدا جزءا لا يحوي المواضيع المحال عليها هنا موجود بمكتبة القطب بعنوان (حاشية في النحو) برقم (أم-١).

٥ - في (ب) : الورد.

٦ - في (ب) : الزائد.

أحدهما بتعويض أو دونه، أو موافق له في ذلك<sup>١</sup>، وموافق له في أصل المعنى، نحو "النَّصْر" يخرج منه: نَصَرَ، وَيَنْصُرُ، وَانْصُرَ، وَانْصُرَ، وَمَنْصُورٌ - وَانْصُرَ كَأَفْضَلٍ - وَمَنْصَرٍ - بفتح الميم والصاد - أي نصراً، وموضع النصير أو زمانه. و"نَصِيرٌ، وَمِنْصَارٌ، وَنَصُورٌ، وَنَصَارٌ"، و"مِنْصَارٌ" لكثير النَّصْرِ، أو لآلة النَّصْرِ، ونحو: "القتال" بزيادة الألف بعد التاء على "قاتل" - بفتح التاء - وإسقاطها قبلها بعد قلبها ياء، فالأصل: قَيْتَالٌ، وقد ورد كذلك شذوذاً<sup>٢</sup>، ونحو: "عِدَّةٌ" - بالتخفيف - فالأصل: وَعَدٌ - بإسكان العين - حذفت الواو، وعوضت عنها التاء، [وبكسر الواو حذفت وحركت العين بكسرتها - وإنما حركت لابتدائها - ولا مانع من أن يقال بفتح الواو حذفت مفتوحة، فعلى الأول لَوَعَدَ مصدران "وَعَدٌ"

١ - التغيرات بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق خمسة عشر، ذكرها السيوطي في المزهرة ٣٤٨/١ - ٣٤٩ وهي:

- الأول: زيادة حركة، كَلَمَ وَعَلِمَ
- الثاني: زيادة مادة، كَطَالَبَ وَطَلَّبَ
- الثالث: زيادتهما، كَضَارَبَ وَضَرَبَ
- الرابع: نقصان حركة، كَالْفَرَسِ مِنَ الْفَرَسِ
- الخامس: نقصان مادة، كَكُتِبَ وَكُتِبَاتٌ
- السادس: نقصانهما، كَنَزَا وَنَزَوَانٌ
- السابع: نقصان حركة وزيادة مادة، كَفَضَّبِي وَغَضَّبَ
- الثامن: نقص مادة وزيادة حركة، كَحَرَمَ وَحَرَمَانٌ
- التاسع: زيادتهما مع نقصانهما، كَأَسْتَبَقَ مِنَ النَّاقَةِ
- العاشر: تغاير الحركتين، كَبَطَرَ بَطْرًا
- الحادي عشر: نقصان حركة وزيادة أخرى، وحرف: كَأَضْرَبَ مِنَ الضَّرْبِ
- الثاني عشر: نقصان مادة وزيادة أخرى، كَرَأَضَعَ مِنَ الرِّضَاعَةِ
- الثالث عشر: نقص مادة وزيادة أخرى وحركة، كَخَافَ مِنَ الْخَوْفِ ...
- الرابع عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كَعَدَ مِنَ الْوَعْدِ ...
- الخامس عشر: نقصان حركة وحرف وزيادة حرف كَفَخَّخَ مِنَ الْفَخَّارِ

ينظر: العلم الخفاق ص ١٧-١٨.

٢ - في (ب): اسقطها.

٣ - في (ب): شذودا (بدالين مهملتين).

جاء في شرح اللامية ٣٧٧/٤ ما نصه: "أصل (الفعال) بالكسر (الفيعال) ... فهو أصل مهجور، حتى إن النطق به بعد من الشذوذ. وقد ورد قيتالاً وضيروبا بإثبات الياء ... ولا يقاس. فالفيعال بالياء مما يشذ، ولا يقاس في مصدر فاعل بالفتح، وشذوذه من حيث الاستعمال لا من حيث القياس. لأن القياس يقتضي تلك الياء". تنظر هذه المسألة في المنصف ١٧٢/٢ - ١٧٣.

- بفتح - و "وَعْدَة" - بكسر الواو - ونحو: "ذَرَّ" و "يَذَرُّ" فإنهما<sup>١</sup> مشتقان من مصدر لم يرد من كلام العرب<sup>٢</sup>، لكنه في قوة الوارد، ونحو: "تَعَلَّمَ" بمعنى: اَعْلَمَ، فإنه مشتق من لفظ "التَّعَلَّمَ" بمعنى: العِلْم، وهو في قوة الوارد.

وإنما قلت: "خُرُوج"، ولم أقل: "إِخْرَاج" قصداً إلى لفظ "اشتق" اللازم وإن شئت فقل: "إِخْرَاج اللفظ... إلخ"، قصداً إلى المتعدي، فإن "اشتق" يستعمل لازماً ومتعدياً، وهو المناسب لقولهم: مشتق [بفتح التاء، نقلاً من<sup>٣</sup> القاف المدغمة - وتعديته إما لتضمين معنى الإخراج، أو التوليد، وإما لموافقة المجرد. وإلا فالأصل لزومة على أنه مطاوع "شَقَّ" المتعدي<sup>٤</sup> لواحد.

وهذا النوع الأول المسمى بالصغير هو الذي يذكر في النحو والتصريف<sup>٥</sup>، وقد علمت أنه لا بد فيه من الموافقة في أصل المعنى. وإنما سمي صغيراً

١ - زيادة من (ب).

في (ب): وعد يكسرهما الواو.

٢ - ذره بمعنى: دعه، يَذَرُهُ تركاً، ولا يقال: وَذَرَا، وأصله: وَذَرَهُ يَذَرُهُ كَوَسِعَهُ يَسِعُهُ، لكن ما نطقوا بـ"ذره" ولا بمصدره ولا باسم الفاعل، أي: أما توها.

ينظر: القاموس المحيط (الوذرة) ١٥٩/٢، ومقاييس اللغة (وذر) ٩٨/٦، وتصريف الأفعال والأسماء ص ١٠٨، وشرح اللامية ٣١٧/٤.

٣ - في (ب): فإنها.

٤ - في (ب): الأعرب.

قوله: (لم يرد من كلام العرب) صحيح، لأن المرادي قال: إن (من) تأتي بمعنى (في) نحو قوله تعالى: (ماذا خلقوا من الأرض)، بمعنى (في الأرض). ينظر: الجني الداني ص ٣١٤.

٥ - في (ب): الازم.

٦ - من (ج)، وفي (أ) غير واضحة، أما في (ب) فوردت: باستتار الضمير أي مشتق هوفبان أن الفتح أصل.

٧ - في (ب): المتعد.

٨ - يتمثل ذلك في الموضوعات المتناولة في هذين العلمين والمعروفة بالمشتقات: أفعال الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة. ينظر: الاشتقاق ودوره في نمو اللغة ص ٧٤.

٩ - في (ب): سمي صغير.

لتضييقه بالقيود، كقيد الترتيب، وقيد الموافقة في المعنى هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام.

واعلم أنه كل حركة، أو سكون في المشتق، أو المشتق منه غير ما في الآخر، ففتحهُ الطاء واللام في الطَلَب مصدرًا غيرهما في "طَلَب" فعلاً. وكذا ما بين المشتقات، فكسره راء "ضَارِب" غير كسرة راء "يَضْرِب".  
وقيل: إنما سمي هذا النوع صغيراً، لأن من نظر إلى "نصر" - مثلاً - يعلم بدون تأمل أنه مشتق من "النصر".

والكبير: هو وجود المناسبة في اللفظ والمعنى، سواء وجد الترتيب أم لا، فهو أعم / ٢ / أ/ فدخلت فيه الأمثلة السابقة. قيل: ونحو: "جَبَذ" من "الجَبَذ"³، ولعمومه بقلة قيوده سمي كبيراً.

وإن شئت فقل: إيجاد المناسبة إلخ، وقيل: إن الكبير أن تكون المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ دون الترتيب، كـ "جَبَذ" من الجَبَذ. وأنه سمي كبيراً، لأن من ينظر إلى "جَبَذ" يعرف بالتأمل أنه مشتق من "الجَبَذ"⁴. وقد يقال: ليس "جَبَذ" مشتقاً من "الجَبَذ"، بل من "الجَبَذ" لوروده، وهو التحقيق. بل لو لم يرد لقلنا بأنه مشتق منه

١ - في (ب): ففتح.

٢ - في شرح اللامية ١٦٧/٢ النص نفسه بتصريف مع زيادة العبارة: "لحصول المناسبة لفظاً وترتيباً". وفي شرح المراح ص ١٠ جاء النص كالآتي: "الاشتقاق الصغير سمي بذلك لكونه معلوماً بدون تأمل أو بأدناه بسبب اشتراكهما في نحو الحروف والترتيب.

٣ - في (ب): جَبَذ من الجَبَذ (بدالين مهملتين).

الجَبَذ: المد، وكذا "الجَبَذ"، وهي لفة تميم، ينظر: اللسان (جذب) ٢٥٨/١.

٤ - في (ب): جَبَذ (بدال مهملة)

قال الجرجاني في التعريفات ص ٢٨: "الكبير أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جَبَذ من الجَبَذ". ينظر: شرح اللامية ١٦٧/٢.

٥ - في شرح اللامية ١٦٧/٢ النص نفسه بتصريف مع زيادة العبارة: "لعدم المناسبة في الترتيب." وفي شرح المراح ص ١٠ جاء النص كالآتي: "الاشتقاق الكبير سمي بذلك لكونه معلوماً بتأمل قوي لعدم اشتراكهما في الترتيب".

٦ - قال المازني: "جَبَذ وجَبَذ ليس واحد منهما مقلوباً عن صاحبه، لأنهما جميعاً يتصرفان، ولا يختص واحد منهما بشيء دون الآخر" (المنصف ١٠٥/٢).

لوروده<sup>١</sup> بالقوة. ولعل معنى قولهم : إنه مشتق من "الجبذ" أنه موافق له في المعنى والحروف. بل هذا هو المتعين كما يرشد إليه الحد. وأما اشتقاقه من "الجبذ" فصغير.

والأكبر : وجود أو إيجاد المناسبة بين المشتق والمشتق منه في المعنى، وجوهر اللفظ كله، أو في غالبه مع مناسبة باقية في المخرج. فهو أعم من الصغير والكبير، ولذلك سمي أكبر. وقيل : هو أن يكون بينهما مناسبة في المخرج، كـ "نَعَق" من "النَهَق". وأنه سمي أكبر لأن من ينظر إلى "نَعَق" يعلم بالتأمل القوي أنه مشتق من "النَهَق".

وعرف بعضهم الاشتقاق الشامل للثلاثة بأنه : وجود أو إيجاد مناسبة بين اللفظين - يعني الأصل والفرع - في اللفظ، يعني جوهر الحروف، أو جوهر بعضها، ومخرج بعضها، والمعنى. فخرج "قَعَد" و "الجلوس" لفقد مناسبة اللفظ. قلت : وخرج أيضاً "ضَرَب" و "الضَرْب"، أحدهما : ضرب بنحو اليد والعصا<sup>٢</sup>، والآخر : سفر أو ذهاب، لعدم مناسبة المعنى. وقد يبحث فيه باتفاقهما في الدق عند بادئ التأمل، فيكون من الصغير. غير أن الدق في المعنى<sup>٣</sup> السفري غير مقصود للمسافر وكذا في المعنى الذهابي، فالمعنى مختلف، فإن الماشي لا يقصد بمشيته دق الأرض، بل وصول مكان ليس فيه. وإنما يُوقع في ذلك البحث توهم أن المراد بمناسبة

١ - في (أ) : لوروده.

٢ - بعدها في (ب) : التصغير.

٣ - في (ب) : الجيد (بدال مهملة).

٤ - قال الجرجاني في التعريفات ص ٢٨ : "والأكبر أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو : نَعَق من النَهَق".

٥ - في شرح اللامية ١٦٧/٢ النص نفسه بتصرف، مع زيادة العبارة : "لعدم المناسبة ترتيباً ولفظاً" وفي شرح المراح ص ١٠ جاء النص كالآتي : "والأكبر سمي بذلك لكونه معلوماً بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما في نفس الحروف".

٦ - ذكر هذا التعريف السيوطي في الأشباه والنظائر ٨٢/١، إلا أنه لم ينسبه.

٧ - في جميع النسخ : العصى.

٨ - في (ب) : المعنا.



المعنى - في كلام بعضهم - في الصغير مشابهته في شيء وليس كذلك، بل المراد الموافقة في أصل المعنى.

وإنما لم يزد ذلك البعض في التعريف قولك: "بتغير ما"، لأنّ قوله: "اللفظين" يعني عنه، إذ لولا التغير ما صدق وجود اللفظين، بل يكون الوجود لفظاً واحداً. وأمّا كون التناسب دليلاً على التغير، ضرورة أنّ الشيء لا يناسب نفسه، فلا يعني، لأنّ دلالة الالتزام<sup>٢</sup> مهجورة في التعريف.

وقيل: إنّ الاشتقاق أصغر، وصغير وأكبر، وأنّ الأصغر تعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول مع الترتيب بينهما - وهو الذي سميناه صغيراً - وأنّ الصغير تعتبر فيه الموافقة في الحروف الأصول دون ترتيب - وهو الذي سمّي كبيراً -، وأنّ الأكبر تعتبر فيه مناسبة الحروف. وأنّه تعتبر في الأصغر - وهو الذي سميناه صغيراً - الموافقة في المعنى، وفي الآخرين المناسبة فيه، فإنّ معنى "كنى": إذا لم يصرح، يناسب معنى "ناك"<sup>٣</sup> في الإخفاء. قال السيّد<sup>٤</sup>: المناسبة في المعنى أعمّ من الموافقة.

١ - (إذ) سقطت منها الهمزة في (ب).

٢ - في (أ) و (ج): لفظ واحد.

٣ - دلالة الالتزام: هي النوع الثالث من أنواع الدلالة عند الأصوليين، فالأولى: دلالة المطابقة، والثانية: دلالة التضمن، والثالثة: دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على جزء مسماه، كدلالة السقف على الجدار. ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ٥٢، والتعريفات ص ١١٠.

٤ - جاء في كتاب العلم الخفاق ص ٢٣ ما نصه: "وفي نزعة الأحداق للقاضي محمد بن علي الشوكاني اليماني - رحمه الله - الاشتقاق ينقسم إلى ثلاثة أقسام أصغر وصغير وأكبر". ينظر أيضاً: شرح اللامية ١٦٨/٢.

٥ - في (ب): صغير.

٦ - في (ب): كمنى.

كنى عن الأمر بغيره يَكْنِي كناية بمعنى: ورى. ينظر: اللسان (كنى) ٢٣٣/١٥.

٧ - ناك المطر الأرض، وناك النعاس عينه: إذا غلب عليها ينظر: اللسان (نيك) ٥٠٢/١٠.

٨ - تلقب بهذا اللقب ثلاث شخصيات: الحسن بن شرفناه ركن الدين (ت ٧١٥هـ) وعبد الله النقركارا (ت: ٩)، وعليّ الجرجاني (ت ٨١٤هـ)، ولم أتبين من المقصود منهم هنا. ينظر: بغية الوعاة ٥٢١/١ و ٧٠/٢، ١٩٦.

٩ - ورد قول السيّد في العلم الخفاق ص ١٠، وشرح المراح ص ٩ دون عبارة (في المعنى) وهو غير منسوب.

قال اللقاني<sup>١</sup> : إنَّ الأكبر يشترط فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النوع والمخرج<sup>٢</sup>.

وتعريف الاشتقاقات بالأخذ، أو الإيجاد، أو التفريع منظور فيه إلى الواضع، ومن نزل منزلته من المتكلمين المعبرين، فهو عمل. وتعريفه بالموافقة غير ذلك، لكنه لازم له<sup>٣</sup>.

ومن أراد تعريفه من حيث العلم به لا العمل به، قال في الأصغر : هو أن تجد موافقة فرع لأصل<sup>٤</sup> بحروفه الأصول والمعنى، فترده إليه<sup>٥</sup>، وإن أردت تعريف الأصغر من حيث الاحتياج إلى عمله، قلت مثلاً : هو أن تأخذ من أصل فرعاً يوافقه<sup>٦</sup> في الحروف الأصول، فتجعله دالاً على معنى يوافق معناه<sup>٧</sup>، ولا تحتاج إلى ذكر الرد، لأنَّ الأصل يغني عنه إذ الأصلية والفرعية لا يتصوران بدون الرد. وهكذا تعبّر في الباقيين<sup>٨</sup>، بقولك : أن تجد مناسبة... إلخ. أو بقولك : أن تكون مناسبة...

وقال بعض : إنَّ / ١٣ / الأصغر أن يؤخذ<sup>٩</sup> جمع من الحروف على هيئة وترتيب خاص، بغير تقديم ولا تأخير، وتوضع بإزاء معنى عام، ثمَّ

١ - هو أبو عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري، الشهير بناصر الدين اللقاني. إمام وعلامة أصولي مالكي (٨٧٣هـ - ٩٥٨هـ). له حاشية على المُحلى على جمع الجوامع في الأصول، وشرح خطبة مختصر الشيخ خليل في الفروع، وغيرهما. ينظر : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ٢٧١/١، وهدية العارفين ٢٤٤/٦.

٢ - أصل هذا النص : "أما الأكبر فالمعتبر فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النوع أو المخرج كالثلث وثلث" حواشي على مواضع من شرح تصريف العزّي ظ ١٣ (خ). مكتبة آل فضل - بني يزقن - غرداية - رقم (خ م - ٢٣).

٣ - ينظر : العلم الخفاق ص ٨.

٤ - في (ب) : الأصل.

٥ - ينظر : العلم الخفاق ص ٥-٦، ونزهة الطرف ص ٧٥-٧٦.

٦ - (هو) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : يوافق.

٨ - من قوله : (وإن أردت) إلى (يوافق معناه) نصّ منقول حرفياً من العلم الخفاق ص ٥.

٩ - في (ب) : الباقيين.

١٠ - في (ب) : يؤخذ (بدال مهمة).

ينظم من تلك الحروف بتغييرها بالتحريك، أو التسكين، أو بالزيادة، أو النقصان - ألفاظ<sup>١</sup> لجزئيات ذلك المعنى، وأنّ الصغير-الذي سَمَّاه بعض بالكبير- أن يؤخذ جمع من الحروف، بلا ترتيب خاص، ويوضع بإزاء معنى عام، ويؤخذ منه ترتيب معيّن، فيوضع بإزاء معنى أخص، بحيث يفهم منه<sup>٢</sup> ذلك المعنى الأعمّ<sup>٣</sup> وزيادة، وأنّ الكبير-الذي سَمَّاه بعض بالأكبر- أن يؤخذ جمع من الحروف على أيّ تركيب، ويوضع بإزاء معنى عام، مع بقاء المعنى والإشعار به، سواء أبدلت الحرف<sup>٤</sup> أو أبقيت، ك"دَخَلَ"؛ فإنّ فيه استتارا بعد ظهور، وإذا قيل "دَخَرَ" بالراء بدل اللام، أشعر بذلك وزيادة.

قال بعضهم: وجه انحصار الاشتقاق في الثلاثة أنّ التغيير إمّا بالتقديم والتأخير، وهو الكبير، وإمّا بالتبديل، وهو الأكبر، وإمّا بغير ذلك، وهو الصغير<sup>٥</sup>، وقيل: الاشتقاق: أكبر، وهو أن تكون المادة واحدة، ويختلف حالها بالترتيب والمعنى واحد، ك"جَبَذَ" و"جَذَبَ".<sup>٦</sup> وأصغر، وهو إنشاء مركب من مادة يدلّ على معناها وزيادة، ك"أَحْمَرَ" من "الْحُمْرَة"، فإنّه يدلّ على الْحُمْرَة ومن قامت به، ويسمى بالتصريف<sup>٧</sup>.

١ - هي (ب) : لفظ.

٢ - هي (ب) : من.

٣ - هي (ب) : لأعم.

٤ - هي (ب) : الحروف.

٥ - دَخَرَ الرجل : ذَلَّ وَصَغُرَ. ينظر : اللسان (دخر) ٢٧٨/٤.

٦ - ينظر : شرح المراح ص ١٠، وشرح اللامية ١٦٧/٢.

٧ - هي (ب) : جيد وجدب (بدالين مهملتين).

٨ - ينظر : مع الهوامع ٢١٢/٢، والعلم الخفاق ص ٦، وشرح اللامية ١٦٧/٢ وهذا التقسيم الثنائي للاشتقاق عليه ابن جنّي في (الخصائص) ١٣٣/٢ - ١٣٤، وفخر الدّين الرازي في (التفسير الكبير) ١٣/١.

## الباب الأول : [ المصدر ]

المصدر : أصل اشتق منه الفعل<sup>١</sup>، والصفات، وأسماء المكان والزمان، والآلة، والكثرة<sup>٢</sup>؛ فكلّ من "نَصَرَ، وَيَنْصُرُ، وَانْصُرَ" مشتق من "النَّصْر" بلا واسطة، وذلك مذهب البصريين<sup>٣</sup>.

ويدلّ له أنّ معنى المصدر بسيط، ومعنى غيره مركب، فمعنى المصدر : الحدث فقط. ومعنى الفعل : الحدث والحدوث والزمان. ومعنى الصفة : الحدث ومن قام به، أو وقع عليه، وإن كانت اسم فاعل أو مفعول؛ زاد الحدوث ومعنى أسماء الزمان والمكان : الحدث وزمانه أو مكانه ومرادي بأسماء المكان والزمان ما دلّ على الزمان أو المكان بميم زائدة في أوله، وهيئة مخصوصة [ - غير المفاعلة كالمقاتلة - وذلك كـ "مَدْخَل" و"مَوْعِد". ومعنى اسم الآلة : الحدث وأداته<sup>٤</sup>، ومعنى اسم الكثرة : موضع، وشيء وكثرته، فمعنى "مَذَابَة"<sup>٥</sup> أرض وذئاب وكثرة الذئاب. والبسيط أصل للمركب<sup>٦</sup>.

١ - تناولت مصادر كثيرة مسألة الأصل في الاشتقاق، وأدلة النحويين البصريين والكوفيين حول ما يروونه أحق بالأصالة فيه، منها : التكملة ص ٢١١، والأشباه والنظائر ٨٢/١، والإنصاف ٢٣٥/١، والإيضاح في علل النحوص ٥٦، والتبيين ص ١٤٣، وشرح المفصل ١١٠/١-١١١، وشرح المراح ص ٧، وشرح اللامية ٢٥٩/٢ وما بعدها.

٢ - اسم الكثرة : هو اسم على وزن (مَفْعَلَة) يكون وصفاً للمكان للدلالة على كثرة مسماه فيه. ويصاغ من أسماء الأعيان غير المشتقة الثلاثية لفظاً نحو : "مَسْبَعَة" من "السَّبْع"، أو أصلاً - أي ثلاثي مزيد - نحو : "مَفْعَاة" من "أَفْعَى" بزيادة الهزمة. وعلق القطب في (شرح اللامية) على من اشترط ذلك في صوغه، بأنه يجوز صوغه من أسماء المعاني، ويكون للكثرة مطلقاً، نحو : "السَّوَاكِ مَطْهَرَة للضم". ينظر : شرح المفصل ١٠٩/٦-١١٠، وشرح اللامية ٤٥٨/٤-٤٦٠.

٣ - في (أ) و (ج) : البص.

٤ - في (ب) : فاعل ومفعول.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب) : أذاته.

٧ - وردت بفتح الميم وكسرهما في (أ) و (ج)، والصحيح كونها بالفتح، ينظر : معجم مقاييس اللغة (ذآب) ٣٦٨/٢.

٨ - ينظر : الإنصاف ٢٣٧/١.

ويدلّ له أيضاً أنّ المصدر اسم، والاسم مستغن في الإفادة عن الفعل نحو:  
 "هَذَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ"، والفعل لا يستغني عنه، والصفة ولو كانت اسماً  
 لكنّها شبيهة بالفعل في تحمل الضمير، وأسماء المكان،

والزمان، والآلة، والكثرة شبيهة بالمضارع<sup>١</sup>. وأكثر الأوامر في لزوم  
 الزيادة<sup>٢</sup> على حروف المصدر، وهي أبداً إنّما تحصل معانيها بزيادة<sup>٣</sup>  
 الميم على حروف المصدر، ولازم الزيادة لا تخفى فرعيته<sup>٤</sup>. فهذا أيضاً  
 ممّا يدل على فرعية اسم الفاعل، والمفعول، والتفضيل، وفَعُول، فَعَال،  
 ومَفْعَال، وفَعِيلٌ من صيغ المبالغة، والمضارع، وأكثر الأوامر [مثل أ]<sup>٥</sup>  
 [خَرَجَ - بكسر الراء وسكون الجيم - ونحوه فإنه لا زيادة فيه]<sup>٦</sup>.

ويدلّ له أيضاً أنّه يسمى المصدر، وهذا الاسم معناه: موضع الصدور،  
 أي: موضع تصدر منه الصيغ، من فعل وغيره - ممّا ذكره -<sup>٧</sup>.

ويدلّ له أيضاً أنّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلّ على أكثر  
 ممّا دلّ عليه الفعل، لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه، وهو أنقص  
 منه لعدم دلّالته على الحدوث والزمان<sup>٨</sup>.

واختلفوا في المصدر الميميّ، فقليل: فرع عن المصدر، فـ "مَوْعِدٌ" بمعنى  
 الوعد فرع عن "الْوَعْد" مشتق منه. وقيل: أصل برأسه، وهو الرّاجع  
 عندي.

١ - ينظر: الإنصاف ١/٢٣٧.

٢ - في (ب): الزيادة.

٣ - في (ب): بزائدة.

٤ - ينظر: التبيين ص ١٤٦.

٥ - هذه الأوزان من صيغ المبالغة هي المشهورة بالإضافة إلى وزن (فَعَل). ينظر: ص ١٤٠ من التحقيق  
 (الهامش)

٦ - زيادة يقتضيها السياق، مكانها بياض في (ب).

٧ - زيادة من (ب).

٨ - ينظر: الإنصاف ١/٢٣٨.

٩ - في (ب): العدم.

١٠ - ينظر: الإنصاف ١/٢٣٨.

والأصل في العمل الفعل، والمصدر وغيره من العوامل فروع عنه فيه، إلاّ عمل الخفض فالأصل فيه الحرف؛ [وعمل المضاف والإضافة المرفوع عن عمل الجرّ ولا سيما أنّ المضاف إليه مقاربيه معنى حرف الجرّ]، وكذا عمل الجزم؛ [فعمل أسماء الشرط الجزم فرع وحمل على الحرف وهو "إنّ" الشرطية]<sup>١</sup>.

وقال الكوفيون<sup>٢</sup> : الفعل الماضي أصل اشتق منه المضارع، والمصدر وما ذكر<sup>٣</sup>. والأمر مشتق عندهم من المضارع، فهو مشتق أيضاً من الماضي بواسطة، وعند بعض مشتق منه بلا واسطة.

واستدلّوا على أصالة الفعل، وفرعية المصدر بأنّ إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل، وتصحيحه تابع لتصحيحه<sup>٤</sup>، مثل : /أ٤/ "عَدَة" و "دِيَة" فإنهما أعلا بحذف فائهما - وهي واو - تبعاً لإعلال فعليهما، اللّذين هما<sup>٥</sup> : "يَعِد" و "يَدِي" بحذف فائهما - وهي واو - لوقوعها بعد ياء مفتوحة، وقبل كسرة. ومعنى "يَدِي" : يعطي<sup>٦</sup> الدِّيَة، فالدِّيَة في الأصل مصدر، ثمّ أطلق على ما يعطى<sup>٧</sup> في جرح، أو كسر، أو نحوهما<sup>٨</sup> أو قتل نفس. ويجوز استعماله على المصدرية<sup>٩</sup>. ومثل : "قِيَام"، فإنّ أصله "قَوَام" قلبت الواو ياء من حيث أنّها بعد كسرة، تبعاً لإعلالها في "قام" بالقلب ألفا

١ - زيادة من (ب).

٢ - زيادة من (ب).

٣ - تنظر قائمة المصادر المذكورة في ص ٧٦ من التّحقيق (الهامش).

٤ - في ص ٧٦ من التّحقيق.

٥ - ينظر : الإنصاف ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

٦ - (هما) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : قيل.

٨ - بعدها في (ب) : بحذف فائهما وهي ياء الدِّيَة.

٩ - في (ب) : يعطي.

١٠ - في (ب) : نحوها.

١١ - بعدها في (ب) : والفعل الماضي ودى بفتح الدّال مخففة.

لتحرّكها بعد فتح<sup>١</sup>. ومثل: "الْوَجَل" صحّ لصحة مضارعه، فإنه يقال: "وَجَل" - بكسر الجيم - "يُوجَل" بفتحها وإسكان الواو إسكاناً حياً بعد فتح فلم تعلّ الواو بالحذف لعدم توسّطها بين ياء مفتوحة وكسرة، بل توسّطت بين ياء مفتوحة وفتحة<sup>٢</sup>. فلا يقال في المصدر: "جَلَة" - بحذفها - ومثل: "القَوَام" الذي هو مصدر "قَاوَم" صحّ لما صحّ فعله - واو وقعت فيه الواو بعد كسرة - ولو أعلّ "قاوم" بحذف الواو لالتبس بالثلاثي، أو بقلبها ألفاً لالتقى ألفان. ولا حاجة في قلبها ياءً، مع أنها لو قلبت ياءً لكان

ملتبساً بمادة عينها ياء، ["كَبَّاعٌ يُبَاعِ" - [بفتح] ياء الأول وكسر ياء الثاني<sup>٣</sup>] واستدلّوا أيضاً بأن المصدر يؤكّد الفعل نحو: "ضَرَبْتُ ضَرْباً"، فإنه من التوكيد اللفظي بالنظر إلى المعنى، [كأنه قيل: "ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ"]<sup>٤</sup>، ولو كان إعرابه أنه مفعول مطلق في الصّناعة<sup>٥</sup> لا توكيد بلى، إنه يقال له مفعول مطلق مؤكّد<sup>٦</sup>، أو مصدر مؤكّد - بكسر الكاف - فرع عن المؤكّد - بالفتح<sup>٧</sup> -.

وقالوا: إنّما سمي مصدر لأنّه مصدر به عن الفعل<sup>٨</sup> كـ "مَرَكَبٌ" بمعنى

١ - بعدها في (ب) : لم يتخرجوا عن موجب القلب وهو كسر ما قبلها لثبوت قلبها ألفاً في الفعل.

٢ - الوجَل : هو الفزع والخوف. ينظر : اللسان (وجل) ٧٢٢/١١.

٣ - (وَفَتْحَة) ساقطة من (ب).

٤ - قوله : (لا حاجة في قلبها) صحيح بدليل ما جاء في القاموس المحيط ١٩٠/١: "مالي فيه حوجاء ولا لوجاء ولا حويجاء ولا لويجاء أي حاجة"

٥ - ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

٦ - في (ب) : اللأول.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - ينظر : الإنصاف ٢٣٦/١.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - أي في الاصطلاح.

١١ - في (ب) : مؤكداً.

١٢ - ينظر : شرح المفصل ١٠٩/١-١١٠.

١٣ - ينظر : الإنصاف ٢٣٦/١.

: مركوب. [وفيه أن مجيء المصدر<sup>١</sup> بمعنى المفعول قليل مختلف فيه]<sup>٢</sup>.  
 [وأجاب البصريون<sup>٣</sup> عن الاستدلال الأول بأن إعلال المصدر لمشكلة  
 الفعل<sup>٤</sup>، لمشابهتهما<sup>٥</sup> في الحدث، وعدم دلالاتهما على الذات؛ [بناء على  
 أن الفعل يدل على الفاعل التزاما لا وضعاً وهو الصحيح فيما أقول ولو  
 اشتهر]<sup>٦</sup> بخلاف<sup>٧</sup> سائر المشتقات فدالة عليها. كما أعلت الواو بالحذف  
 في "أعد، وتعد، ونعد" بعد الهمزة، والتاء، والنون لمشاكلتهن بالياء.  
 [وحاصل الجواب أن يقال للكوفيين لا دليل على أن المصدر هو التابع  
 للفعل في الإعلال، بل الفعل هو التابع للمصدر فيه : فإن الاسم هو أفضل  
 عندكم كما عند البصريين]<sup>٨</sup>. وبأننا لا نسلم أن المصدر يعل بإعلال  
 فعله، ويصح بصحته على اطراد، ألا ترى أنه أعل "غَزَا" ورَمَى - وهما  
 فعلان - ولم يعل مصدراهما، وهما "غَزَوْ" و"رَمَي"، لكن لسكون ما  
 قبل آخرهما. وأنه أعل "اعْشَيْشَاب" - وهو مصدر - دون فعله الذي  
 هو "اعْشَوْشَب". وبأننا لا نسلم أن إعلال<sup>٩</sup> المصدر تابع لإعلال الفعل،  
 لاحتمال العكس، إذ لا مانع من أن يقال : حذفت الواو في "عَدَة" لثقلها  
 بالكسر، وجعلت كسرتها على العين، فكان الحذف في : "أعد، وتعد،

١ - بعدها في (ب) : المجيء.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - تنظر المصادر التي أوردت ردود البصريين في ص ٧٦ من التحقيق (الهامش).

٤ - ينظر : الإنصاف ١/ ٢٣٩.

٥ - من (وأجاب) إلى (لمشابهتهما) ساقطة من (ب).

٦ - زيادة من (ب).

في (ب) : الفعل التزاما لا وضعاً وهو اصحح فيما أقول ولو شهر.

٧ - في (ب) خاف.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : وإبانا.

١٠ - في (ب) : عزا (بمعنى مهمة).

١١ - في (ب) : فعلن.

١٢ - في (ب) : اعشيب.

١٣ - في (ب) : علل (بدون همزة).



وَنَعِدْ، وَيَعِدْ "حملاً عليه. ولما لم تعل' في "قَوَامٌ بقلبها" ياءً - ولو كانت بعد كسرة - لثلاً يلتبس بمصدر "قَامَ" لم تعل في "قَاوَمَ" مع أنه منع من إعلالها فيه موانع - كما مر -<sup>٢</sup>.

وعن الاستدلال الثاني، بأن المؤكّد ليس فرعاً للمؤكّد من حيث الاشتقاق، بل في الإعراب، وإلّا لزم كون "زَيْدٌ وَقَامَ وَنَعَمَ" الثواني مشتقات من الأوائل، في نحو: "قَامَ زَيْدٌ زَيْدٌ"، ونحو: "قَامَ قَامَ زَيْدٌ"، ونحو: "نَعَمَ نَعَمَ"<sup>٣</sup>.

وأما قولهم: سمّي مصدرًا لكونه مصدرًا به عن الفعل فاحتمال ضعيف، لأنه مجاز، فإن الأصل في "مَفْعَلٌ" - بفتح الميم - أن يكون مصدرًا ميميًا، أو اسم مكان، أو زمان، لا بمعنى اسم مفعول إلا مجازًا<sup>٤</sup>. فالتحقيق أن تسميته مصدرًا لكونه محلاً صدر عنه الفعل وغيره. وأما "مَرَكَبٌ" بمعنى مركوب فمجاز بقرينة واضحة<sup>٥</sup>: كالإشارة في نحو "هَذَا مَرَكَبُ زَيْدٍ" تشير إلى فرسه مثلاً، [أو هو حقيقة معنى موقع الركوب]<sup>٦</sup>، مع احتمال نوع آخر من المجاز، وهو أن يكون من باب ذكر المحل، وإرادة الحال<sup>٧</sup>،

١ - في (ب) : يعل.

٢ - في (ب) : يقلبها.

٣ - في ص ٧٨ من التحقيق.

٤ - في (ب) : استدلال.

٥ - (نحو) ساقطة من (ب).

٦ - في (ب) : نعم ونعم.

٧ - في (ب) : مجاز.

٨ - بعدها في (ب) : فهو بحقيقة اسم مكان.

٩ - في (ب) : تسير.

١٠ - زيادة من (ب).

١١ - بعدها في (ب) : وذلك أنّ لفظ المصدر يصح أن يكون اسم مكان فهو موضوع للمحل أريد به على قول الكوفيين الحال أي الصادر فالضرب صادر من صدر يصدر.

ك"جَرَى النَّهْرُ"، و"سَالَ الْمِيزَابُ"، فَإِنَّ الْجَارِي الْمَاءَ، لَا مَحَلَّه الْمُسَمَّى  
بِالنَّهْرِ وَالْمِيزَابِ. وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: [خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ]¹، أَيْ:  
كُل صَلَاةٍ فِي بَعْضِ التَّأْوِيلِ².

## [ الفصل الأول : أبنية مصادر الأفعال ]

### [ أولاً - مصادر الثلاثي : ]

مصادر الثلاثي كثيرة، ترتقي³ عند سببويه⁴ إلى اثنين وثلاثين⁵. وقد  
ذكرت أكثر منها في غير هذا المختصر⁶.

فَعَلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين - ك"نَصَرَ، وَرَفَعَ".

وَفَعَلَ - بكسر الفاء وإسكان العين - ك"فَسَقَ".

وُفِعِلَ - بضم الفاء وإسكان العين - ك"شُغِلَ".

وَفَعَلَ - بفتح الفاء والعين - ك"فَرَحَ".

وَفَعِلَ - بفتح الفاء وكسر العين - ك"خَنِقَ"⁷، [وجاء فتح نونه وهو الإحام  
الأكثر]⁸.

١- المِيزَابُ أو المِزَابُ : قناة أو أنبوبة يصرف بها الماء من سطح بناء، أو موضع عال المعجم  
الوسيط ١٥/١.

٢- الأعراف - ٢١.

٣- ينظر هذا التأويل في : تفسير ابن كثير ١٦٠/٣ وما بعدها، وتفسير المراغي ١٢٢/٨، وتيسير  
التفسير ٤٩/٤.

٤- هي (ب) : ترتقي.

٥- هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو البشر، إمام البصريين في العربية، أخذ النحو عن الخليل وغيره.  
له (الكتاب) عمدة اللغويين منذ القديم (ت حوالي ١٨٠هـ). تنظر ترجمته في : الفهرست ص  
٢٢٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢، ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣ والبلغة ص ١٧٣.

٦- أبنية مصادر الثلاثي المجرد سماعية في معظمها لا ضبط لها، مختلف في عددها، وقد حاول  
سببويه ضبطها. ينظر : الكتاب ٥/٤ وما بعدها، والمفصل ص ٢١٨، وشرح المفصل ٤٣/٦ وما  
بعدها، وأبنية الصرف في كتاب سببويه ص ٢٠٨ وما بعدها.

٧- ذكر المؤلف في (شرح لامية الأفعال) ٢٦٥/٢ وما بعدها ستة وتسعين بناء لمصادر الأفعال الثلاثية  
المجردة.

٨- الحَنَقُ، أو الخَنَقُ : الغيظ، وشدته. اللسان (حنق) ٦٩/١٠.

٩- زيادة من (ب). لفظة (الإحام) غير مفهومة.

وَفَعَلَ / ١٥/ - بكسر الفاء وفتح العين - "ك" عِظَمَ".  
 وَفَعَلَ - بضم الفاء وفتح العين - "ك" الْهَدَى، وأصله "الْهُدَى"، قلبت  
 الياء ألفاً لتحركها بعد فتحة. وإذا أزيلت "أل" ونُونٌ حذفت الألف في  
 النطق للساكن<sup>١</sup> بعدها وهو التثوين.

وَفَعَلَة - بفتح الفاء وسكون العين - "ك" رَحْمَة".  
 وَفَعَلَة - بكسر الفاء وسكون العين - "ك" نَشْدَة".  
 وَفَعَلَة - بضم الفاء وسكون العين - "ك" حُمَرَة".  
 وَفَعَلَة - بفتح الفاء والعين - "ك" غَلَبَة".  
 وَفَعَلَة - بفتح الفاء وكسر العين - "ك" شَرِكَة".  
 وَفَعَلَى - بفتح الفاء وإسكان العين - "ك" دَعَوَى".  
 وَفَعَلَى - بكسر الفاء وإسكان العين - "ك" ذِكْرَى".  
 وَفَعَلَى - بضم الفاء وسكون العين - "ك" بُشْرَى".  
 وَفَعَلَان - بفتح الفاء وإسكان العين - "ك" لَيَّان - بتثديد الياء - مصدر  
 "لَوَى [القَضَاءُ] أي : ماطل<sup>٢</sup>."

وَفَعَلَان - بكسر الفاء وإسكان العين - نحو "الْحَرَمَانِ لِلْمُشْرِكِينَ".

- 
- ١ - قوله : (وفعل بكسر الفاء وفتح العين) ساقط من (ب).
  - ٢ - في (ب) : لسكان.
  - ٣ - (كرحمة وفعله بكسر الفاء وسكون العين) ساقطة من (ب).
  - ٤ - من (وفعله) إلى (غلبة) ساقط من (ب).
  - ٥ - في (ب) : ذكرى (بدال مهملة).
  - ٦ - بعدها في (ب) : كدعوى وفعل بكسر الفاء وإسكان العين كذكرى وفعل بضم الفاء وسكون العين كبشرى. وهي تكرار لما سبق.
  - ٧ - زيادة من (ب)، وفي الأصل وردت واو مكان "أي".

وَفُعْلَان - بضم الفاء وإسكان العين - ك"غُفْرَان"¹.

وَفَعْلَان - بفتح الفاء والعين - ك"نَزَوَان"².

وَفَعَال³ - بفتح الفاء - ك"ذَهَاب".

وَفِعَال - بكسرهما - ك"خِرَاف" مصدر "خَرَفَ الثَّمار"، أي: جناها، والفتح فيه أكثر.

وَفُعَال - بضم الفاء - ك"سُؤَال"⁴.

وَفَعَالَة - بفتح الفاء - ك"زَهَادَة".

وَفِعَالَة - بكسرهما - ك"دِرَايَة".

وَفُعُول - بضم الفاء - ك"دُخُول".

وَفَعُول - بفتحها - ك"قَبُول".

وَفَعِيل - بفتحها - ك"صَهِيل".

وَفُعُولَة - بضمها - ك"صُهُوبَة".

وَمَفْعَل - بفتح الميم والعين - ك"مَدَّخَل"، أي: دخول.

وَمَفْعِل - بفتح الميم وكسر العين - ك"مَرَجِع"⁵، أي: رجوع.

وَمَفْعَلَة - بفتح الميم والعين - ك"مَرَضَاة"⁶، أصله: "مَرَضِيَة"، قلبت

١ - (كففران) ساقطة من (ب).

٢ - النزوان: الوَثْبَان. ينظر: اللسان (نزا) ٣١٩/١٥.

٣ - هي (ب): فعل.

٤ - في (ب): سنوان.

٥ - في (ب): لمرجع.

٦ - (والعين) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب): مضرات.

الياء ألفاً لتحركها<sup>١</sup> بعد فتحة، [بل "مَرَضَوَة" قلبت الواو ألفاً لتحركها بعد فتح<sup>٢</sup>.

ومَفْعِلَة<sup>٣</sup> - بفتح الميم وكسر العين - ك "مَحْمَدَة" إذا كسرت ميمه الثانية.

وقد يجيء بوزن<sup>٤</sup> فاعِل، كقوله :

قُمْ قَائِماً، قُمْ قَائِماً<sup>٥</sup>      أَصَبْتُ عَبْدًا نَائِماً<sup>٦</sup>

أي : قُمْ قياماً. ويجوز أن يكون وصفاً حالاً مؤكدة<sup>٧</sup> لعاملها. وبوزن<sup>٨</sup> فاعلة نحو قوله عز وجل : [فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ]<sup>٩</sup>، أي : بقاء. وقوله جل وعلا : [لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ]<sup>١٠</sup>، أي : كذب. وبوزن<sup>١١</sup> مفعول كقوله سبحانه : [بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ]<sup>١٢</sup>، أي : الفتنة. وإن جعلت الباء زائدة فأَيُّ : خبر<sup>١٣</sup>.

١ - في (ب) : لتحركتها.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - إلى هنا تعداد الأوزان اثنان وثلاثون، وهي المشهورة، القياسي منها: (فَعَلَ، فَعَلْ، فَعْلَان، فِعَال، فَعَالَة، فُعُول، فُعِيل، مَفْعَل) والباقي سماعي.

٤ - في (ب) : إلّا.

٥ - في (ب) : وزن.

٦ - (قم قائماً) الأخيرة ساقطة من (ب).

٧ - في الصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٦ : لقيت، وفي الخصائص ١٠٣/٣ : رأيت.

٨ - هو بيت من الرجز، قائله امرأة من العرب. ينظر الصاحبي ص ٢٣٦ والخصائص ١٠٣/٣.

٩ - في (ب) : مؤكد.

١٠ - في (ب) : ويوزن.

١١ - الحاقة - ٨.

١٢ - الواقعة - ٢.

١٣ - في (ب) : ويوزن.

١٤ - القلم - ٦.

١٥ - (خبر) ساقطة من (ب).

والمفتون: اسم مفعول مبتدأ. وفي هذه الآي بحث<sup>١</sup> في تفسيرنا<sup>٢</sup> وغيره<sup>٣</sup>.

ويجيء بوزن تَفْعَال - بفتح التاء وإسكان الفاء - للمبالغة، كـ "لَعَبٌ تَلْعَاباً"، و"هَدَرَ تَهْدَاراً"<sup>٤</sup>. وشذّ كسر "تَبَيَّان" وهو مصدر "بَيَّنَّ"<sup>٥</sup>. وبوزن فَعِيلَى<sup>٦</sup> - بكسر الفاء، وكسر العين مشددة -<sup>٧</sup>. وهو أيضاً للمبالغة كـ "حَثَّه حَثِيئاً"<sup>٨</sup>، و"ذَلَّه ذِلِيلِي"<sup>٩</sup>.

والنوعان سماعيان عند سيبويه<sup>١٠</sup>، وقال جار الله<sup>١١</sup>: مقيسان<sup>١٢</sup>. وما ذكرت

١ - في (ب) : بحث (بتاء مثناة).

٢ - قال المؤلف في قوله تعالى : ( ليس لوقعتها كاذبة ) أنه يجوز كون "كَاذِبَةً" مصدراً كالعافية، أي : للوَقْعَةِ كَذِبٌ، وأن مجيء المصدر على وزن فاعل نادر. وفي الآية : ( بأيكم المفتون ) أن الباء بمعنى "في"، ولا تجوز زيادة الباء في المبتدأ. وقيل أن ( المفتون ) بمعنى المصدر أي : الفتنة. ينظر : تفسير التفسير (ط.ح) ٤٢/٦، ٤٣٠، ٣٢٢.

٣ - ينظر : معاني القرآن، للفراء ١٢١/٣، ١٨٠، وشرح المفصل ٥٢/٦، والصاحبي ص ٢٣٦، والمزهر ٣٣٧/١، وشرح اللامية ٢٨٨/٤.

٤ - في (ب) : لعبت.

٥ - هَدَرَ : غلى وبطل. ينظر : اللسان (هدر) ٢٥٨/٥.

٦ - في (ب) : أوشد (بدال مهملة)

٧ - جاء في شرح المفصل ٥٦/٦ أن "البَيَّان والتَّبَيَّان" واحد، وكذلك "التَّلَقَّاء والتَّلَقَّاء"، وأنه ليس في المصادر "تَفْعَال" إلا هذين المصدرين، وماعداهما "تَفْعَال" - بالفتح - ولم تأت التاء في "تبَيَّان" للتكثير، ولو كانت كذلك لفتحت، ينظر أيضاً : الكتاب ٨٤/٤.

٨ - في (ب) : فَعِيلِي.

٩ - في (أ) : مشدة، وفي (ب) : مسددة.

١٠ - في (ب) : لحنة حثيته.

١١ - في (أ) : ذليلاً، وفي (ب) : ذليله.

الذليلي : علم بالدلالة والرسوخ فيها. ينظر : اللسان (دلل) ٢٤٩/١١.

١٢ - في (ب) : سبويه.

ينظر رأي سيبويه في : الكتاب ٤١/٤، ٨٢-٨٤، وأبنيية الصرف ص ٢٤٤-٢٤٥.

١٣ - هو محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري، من خوارزم (٤٩٧ هـ - ٥٢٨ هـ) له "الكشاف" في التفسير، والمفصل في النحو وغيرهما، تنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢/٢٧٩، والبلغة ص ٢٥٦. ووفيات الأعيان ١٦٨/٥.

١٤ - لم يصرح الزمخشري بالقياس في المفصل: حيث ذكر الوزنين "تَفْعَال" و"فَعِيلَى" دون تبين حكمهما، إلا أن الجاربردي ذكر حكم الزمخشري بالقياس، كذا الأمر بالنسبة لسيبويه: إذ لم يشر إلى حكم البناءين. غير أن الرضي رأى عدم القياس. ينظر : شرح المفصل ٥٥-٥٦/٦، ومجموعة الشافية ص ٦٦، وشرح الشافية للرضي ١٦٧-١٦٨، وشرح اللامية ٣٦٢/٤ وما بعدها.

من أن "تَفْعَال" مصدر للثلاثي مذهب البصريين. وقال الكوفيون :  
مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة، وهو الراجح عندي<sup>١</sup>.

### [ ثانياً - مصادر الرباعي ]

مصادر غير الثلاثي<sup>٢</sup> تلزم طرقها، إلا ما شذ لثقل غير الثلاثي ؛ ف  
"فَعْل" - بتشديد العين - إذا كانت لامه صحيحة فمصدره التَّفْعِيل،  
ك"صَرَّفَ تَصْرِيفاً"، وياؤه بدل من الحرف الثاني من حروف الإدغام،  
فأصل "التَّصْرِيف" : التَّصَرُّف - بكسر الراء الأولى وإسكان الثانية  
- لوجوب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله؛ فإنَّ المصدر هو اسم  
الحدث الجاري على فعله - ومرادي بالجريان الاشتمال على حروف  
الفعل - فخرج اسم المصدر ك"عطاء" فإنه غير مشتمل على حروفه  
كلّها، وهذا على الصحيح من أن اسم المصدر مدلوله الحدث. أمّا على  
الضعيف من أن مدلوله لفظ المصدر أولاً، وبالذات<sup>٣</sup> [ و ] الحدث<sup>٤</sup>  
ثانياً<sup>٥</sup> بواسطة المصدر، فخرج "بقولي" : "اسم الحدث"<sup>٦</sup>. هذا تحقيق  
المقام. وذكر بعضهم الحدّ وقال : المراد بالجريان على الفعل أن يكون

١ - في (ب) : تفعلالاً وفي (ج) : تفعلالاً.

٢ - قول البصريين بأن (تفعال) مصدر ثلاثي بطريق غير مباشر، أي هو بناء للتكثير في مصادر  
هذا الثلاثي؛ نحو: هَدَّرَ هَدَّاراً و تَهْدَّاراً، فَدَّ تَهْدَّاراً) هو تكثير ومبالغة في (هَدَّاراً). أما الكوفيون  
فهو عندهم بمنزلة (التَّفْعِيل) الذي هو مصدر (فَعْل) وهو بناء كثرة، وما كان منهم سوى تغيير  
الياء بالألف. ينظر : شرح اللامية ٢٩٣/٤، ٣٦٣، وأبنية الصرف ص ٢٤٤-٢٤٥، وتصريف الأفعال  
والأسماء ص ٣٢٢، شرح الشافية ١٦٧/١، وشرح المفصل ٥٦/٦.

٣ - ينظر هذا الموضوع في : شرح اللامية ٣٢٨/٤ وما بعدها.

٤ - في (ب) : وفعل.

٥ - في (ب) : الرفع.

٦ - بعدها في (ب) : في.

٧ - في (ب) : بالذات (بدال مهملة).

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : المحدث.

١٠ - بعدها في (أ) و(ج) واو.

١١ - في (ب) : فيخرج.

١٢ - في (ب) : المحدث.

له فعل يذكر المصدر بياناً لدلوله. وشذ قياساً "تَذَكُّرَةٌ"، و"تَبَصُّرَةٌ"، و"تَجَرُّبَةٌ" ونحو ذلك، والقياس "تَذَكُّيرٌ وَتَبَصُّيرٌ، وَتَجَرُّيبٌ".

وإذا كانت لامه معلقة فمصدره التَّفْعَلَةُ - بالتاء عوضاً عن ثاني حريء الإدغام - كـ "زَكَّى تَزْكِيَةً" - بتخفيف الياء - وشذَّ تَفْعِيلُ كـ "نَزَّى تَنْزِيّاً" - بتشديد الياء -<sup>١</sup>.

وإذا كانت لامه همزة ففعل: الأكثر التَّفْعِيلُ كـ "هَنَأَ تَهْنِئاً"، وقيل: التَّفْعَلَةُ كـ "هَنَأَ تَهْنَةً"، وهو الصحيح، لأنه لما كان إبدال الهمزة المتحركة بعد الياء الساكنة ياء مطرداً، حكم لها بحكم الياء.

وَفَعَّلَ كـ "دَحَّرَجَ" وما ألحق به كـ "جَلَّبَبَ" مصدرهما فَعَّلَةٌ - بفتح الفاء - كـ "دَحَّرَجَةً وَجَلَّبَبَهُ"، وفَعَّلَالٌ - بكسرهما - الأول: مقيس مطلقاً، والثاني: مقيس في المضاعف كـ "زَلَزَلَ زَلْزَالاً"، و"وَسَّوَسَ وَسَّوَأَساً"، وقيل: مقيس مطلقاً، ولم يسمع "دَحَّرَاجٌ" - فيما قال بعضهم - وعليه فلا يستعمل إلا على قول من أجاز القياس مع ورود السماع؛ فإنَّ المسموع<sup>٢</sup> عند البعض ١٦/ "دَحَّرَجَةً" فقط، لكن هذا القول<sup>٣</sup> ضعيف؛ فإنه نظير القول بالقياس مع ورود النص في الشرعيات، وهو باطل متروك<sup>٤</sup>.

١ - في (ب): تذكرة (بدال مهملة).

٢ - في (ب): ثان حذف.

٣ - نَزَّى مثل نَزَا بمعنى: وثَّب. ينظر: القاموس المحيط ٢٩٧/٤.

٤ - (الياء) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب): حكم لها حكم.

٦ - في (ب): درجة.

٧ - ينظر هذا القول في: شرح لامية الأفعال ٣٤٢/٤ - ٣٤٤.

٨ - (فإنَّ المسموع) ساقط من (ب).

٩ - في (ب): لقول.

١٠ - نقل عن الفارسي أنَّ: "الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به وترك القياس، لأنَّ السماع يبطل القياس". (المنصف ٢٧٩/١). ومن شروط القياس في الشرعيات أن لا يكون الفرع منصوصاً، فإنَّ القياس لا يعتبر مع وجود النص. ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ص ١٣٦.



وَأَفْعَلْ مصدره إِفْعَال - بكسر الهمزة - ك "أَكْرَمَنَا اللَّهُ إِكْرَامًا"، و "آتَانَا إِيْتَاءً"، أي : جعل الخير آتيناونا "أَعْطَانَا إِعْطَاءً"، و "أَوَّعَدَ الْكُفَّارَ" إِيْعَادًا"، و "أَعَانَتْنَا إِعَانَةً"، الأصل : إِعْوَان، نقلت فتحة الواو للعين، فقلبت الواو ألفاً، فالتقى ألفان حذفت إحداهما وعوّض عنها التاء.

وَفَاعِلْ مصدره مُفَاعَلَة - بضم الميم وفتح العين - وفَعَال - بكسر الفاء - ك "جَاهَدَ مُجَاهَدَةً وَجْهَادًا"، الأول : مقيس مطلقاً والثاني : مقيس في غير المبدوء بالياء. وشذ "يَاوْمَهُ يَوْمًا" لثقل الكسرة على الياء، أي : عامله بالأيام. وقيل : غير مقيس مطلقاً.

### [ثالثاً - مصادر الخماسي :]

ومصدر الخماسي المبدوء بتاء بضم رابعة ك "تَعَلَّمَ تَعْلُمًا". ومصدر المبدوء بهمزة وصل بإبقاء أوله على الكسر، وكسر ثالثه، وزيادة ألف قبل آخره. وإنما عبّرت بالإبقاء نظراً إلى التلفظ، وإلا فالكسرة في المصدر غيرها في الفعل. ودعاني لذلك رغبتني في أن أفيدك أن حركة همزة الوصل في الفعل مكسورة إذا كان مبنيًا للفاعل، وابتدئ بها، نحو: "اصْطَفَى اصْطِفَاءً"، و "اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا"، و "اعْتَنَى اعْتِنَاءً"، الأصل: "اصْطِفَاوْوَاعْتِنَايَ"، قلبت الواو والياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة.

١ - في (ب) : ايتا.

٢ - من قوله (جعل) إلى (لنا و) ساقط من (ب) و(ج).

٣ - في (أ) : الكفارة.

٤ - في (ب) : عنهما.

٥ - في (ب) : مطلق.

٦ - الواو ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : يوما.

٨ - (أي) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) عاله.

١٠ - في (ب) : يضم.

وشذ غير ما ذكر، كـ "تَجَمَّلْ تَجَمَّالاً" - بكسر التاء والجيم<sup>١</sup> وتشديد الميم - والقياس<sup>٢</sup> "تَجَمَّلْ"، و"كَذَّبْ كَذَّاباً"، والقياس "تَكْذِيبٌ"<sup>٣</sup>. ويجوز فتح "الزلال" ونحوه لثقل التضعيف. وقيل: المفتوح في معنى الوصف لا المصدر<sup>٤</sup>.

## [الفصل الثاني : أبنية الأفعال]

اشتق من المصدر خمسة وثلاثون باباً من الأفعال :

### [ ١- أبنية الثلاثي : ]<sup>٥</sup>

سته للثلاثي :

الأول - ما فتح فيه عين الماضي، وكسر عين المضارع، كـ "ضَرَبَ يَضْرِبُ".

الثاني - ما فتح فيه عين المضارع، وكسر عين الماضي، كـ "عَلِمَ يَعْلَمُ".

الثالث - ما فتح فيه عين الماضي، وضم عين المضارع، كـ "نَصَرَ يَنْصُرُ".

١ - تَجَمَّلْ : تَزَيَّنَ، أو أكل الجَمِيلَ وهو الشحم المذاب، ينظر : اللسان (جمل) ١١/١٢٧، والقاموس المحيط ٣/٣٦١.

٢ - (والجيم) ساقطة من (ب).

٣ - في (ب) : الياس.

٤ - في (ب) : لحمل.

٥ - في (ب) : تكديب (بدال مهملة).

ومنه قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) النبأ - ٢٨. ينظر : معاني القرآن، للأخفش ٢/٧٢٧، وتصريف الأفعال والأسماء ص ٣٢٠.

٦ - يبدو أنَّ العبارة من (ويجوز) إلى (لا المصدر) استدراك من المؤلف هنا، لأنَّ الأولى إيرادها في الجزء الخاص بمصادر الرباعي. ينظر : شرح اللامية ٤/٣٤٦.

٧ - ينظر : شرح اللامية ١/١٩٥.

وتسمى 'الثلاثة' دعائم الأبواب" أي : معتمدها، أو أصلها وذلك لكثرتها، ولأنّ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى. وقد علمت أنّ المضارع مخالف في المعنى للماضي من حيث الزمان، فكان الأصل أن يتخالفا في اللفظ بالحركة، ولم يكتفوا بالتخالف بزيادة حرف المضارعة ليكون أبلغ وأدخل في التخالف<sup>١</sup>، حيث خولف بينهما بزيادة حرف لم يكن في أحدهما، وبتغيير<sup>٢</sup> حرف موجود فيهما. [والمضارع أيضاً يخالف الماضي بأنه في بعض المواضع للتجدد ولا يكون الماضي متجدداً نحو "الحيوان يأكل ويشرب" و"المسلم يصلي"]<sup>٣</sup>. والثلاثة على ترتيبهنّ في المعتمدية والأصلية : فإنّ المخالفة بين الفتح والكسر أتم من المخالفة بين الفتح والضم<sup>٤</sup>، لأنّ الفتح علوي، والكسر سفلي، والضم بين ذلك.

والماضي والمضارع ولو اشتق<sup>٥</sup> كلّ منهما<sup>٦</sup> على حدة<sup>٧</sup> من المصدر، بحيث لا يكون أحدهما أصلاً للآخر، لكن للماضي أولوية من حيث<sup>٨</sup> تحقق معناه في الخارج، ومن حيث خفته لعدم حرف المضارعة<sup>٩</sup> فيه، فيختار له الفتح.

١ - في (ب) : وسمي.

٢ - بعدها في (ب) في.

٣ - في (ب) : بتغيير.

٤ - في (ب) "للتحدد ولا كون الماضي تعدتك".

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب) : من.

٧ - قال ابن جني في المنصف ١٨٧/١ إجابة عن سؤال : "لم كان باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) وباب (فَعَلَ يَفْعُلُ) قيل : لأنهم أرادوا أن يخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي، لأنّ كل واحد منهما

بناء حياله، فجعلوا مضارع فَعَلَ يَفْعُلُ، ومضارع فَعَلَ يَفْعُلُ لمقاربة الكسرة الفتح، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كل واحدة إلى صاحبتهما". ينظر أيضاً : الخصائص ١/٣٧٥.

وشرح اللامية ١/٢٤٨.

٨ - في (ب) : استتر.

٩ - في (ب) : منها.

١٠ - في (ب) : حدث.

١١ - في (ب) : حيث.

١٢ - في (ب) : المضارع.

ولا يؤدي إلى الخفة المفرطة لحصول الثقل في الفعل<sup>١</sup>، فتكون المخالفة<sup>٢</sup> التامة بينه وبين مضارعه بالكسر في مضارعه، فكان باب<sup>٣</sup> "ضَرَبَ" أدخل في الاعتماد والأصالة من باب "عَلِمَ". ويدل لهذا أكثرية "فَعَلَ" - بالفتح - "يَفْعَلُ" - بالكسر - وهو باب "ضرب"، فعادلت الأكثرية كون الخفيف أولى بالحركة الثقيلة، فلا يقال أن الماضي المكسور أوفق للقاعدة من حيث أن الماضي خفيف فيتوسط بالحركة الثقيلة - وهي الكسرة في بحثنا - فيتجه الفتح لمضارعه. فافهم.

الرابع - ما فتح فيه عين الماضي والمضارع، كـ "فَتَحَ يَفْتَحُ"، و "مَنَحَ يَمْنَحُ" و "سَعَى يَسْعَى". ولم يعدوا هذا في الدعائم لعدم اختلاف الحركة، وللقلة لاختصاصه بما حرف الحلق فيه عين أو لام. وإنما فتح عين المضارع في هذا النوع لثقل حرف الحلق. وأما "رَكَنَ يَرَكُنُ" - بفتح العين في المضارع كالماضي<sup>٤</sup> - وليس<sup>٥</sup> هو ولا اللام حرف حلق<sup>٦</sup> - فمن الألفاظ التي تداخلت فيها لغتان، فالماضي من لغة من قال: "رَكَنَ" - بفتح الكاف - "يَرَكُنُ" بضمها كـ "نَصَرَ يَنْصُرُ"، والمضارع من لغة من وأما "أَبَى يَأْبَى" - بالفتح فيهما - فشاذ سهله أنه بمعنى "مَنَعَ يَمْنَعُ"<sup>٧</sup>

١ - من (ولا يؤدي) إلى (في الفعل) ساقط من (ب) و (ج).

٢ - في (ب) : المخالفة.

٣ - في (ب) : بابا.

٤ - في (ب) : حرفه الحرف.

٥ - في (أ) : يفتح.

٦ - في (ب) : كالماض.

٧ - في (أ) : هليس.

٨ - (حلق) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : يَأْب.

١٠ - في (ب) : منع منع.

إن الفتح فيما آخره ألف أسهل، لأن الألف تقارب الهمزة، ولذلك شبه سبويه "أَبَى يَأْبَى" بـ "قَرَأَ يَقْرَأُ" ينظر: شرح الملوكي ص ٤١، وشرح المفصل ١٥٤/٧، وشرح لامية الأفعال ٢٧٣/١ وما بعدها، والكتاب ١٠٥/٤.

الذي لامه حرف حلق. و<sup>١</sup>مرادي بالشذوذ مخالفة القياس، لا الشذوذ الذي هو مخالفة الاستعمال، ولا<sup>٢</sup> الذي هو مخالفتها<sup>٣</sup>، فإنَّ "أَبَى يَأْبَى" مستعمل كثيراً<sup>٤</sup>، واقع في الفصح<sup>٥</sup>، لا تكاد تسمع خلافه، وذلك على أنَّ الألف ليس حرف حلق، وهو الصحيح<sup>٦</sup>. ولئن سلمنا أنَّه حرف حلق لم يكن الفتح لأجلها، وإلاَّ لزم الدَّور<sup>٧</sup>، لأنَّ وجود الألف متوقف على الفتح. اللهمَّ إلاَّ أن يقال: هذا الدَّور مَعِي<sup>٨</sup>، والدور المعى مقبول كما قال الشيخ سعيد قدورة<sup>٩</sup>. وإلاَّ أن يقال: الشرط وجود حرف الحلق في الماضي، فليفتح المضارع لوجوده في الماضي.

١ - الواو ساقطة من (ب).

٢ - في (ب): والا.

٣ - الشاذ ثلاثة أنواع:

- شاذ في القياس، فصيح في الاستعمال، نحو: "أُئِمَّة" - بتحقيق الهمزة الثانية -.

- شاذ في الاستعمال، مطرد في القياس، نحو ماضي الفعل "يَذَرُ".

- شاذ في الاستعمال والقياس معاً، نحو "تَوَبَّ مَصُوءٌ" بتتميم كلمة "مصوون" التي عينها واو -.

ينظر: المنصف ٢٧٧/١ وما بعدها، والخصائص ٩٦/١ وما يليها.

٤ - في (ب): يَأْب.

٥ - في (ب) و(ج): كثير.

٦ - في (ب): في الميم.

٧ - تنظر هذه المسألة في: شرح المفصل ١٥٣/٧، والرسم ص ٦٨، وشرح اللامية ٢٧٤/١، والأصوات اللغوية ص ٨٣ وما بعدها.

٨ - الدَّور لفة: الحركة، وِعَوْدُ الشيء إلى ما كان عليه. وهو مصطلح متداول بين الحكماء، والمتكلمين، والصوفية. وفسر أيضاً على أنه توقف كل واحد من الشيئين على الآخر. والإضافي المعى: هو تلازم الشيئين في الوجود، =

بحيث لا يكون أحدهما إلا مع الآخر. ينظر: موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٦٧/٢، وشرح اللامية، ٢٧٤/١.

٩ - هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو عثمان، الشهير بقدورة، تونسي الأصل وجزائري المنشأ، فقيه، تولى الإفتاء إلى وفاته عام ١٠٦٦ هـ. قليل التأليف، نسب إليه: الشرح على "السُّلَم" في المنطق، وشرح على "جوهرة التوحيد" في العقائد، وشرح "المنظومة الخرجية" في العروض، وغيرها. ينظر: تعريف الخلف ٦٦/١ وتاريخ الجزائر الثقافي (ط.ج) ٣٦٤/١، ومعجم أعلام الجزائر ص ٧٥.

- أورد الشيخ قدورة ما نصه: "المستحيل إنّما هو الدَّورُ السَّبْقِي دون المَعِي؛ فالسبقي كتوقف ...

المعلول على العلة، فيستحيل كون المعلول علّة لعلته وهذا هو المحال لدوره ... و[نحو] توقف وجود الجوهر على وجود العَرَض وبالعكس للتلازم الذي بينهما وهذا لا محال فيه بل هو واجب ...". شرح السلم المرونق في علم المنطق (خ) ص ١٣، ضمن مجموع برقم (٦٨) - مكتبة القطب -.

وَأَمَّا "بَقِيَ يَبْقَى" ، و "رَضِيَ يَرْضَى" ، ونحو ذلك من كل ثلاثي معتل بالفتح في الماضي والمضارع فلفظة طيء، ووجهها أن الأصل "بَقِيَ" و "رَضِيَ" - بالياء بعد الكسرة - كما هو لغة غيرهم، فخففوه بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً. وليس ذلك لغة لهم في باب "دَعَا يَدْعُو" - كما هو ظاهر - . [ولا يختص ذلك بالأفعال عندهم بل الاسم كذلك فيقولون في "الشَّجِي" - بكسر الجيم وتخفيف الياء - 'الشَّجَى - بفتح الجيم وقلب الياء ألفاً - ]<sup>١</sup>.

وَأَمَّا "قَلَى يَقْلَى" - بفتحهما - فلفظة عامرية، ووجهها تخفيف المضارع بالفتح ؛ فَإِنَّ الأصل "يَقْلِي" ، فتقل<sup>٢</sup> إذ لم يكن بين الياء والكسرة التي بعدها ياء أخرى إلا حرف ساكن. [وهذا منهم استعمال للخفة في هذا النوع كما هو شأنهم في الرجوع إلى شيء في بعض النوع، فلا يشكل أن أكثر الباب باق ك "رَمَى يَرْمِي" . وَأَمَّا باب الواوي الفاء المعتل اللام المفتوح باجتماع ياء وكسرة فيه، فإنه ولو توالى ذلك لكنه خفف بحذف الواو، فتحملوا لذلك. والله أعلم]<sup>٣</sup>.

الخامس - ما ضم عين ماضيه ومضارعه ك "كَرَّمَ يَكْرُم" ، و "طَالَ يَطُول" ضد قَصَرَ ؛ أصل "طَالَ : طَوَّل" - بضم الواو - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة. وأصل مضارعه : "يَطُول"<sup>٤</sup> - بضم الواو وإسكان الطاء - ثقلت<sup>٥</sup> الضمة على الواو، فنقلت للطاء. ولم يعدوا هذا النوع في الدعائم لاتفاق

١ - في (ب) اشجى بكسر الجيم تخفيفا الياء. - الشَّجِي : المشغول. ينظر القاموس المحيط ٣٤٩/٤.

٢ - زيادة من (ب). ووردت بعد قوله (لفظة طيء) أوردتها هنا ليستقيم السياق.

٣ - قَلَى بمعنى أفض. ينظر : اللسان (قلا) ١٩٨/١٥.

٤ - بنو عامر : بطون متعددة، نحو : عامر بن صعصعة. وعامر بن عمرو بن خزاعة وعامر بن ثعلبة. ينظر : معجم قبائل العرب ٧٠٣/٢ وما بعدها.

٥ - في (ب) وجعلها.

٦ - في (ب) فتقل.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - في (ب) يقول.

٩ - في (ب) ثقلت.

الحركة<sup>١</sup> في الماضي والمضارع، ولقلته، لأنّه موضوع للصفات الطّبيعيّة كالكرم، أو كالطّبيعية كـ "فقه"<sup>٢</sup> إذ صار الفقه له كطبيعة، وكـ "جَنَبَ" المشبه بـ "نَجَسَ"<sup>٣</sup>.

والفرق بين النعت<sup>٤</sup> والصفة - فيما ادّعى بعض - اختصاص النعت بالمدح، فبينهما عموم وخصوص مطلقان<sup>٥</sup>. وإنّما لزم الضم في ماضي<sup>٦</sup> هذا النوع ومضارعه، لمراعاة<sup>٧</sup> المناسبة بين اللفظ والمعنى؛ فإنّ في الضم انضمام الشفتين. وغالب هذا النوع للصفات اللازمة لموصوفها المنضمة<sup>٨</sup> إليه.

قيل : وقد يجيء<sup>٩</sup> "فَعَلَ يَفْعَلُ"<sup>١٠</sup> - بضم عين الماضي وفتح عين المضارع - "نحو: "كُدَّتْ" "تَكَادُ" - بضم كاف الماضي - في بعض اللغات، فالأصل "كُوْدَتْ" - بضم الواو - نقلت الضمّة لثقلها إلى الكاف، فحذفت الواو للسّاكن<sup>١١</sup> بعدها. وأصل "تَكَادُ" : "تَكُوْدُ" - بإسكان الكاف وفتح الواو - نقل فتحها للكاف، فقلبت ألفاً. ولي في ذلك بحثان :

الأوّل - إنّنا لا نسلّم أنّ ضمّة الكاف نقلت من الواو، بل الواو مفتوحة.

١ - في (ب) : المركبة.

٢ - في (ب) : فقيه.

٣ - في (ب) : جنس.

٤ - في (ب) : النعت.

٥ - جاء في شرح اللامية ١٨٤/١ ما نصه : "وزعم بعض أنّ النعت للمدح والصفة له وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ... والحق ترادف

هما في الذم والمدح، ولأعراض وللألوان".

٦ - في (ب) : ماض.

٧ - في (ب) : لمراعاة.

٨ - في (ب) : المنضمة.

٩ - في (ب) : يحيى (بحاء مهملة).

١٠ - ينظر هذا القول في : الكتاب ٢٤٣/٤ منقول في شرح التصريف الملوكي ص ٤٤.

١١ - في (ب) : كد.

١٢ - بعدها في (ب) واو.

١٣ - في (ب) : للمكان.

وإنما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفها. وإن سلمنا أنَّ الواو مضمومة نقلت ضمَّتها للكاف، فإنَّما أصلها الفتح، وما ضُمَّتْ إلَّا بعد اتِّصال ضمير الرِّفع المتحرِّك بها. وعلى كلِّ حال فهي كـ "قال".

الثاني - إنَّ لا نسلم أنَّ "يكَاد" مضارع لـ "كَاد" - المدعى ضمَّ عينها - بل مضارع لـ "كَاد" من لغة كسر عينها، وهي لغة من قال: "كَدَّتْ" - بكسر الكاف نقلاً من العين - فـ "كَدَّتْ" - بضمَّ الكاف - من باب "قال"، استغني عن مضارعه بمضارع "كَاد" من لغة من يجعله من باب "خَاف"، ويقول: "كَدَّتْ" - بكسر الكاف - كما قيل: "فَضَّلَ" - بكسر الضاد - "يَفْضُلُ" - بضمَّها - الماضي من لغة من قال: "فَضَّلَ يَفْضُلُ" كـ "عَلِمَ يَعْلَمُ"، والمضارع من لغة من قال: "فَضَّلَ يَفْضُلُ" كـ "نَصَرَ يَنْصُرُ"، فليس "فَضَّلَ يَفْضُلُ" - بكسر الماضي وضمَّ المضارع - شاذاً بل من التداخل خلافاً لبعض<sup>١</sup>. ومثاله: "نَامَ، وَدَامَ، وَمَاتَ"، يقال: "مَاتَ يَمُوتُ"، و"دَامَ يَدُومُ"، و"نَامَ يَنُومُ" كـ "قَالَ" و"نَصَرَ". ويقال: "مَاتَ يَمَاتُ"<sup>٢</sup>، و"دَامَ يَدَامُ" و"نَامَ يَنَامُ" من باب "خَافَ" و"عَلِمَ" فعلى الأول تضمَّ أوائلهنَّ عند اتصال ضمير الرِّفع المتحرِّك<sup>٣</sup>، وعلى ٨/ أ/ الثاني تكسر. فإذا قيل مثلاً: "مَتَّ" - بكسر الميم - "تَمُوتُ" أو "مَتَّ" - بضمَّها - "تَمَاتُ"، فمن تداخل اللغات<sup>٤</sup>.

١ - (أصلها) ساقطة من (ب).

٢ - في (ب): واما.

٣ - هكذا في (أ) و(ج) بضبطين، وفي (ب): تكاد.

٤ - في (ب): كانت.

٥ - في (ب): استغنى من (يعين مهملة).

٦ - (فليس) مكررة في (ب).

٧ - قال بالشذوذ ابن عيش في شرح الملوكي ص ٤٣. ومن القائلين بالتداخل ابن جني في المنصف

٢٥٦/١، والزمخشري في شرح المفصل ١٥٤/٧. ينظر أيضاً شرح اللامية ٢٠٦/١ وما بعدها.

٨ - في (ب): يموت.

٩ - في (ب): ونام ينوم، ودام يدوم.

١٠ - في (ب): المحرك.

١١ - ينظر: المنصف ٢٥٦/١، والخصائص ٢٨٠/١، وشرح اللامية ٢٢٦/١.



السادس- ما كسرت عين ماضيه ومضارعه، ك "حَسَبَ يَحْسِبُ" و "وَرِثَ يَرِثُ" - كذا قالوا<sup>٢</sup> - ولم يعد من الدّعائم لاتّفاق<sup>٣</sup> الحركة، ولقلّته لاختصاصه بألفاظ مسموعة. وعندي أنّ "يَحْسِبُ" - بالكسر - مضارع "حَسَبَ" - بالفتح - فذلك من التّداخل. فانظر شرحي على اللّامية<sup>٤</sup>.

## [٢- أبنية مزيد الثلاثي]

واثنا عشر لمزيد الثلاثي :

الأوّل - أَفْعَلَ، بزيادة حرف واحد وهو الهمزة أولاً، ك "أَكْرَمَ، وَأَعْطَى، وآتَى" - بالمدّ<sup>٥</sup> - وغالب هذا النّوع التّعديّة. وقد يكون للصّيرورة، ك "أَغَدَّ" أي : صار ذا غُدّة<sup>٦</sup>. ولغيرها كما بسطته في شرح اللّامية<sup>٧</sup>.

وإنّما كسرت الهمزة في المصدر - مع أنّها مفتوحة في الفعل - فرقاً بين المصدر والجمع : ف "الإحياء"<sup>٨</sup> - بكسر الهمزة - مصدر بمعنى : جعل الشّيء حيّاً، و "الأحياء" - بفتحها - جمع "حَيَّ". ولم يعكس لأنّ الجمع

١ - في (ب) : اورث.

٢ - ينظر : الكتاب ٢٨/٤، والمنصف ٢٠٨/١.

٣ - بعدها في (ب) واو.

٤ - فيه قوله : "يجوز وجهان [أي في مضارع حَسَبَ] الفتح على القياس والكسر على الشذوذ قياساً. والفصاحة استعمالاً في موضع الكسر وهو عين (فعل) المكسور من المضارع في تسعة أفعال : الأوّل - (حَسَبَ) - بكسر السين - بمعنى ظنّ - يَحْسِبُ - بفتحها - وَيَحْسِبُ - بكسرهما - مَحْسَبَةٌ - بفتح الميم والسين وبكسر السين - وحَسَبَانَا بالكسر للحاء - وبفتح المضارع وكسره قرئ. والفتح قراءة ابن عامر وحمزة وعاصم، والكسر لغة الحجاز، وهو شاذ قياساً، فصيح استعمالاً. وأمّا (حَسَبَ) بمعنى عدّ فهو مفتوح السين في الماضي مكسوره في المضارع. وأمّا (حَسَبَ) بمعنى شَرَفَ صار ذا حسب فهو مضموم، وكذا مضارعه". (شرح اللّامية ٢١٩/١).

٥ - في (ب) : بالمدّ (بدال معجمة).

٦ - في (ب) : غُدّة (بدال معجمة).

الفدة : داء يصيب الإبل. ينظر اللسان : (غدد) ٢٢٣/٣.

٧ - من معاني "أَفْعَلَ" الكثرة، ك "أَذَابَ الْمَكَانَ"، أي : كثرت ذنأبه. والتعريض ك "أَبْعَثَ الثَّوْبَ"، أي عرضته للبيع. كذا يأتي لبلوغ عدد، وبلوغ زمان، ومطاوعة "اسْتَفْعَلَ". وغيرها كثير. ينظر : شرح لامية الأفعال ١٧٧/٢ - ١٩٤.

٨ - في (ب) : في الإحياء.

٩ - في (ب) : ولم يكسر.

أثقل في المعنى من المفرد فخفف بالفتح، كما أن الفعل أثقل<sup>١</sup> لدلالته<sup>٢</sup> على الحدث والزمان، فخصّ بالفتح لهمزته<sup>٣</sup> وكسرت همزة المصدر<sup>٤</sup>. وأيضاً أول كل فعل مفتوح، كـ "ضَرَبَ، وَقَدَّسَ، وَتَقَدَّسَ"، إلا ما بدئ بهمزة وصل، فإنها تحرك بالكسر إذا بدئ بها، ولا يعتد بها؛ لأنها لا تحرك إلا إذا ابتدئ بها، ولأن حركتها ما هي إلا للتخلص من الابتداء بالسّاكن، أو التخلص<sup>٥</sup> من التقاء الساكنين<sup>٦</sup> - وأصل التخلص منه<sup>٧</sup> إنما هو بالكسر - أو للتوصل إلى النطق بالسّاكن.

[وفي هذا]<sup>٨</sup> مباحث مبسولة في محلّها<sup>٩</sup>.

الثاني - فَعَلْ - بالتشديد - والزائد فيه حرف واحد وسطاً، وهو العين الثانية عند الأكثر، وهو الصحيح عندي، لأنها أقرب إلى الآخر، والآخر أولى بالتغيير بزيد أو نقص، ولأن التكرار حصل بها، ولأنها التي تعاقبها الياء في المصدر، نحو "كَبُرْتُ اللَّهَ تكبيراً"؛ فالباء الأولى باقية، والثانية جاءت الياء في موضعها. فهذه أمور مرجّحة كذلك - فيما ظهر لي - والمصير إلى الراجح متعين.

قال الخليل<sup>١٠</sup> : الزائد الأولى لسكونها، لأن في زيادة الساكن كون المزيد<sup>١١</sup>

١ - في (ب) : أنقل.

٢ - في (ب) : لدلالة.

٣ - في (ب) : لهمزة.

٤ - بعدها في (ب) : والحدث قيل فاعل والفاعل.

٥ - (وتقدس) ساقط من (ب).

٦ - في (ب) : وللتخلص.

٧ - في (ب) : الساكنين.

٨ - (منه) ساقطة من (ب) مكانها واو.

٩ - زيادة يقتضيها السياق.

١٠ - ينظر : المنصف ٥٣/١ وما بعدها، وص ١٤٧ من فصل الأمر من التحقيق.

١١ - ينظر : الكتاب ٣٢٩/٤، والمنصف ١٦٤/١.

الخليل هو ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٠٠هـ - ١٧٠هـ)، اشتهر بكتاب "العين"، وكتاب "الجمل"، وكتاب "العروض". ينظر الفهرست ص ١٩٩، والبلغة ص ٧٩، وبغية الوعاة

٥٥٧/١، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٤.

١٢ - هي (ب) : الزيد.

حرفاً فقط، وفي زيادة المتحرك كون المزيد حرفاً وحركة، والأولى تقليل الزيادة. وقال سيبويه<sup>١</sup> بجواز ذلك.

وغالب هذا النوع أن يكون للتكثير - فيما<sup>٢</sup> قيل<sup>٣</sup> - إمّا لتكثير الفعل، كـ "طَوَّفْتُ" أي: أكثرت الطواف، فيتحقق مع اتحاد<sup>٤</sup> الفاعل. قلت: أو مع تكراره، نحو: "طَوَّفَ بالبيت" - بالبناء للمفعول - بمعنى: أكثر الطواف به، والطائف متعدّد. وإمّا لتكثير الفاعل كهذا المثال الأخير، إذا أريد به اعتبار جانب كثرة الفاعل، وكان كثيراً. و"مَوَّتَ الإبل" - بالبناء للفاعل - أي: كثرت الإبل الميَّنة، ويلزم من ذلك كثرة الفعل، كأنه قيل: كثرت موت الإبل. وإمّا لتكثير المفعول، كـ "قَطَّعتِ الأثواب"، ويلزم منه كثرة الفعل.

الثالث - فاعِل، والزائد فيه حرف واحد وسطاً وهو الألف، كـ "قَاتَلَ". وغالب هذا النوع المشاركة بين الاثنين فصاعداً<sup>٥</sup> - وهي الأصل فيه - وهي أن يفعل كلٌ بصاحبه مثل ما فعل به صاحبه<sup>٦</sup>. والمصدر "فَعَال"، وأصله "فِيعَال" - كما مرّ<sup>٧</sup> -.

قيل: من قال: "كَذَّبَ كَذَاباً" قال: "قَاتَلَ قَيْتَالاً". قيل: وظاهر هذا القول أن فِعَالاً<sup>٨</sup> [- بكسر الفاء وتخفيف العين<sup>٩</sup> -] صيغة<sup>١٠</sup> أصلية لا فرع

١ - في (ب): سويته.

٢ - (فيما) مكانها بياض في (ب).

٣ - كما في: الممتع ١/١٨٨، وشرح التصريف الملوكي ص ٧٠.

٤ - في (ب): التكثير.

٥ - في (ب): الاتحاد.

٦ - في (ب): يعزم.

٧ - في (ب) فصاعد.

٨ - كذا في: شرح التصريف الملوكي ص ٧٣.

٩ - في ص ٦٩ من مقدمة النص المحقق.

١٠ - في (أ): فيعالا.

١١ - زيادة من (ب).

١٢ - في (ب): صفة.

عن فيَعَالٍ<sup>١</sup>. وذلك ثلاثة أنواع من مزيد الثلاثي المزيد فيها حرف واحد.

الرَّابِع - تَفَاعَلَ والزَّائِد فيه حرفان : التَّاء والألف. وغالبه<sup>٢</sup> المشاركة المذكورة - وهي أصله - كـ "تَضَارَبَ زَيْدٌ وعَمَرُو".

إن قلت : ما الفرق بين "فَاعَلَ" و "تَفَاعَلَ" في المعنى، قلت : قال الجَارِبُرْدِيُّ<sup>٣</sup> : "الفرق أنَّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل). ولذا يقال : أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضارب عمرو زَيْدًا؟ ولا يقال ذلك في (تَضَارَب) ". انتهى.

/٩/ وأقول : ليس الأمر كذلك، بل الفرق أنَّ "تَفَاعَلَ" معناه أنَّ الفعل وقع من كلِّ منهما على الآخر، و "فاعل" معناه نسبة الفعل إلى شيء متعلقًا بالآخر صريحاً. ولزم عكس ذلك ضمناً، فقولك : "ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" يدل على نسبة الضرب إلى "زيد" صريحاً متعلقاً بعمرُو، وعلى نسبته<sup>٤</sup> إلى عمرو متعلقاً بزَيْدٍ ضمناً. والافكما يقال : "أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضارب عمرو زَيْدًا؟" بمعنى : هل البادئ "زيد" أم "عمرو"؟ ويقال ذلك<sup>٥</sup> على معنى : هل جازى زيد عَمْرًا على ضربه بأن يكون البادئ عَمْرًا، أو جازى عمرو زَيْدًا بأن يكون البادئ زَيْدًا، مع أن ذلك يحتاج إلى السماع، أعني مثل قولك : أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضارب عمرو زَيْدًا؟.

١ - ينظر : شرح اللامية ٣٧٧/٤.

٢ - في (ب) : وغالب.

٣ - الجار بردي هو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدِّين الشيخ، فقيه شافعي (ت ٧٤٦هـ). له : شرح شافعية ابن الحاجب، وشرح كشاف الزمخشري وشرح منهاج البیضاوي. ينظر : البغية

٣٠٣/١، والأعلام ١١١/١.

٤ - بعدها في (ب) : واو.

٥ - مجموعة الشافعية في علم الصرف والخط، ص ٤٨. ينظر أيضاً : شرح اللامية ٢٦٨/٢.

٦ - في (ب) : نسبة.

٧ - في (ب) : عمر.

٨ - (ذلك) ساقطة من (ب).

٩ - "تَفَاعَلَ" و "فاعل" كلاهما يدل على المشاركة، إلا أنَّها في الأوَّل صريحة، وفي الثاني ضمنية، ينظر : المنصف ٩٢/١، ومجموعة الشافعية ص ٤٧-٤٨، وحاشية اللقاني و ٢٢ - ٢٣. ظ ٣٢.

الخامس - تَفَعَّلَ، والزائد فيه حرفان: التاء وإحدى العينين<sup>١</sup> - على الخلاف السابق<sup>٢</sup> - وأصله التكلف في تحصيل المطلوب شيء بعد شيء، كـ "تَجَرَّعَ، وَتَعَلَّمَ، وَتَحَلَّمَ"<sup>٣</sup>، أي: كَلَّفَ نفسه في تحصيل الحِلْم. و"تَشَجَّعَ"، أي: تكلَّف الشجاعة، و"تَسَخَّى"، أي: تكلَّف السَّخَاء.

ومعنى التَّفَعُّل: ممارسة الفعل ليحصل، وأما "تَفَاعَلَ" الذي كـ "تَجَاهَلَ" فلاظهار أنه على حال ليس عليها، ولا يطلب أن يكون عليها، ومن عصى الله بلا علم فهو جاهل، ومن عصاه وقد علم جاز إطلاق التجاهل عليه. ويأتي لمطاوعة<sup>٤</sup> "فَعَلَ" - بالتشديد<sup>٥</sup>.

السادس - انْفَعَلَ، والزائد فيه حرفان: الهمزة والنون، كـ "انْبَعَثَ" و"انْطَلَقَ". وأصله مطاوعة الثلاثي المتعدي<sup>٦</sup> لواحد، سواء أفتحت عينه أم "كسرت، نحو: "خَطَفْتَهُ - بكسر الطاء - فَانْخَطَفَ". ومجيئه لمطاوعة "أَفْعَلَ" كـ "أَزْعَجَهُ فَانْزَعَجَ" شاذ. ولا يبنى إلا من فعل جارحة ظاهر أثره؛ فلا يقال: "انْعَدَمَ" لأنَّ المعدوم ليس بموجود حتى يقوم به أثر<sup>٧</sup>، لأنَّ معنى "عَدِمْتَهُ كَذَا"<sup>٨</sup>: فقده، أي: لم أجده، ولا فعل في هذا له<sup>٩</sup>.

١ - في (ب): العينين.

٢ - حول الزائد في (فعل)، ص ٧٦ من النص المحقق.

٣ - تَعَلَّمَ: ادَّعَى الرُّؤْيَا كاذباً. ينظر: اللسان (حلم) ١٢/١٤٥.

٤ - من (ومعنى) إلى (عليها) منسوب إلى الجار بردي في شرح اللامية ٢/٢٧٨. ينظر: مجموعة الشافية ص ٤٩.

٥ - من (ومن عصي) إلى (عليه) ساقط من (ج).

٦ - "المطاوعة: أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلفه، إمّا بأن يفعل ما تريده إذا كان ممّا يصح منه الفعل، وإمّا أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل. وإن كان ممّا لا يصح منه الفعل". (المنصف) ٧١/١.

٧ - في (ب): للتشديد.

نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ.

٨ - في (ب): المتدي.

٩ - في (ج): فتحت.

١٠ - في (ب) و (ج): أو.

١١ - (به أثر) ساقط من (ب).

١٢ - (كذا) ساقط من (ب).

١٣ - من (لأنَّ معنى) إلى (هذا له) ساقط من (ج).

وجاز "قَلَّتْهُ فَأَنْقَالَ" لأنَّ المقول معالج بتحريك اللسان والشفيتين، وإخراج الصوت. وإن اعتبر ما تحصل في الذهن من القول، لم يجز "أَنْقَالَ".  
 والمطاوعة قبول المفعول أثر الفعل. وأما "كَسَرَتْهُ فَلَمْ يَنْكَسِرْ" - إذا ورد - فمعناه: باشرت الأمور المؤدية لكسره، فلم تؤثر فيه. وقيل: المطاوعة صدور فعل عن فعل.

السابع - أَفْعَلَ، والزائد فيه حرفان: الهمزة والتاء، وأصله مطاوعة الثلاثي المتعدي لواحد، كـ "جَمَعْتُهُ" فاجْتَمَعَ"، ولو لم يكن الفعل فيه علاج كـ "غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ" - كذا قيل - ووجهه أنك لم تُوقِعِ الغَمَّ [به] - هذا بلا توسُّط - بل عملت له أسباب الغَمِّ.

وغالبه مطاوعة ما فاؤه لام، أو راء، أو واو، أو ميم، أو نون، كـ "لَمَمْتُهُ فَالْتَمَّ"، وِرَدَدْتُهُ فَارْتَدَّ، ووَصَلْتُهُ فَاتَّصَلَ، وَمَنَعْتُهُ فَاَمْتَنَعَ، وَنَصَرْتُهُ فَانْتَصَرَ".  
 وقد يجيء مطاوعاً لأفْعَلَ، كـ "أَنصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ".

الثامن - أَفْعَلَ - بتشديد اللام - والزائد فيه حرفان: الهمزة، وإحدى اللامين - على خلاف كالخلاف السابق - وهو مختص بما فيه لون، أو عيب، كـ "أَحْمَرَّ" - بتشديد الراء - و"أَعْوَجَّ" - بتشديد الجيم - قيل: وربما جاء من غيره، كـ "أَبْهَرَّ الْقَمَرَ"، إذا قوي ضوءه. وسهله أن الضوء

١ - "لا يقع (انْفَعَلَ) إلا حيث يكون علاج وعمل. ولذلك استضعف بعضهم (انْعَدَم الشيء)، وقد قالوا: (قُلْتُ الْكَلَامَ فَأَنْقَالَ)، لأنَّ القول له تأثير في تحريك اللسان وعمله". (شرح المفصل ١٦٠/٧).

٢ - (الثلاثي) ساقطة من (ب).

٣ - في (أ) و (ج): جمعه.

٤ - (علاج) مكانها بياض في (ب).

٥ - في (ب): الميم (بمعين مهملة).

٦ - زيادة من (ب).

٧ - من (وجهه) إلى (الغم) ساقط من (ج).

٨ - من (كلمته) إلى (فانتصر) ساقط من (ج).

٩ - في (ب): كالخاف.

١٠ - حول الزائد في (فَعَلَ) و(تَفَعَّلَ).

كلون، بل هولون - فيما يظهر لي -<sup>١</sup>. ومنه "ارَعَوَى"<sup>٢</sup>، لكن لم يكن فيه إدغام<sup>٣</sup>، بل إعلال، لأن الإعلال سابق على الإدغام، لأنه بالنظر لحرف واحد من حروف العلة، والإدغام بالنظر لحرفين، فالأصل<sup>٤</sup>: "ارَعَوَوُ" - بواوين مفتوحتين<sup>٥</sup> خفيفتين<sup>٦</sup> - قلبت الثانية ألفا لما ذكر<sup>٧</sup>. ولا وجه للعمل بالإدغام والإعلال، فإنه لا يمكن، ولا لإلغائهما معاً، فإن مقتضى الإعلال موجود، وهو تحرك الواو بعد فتحة. ولم تعل الواو الأولى وتبقى الثانية، لأنه إذا استحق حرفان الإعلال صحح الأول - كما بسط في محله<sup>٨</sup> - ومقتضى الإدغام موجود أيضاً وهو اجتماع حرفين متماثلين<sup>٩</sup>، فلو عمل به لسكن الأول، وأدغم في الثاني. وكيف يلفى المقتضيان وقيام المقتضي يستلزم قيام المقتضى. وهو للمبالغة.

فهذه خمسة أنواع من مزيد الثلاثي الزائد فيها حرفان.

التاسع - أفعال - بتشديد اللام قبلها ألف، وقد تهمز - والزائد فيه ثلاثة أحرف: الهمزة، والألف، وإحدى اللامين - على الخلف - وحكمه حكم الذي قبله<sup>١٠</sup>، إلا أن المبالغة فيه أشد، وأفهام<sup>١١</sup> العُروض فيه أكثر، نحو: "أَحْمَارٌ"، ومصدره "أَحْمِيرَارٌ" - بياء بعد الميم -.

١ - ينظر: شرح لامية الأفعال ٢/٢٣٨.

٢ - ارَعَوَى: كف عن الأمور. ينظر: اللسان (رعي) ١٤/٣٢٨.

٣ - في (ب): الإدغام.

٤ - في (ب): لا (بسقوط النون والهاء).

٥ - في (ب): الأصل.

٦ - في (ب): مفتوحين.

٧ - في (أ): مخففتين، وفي (ب): خفيفين.

٨ - أي لتحركها بعد فتحة، كما في (الهدى). ذكر ذلك في ص ٦١ من النص المحقق.

٩ - في (أ) و(ج): تبق. وفي (ب): تبقا.

١٠ - ينظر: باب الأجوف من النص المحقق ص ٢٢٨، والمنصف ٢/٢٠٦، وشرح المفصل ١٠/١١٦.

١١ - في (ب): متماثلين.

١٢ - أي بناء (أفعل).

١٣ - أفهام جمع (فهم) وهو حسن تصور المعنى. ومراد المؤلف هنا أن (أفعالاً) أكثر دلالة من (أفعل) على معنى العُروض. ينظر: المعجم الوسيط ٢/٧٠٤.

العاشر - أَفْعُول - والزائد فيه ثلاثة : الهمزة والواو؛ فإن واوه / ١٠ /  
 مشددة كـ "أَجْلُوذٌ بِهِم السَّيْرُ" ، أي : دام مع سرعة. والمصدر "أَفْعُول"  
 - بتشديد الواو - وهو للمبالغة.

الحادي عشر - أَفْعُوْعَل - والزائد فيه ثلاثة : الهمزة، والواو، وإحدى  
 العينين وهو للمبالغة، كـ "أَعَشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ" ، أي : كثر عشبها.  
 و"أَخْشَوْشَنْتُ" أي : اشتدت خشونتها، ويأتي لغيرها. والمصدر "أَفْعِيلَال"  
 كـ "أَعَشِيشَابٌ، وَأَخْشِيشَانٌ".

الثاني عشر - اسْتَفْعَل - والزائد فيه ثلاثة : الهمزة، والسين، والتاء.  
 وأصله الطلب.

فهذه أربعة أنواع من مزيد الثلاثي الزائد فيها ثلاثة أحرف.

### [٣- أبنية الرباعي المجرد]

وواحد للرباعي، وهو : فَعَّلَل، وحروفه كلّها أصول - ولا يكون في الفعل  
 أكثر من أربعة حروف أصول - نحو : "دَحْرَجَ الشَّيْءَ" ، أي : دَوَّرَهُ. ولم  
 يتصرفوا فيه، كما تصرفوا في الثلاثي بفتح العين، وكسرها وضمها،  
 لثقله بكثرة الحروف. وإنما سكنوا ثانيه<sup>١</sup> لئلا يتوالى أربع حركات في

١ - (اجلوز) وردت في جميع النسخ بدال مهملة.

٢ - (السير) وردت في جميع النسخ (الشر)، ينظر : اللسان (جلد ٢/ ٤٨٢).

٣ - في (ب) : الفينين.

٤ - كالصيرورة، نحو : "أَحْلَوَى" ، أي : صار حُلوا. وكذا مطاوعة المجرد. ينظر : شرح لامية الأفعال  
 ٢/ ٢٦٠ وما بعدها.

٥ - في (ب) : اعششاب.

مصدر أَفْعُوْعَل أَفْعِيْعَال لا أَفْعِيلَال. ينظر : أدب الكاتب ص ٥١٠، وأبنية الصرف ص ٢٢٠. وعند  
 الفارسي مصدر أَفْعُوْعَل أَفْعِيلَال. ينظر : التكملة ص ٢١٩.

٦ - نحو : اسْتَفْعَيْتُهُ، أي : طلبت إليه العُتْبَى، ينظر : المنصف ١/ ٧٧.

٧ - (فيها ثلاثة) ساقط من (ب).

٨ - في (ب) : دخرج.

٩ - في (ب) : ثانية.



كلمة واحدة بدون تقدير ساكن فاصل، [ك "جَنَدِلْ"، وُعَلِبَطْ"، أصلهما:  
"جَنَادِلْ وُعَلَابِطْ".

وبدون أن يكون أحد حروفها في نية الانفصال [كتاء التأنيث كشجرة]<sup>٣</sup>.  
وفي ذلك الإسكان تخفيف. ولم يسكن الأول لتعذر الابتداء بالساكن، ولا  
الثالث - وهو لامه الأولى - للزوم التقاء الساكنين إذا اتصل به ضمير  
الرفع المتحرك على غير حدّ التقائهما وهو متعذر، أو ممكن مرفوض  
لثقله - قولان - فحركت بالفتح تخفيفاً. ولم يسكن الأخير لوجوب بناء  
الماضي على الفتح الظاهر، أو المقدّر. وكذلك يجب فتح أول الماضي،  
وإنما يكسر لنقل ك "قِيلَ، وَخِفْتُ، وَبِعْتُ، وَشَهِدْتُ، وَنِعَمْتُ" - بكسر أولهما،  
واسكان ثانيهما - ويضم لنقل، أو دلالة على الواو، ك "قُلْتُ"، فَإِنَّ الضَّمَّ  
فيه دلالة على الواو، أو نقل من الواو لما وصل بالضمير المتحرك المرفوع،  
نقل إلى "فَعَلْتُ" - بضم العين -<sup>٤</sup>.

#### [٤ - أبنية مزيد الرباعي]

وثلاثة لمزيد الرباعي :

الأول - تَفَعَّلَ، بزيادة التاء، وهو لمطاوعة "فَعَّلَ"، ك "دَحَرَجَهُ"  
فَتَدَحَّرَجَ".

١ - جَنَدِلْ : مكان في مجرى النهر فيه حجارة، يشتد عندها جريان النهر. ينظر : المعجم الوسيط  
١٤٠/١.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (أ) و (ج) : الثانية.

٥ - بعدها في (ب) : والابتداء بالساكن.

٦ - في (ب) : معتذر.

٧ - (وبعت) ساقط من (ب).

٨ - تحدث القطب عن وزن (فَعَّلَ) في شرح اللامية ١٦٠-١٦١، وأورد النصوص نفسها الثابتة هنا  
منسوبة إلى شارح مراحي الأرواح.

٩ - في (ب) : مطاوعة.

١٠ - (دحرجة) سقطت منها الحاء والجيم والتاء في (ب).

الثاني - أَفَعَّلَ، بزيادة الهمزة والنون، وهو لمطاوعة "فَعَّلَ"، نحو: "حَرَجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمْتُ"، أي: رددت بعضها إلى بعض فارتدت. وقد يكونان لغير المطاوعة، كـ "تَسَهَّوْكَ" بمعنى: هَلَكَ. ولم يوجد "سَهَوَّكَ" في كلام بعض.

الثالث - أَفَعَّلَ، بتشديد اللام الثانية - بزيادة الهمزة، إحدى اللامين الأخيرتين، كـ "أَقْشَعَرَّ"، أي: أخذته قشعريرة. وذكر بعض أنه ملحق بـ "أَفَعَّلَ"، وأصله: "قَشَعَرَّ" كـ "حَرَجَمَ". واستدلَّ

على إلحاقه باتِّحاد مصدره بمصدر "أَفَعَّلَ". وَيُبَحِّثُ فيه بأنَّ الملحق يجب اشتماله على ما اشتمل عليه الملحق به من زيادة، ولم توجد النون في "أَقْشَعَرَّ". وأنه لا يجوز الإدغام في الملحق مطلقاً ولا الإعلال إلا في الآخر، والإدغام هنا موجود. فانظر شرحي على اللامية وغيره، تجد الجواب بأنَّ عدم الإدغام غالب، وبغير ذلك.

#### [ ٥- أبنية الملحق بالرباعي المجرد ]

وسنة للإلحاق بالرباعي الأصول :

الأول - فَعَّلَ، بزيادة إحدى اللامين، كـ "جَلَبَبَ"، أي: لبس الجلباب، و"شَمَّلَ"، أي: أسرع.

١ - في (ب) : يوجد سهوكة.

قال ابن منظور: "سَهَوَّكَ تَسَهَّوْكَ، أي: أَذْبَرَ وَهَلَكَ". اللسان (سَهَك) ٤٤٥/١٠.

٢ - (بمصدر) ساقط من (ب).

٣ - (يبحث) مكانها يياض في (ب).

٤ - في (ب) : ما شتمل.

٥ - في (ب) : القشعر.

٦ - (أنه) ساقط من (ب).

٧ - في (ب) : لإعلال.

٨ - ج ٢ ص ١٥٥ وما بعدها، وفيه أورد ما ورد هنا مع بعض التغيير والزيادة كنسبة النصوص إلى أصحابها.

٩ - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٥/٥، وشرح المفصل ١٦٢/٧، والأصول في النحو ٢٣١/٣، والتكملة ص ٢٢٠، والمنصف ٨٩/١ وما بعدها، وحاشية اللقاني و ٤٠.

والثاني - فَوَعَلَ، بزيادة الواو، كـ "حَوَّلَ" بمعنى: ضَعُفَ، كـ "جَوَّزَ" بمعنى: لبس الجَوَّزَ، فإنَّ "الجورب" ولو كان عجمياً، والإلحاق فرع عن زيادة الواو فيه، والعلم بالزيادة فرع عن الاشتقاق - الذي هو خاصٌّ بالعربية - لكن لما استعملته العرب على سنن لغتهم، أعطته حكم نظيره، كـ "جَوَّهَرَ" و"كَوَّنَرَ"، وكأنَّه من الجَرَبِ.

الثالث - فَيَعَلَ، بزيادة الياء، كـ "يَيَّطِرُهُ"، أي: شَقَّه للمُداواة.

الرابع - فَعَوَّلَ، بزيادة الواو، كـ "جَهَّوَرَ": اشتد جهره.

الخامس - فَعَمَّلَ، بزيادة النون، كـ "قَلَّنَسَ"، أي: لبس القَلَنَسُوةَ. وزاد بعضهم: "فَتَعَّلَ"، و"فَعِيلَ".

السادس - فَعَلَى، بزيادة الألف، نحو: "قَلَّسَى"، أي: لبس القَلَنَسُوةَ أيضاً.

[٦ - أبنية الملحق بتَفَعَّلَ]

وخمسة للإلحاق بـ "تَفَعَّلَ":

الأوَّل - تَفَعَّلَ، بزيادة التاء، وإحدى اللامين بخلاف "الملحق به، فإنَّ

١ - الجورب لفظة فارسية معربة. ينظر: شرح المفصل ٦٩/٥.

٢ - جَوَّهَرَ: أعلن به وأظهر. ينظر: اللسان (جهر) ١٥٠/٥.

٣ - كَوَّنَرَ: كثُر. ينظر: اللسان (كثُر) ١٣٣/٥.

٤ - في (ب): الحرب (بعاء مهملة).

قال ابن فارس: "جرب): الجيم والراء والياء أصلان، أحدهما الشيء البسيط يعلوه كالنبات من جنسه، والآخر شيء يحوي شيئاً". (معجم مقاييس اللغة ٤٤٩/١). ينظر أيضاً: حاشية اللقاني و ٢٧ - ظ ٢٧، وشرح اللامية ٢٩٨/٢ - ٢٩٩.

٥ - (النون) ساقطة من (ب).

٦ - في (ب): قلَس.

٧ - في (ب): لا بأس.

٨ - القَلَنَسُوة: لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال، ينظر: المعجم الوسيط ٧٥٤/٢.

٩ - الأوزان الستة الملحقة بفَعَّلَ المذكورة هنا هي ممَّا ارتضاه سيبويه. ينظر: أبنية الصرف ص ٤٠٣، والمزهر ٤٠/٢ - ٤١، وشرح اللامية ١٦٠/٢، ٢٥٧.

١٠ - الأولى قوله: بزيادة الياء المنقلبة ألفاً، ولا يبطل به الإلحاق لأنَّه في محل التغيير ينظر: المنصف ٤٠/١.

١١ - في (ب): يخاف.

لاميه أصلان، نحو: "تَجَلَّبَبَ"، فـ "جَلَّبَبَ" ملحق بـ "دَحْرَجَ"، و "تَجَلَّبَبَ" ملحق بـ "تَدَحْرَجَ".

الثاني - تَفَوَّعَلَ، بزيادة التاء والواو، كـ "تَجَوَّزَبَ"، أي: لبس الجَوَّزَبَ.

الثالث - تَفَيَّعَلَ، بزيادة التاء والياء، كـ "تَشَيَّطَرَ"، أي: فعل فعلاً مكروهاً، و "تَفَيَّهَقَ"، أي: أكثر في كلامه.

الرابع - تَفَعَّوَلَ، بزيادة / ١١ أ / التاء والواو، كـ "تَرَهَّوَكَ"، أي: تَبَخَّرَ.

الخامس - تَمَفَّعَلَ، بزيادة التاء والميم، والمعهود منه "تَمَسَّكَنَ"، أي: أظهر الذِّلَّ، و "تَمَدَّرَعَ"، أي: لبس المدرعة - وهي قميص صغير ضيق الكمين - أو لبس الدرَّعَ، و "تَمَنَّقَ"، أي: لبس المنطقة، و "تَمَنَّدَلَ"، أي: مسح يديه بالمنديل.

#### [٧ - أبنية الملحق بأفعلَّل]

واثنان للإلحاق بـ "أَفْعَلَّلَ":

الأول - أَفْعَلَّلَ، بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين، بخلاف الملحق به، فلاماه أصلان، نحو: "أَفْعَسَسَ"، أي: تَأَخَّرَ، وَرَجَعَ، من "القَعَسَ": وهو خروج الصدر، ودخول الظهر ضدَّ "الحَدَبَ".

الثاني - أَفْعَلَّلَى، بزيادة الهمزة والنون والألف، كـ "إِسْلَنْقَى"، أي:

١ - من (فجلبب) إلى (بتدحرج) ساقط من (ج).

٢ - هي (ب) : فعل فعل.

٣ - هي (ب) التاء.

الإلحاق لا يكون من أول الكلمة، وفي "تَمَسَّكَنَ" وأخواتها اضطراب، فحكم عليها بالشذوذ. ينظر: المنصف ١/ ٨٩.

٤ - (ضيق) ساقطة من (ب).

٥ - (أو ليس) ساقطة من (ب).

٦ - المنطقة والنطاق: هو كل ما شددت به وسطك. ينظر: اللسان (نطق) ١٠/ ٣٥٥.

٧ - الباء ساقطة من (ب).

٨ - هي (ب) : تأخرون ورجون.

٩ - هي (ب) : افعللى.

اضطجع<sup>١</sup> على قفاه. والمزيد في آخره ياء، قلبت ألفا لتحركها<sup>٢</sup> بعد فتح. وقد مرَّ أن الإعلال في الملحق لا يكون إلا في الآخر<sup>٣</sup>، وهو مع هذا قليل. ولو ألحقت الياء في غير الأخير، فإمّا متحركة بعد فتحه فتقلب<sup>٤</sup> ألفاً فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة. وإمّا ساكنة أو غير مسبوقة بفتحة<sup>٥</sup> فلا تكون ألفاً. وزيادة الإلحاق إنّما هي ألف منقلبة عن ياء، بخلاف الأخير فإنَّ حركته عارضة غير معتدّ بها في الزنة.

والإلحاق: جعل لفظ على وزان<sup>٦</sup> لفظ أكثر منه بزيادة حرف أو أكثر - في عدد الحروف والحركة والسكون<sup>٧</sup> - وكذلك لم يجز<sup>٨</sup> في الملحق<sup>٩</sup> الإدغام مطلقاً، ولا الإعلال في غير الأخير. قيل: لعلّ بعضاً أجاز الإدغام. وأحكام الملحق كأحكام الملحق به في التصغير<sup>١٠</sup> والتكبير وغيرهما. ودليل الإلحاق في الفعل اتّحاد المصدرين - مصدر الملحق، ومصدر الملحق به - ولا يخفى أن "اسْتَخْرَجَ" غير ملحق بـ "أَحْرَنْجَمَ" - ولو توافقا في الحركة، والسكون، والمصدر - لأنَّ الرابع فيه فاء، وفي "أَحْرَنْجَمَ" زائد<sup>١١</sup> واقع بعد الفاء والعين. و"أَخْرَجَ" غير ملحق بـ "دَحْرَجَ" - ولو توافقا في ذلك - لأنَّ المعتبر فعلة في باب "دَحْرَجَ" لا طراداه دون "فَعْلَالٌ"<sup>١٢</sup>، و"إِخْرَاجٌ" موازن<sup>١٣</sup> لـ "فَعْلَالٌ" لا لـ "فَعْلَلَةٌ"، ولأنَّ الشرط توافق المصادر كلّها<sup>١٤</sup>. والله أعلم.

١ - في (ب): اظهر.

٢ - في (ب): لتركها.

٣ - تنظر: ص ٨٤.

٤ - في (ب): فتقلب.

٥ - في (ب): بفتحة.

٦ - وزان مصطلح يُعنى به الوزن. ينظر: نزهة الطرف ص ٧٠.

٧ - هو تعريف للصبان في حاشيته على الأشموني ٣٥١/٤. ينظر: أيضاً شرح اللامية ٣٠٠/٢.

٨ - (يجز) سقط منها حرف الجيم في (ب).

٩ - في (ب): في الحلق.

١٠ - في (ب): التصير.

١١ - (زائد) ساقطة من (ب).

١٢ - ينظر: ص ٨٧. من النص المحقق.

١٣ - في (ب): واخرج موان.

١٤ - ينظر: شرح اللامية ١٥٥/٢.

## [الفصل الثالث : الماضي]

بني<sup>١</sup> الماضي على الفتح لا على غيره، لأنه أخو السكون - لأنه جزء ما هو لازم السكون، وهو الألف - لما امتنع بناؤه على السكون، لشبهه بالاسم<sup>٢</sup> في وقوعه صفةً، وحالاً، وصلةً، وخبراً مع مرفوعه الذي هو كجزء منه في الاحتياج إليه مطلقاً<sup>٣</sup>، وفي وجوب الاتصال إذا كان ضميراً حتى أنه كثيراً ما يستتر فيه، تعين بناؤه على القريب من السكون وهو الفتح - والمصير إلى الأقرب أولى - وأيضاً الفتح أخف الحركات، وهو في الخفة بعد السكون.

ولم يعرب لفوات موجب الإعراب، وهو تعاقب معان تميّز بالإعراب<sup>٤</sup>، بخلاف<sup>٥</sup> المضارع، فقد تتعاقب عليه معان تميّز به، كما في "تَشْرَب" من قولك: "لا تَأْكُلِ السَّمَكُ، وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ"، فأعرب لذلك، أو أعرب لكثرة مشابهته بالاسم، أو لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل، فأعطي الإعراب عوضاً عما أخذ منه. وأمّا الماضي فلم يأخذ منه اسم الفاعل العمل، ولم تكثر مشابهته الاسم، ألا ترى أن اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ينصب المفعول، والذي للماضي لا ينصبه<sup>٦</sup>. وذكر بعضهم أن الماضي.

١ - في (ب) : يني.

٢ - هذه المشابهة ناقصة، ينظر : شرح المفصل ٥/٧-٥.

٣ - ينظر : المصدر نفسه ٥/٧-٥.

٤ - في (ب) : ضمير.

٥ - في (ب) : موجبة.

٦ - هذا رأي الكوفيين. ينظر : الإنصاف ٥٤٩/٢.

٧ - في (أ) : بخلا (بسقوط الفاء).

٨ - "تَشْرَب" - بفتح الباء - يراد به النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين. "وتشرب" - بكسر الباء - يراد به النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين. ينظر : الإنصاف ٥٥٥-٥٥٦. وشرح المفصل ٣٠/٧، ومعاني الحروف، للرماني، ص ٦٢.

٩ - في (أ) : ترا.

١٠ - من (ألا ترى) إلى (لا ينصبه) ساقط من (ج).

قال الزمخشري : "يشترط في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله، إذ لا مضارعة بينه وبين الماضي... وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي" شرح المفصل ٧٦/٦ ينظر أيضاً : شرح المراح ص ٢٤.

بني 'لفوات موجب الإعراب، وأنّ المراد بـ "موجب الإعراب" عندهم هنا المشابهة التامة في الحركات<sup>١</sup> والسكنات، لا الفاعلية والمفعولية والإضافة، وإلاّ لزم بناء المضارع لفوات ذلك فيه. وبني الأمر على السكون، لعدم مشابهته الاسم أصلاً.

واعلم أنّ البناء ضد الإعراب، وضد الحركة<sup>٢</sup> السّكون، فأعطي السّكون للبناء تحقيقاً للتضاد، ولأنّ الحركة للحاجة إليها في بيان المعنى، ولا حاجة في المبني إليها - كذا قيل - وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النّحو<sup>٣</sup>.

وزيدت الألف في "ضرباً" و"ضربتاً" ليدل على "هما"، والواو في "ضربوا" ليدل على "هم" بالإشباع، والنون في "ضربن" ليدل على "هنّ". و<sup>٤</sup> الأصل في الزيادة حروف العلة لكثرة دورها في الكلام، ولكن زيدت النون فيه لا<sup>٥</sup> الياء لتلا يلزم دخول الكسرة - التي هي أخت الجرّ - على الفعل / ١٢ / المصون من الجر - مع أنّ في النون شبهة بحرف المدّ - وحركت لما فيها من الاسمية والفاعلية<sup>٦</sup>.

وقد يقال : الأصل في المبني مطلقا السّكون فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً. ويجاب بأنّه تأهل للحركة لقوته بالعمدية، إذ هو فاعل مع الاسمية<sup>٧</sup>.

وضمّ آخر الماضي إذا اتصل به واو الجماعة للمناسبة<sup>٨</sup>، كـ "ضربوا،

١ - في (ب) : ييني.

٢ - في (ب) : الحركة.

٣ - في (ب) : وضد المركبة.

٤ - ينظر : المسائل التحقيقية ص ٦٧ وما بعدها.

٥ - الواو ساقطة من (ج).

٦ - (لا) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : لفاعليه.

٨ - من (وقد يقال) إلى (الاسمية) ساقط من (ج).

٩ - في (ب) : لمناسبة.

وَرَمَوْا" - بفتح الميم وإسكان الواو حياً - وأصله : "رَمِيُوا" - بضم الياء - قلبت ألفا بعد حذف ضمتها لتحركها بعد فتحة، فحذفت الألف للساكن بعده، - وذلك أمراً اعتباري لا منطوق به - فلا يقال : كيف قلب ألفا مع سكون ما بعدها ؟ وأيضا الساكن بعدها<sup>١</sup> عارض، أو اعتبر<sup>٢</sup> ذلك قبل دخول هذا الساكن؟

وحاصل ذلك<sup>٣</sup> اعتبار أنه لو ثبتت لضممت، وأن ما دخلت الواو إلا وقد قلبت الياء ألفاً، فحذفت الألف للساكن<sup>٤</sup>. وك "رَضُوا" - بضم الضاد - أصله : "رَضِيُوا" - بكسرها وضم الياء - نقلت ضمتها للضاد، فحذفت للساكن بعدها<sup>٥</sup>. وقيل : ضم الضاد لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة التقديرية<sup>٦</sup> بعدها، ولأن بقاء الكسرة مع حذف الياء، يفضي إلى قلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة. وعلى هذا القول، فضمة الياء محذوفة للثقل، كما نقلت - على القول الآخر - للثقل.

وبعد، فهناك ضابطا، هو أن واو الجماعة أو علامة الجماعة يضم الحرف المتصل بها قبلها<sup>٧</sup>، وتسكن سكونا ميّتا، وتحذف لساكن<sup>٨</sup> بعدها إن لم تدخل على ما آخره ألف، ك "ضَرَبُوا، وَرَضُوا، وَيَضْرِبُونَ، وَيَدْعُونَ، وَلَمْ يَضْرِبُوا، وَاضْرَبُوا، وَلَمْ يَدْعُوا وَادْعُوا"، فإن الآخر في "رَضُوا" ياء محذوفة وفي "ادْعُوا"، "وَلَمْ يَدْعُوا" واو<sup>٩</sup> محذوفة. وك "ضَرَبُوا رجال،

١ - (وأيضا الساكن بعدها) ساقط من (ب).

٢ - في (ب) : عارض واعتبر.

٣ - في (أ) : الحاصل أن.

٤ - في (أ) و (ب) : الياء.

٥ - من (وحاصل) إلى (للساكن) ساقط من (ج).

٦ - في (ب) : بعد بعدما.

٧ - أي من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية وهي الواو.

٨ - في (ب) : قلبها.

٩ - في (ب) : لسكان.

١٠ - (ولم يدعوا واو) ساقط من (ب).



وَلَمْ يَضْرِبُوا رِجَالَ<sup>١</sup>، وَلَمْ يَرْضَوْا رِجَالَ<sup>٢</sup>، وَرَضَوْا رِجَالَ<sup>٣</sup> فِي الْعَلَامَةِ<sup>٤</sup>.  
 [والذي عندي أَنَّ واو الجماعة أو العلامة دخلت والألف موجودة حيث  
 هي، فحذفت ودلت عليها الفتحة نحو: "دَعَاوًا : دَعَا، وَرَمَاوًا : رَمَا".  
 فلا تقل أصله : "دَعَّوًا، وَرَمَّيَا"، فهذا أصل قبل دخول الواو<sup>٥</sup>. وإن<sup>٦</sup>  
 دخلت على ما آخره ألف فتح الحرف المتصل بها قبلها - كما كان قبل  
 دخولها، دلالة على الألف - فتسكن سكوناً حياً، وتضم<sup>٧</sup> لساكن بعدها  
 وأجيز كسرهما، ويجوز إدغامها في واو بعدها [نحو]<sup>٨</sup> : ﴿تَوَلَّوْا وَهُمْ  
 مُعْرِضُونَ﴾<sup>٩</sup>، ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ﴾<sup>١٠</sup>، و﴿آوَا وَنَصَرُوا﴾<sup>١١</sup>. ونقل  
 حركة الهمزة إليها، نحو : ﴿وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَمَ﴾<sup>١٢</sup>، وذلك<sup>١٣</sup>  
 لأنها شبيهة بالحرف الصحيح لكون سكونها حياً، نحو : "رَمَّوًا، وَلَمْ  
 يَسْعَوْا، وَلَمْ يَرْضَوْا، وَاسْعَوْا، وَارْضَوْا، وَيَسْعَوْنَ وَيَرْضَوْنَ"، ف"لَمْ  
 يُعْطَوْا" - بفتح الطاء وإسكان الواو حياً - ما أعطاهم<sup>١٤</sup> أحد شيئاً،  
 وبضم الطاء وإسكان الواو ميتاً، لم يُنِيلُوا<sup>١٥</sup> غيرهم<sup>١٦</sup>.

١ - (ولم يضربوا رجال) مكررة في (ب).

٢ - (ولم يرضوا رجال) ساقطة من (ب).

٣ - (العلامة) سقطت منها الميم في (ب).

٤ - في (ب) : رضوا.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - (إن) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : تصح.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - التوبة - ٧٦. والآية ساقطة من (ج).

١٠ - التوبة - ٩٢. والآية ساقطة من (ج).

١١ - الأنفال - ٧٢، ٧٤ والآية ساقطة من (ج).

١٢ - النحل - ٨٧. والآية ساقطة من (ج).

السلم معناه الخضوع للحق. ينظر : تيسير التفسير ٦٧/٧.

١٣ - (وذلك) ساقطة من (ج).

١٤ - في (أ) : أو.

١٥ - في (أ) : أو.

١٦ - (ويسمون) ساقط من (ب).

١٧ - في (أ) : ما أعطاهم.

١٨ - في (أ) : لم يعطوا.

١٩ - من (لم يعطوا) إلى (غيرهم) ساقط من (ج).

وأجاز الكوفيون ضمّ ما قبل الواو في ذلك كله، فتسكّن سكوناً ميثاً. وكذلك الكلام في جمع المذكر السالم بالواو والياء، نحو: "الزَيْدُونَ والزَيْدِينَ"<sup>١</sup> - بضمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، وإسكان الواو والياء سكوناً ميثاً - وكذا "القاضُونَ، والقاضِينَ" - بالضمّ نقلاً وحذف كسرة الياء<sup>٢</sup> وإسكانهما ميثاً - ونحو: "الأَعْلُونَ، والمُصْطَفَيْنِ" - بفتح ما قبلهما، وإسكانهما حياً - وفي ذلك خلاف الكوفيين أيضاً<sup>٣</sup>.

وكتبت الألف بعد واو الجماعة أو واو علامة الجماعة، فرقاً بينها وبين واو العلة في نحو: "لَمْ يَدْعُوا"، فلو لا الألف لقل: إنها واو العلة ثبتت مع الجازم في لغة من يستغني عن حذفها للجازم بحذف<sup>٤</sup> الحركة المقدّرة عليها، وأيضاً قد ثبتت<sup>٥</sup> معه للضرورة، كقوله<sup>٦</sup>:

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِراً      مِنْ هَجْوِ زَبَانٍ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

١ - في (ب) : الزيدون والزيدون.

٢ - بعدها في (ج) : والكسر.

٣ - (نقلاً) ساقطة من (ب).

٤ - (وحذف كسرة الياء) ساقطة من (ج).

٥ - ذكر المرادي في (توضيح المقاصد والمسالك) ٢٥/٥ أن للكوفيين عدّة آراء في هذا الباب، منها:

جواز ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة.

وجوب ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فيما ألفه زائدة.

جواز الوجهين في الاسم الأعجمي لاحتمال الزيادة وعدمها (أي ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، أو

جمعه جمع سلامة وإبقاء الفتحة للدلالة على حذف ألفه). ينظر أيضاً: شرح ابن عقيل ٤٤٢/٢.

٦ - (واو) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : يحذف.

٨ - في (ب) : ثبت.

٩ - البيت من البسيط، نسب لعمر بن العلاء (اسمه زبّان) قاله مخاطباً به الفرزدق - وكان هجاء ثم اعتذر

إليه - وأراد بهذا الإنكار عليه في هجوه، ثم اعتذاره عنه، حيث لم يستمر على حالة واحدة، فلا هو استمر

على هجوه، ولا هو تركه من الأول فصار أمره بين الأمرين. والشاهد في (لم تهجو) حيث أثبت الواو مع

الجازم للضرورة. ينظر: المنصف ١١٥/٢، والمفصل ص ٢٨٧، وشرح المفصل ١٠٤/١٠، والإنصاف

٢٤/١، والممتع ٥٢٧/٢، والضرائر ص ٤٥، ومعاني القرآن، للفراء ١٨٨/٢، وحاشية الصبّان على شرح

الأشمونى على الألفية ١٠٣/١، وشرح المراح ص ٢٧، وشرح الشافعية، للرضي ٤٠٦/٤.

١٠ - في معاني القرآن، للفراء ١٨٨/٢ : من سبّ.

بإثبات 'واو' تَهْجُو" للضرورة، ويحتمل تلك اللغة. وأيضاً قد يحتمل الفعل الرَّفْع، وحذف النُّون للضرورة أو للتخفيف، فتكون الواو واو<sup>١</sup> جماعة أو علامتها. ويحتمل الرَّفْع، والإفراد، فتكون واو علة، وذلك أن الجازم قد لا يظهر، وقد لا يتصل بالفعل فلا ينتبه<sup>٢</sup> المبتدئ والغافل، وكذا الناصب<sup>٣</sup>.

واطردت الألف حيث لا لبس، نحو: "ضَرَبُوا، واضْرِبُوا، والزيدون لم يَدْعُوا" جرياً على سنن واحد. وقيل: كتبت الألف فرقاً بين واو الجمع وواو العطف<sup>٤</sup> في مثل: "حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زَيْدٌ". واطردت حيث لا لبس للجري<sup>٥</sup> على سنن واحد، مثل: "ضَرَبُوا" ممّا تتصل<sup>٦</sup> به واو الجماعة في الخط، ولا تكتب الألف بعدها إذا اتصل<sup>٧</sup> بها ضمير مفعول. ولم يفرق بكتبتها مع واو العلة، لأنّ واو الجماعة زائدة على الكلمة - والزيادة تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير - ولأنّها عمدة واسم، فخصّت بها. ولأنّ الألف يكون في التثنية، وهي أخت الجمع، وكثيراً ما يطلق الجمع على اثنين، ولأنّ الزيادة فرع، فناسب أن يختصّ الفرع - وهو واو الجمع - بالفرع - وهو الزيادة<sup>٨</sup> - وجعلت التاء علامة للمؤنث في نحو: "ضَرَبَتْ"، لأنّ مخرجها ثان - وهو داخل الفم<sup>٩</sup> - والمخرج الأوّل: الشفتان والأنثى

١ - في (ب): فإثبات.

٢ - في (ب): الواو أو.

٣ - في (ب): ينتفيه.

٤ - (وكذا الناصب) ساقط من (ج).

٥ - ينظر هذا القول في شرح مراحي الأرواح ص ٢٧، وأصله للأخفش كما في الرّسم في تعليم الخط ص ٣٠. وفي أدب الكاتب ص ١٨٩ غير منسوب.

٦ - في (ب): للجري.

٧ - في (ب): تتصل.

٨ - في (ب): تصل.

٩ - (وهو واو الجمع) ساقط من (ج).

١٠ - (وهو الزيادة) ساقط من (ج).

١١ - التاء تخرج من بين طرف اللسان وأصول الثايات، وهي نطعية. ينظر: شرح المفصل ١١٠/١٢٥.

وصوتيات العربية ص ١٤٠

ثانٍ في الخلق للذكر / ١٣ / فإنَّ "آدم" - عليه السَّلام - خلق قبل "حواء"، والزيادة فرع، والمؤنث فرع، فتاسب الفرع الفرع<sup>٣</sup>.

ويسكن آخر الماضي لضمير الرفع المتحرك، لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. [وقيل للرجوع إلى الأصل في البناء وهو السكون، فهو مبني على السكون. والمشهور الأوَّل، فهو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة]؛ فإنَّ الفاعل الضمير كحرف من الفعل، وذلك في نحو: "ضربت". واطرد الإسكان فيما لا تتوالى فيه للجري على سنن واحد، ولا اعتبار الأصل؛ فإنَّ أصل "بعت" : "بيعت" - بكسر الياء - ولا يرد علينا تواليها في "ضربتاً" لأنَّ التاء في حكم السكون، ولذا سقطت ألف الفعل في نحو: "رمتاً"؛ فإنَّ التاء في حكم الساكن، وحركتها عرضت للألف بعدها، إلا في لغة رديئة تثبت فيها الألف، فيقال: "رمتاً" اعتداداً بالحركة العارضة.

١ - (والأنثى ثان) ساقط من (ب).

٢ - (عليه) مكررة في (ب).

٣ - (الفرع) ساقطة من (ب).

٤ - لأنَّ الإسكان أشدَّ وجوباً، ينظر: الخصائص ١/ ٢٢٠.

٥ - في (ب): كالملة.

٦ - زيادة من (ب).

في (ب): واحدة.

٧ - (من) ساقطة من (ب).

٨ - في (ب): لإسكان.

٩ - في (ب): للجري.

١٠ - في (ب): بيعت.

١١ - في (ب): توليها.

١٢ - (السكون) ساقطة من (ب).

١٣ - في (ب): لدى.

١٤ - اللغة الرديئة: مصطلح يطلق على الضعيف وغير الفصيح من لغات العرب كلفة الغنَّة.

والكشكشة، والكسكسة، والتلتة. واستعمالها جائز وخاصة في الشعر. ينظر: الخصائص

١٠/ ٢ وما بعدها، والمزهر ١/ ٢٢١.

ولا توالياها<sup>١</sup> في نحو: "شَجَرَةٌ" لأنَّ التاء في نية الانفصال<sup>٢</sup>، وهكذا علامة التأنيث<sup>٣</sup> في الآخر، كـ "رَمَتَا وَضَرَبَتَا" في نية الانفصال<sup>٤</sup>، ولا في نحو "ضَرَبَكَ" لعدم شدة اتصال لمفعول، فإنه يجوز: "إِيَّاكَ ضَرَبَ"، فليس مع الفعل ككلمة، [لأنَّه فضلة]<sup>٥</sup>، ولا في "هَدَبٌ" و"عَلَبٌ" لأنَّ الأصل: "هَدَا بَدَ، وَعَلَا بَطَ"، خففا بحذف الألف - كما خفف - "مَخِيْطٌ" إلى "مَخِيْطٌ" - ويجوز إثبات الألف فيهما - وهما بمعنى اللبن الخائر<sup>٦</sup> - وقيل في "الْهُدَبُ": الخائر جداً. "وَالْمَخِيْطُ" و"الْمَخِيْطُ": الإبرة<sup>٧</sup>، وقيل: "المخيْط" الإبرة الصغيرة<sup>٨</sup>.

ولا تجتمع<sup>٩</sup> علامتا تأنيث في الفعل - ولو اختلفتا - لثقله، نحو: "الهُنْدَاتُ ضَرَبْنَ وَيَضْرِبْنَ"، لا يقال "ضَرَبْنَ" - بقاء ساكنة - و "تَضْرِبْنَ" - بالتاء الفوقية - أوله في الغيبة مع أنَّ التاء حرف، والنون ضمير و"اللفظ مختلف، [وذلك لاختصاص النون بالإناث غالباً فلا حاجة إلى التاء]<sup>١٠</sup>. ولا في الاسم - إن اتفقتا - نحو "مُسْلِمَاتٌ"، الأصل: "مُسْلِمَاتٌ" حذفت التاء الأولى لا<sup>١١</sup> الثانية، لأنَّ في الثانية زيادة معنى، وهو الدلالة على الجمع.

١ - في (ب) : توليها.

٢ - في (ب) : الانفصل.

٣ - في (أ) : التأنيث. وفي (ب) : التأنيث.

٤ - في (ب) : الانفصال. (في نية الانفصال) ساقط من (ج).

٥ - زيادة من (ب).

٦ - هُدَا بَدَ وَهَدَا بَدَ بمعنى : اللبن الخائر جداً، وضعف البصر. ينظر : اللسان (هدب) ٤٣٥/٣.

٧ - عَلَبَطَ وَعَلَا بَطَ بمعنى : العريض والضخم. ولبن علبط : رائب متكبد خائر جداً. ينظر : اللسان (علبط) ٣٥٥/٧.

٨ - هكذا (الخائر) بقاء مثناة، وهي صحيحة. ينظر : القاموس المحيط ١٨/٢.

٩ - في (ب) : المخيْط والمخيْط للإبرة الصغيرة.

١٠ - بعدها في (ب) : وكذا قالوا ضله بل مخيض بدون الألف وزن مستقل الآلة لا مقصور من مخياط بالألف.

١١ - في (ب) : تجمع.

١٢ - الواو ساقطة من (ب).

١٣ - زيادة من (ب).

١٤ - في (ب) : إلى.

وتجتمعان فيه - إن اختلفتا - كـ "حَبَلَيَاتٍ" و"حَمَرَاوَاتٍ" و"صَحَرَاوَاتٍ"<sup>١</sup>، فإن الياء في "حَبَلَيَاتٍ" والواو في "حَمَرَاوَاتٍ" و"صَحَرَاوَاتٍ"<sup>٢</sup> بدل من علامة التأنيث؛ فالياء بدل من ألف التأنيث، والواو بدل من همزة "حَمَرَاءَ" و"صَحَرَاءَ"<sup>٣</sup>، وهمزتهما بدل من ألف التأنيث<sup>٤</sup> - على الصحيح - [وقلبت همزة "حَمَرَاءَ" واوا لأن بقاءها يؤدي إلى ما هو كثر ثلاث ألفات ولم تقلب ياء - قيل - لأن الياء أقرب إلى ألف من الواو]<sup>٥</sup>. ولم تقلب الألف من "حَبَلَى" واوا بل ياء، لأن الياء خفيفة بالنسبة إلى الواو، ولأنها علامة التأنيث في نحو: "قُومِي، [وَتَقُومِينَ]"<sup>٦</sup> و"هذه" - بالإشباع - وأما الاختلاس<sup>٧</sup> والإسكان فمقصوران منه، ولو أبقيت بلا قلب لحذفت للساكن بعدها، وحذفها ليس بجائز. قيل لأنها نزلت منزلة جزء<sup>٨</sup> الكلمة، لأنها وضعت عليها في أقل الأحوال<sup>٩</sup>.

ولا يرد على هذا حذف ألف "رَمَى" لتاء التأنيث - مثلاً - بعدها، لأن ألف التأنيث صارت بالجمع في وسط الكلمة تحقيقاً، بدليل أن الإعراب بعدها بحرفين<sup>١٠</sup>.

- 
- ١ - في (ب) : حمرواوت.
  - ٢ - بعدها في (ب) : بدل.
  - ٣ - في (ب) : حمرواوت.
  - ٤ - في (أ) : التأنيث. وفي (ب) : التأنيث.
  - ٥ - في (ب) : ولواو.
  - ٦ - في (ب) : حمراء.
  - ٧ - في (أ) : التأنيث.
  - ٨ - زيادة من (ب).
  - ٩ - بعدها في (ب) : بل يدل بها على التأنيث.
  - ١٠ - زيادة من (ب).
  - ١١ - الاختلاس : تبغيض الحركة، فيكون الثابت من الحركة أكثر من الذاهب، ويختص بالحركات كلها وصلاً. ينظر : النجوم الطوالع ص ١٦٠.
  - ١٢ - (جزء) مكانها بياض في (ب).
  - ١٣ - بعدها في (ب) : وهو ما فيه ألف التأنيث والكثير كما هو ما خلا منها.
  - ١٤ - بعدها في (ب) : بمعنى أن بعدها حرفين.

وتستوي تنحية المخاطب والمخاطبة مع الماضي وغيره، نحو: "ضَرَبْتُما، أو اضْرِبَا، أو تَضْرِبَانِ"، و"أَكْرَمْتُكُمَا يا زَيْدَانِ أو يَاهِنْدَانِ" لقلة استعمالها بالنسبة إلى المفرد - مع أنَّ وضع الضمائر على الاختصار والإيجاز -.

ويستوي ضمير التكلم في المذكر والمؤنث، نحو قول المرأة: "أَقُومُ" أي: "أنا"، كما يقول المذكر: "أَقُوم"، أي "أنا". ونحو قولها عن نفسها: "قُمْتُ" - بضم التاء - ونحو قولهن: "نحن نَقُومُ"، لأنَّ وضع الضمير للاختصار، ولأنَّ المتكلم يُرى في أكثر الأحوال، أو يُعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث، أو بقرينة تظهر في غير ضمير التكلم<sup>١</sup> نحو: "أنا قائمة"، فقد ساوت المذكرة بقولها: "أنا"، وفارقتها بقولها: "قائمة"، لأنَّ "قائمة" ظاهر، والظاهر من قبيل الغيبة فأنث، كأنها قالت: "أنا امرأة قائمة". [و] قيل: الضمير في "قائمة" للتكلم، أي: "أنا". وكذا الخلف في قول الرجل: "أنا قائم"، الضمير المستتر للغيبة. وقيل: للتكلم.

وزيدت الميم في "ضَرَبْتُما" لئلا يلتبس الألف بألف الإشباع الواقعة في خطاب المفرد، كما أشبع "أَنْتَ" من قال:

أَخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضَحِكِ  
وَحَيَاكَ الْإِلَهَ فَكَيْفَ أَنْتَا<sup>٢</sup>

١ - في (ب): ضربا.

٢ - (كما يقول المذكر أقوم أي أنا) ساقط من (ب).

٣ - في (ب) و (ج): المتكلم.

٤ - (أنا) ساقطة من (ب).

٥ - زيادة من (ب) و (ج).

٦ - البيت من الوافر لم أفد على قائله. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٣/٢، وشرح المراح ص ٣١.

٧ - في (ب): لأخوك.

٨ - في الإنصاف ٦٨٣/٢: وكيف.

٩ - المقصود من البيت: على أي حال أنت، ما يمنعك تلك الحال عن الانبساط مع أهلك، والقائلة - بذلك - تعبر زوجها بأخيه - وكان زوجها قبل هذا - ينظر: شرح المراح ص ٣١.

وخصّت الميم بالزيادة لوجودها في ضميره المنفصل، نحو: "أَنْتَمَا".  
 وخصت بالزيادة في "أَنْتَمَا" لقربها من التاء في المخرج لأنّ / ١٤ / أ/  
 التاء ولو لم تكن شفوية لكنّها قريبة من الشفتين، وتظهر فيهما بعض  
 ظهور، والفاء، والباء ولو كانتا من الشفوية، لكنهما ليستا من الحروف  
 التي تزداد. والواو شفوية من حروف الزيادة لكنّها أثقل من الميم. وأقوى  
 حروف الشفة الميم.<sup>٢</sup>

وقيل خصت الميم بالزيادة في "أَنْتَمَا" تبعاً لقولك: "هما"، بناء على  
 أنّها في "هما" زائدة. ويبحث فيه بأنّ الصحيح أنّها فيه بدل من الواو،  
 والميم في "أَنْتَمَا" ليست بدلاً عن شيء، بل زائدة، فلا يقاس أحدهما  
 على الآخر. [وقيل: زيدت الميم لأنّها علامة الجمع، والجمع يلي التثنية  
 فكانت أولى بالميم، ولأنّ التثنية جمع لغة، ولأنّه قيل: أقل الجمع اثنان،  
 وكثيراً ما يعبر عن الاثنين بصيغ الجمع، وذلك مبني على أنّ علامة  
 الجمع الميم، وأنّ الواو بعدها تأكيد لها].<sup>٣</sup>

وإنّما ضمّت التاء في "ضَرَبْتَمَا" -والله أعلم- لأنّها ضمير الفاعل،  
 والفاعل مرفوع -ولا فرق بين الرّفْع والضم لفظاً-، [والأصل في  
 المخاطبتين "ضَرَبْتَمَا" -بكسرهما- وفي المخاطبين "ضَرَبْتَمَا" -بفتحها  
 - وضمت فيهما لأنّها في محل رفع، ولا تلتبس بالمتكلم الواحد المستحق  
 للضم لذلك.

١ - قال ابن يعيش: "الميم في (أَنْتَمَا) لمجاورة الواحد. وكانت الميم أولى لشبهها بحروف المدّ،  
 وهي من مخرج الواو، والواو تكون للجمع في (قاموا)، والألف للدلالة على التثنية كما كانت كذلك  
 في (قاما)". (شرح المفصل ٩٥/٣).

٢ - في (ب): كانت.

٣ - الميم تخرج ممّا بين الشفتين، وترجع إلى الخياشيم بما فيها من الفنة ولعلّ صفة الفنة الزائدة في  
 الميم أكسبتها قوة. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٥ والأصوات اللغوية ص ٤٦ ٤٧

٤ - (الميم) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب): بالصحيح.

٦ - في (ب): أحدها.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - في (ب): مرفوعاً.



ولأنّه الأصل، فهو أولى بالضم<sup>١</sup>. وإنّما فتحت في الواحد لئلا تلتبس<sup>٢</sup> بقاء المتكلم لو ضمت، وبتاء المخاطبة لو كسرت. وخصّ المؤنث بالكسر، والمذكر بالفتح، لأنّ المذكر أصل، وإعطاء الخفيف للأصل أولى من العكس. وقيل : ضمت في "ضَرَبْتُمَا" لتناسب الضمّ<sup>٣</sup> والميم في الشفوية<sup>٤</sup>. وقيل : لأنّ الميم كالواو، والواو تنشأ من الضمة.

وكما زيدت الميم بين التاء والألف في التثنية، زيدت بين التاء والواو في الجمع ليتفقا، نحو: "ضَرَبْتُم" بإشباع ضمة الميم، وإذا ضمت باختلاس<sup>٥</sup> أو سكنت قدر الإشباع. قيل : وجه حذف الإشباع أنّ الميم بمنزلة الاسم بجعله كثيراً من الأفعال اسماً، كالمضارع المبني للفاعل من غير الثلاثي، تجعله اسم فاعل وكالمضارع المبني للمفعول من غيره، تجعله اسم مفعول. وكالماضي تصييره اسم مكان<sup>٦</sup>، أو زمان، أو مصدراً ميمياً<sup>٧</sup>، [أو اسم أرض كثير فيها شيء. وكالماضي تجعله اسم مفعول بالميم أوّله والواو وسطه. وكصفة المبالغة بزيادة ميم أوّل الثلاثي أو مع ألف قبل الآخر - وذلك]<sup>٨</sup> باتفاق الحركة أو اختلاف - واسم آلة على "مفعول"<sup>٩</sup>.

ولا يوجد في العربية اسم معرب عربي آخره واو قبلها ضمة<sup>١٠</sup>، ولا اسم مبني كذلك إلاّ "هُوَ". ولذلك يقال في "يَدْعُو" مسمى به: "يَدْعِي"، وأجاز

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب) : تلبس.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - أوّل الحركات الضمة، لأنّها من الشفة. ينظر: الأشباه والنظائر ٢٠٤/١.

٥ - (باختلاس) مكان السين منها بياض في (ب).

٦ - هذا بناء على مذهب الكوفيين القائلين بأصلية الفعل الماضي في الاشتقاق إلاّ أنّ الأصل أن يبني اسماً المكان والزمان والمصدر الميمي من المضارع.

٧ - في (ب) : ميماً.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : مفعول.

١٠ - من (ولا يوجد) إلى (ضمة) منسوب لابن جنّي في شرح الملوكي ص ٤٦٧.

١١ - في (ب) : والاسم.

الكوفيون إبقاءه بلا قلب. وفي "ثَمُود" مرخماً على لغة من لا ينتظر<sup>١</sup> :  
 "يَا ثَمِي" - بالقلب - .

وفي "التَّفَعَّلُ" [والتَّفَاعُلُ]<sup>٢</sup> من الواوي اللام أو يائيهِ : "تَفَعَّلَ" - بكسر العين نطقاً وتضم في الوزن - كـ "التَّعَدِي [والتَّوَالِي]" - بكسر الدال [واللام]<sup>٣</sup> - ولوضعت لكنت الواو. [و] في جمع "دَلَوُ" : "أَدَلَّ" - بفتح الهمزة وإسكان الدال وكسر اللام - وأصله : "أَدَلُّو" - بضم اللام - فكسرت، وحذفت حركة الواو وقلبت ياء، وحذفت للتونين بعدها. وثبتت في النصب، نحو "ضَعَّ أَذْلِيًّا"، وعند عدم التونين مطلقاً [كـ "الأَذَلِّي، وَأَذَلِّي قُلَانٍ"، وفي القافية إن لم يُسَكَّنْ]<sup>٤</sup>. وكذا قولك : "أَيَّدَ" في جمع "يَدٌ" [- ولكن لامه ياء -]<sup>٥</sup> وقيل : قلبت في ذلك ياء لتطرفها بعد كسرة، لا لئلا تلزم الواو المحذورة<sup>٦</sup>.

وإنما تثبت الواو في "ضَرَبْتُمُوهُ" لأنَّ الواو خرجت من "الطرف بالضمير بعدها. كما أنَّ الياء أو الواو لا تقلب همزة - مع تطرفها بعد ألف زائدة - إذا كان بعدها حرف زائد بنيت عليه الكلمة، كـ "السَّعَايَةِ، والحِكَايَةِ،

١ - ثمود : قبيلة عربية بائدة، كانت مساكنهم بالحجر، ووادي القري بين الحجاز والشام. ينظر : معجم قبائل العرب ١٥٢/١.

٢ - يعني بها لغة من لا ينوي، فيجعل الباقي بعد الحذف كالاسم التام المصوغ على تلك الصيغة، فيعطى حكمه كأن لم يحذف منها شيء، ويصير ما قبل المحذوف حرف إعراب. وعلى لغة من ينتظر، أي ينوي : "يَا ثَمُو" - وهو =

الأكثر - حيث تدع ما قبل المحذوف على حاله في سكونه إيداناً وإشعاراً بإرادته، لأنَّ الواو محكوم لها بحكم الحشو، فلم يلزم مخالفة النضير. ينظر : شرح المفصل ٢١/٢-٢٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٤.

٣ - زيادة من (ب).

٤ - زيادة من (ب).

٥ - زيادة من (ب).

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - زيادة من (ب).

٨ - تنظر مسألة (أدل) في : المنصف ١١٧/٢-١١٨.

- زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : المحذوفة.

١٠ - في (ب) : عن.

وَالْعَطَايَةُ<sup>١</sup> : وهي دابة أكبر من "الْوَزَغَةِ"<sup>٢</sup>.

ويرد على ذلك أنَّ بعضا يشبع ميم الجمع قبل همزة القطع، وبعض يشبعها إذا لم يكن ساكن بعدها. والذي عند بعض العلماء أنه لا أصالة للواو بعد ميم الجماعة، وإنما الأصالة للميم، والواو تقوية. والمشهور عند القراء أنَّ أصلها الضمّ بدليل ضمّها وإشباعها عند الضمير - وهو ممّا يردّ الشيء إلى أصله - مثل : [آتَيْتُمُوهُنَّ]<sup>٣</sup>. وقيل : أصلها السكون، لأنها مبنية وحرف، ولئلا تقع الواو بعدها. وكان قالون يسكنها أبداً، إلا إن جاء بعدها ساكن<sup>٤</sup>.

وإنما شدد نون "ضَرَبْتَنَ"، لأنَّ الأصل : "ضَرَبْتُمَنَ"، أبدلت الميم نونا، وأدغمت في النون، وذلك أنَّ الميم تدلّ على مطلق الجماعة؛ فعند التذكير تحمل الجماعة على الأصل وهو الذكورية - والأصل لا يحتاج لعلامة - وعند التأنيث تزداد النون علامة. وإنما أبدلت نونا لتقارب مخرجيهما، ولذا أبدلت من النون في "عَمَبَرٍ"، أصله "عَنْبَرٍ"، وبإبدالها ميماً زالت الغنة، فلا تنافي الباء بعدها<sup>٥</sup>. والقاعدة جواز قلب التنوين والنون ميماً قبل الباء.

١ - في جميع النسخ : العطاية (مهملة الطاء).

٢ - الوَزَغَةُ : سَامٌ أبرص، سميت كذلك لخفتها وسرعة حركتها. ينظر : القاموس المحيط ١١٩/٣.

والمعجم الوسيط ١٠٢٩/٢.

٣ - البقرة - ٢٢٩، والنساء - ١٩، والمائدة - ٥، والمنتحنة - ١٠.

في جميع النسخ سبقت بواو.

٤ - هو أبو موسى عيسى بن مينا المدني، قارئ المدينة، قرأ على الإمام نافع. ويعدّ قالون حجة في القراءة (١٢٠هـ - ٢٢٠هـ). تنظر ترجمته في : شذرات الذهب ٤٨/٢، والتيسير في القراءات السبع ص ٤، والوفيات، لابن قنفذ ص ١١٦.

٥ - جاء في النجوم الطوالع ص ٣٤-٣٥ ما نصه :

وَصَلَّ وَرَشَّ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ  
وَكُلُّهَا سَكَنُهَا قَالُونَ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سَكُونٌ

٦ - هي (ب) : بإبدالها.

٧ - قصد بقوله : "زالت الغنة" : برزت الغنة بدليل قول صاحب القاموس المحيط ٤٠٢/٣ : "زَالَ زَائِلُ الظَّلِّ : قَامَ قَائِمُ الظُّهَيْرَةِ". أما عدم منافاة الباء بعدها ففي المخرج.

٨ - (والنون) ساقطة من (ج).

يقصد بالنون : النون الساكنة.

وقيل : زيدت النون في "ضَرَبْتُ" - بالتخفيف - فأدغمت لتكون جميع ما قبل نونات الإناث ساكناً/ ١٥ أ/ وزعم بعضهم أنَّ النون الأخيرة اسم، ولا وجه له 'لأنَّ' الاسم هو التاء - وهي الفاعل - إلاَّ إن قال : هي تاء التأنيث ضُمَّت، و<sup>١</sup> يلزم عليه اجتماع علامتي تأنيث في الفعل : التاء والنون - التي هي ضمير في زعمه - والعلامة تحذف إذا وجدت علامة أخرى - وهنا وجدت - [إلاَّ أن يدعى جواز ذلك سماعاً لاختلاف لفظيهما، كالهزمة أو الواو المبدلة منها مع التاء في "حَمَرَاءَات" أو حَمَرَاوَات". ويبحث في ذلك بأن نون الإناث لما اختصت بالإناث لم تحتج إلى تاء تأنيث ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى : [يُرْضَعْنَ<sup>٢</sup>]، و[يَتَرَبَّصْنَ<sup>٣</sup>]، و[إلاَّ أَنْ يَغْفُونَ<sup>٤</sup>]، و[اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ<sup>٥</sup>]، كل ذلك بالمشناة التحتية، ولولا النون لأنث. ولا نحو : "هَنَدُ تَقُومُ"، ويعبر بـ "تَقُومِينَ" بالتاء، لأنَّ تاء "تَقُومِينَ" للخطاب فقط، أوله مع التأنيث. فلم تختص<sup>٦</sup> للتأنيث، والياء للمخاطبة ضمير<sup>٧</sup>].

وزيدت<sup>٨</sup> التاء للمذكر أو المؤنث مضمومة في التكلم، لأنَّ منفصلها "أنا" مع وجودها<sup>٩</sup> في خطاب الواحد وغيره، [وفيه أن هذا لا يظهر علة<sup>١٠</sup>]. ولم يزد حرف من حروف "أنا"<sup>١١</sup> لأنه إن زيدت الهزمة، وقلبت ألفا، التبس بألف الاثنين، وإن زيدت وأبقيت بلا قلب، وقع اللبس في الخط. وإن زيدت

١ - (جه له) مكانها بياض في (ب).

٢ - في (ب) : أن.

٣ - الواو مكانها بياض في (ب).

٤ - البقرة - ٢٣٣.

٥ - البقرة - ٢٢٨، ٢٣٤.

٦ - البقرة - ٢٣٧.

٧ - النور - ٦٠.

٨ - في (ب) : لو.

٩ - في (ب) : تتحط.

١٠ - زيادة من (ب).

١١ - بعدها في (ب) : قيل.

١٢ - في (ب) : جودها.

١٣ - زيادة من (ب).

١٤ - (أنا) ساقطة من (ب).

النون التبتت بنون الإناث. وإن زيدت هي والألف، التبتت بضمير المتكلم ومن معه. وإن زيدت الألف التبتت بألف الاثنين.

وزيدت النون في "ضَرَبْنَا" لأنَّ منفصله "نحن"، وزيدت بعده ألف لئلا يلتبس بنون الإناث. وقيل: زيدت النون والألف معا لا واحدا بعد الآخر، لأنَّ "نا" للمتكلم ومن معه في "إِنَّا، وَبِنَا، وَضَرَبْنَا" - بفتح الباء - وليس في الضمائر المنفصلة مجرور. وأمَّا قولهم: "كَأَنَّا، وَكَأَنْتَ، وَكَهُوَ" فمن إعارة ضمير الرفع للجعر، وذلك لأنَّ المجرور شديد الاتصال بالجار، والمتصل أشدَّ اتصالا من المنفصل؛ ألا ترى أن المنفصل كثيرا ما يفصل عن عامله، نحو: "إِنَّمَا ضَرَبْتُ إِيَّاكَ". والمجرور لشدة اتصاله بالجار كالجزء منه، حتى أنَّ المجرور لا يتقدم عن الجار، كما أنَّ جزء الشيء لا يتقدم عليه. ولأنَّ الضمير واقع موقع مظهر، والمجرور الظاهر لا يفصل عن جاره، ولا يتقدم عليه، وقد يفصل قليلاً، كقوله صلى الله عليه وسلم: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي)، وقولهم: "اِشْتَرَيْتُهُ بِوَاللَّهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ".

واعلم أنَّ لفظ "هُوَ" كله اسم مضمَر عند البصريين. وقال الكوفيون: الضمير الهاء، وأمَّا الواو فانتساع للحركة، وتقوية للاسم<sup>٥</sup>. وكذا الخلف

١ - في (ب) : بالألف.

٢ - في (ب) و (ج) : من.

٣ - ينظر: شرح المفصل ٩٣/٣.

٤ - في (ب) و (ج) : تاركوا.

٥ - هو جزء من حديث مطول قاله رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسبب خلاف كان بين "عمر بن الخطاب" و "أبي بكر الصديق" - رضي الله عنهما - والوجه في الحديث (تاركون) لأنَّ الكلمة ليست مضافة بسبب حرف الجر الذي منع الإضافة. ينظر: صحيح البخاري ١٩٧/٥، وإعراب الحديث النبوي، للمكبري ص ١٦٥.

٦ - في (ب) : اشتريت.

٧ - قال ابن يعيش: "انصواب مذهب البصريين، لأنَّه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر، فلا يكون على حرف واحد. ولأنَّ المضمَر إنما أتى به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو لثقلها. (شرح المفصل ٩٦/٣).

في لفظ "هي"¹. وهنا مباحث ذكرتها في النحو.

والأصل أن يقال في تثنية "هُوَ" : "هُوَ"² - بألف - وفي جمعه "هُوُوا" - بضم الواو الأولى³ - ولكن قلبوا الواو ميماً في الجمع لتقارب مخرجيهما - لأنهما شفويان - ولئلا تجتمع واوان، ولثقل الضمة على الواو. وحملت التثنية على الجمع في قلب الواو ميماً، وإن قلت : التثنية أصل بالنظر إلى الجمع، والجمع فرعها، فكيف يحمل الأصل على الفرع ؟ قلت : الجمع ولو كان فرعاً على التثنية لزيادة الأفراد فيه عليها. قيل : ولقلته بالنظر إليها في الاستعمال، لكنّها فرع في الإعلال. ولا مانع من كون الشيء أصلاً باعتبار، وفرعاً باعتبار، كالمصدر أصل في الاشتقاق للفعل، فرع عنه في العمل والإعلال. و المشهور أن الجمع فرع على المفرد، لكن من حيث الإعراب⁴، ومن حيث كثرة الأفراد.

وقيل : جعلت الواو ميماً في التثنية حتى يقع الفتح على الميم القوي لا على الواو الضعيف، وحمل الجمع عليها، وإنما ضعفت الواو عن الفتحة، لأنها فتحة بنية مشبعة بألف، بخلاف فتحة الإعراب، فلزوالها خفت⁵. وبخلاف فتحة البناء فإنّها ولو ثقلت باللزوم، لكنّها قد عرض لها بعض خفة بحذفها للوقف.

وتقلب ياء "هي" ألفاً في الاتصال، فيقال : "أَكْرَمْتُهَا"، كما يقال في : "يَا غُلَامِي" "يَا غُلَاماً" - بإبدال الياء ألفاً - وفي التثنية ميماً قيل : لئلا يقع الفتح على الياء الضعيفة - على حد ما مرّ في "هو" - ولا تحذف واو

١ - ينظر : الإنصاف ٦٧٧/٢.

٢ - هي (ب) : هو.

٣ - هي (ب) : والأولى.

٤ - هي (ب) : لأفراد.

٥ - بعدها في (ب) : إذ يمرّب بالحروف بالحركات.

٦ - هي (ب) : فلزم لها خفة.

٧ - (يا) ساقطة من (ب).

٨ - (في) ساقطة من (ب).

"هو" و"ياء" هي "لقلة حروفهما" عن القدر الصالح وهو ثلاثة أحرف : حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسط بينهما، إلا لاتصال شيء بهما<sup>١</sup>، فيجوز حذفها في مثل : "زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ" و"هِنَّدٌ هِيَ الْفَاضِلَةُ"<sup>٢</sup> - مع بقاء الضم والكسر في الهاء - كما يحذف الواو والياء من نحو: "ضَرَبْتُهُ، وَمَرَرْتُ بِهِ" لساكن بعدهما. وفي "ضَرَبْتُهُ" - بإسكان التاء - و"رَمَاهُ" و"عَلَيْهِ"، لساكن قبلها، ويبقى الضم والكسر الدالان على ما حذف.

وزيدت الميم/١١٦/أ في "أَنْتَمَا"، كما في: "ضَرَبْتُمَا" لثلا يلتبس الألف بألف الإشباع في مثل قوله<sup>٣</sup> :

رَمَانِي مَنْ رَمَى فَأَصَابَ قَلْبِي      وَقَالَ مِنَ الْمُخَاطَبِ، قُلْتُ أَنْتَا  
وَحُمِلَ "أَنْتَم" عَلَى "أَنْتَمَا"، فانظر ما مرَّ.

وأصل المدغم في "أَنْتَن" و"هَنَّ" ميم مطلق الجماعة أبدلت نونا وأدغمت. وقيل : زيد النون وُسْكَنَ ليُطْرَدَ إِسْكَانُ مَا قَبْلَ نُونِ الْإِنَاثِ حيث تكون ولا يعمل الفعل في ضميرين متصلين لمسمى واحد، إلا<sup>٤</sup> إن كان لفظ "عَدِمَ أَوْ فَقَدَ أَوْ رَأَى" الْحُلُمِيَّة، أو من باب "ظَنَّ" أَوْ "عَلِمَ"<sup>٥</sup>، فلا يقال :

١ - الواو ساقطة من (ب).

٢ - في (ب) : حروفها.

٣ - في (ب) : بينهما.

٤ - سقطت الهاء من (هي) في (ب).

٥ - هذان المثالان ليسا في موضعهما، إذ أن شرط حذف الواو "هو" و"ياء" هي "كون الضمير متصلا من مضاف نحو: "عَلَامُهُ، أو حرف جر نحو: "لَهُ"، أو فعل نحو: "ضَرَبْتُهُ". ينظر: شرح المراح

ص ٢٨.

٦ - لم أقف على مصدره.

٧ - في (ج) : قل.

٨ - في (ج) : زيدت.

٩ - الواو ساقطة من (ب).

١٠ - في (ب) : لا.

١١ - ينظر شرح المفصل ١٠٧/٣ و ٨٨/٧.

"ضَرَبْتُي" - بضم التاء - و"ضَرَبْتُكَ" - بفتحها مع الكاف، أو بكسرهما - ولا "أَضْرِبُنِي" - بفتح الهمزة وضمّ الباء - ولا "تَضْرِبُكَ" - ' بقاء خطاب الواحد وفتح الكاف - ولا "تَضْرِبِينَكَ" - بياء المؤنث، وكسر الكاف - ولا "أَضْرِبُكَ" - بوصل الهمزة وإسكان الباء وفتح الكاف - ولا "زَيْدٌ ضَرَبَهُ" - برجع المستتر والهاء جميعاً لزيد، ونحو ذلك، لأنّ الغالب في غير فعل القلب تعلّق الفعل بغير الفاعل. فلو جمع بين الضميرين لسبق الوهم إلى المغايرة بينهما، لجواز اشتباه الحركة بغيرها، فإذا قيل: "ضَرَبْتُ نَفْسِي" - بضم التاء - أو "ضَرَبْتُ نَفْسَكَ" - بفتحها - أو نحو ذلك زال الشبه زوالاً قوياً، بخلاف ما لو قيل: "ضَرَبْتُي" - بضم التاء -؛ لسبق الوهم إلى "ضَرَبْتُي أَنْتَ"، وغفل عن ضم التاء. وأمّا "ظَنَّ" و"عَلِمَ" وما حمل عليهما فلا يسبق الوهم إلى المغايرة، لأنّ تعلّقها في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالأوّل - حتى الأوّل كأنه غير مفعول - فإنّ معنى "ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا": رَجَحْتُ قيامه. ومعنى "عَلِمْتُه قَائِمًا": أيقنت قيامه، واعتقدته جزماً. فيجوز "عَلِمْتُكَ فاضلاً - بفتح التاء - و"عَلِمْتُي مذنباً" - بضم التاء - قال جلّ وعلا: (أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى) ٦،

١ - في (ب) ضربك.

٢ - من (و فتح الكاف) إلى (الباء) ساقط من (ب).

٣ - في (ب): يرجع.

٤ - بعدها في (ب): فإنه لو قيل ذلك.

٥ - "المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال. ويقعان بمعنى قولك: (ما أَكْرَمْتَ إِلَّا نَفْسَكَ)، و(وما أَكْرَمْتَ إِلَّا بَأْسَكَ) ... يستعمل أحدهما موضع الآخر". (شرح المفصل ١٠٣/٢ و ٨٨/٧).

٦ - (جل) ساقطة من (ب).

٧ - الملق - ٧.

قال الفراء: "لم يقل: (أن رأى نفسه)، والعرب إذا أوقعت فعلاً يكتفي باسم واحد على أنفسها، أو أوقعت من غيرها على نفسه، جعلوا موضع المكنى نفسه، فيقولون: (قتلت نفسك)، ولا يقولون: (قتلتك)، و(قتلته)، ويقولون: (قتل نفسه)، و(قتلت نفسي)، فإذا كان الفعل يريد اسماً وخبراً، طرحوا النفس فقالوا: (متى تراك خارجاً)، و(متى تظنك خارجاً)، وقوله عز وجل: (أن رآه استفنى) من ذلك". (معاني القرآن ٢٧٨/٣). ينظر أيضاً: شرح اللامية ٨٤/٣.



أي : رأى الإنسان نفسه، ولأنّ تعلّق علم الإنسان وظنه بصفات نفسه أكثر من تعلّقها بصفات غيره، فيتبادر "النفس" بلا ذكره. وأجيز ذلك أيضا في "رأى" البصرية.

وليس علة المنع في غير ذلك لزوم أن يصير الشخص الواحد فاعلاً [و] مفعولاً بحال واحد، لأنّ هذه العلة موجودة في باب "ظنّ وعدم" وما حمل عليهما، ولا منع فيه. وفي "ضَرَبْتَ نَفْسَكَ" - بفتح التاء - ولا منع فيه. وفيما إذا كان أحد الضميرين منفصلاً، ولا منع فيه، نحو: "إنّما ضربت إِيَّاكَ" - بفتح التاء<sup>١</sup> والكاف -.

وإنّما قدم المصنفون الكلام على ضمير الرّفْع لأنّه عمدة، وأتبعوه بضمير النّصب لأنّه قد يكون عمدة وحده بلا نيابة، نحو: "عَلِمْتَكَ قائِماً" و"القاضي عَلِمْتُكَ"، و"عَلِمْتُكَ إِيَّاهُ". والمجرور ولو كان عمدة في نحو: "المالُ لَكَ"، لكن مع اللام، ونيابة عن الاستقرار، ولأنّ له منفصلاً، وليس للمجرور منفصل إلاّ عارية. ولأنّه معمول بلا واسطة، والمجرور معمول بواسطة<sup>٢</sup>.

وقيل : يقدم المنصوب لأنّه معمول للفعل والاسم، والمجرور معمول للحرف، والحرف مؤخر عن الفعل والاسم. وضعف بأنّ المنصوب قد يكون معمولاً للحرف، نحو: "إِنَّكَ فَاضِلٌ"، وبأنّ المجرور قد يكون معمولاً للاسم كغلامك<sup>٣</sup>، فإنّ المضاف إليه مجرور بالمضاف - على الصّحيح - لا بحرف محذوف، ولا بالإضافة<sup>٤</sup> وقد يجاب بأنّ عمل الحرف النصب

١ - زيادة من (ب).

٢ - (التاء) ساقطة من (ب).

٣ - المجرور معمول بواسطة حروف الجرّ أو الإضافة أو المضاف.

٤ - (يكون) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : غلام.

٦ - اختلف حول العامل في المضاف إليه، فهناك من قال هو اللام المقدرة أو "من"، والبعض قال هو معنى الإضافة، والبعض الآخر قال بالمضاف عاملاً، وهذا ما اختاره ابن الحاجب في كافيته، ينظر: شرح الكافية ٢٥/١.

للحمل على الفعل، و' بأن كونه مجروراً معمولاً للحرف بلا حمل على شيء  
ك"مَرَرْتُ بِكَ" كاف في ضعفه. ولا يزول ضعفه بوقوعه معمولاً مجروراً  
الاسم في مثل: "غَلَامُكَ".

وإذا أضيف جمع المذكر السالم للياء حذفت النون، فتجتمع الواو والياء  
- وقد سكنت السابقة - فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء، وتقلب الضمة  
قبل الواو كسرة لتسلم الياء. وقيل: يتقدم قلب الضمة على قلب الواو،  
وذلك في الرفع نحو: "هَؤُلَاءِ مُكْرِمِي" - بكسر الميم وتشديد الياء -  
أصله "مُكْرُمُوِي" - بضم الميم وإسكان الواو - وأما في الجر والنصب  
/١٧/ أليس فيه بعد حذف النون إلا إدغام ياء في ياء. وتبقى الألف في  
المتنى المرفوع المضاف للياء، نحو "مُكْرِمَاي"، وتدغم ياؤه جرّاً ونصباً في  
ياء الإضافة ويبقى ما قبلها على الفتح.

واسم المفعول من الثلاثي المعلن الآخر، وجمع المذكر السالم المرفوع  
متشابهان في ذلك الإعلال، نحو: "مَرَمِي" - بفتح الميم الأول وكسر  
الثاني وتشديد الياء عليها الإعراب - وهو اسم مفعول أصله: "مَرْمُوي"  
- بضم الثاني وإسكان الواو - قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، وأدغمت  
الياء في الياء - على حد ما مر من الخلاف في المتقدم من القليين -.  
ولا يجتمع خطابان مختلفان، مثل: "ضربتكَ" على أن المخاطب بالكاف  
غير المخاطب بالتاء، وكذا "علمتكَ".

١ - في (ب): أو.

٢ - في (ب): بالا.

٣ - بعدها في (ب): المذكور.

٤ - (قلب) ساقطة من (ب).

٥ - بعدها في (ب) واو.

٦ - في (ب): تبقى.

٧ - بعدها في (ب): من.

ينظر ص ١٠٦ من التحقيق.

والضمير المستتر متصل - على الصحيح - لامتناع استتار المنفصل لانفصاله<sup>١</sup> عن العامل. ولا يستتر ضمير الاثنين والجماعة غيبة وخطاباً<sup>٢</sup> ذكورية وأنوثية لدفع الالتباس بالمفرد، إلا في اسم<sup>٣</sup> الفعل، نحو: "نَزَالِ يا زيدون"<sup>٤</sup> و"صَه يا زيدون".

وقال الأخفش<sup>٥</sup>: الياء في نحو: "تَقُومِينَ" ليس فاعلاً، بل علامة تأنيث والفاعل مستتر<sup>٦</sup>. ولزم عليه اجتماع علامتي<sup>٧</sup> تأنيث وأجيب بأن التاء<sup>٨</sup> ليست لمجرد التأنيث، بل للخطاب والتأنيث. ويبحث في هذا الجواب بأن في التاء دلالة على التأنيث فلزم الاجتماع. ويجاب<sup>٩</sup> بأن المعتمد فيها الخطاب. وإنما لم يزد في نحو "تَقُومِينَ" إلا الياء دون حرف من حروف "أَنْتِ" - بكسر التاء - لأنه لو زيدت الهمزة التبتست في الخط<sup>١٠</sup> بالألف فيلتبس ضمير المخاطبة بضمير الاثنين. ولو زيدت النون لتكررت النون وكذا لو زيدت التاء.

وتعينت الياء التحتية<sup>١١</sup> لمناسبة الكسرة في كاف "ضَرَبَكَ" وتاء "أَنْتِ". قيل: ومناسبة الياء في "هذه"، ولأن الياء ناشئة عن الكسر، والكسر متسفل فتناسب المؤنث لأن المؤنث متسفل. ويبحث في التنظير بـ "هذه"

١ - ينظر: شرح المفصل ٨٤/٢.

٢ - في (ب): خطاب.

٣ - في (ب): الاسم.

٤ - في (ب): نزال ازيدون.

٥ - هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، كانت وفاته عام (٢١٥هـ) بعدما خلف معاني القرآن، والاشتقاق وغيرهما، ينظر: بغية الوعاة ١/٥٩٠، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠، والبلغة ص ٨٦.

٦ - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٥، وشرح المراح ص ٤١، وشرح الكافية ٩/٢.

٧ - في (ب): عالمتي.

٨ - في (ب): الياء.

٩ - في (ب): ويجب.

١٠ - في (ب): الخطاب.

١١ - في (ب): التحية.

بجواز كون "ذه" صيغة موضوعة للتأنيث<sup>١</sup>.

وعن بعضهم أنه برز<sup>٢</sup> الضمير في النحو: "تَضْرِبِينَ" - بالخطاب - للفرق بينه وبين "تَضْرِبَنَّ" - بخطاب الجماعة - ولم يفرق بالكسرة لسهولة الغفلة عنها، فيكون الفعل ملتبساً بفعل الجماعة. أو لئلا يلتبس بالمضارع المؤكد بالنون، إذ قد يغفل عن أمر الخفة والتشديد.

وأيضاً لو استتر واستغني في الفرق بالكسرة لكانت الصورة في الخطّ شبيهة بصورة المضارع المؤكد بالنون - الذي هو للخطاب أو لغيبة<sup>٣</sup> المؤنث - وبصورة فعل المخاطبات<sup>٤</sup>.

ولو حذف النون للفرق لا لتبس بالمخاطب المذكر والمؤنث الغائب. ولو برز فاعل الصفة لاجتمع ألفان في التثنية، وواوان في الجمع، نحو: "ضَارِبَانِ وضَارِبُونِ"<sup>٥</sup>.

ولم يستتر ضمير الجر والنصب، لأنه ليس كجزء من الفعل، بخلاف<sup>٦</sup> ضمير الرفع لأنه فاعل. ولم يستتر في التثنية والجمع، واستتر في الغائب والغائبة، لأن الاستتار خفيف، فأعطي للمفرد لسبقة وكثرة استعماله. وبرز للمتكلم والمخاطب في الماضي نحو: "ضربت" - بضمّ التاء، وفتحها وكسرهما - لأن الاستتار قرينة ضعيفة والإبراز قرينة قويّة فأعطي الإبراز للمتكلم والمخاطب القويين.

١ - في (أ) و(ج) : هذه.

٢ - قال ابن يعيش: "وخصوا المؤنث بالكسر لأن الكسرة من الياء، والياء مما يؤنث بها في نحو (تَقْلَيْنِ) وهي (ذِي)". شرح المفصل ٨٦/٣.

٣ - في (ب) : بوزن.

٤ - ١٢٤ - في (ب) : ضربين.

٥ - في (ب) : الغيبة.

٦ - في (ب) : المخاطب.

٧ - "تقوم علامة التثنية والجمع مقام علامة الضمير وإن تكن إياها". شرح المفصل ١٠٩/٣.

٨ - في (ب) : بخلا.

٩ - في (ب) : التثية.

واستتر للمخاطب المستقبل [والحاضر]<sup>١</sup>، والمتكلم المستقبل [والحاضر]<sup>٢</sup> للفرق بينهما في الاستقبال [والحضور]<sup>٣</sup> والماضوية، ولسبق المخاطب وأولويته بالذكورية، استحق خفة الاستتار بخلاف المخاطبة وتاء التأنيث في الماضي حرف، ولو كانت اسماً وفاعلاً - كما قال بعض - للزم عند مجيء الظاهر إما حذف الفاعل، وإما تكرّره [بلا تبعية]<sup>٤</sup>، وكلاهما باطل، نحو: "قامت هند"، اللهم إلا أن قال: "هند" بدل منها [وفيه أنها لازمة في الظاهر لحقيقة التأنيث المتصل ولا بدل لازم]<sup>٥</sup>. وليس ألف "ضاربان" و"واو" "ضاربون" فاعلاً لتغيرهما جرّاً ونصباً.

١ - زيادة من (ب).

٢ - زيادة من (ب).

٣ - زيادة من (ب).

٤ - هي (ب) : أولوية.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - زيادة من (ب).

٧ - الواو ساقطة من (ب).

## [الفصل الرابع : المضارع]

المضارع<sup>١</sup> : ما ابتدئ بهمزة تكلم، أو نونه، أو تاء خطاب، أو تاء تأنيث وغيبة<sup>٢</sup>، أو ياء /أ١٨/ غيبة<sup>٣</sup> فخرج الألفاظ المبدوءة بالحروف الأصول، فإنها لا تدل على تكلم، أو ما بعده<sup>٤</sup> ك"نَصَرَ". ونحو: "تَكَلَّمَ وَيَرْنًا"<sup>٥</sup> مما بدئ بحرف لا يدل على ذلك وهو زائد. وقيل : ياء "يرنًا" أصل. ونحو: "يَزِيدُ وَيَشْكُرُ"<sup>٦</sup> - المسمى بهما - لعدم تلك الدلالة. نعم، هما<sup>٧</sup> بحسب الوضع مضارعان<sup>٨</sup>.

وسمي مضارعاً لمشابهته اسم الفاعل في الحركة والسكون المطلقين [ - أعني تقابل الحركة بأخرى ولو ضمة بفتحة، وسكون بآخر، ولو كان أحدهما حيًّا، والآخر ميتاً - ]<sup>٩</sup> ومشابهته<sup>١٠</sup> الاسم مطلقاً<sup>١١</sup> في الإبهام والتخصيص، فإنه على القول باشتراكهما<sup>١٢</sup> بين الحال والاستقبال مبهم محتمل حتى يختص<sup>١٣</sup> لأحدهما بقرينة، ك"الآن وسوف"، وأداة الشرط [والنواصب]<sup>١٤</sup>، كالنكرة مبهمة حتى تُعرَّف.

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في : شرح اللامية ٣٦/٢ وما بعدها، والمسائل التحقيقية ص ٢٧ وما بعدها.

٢ - في (ب) : المارع.

٣ - (وغيبة) ساقطة من (ب).

٤ - ينظر هذا التعريف في : شرح اللامية ٥٢/٣.

٥ - في (ب) : بعد.

٦ - يَرْنًا : صيغ باليرنأ وهي الحناء وهو من غريب الأفعال، ملحق بالرباعي الأصل. ينظر : المزهري ٤٠/٢، والقاموس المحيط ٣٦/١، وأبنية الصرف ص ٤٠٣.

٧ - ينظر : المنصف ٢٧٩/١.

٨ - في (ب) : يشكر ويزيد وأقوم ويقوم مسمى بها المدم.

٩ - (هما) ساقطة من (ب).

١٠ - في (ب) : مضارعة.

١١ - زيادة من (ب).

١٢ - في (ب) : مشابهة.

١٣ - بعدها في (ب) : صفة أو غيره.

١٤ - في (ب) : بإشراكه.

١٥ - في (ب) : يختص.

١٦ - زيادة من (ب).

وأما لام الابتداء، نحو: "إِنَّ زَيْدًا لَيَصَلِّي" فلا تخصه<sup>٢</sup> بالحال - كما زعم بعض - فالمثال يصح أن تقوله: "وزيد في الصلاة"، وأن تقوله: وليس فيها، بل يكون فيها بعد ذلك. ولمشابهته في دخول لام الابتداء - كما رأيت - وكقولك: "لَيَقُومُ زيد - عند مجيزه - وك" "لَسَوْفَ يَقُومُ" و"لَسَيَقُومُ" و"لَقَدْ يَقُومُ" - عند من لا يجعل هذه اللامات لامات جواب القسم المقدرة<sup>٣</sup> -.

وقيل<sup>٤</sup>: أصل المضارعة تقابل السَّخْلَتَيْنِ<sup>٥</sup> على ضرع الشاة عند الرُّضَاع، تأخذ كل منهما بحلْمَة منه<sup>٦</sup>، كأنَّ الاسم والمضارع ارتضعا من ضرع واحد، حتى زعم بعض أنَّ الأصل: "مَرَّاضِع"، فقلب قلباً مكانياً. وزعم بعضهم أنه سُمِّي مضارعا لتلك المشابهات، مع مشابهة الاسم أيضاً في وقوعه صفة<sup>٧</sup>. ويسمى مستقبلاً - بكسر الباء وفتحها -.

وإنَّما لم يكن المضارع ينقص حرف من الماضي، للزوم أن يكون أقل من القدر الصالح - وهو ثلاثة أحرف - وهذا في الثلاثي، وحمل غيره<sup>٨</sup>. عليه طرداً، وأيضاً لو كان ينقص من الماضي لم يكن دليل على التكلم<sup>٩</sup>، أو غيره<sup>١٠</sup> فيه.

- 
- ١ - في (ب): زيد.
  - ٢ - في (ج): ليقوم.
  - ٣ - في (ب): تخصص.
  - ٤ - (عند) ساقطة من (ب).
  - ٥ - (لامات) ساقطة من (ب).
  - ٦ - ينظر قول البصريين وأدلتهم الواردة هنا حول مشابهة المضارع اسم الفاعل والاسم في الإنصاف ٥٤٩/٢.
  - ٧ - (قيل) ساقطة هي (ج).
  - ٨ - السَّخْلَة: الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد. ينظر: المعجم الوسيط ٤٢٢/١.
  - ٩ - ينظر: شرح المفصل ٦/٧.
  - ١٠ - نحو: "هذا رجل يَضْرِبُ" كما يقال: "هذا رجل ضَارِبٌ". ينظر: شرح المفصل ٦/٧.
  - ١١ - (غيره) ساقطة من (ب).
  - ١٢ - في (ب): تكلم.
  - ١٣ - من خطاب وغيبة.

ولم تكن الزيادة آخرًا - مع أنّ أصل الزيادة أن تكون آخر، من حيث أنّه محل التغيير - لأنّه لو زيدت الهمزة في الآخر لتوهم أنّه ماضي الاثنين، أو التاء لتوهم أنّه ماض اتصلت به تاء الفاعل، أو النون لتوهم أنّه ماضي الإناث، ولا إلباس في زيادة الياء آخرًا لكن منعت طردًا للباب.

قيل : اشتق المضارع من الماضي، لأنّ الماضي يدلّ على الثبات وهو هنا الوقوع<sup>٢</sup> - وما يدل عليه حقيق أن يكون أصلاً - و<sup>٣</sup> بحث بأنّه لو اشتقّ من الماضي لدلّ على أكثر ممّا دلّ عليه الماضي. وأجيب بأنّ هذا يلزم في الاشتقاق الاصطلاحي، وهذا لغويّ.

وكانت الزيادة في المضارع لا في الماضي، لأنّ المضارع للحال أو الاستقبال، والماضي لما مضى، والحال والاستقبال بعد المضيّ، والمزيد فيه بعد المجرد، فأعطي اللاحق - وهو الزيادة - لللاحق - وهو المضارع - من حيث دلالته<sup>٤</sup> على الحال والاستقبال اللاحقين. [قلت : إن هذا بين فعلين وأمّا فعل واحد فيكون أولاً مستقبلاً ثمّ حالاً ثمّ ماضياً<sup>٥</sup>].

وعيّنت الهمزة والنون والتاء والياء لكثرة دورانها في الكلام، فإنّ حروف العلة كثيرة الدوران، وكثيرة<sup>٦</sup> الزيادة<sup>٧</sup>. أمّا الهمزة فقد عدّها بعضهم حرف علة<sup>٨</sup>، وأيضاً هي شبيهة بالألف خطأ ومخرجاً. والغالب<sup>٩</sup> كون

١ - (أنّه) ساقطة من (ب).

٢ - هي (ب) : الوقوع.

٣ - الواو مكانها بياض هي (ب).

٤ - هي (ب) : الماضي.

٥ - هي (ب) : دلالة.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - هي (ب) : كثرة.

٨ - أولى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللين، لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها في الكلام، إذ الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أي الحركات. ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، وشرح المراح ص ٤٧.

٩ - ينظر باب المهموز من التحقيق ص ١٩٦.

١٠ - هي (ب) : وكثر.



الألف عنها، وكونها عنه. وقد قيل : همزة المضارع ألف قلبت همزة وحرّكت ليبتدأ بها<sup>١</sup>. وأمّا التاء فبذل عن واو<sup>٢</sup>، وأمّا النون فقريبة من حروف المدّ بالفنّة<sup>٣</sup>.

وعيّنت الهمزة للمتكلّم الواحد، لأنها من مبدأ المحارج، والمتكلّم هو الذي يبدأ الكلام. وقد قيل : أصلها ألف، والألف من أوّل المخارج، وينتهي إلى هواء الفم<sup>٤</sup>. والمتكلّم هو الذي يبدأ الكلام فناسب الألف. ثمّ حركوها ليتمكن من الابتداء، وقيل : عيّنت الهمزة للمتكلّم، لأنها أوّل "أنا".

وعيّنت الواو للمخاطب<sup>٥</sup> لكونه من منتهى المخارج<sup>٦</sup>، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام عنده. وأبدلت الواو تاء لئلا تجتمع<sup>٧</sup> ثلاث واوات في المضارع/١٩/ الذي فاؤه واو لا تحذف لحرف المضارعة<sup>٨</sup> عند العطف بالواو، كـ "وَجَلَّ" : فإنّ فاءه واو، ولو أدخلت عليه واو للمضارعة، وواو للعطف لاجتمعت ثلاث، ولا يرد على ذلك اجتماعها في قوله سبحانه : أَوَّأ وَنَصَرُوا<sup>٩</sup>، فإنّ الأولى : عين كلمة<sup>١٠</sup>، والثانية : كلمة تامة فاعل، والثالثة : كلمة تامة عاطفة. ولا اجتماع ثلاث تاءات في نحو : "تَتَّبَعُ"<sup>١١</sup>، أمّا الأوّل

١ - في (ب) : لبتدائها.

٢ - لأنّ الواو لا تزداد أولاً، فعوّضت تاء لأنها تبدل منها كثيراً، ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، وفصل الإبدال من التحقيق ص ٢٥٥.

٣ - ينظر : شرح الملوكي ص ١٧٢، والمنصف ٢/٢٢٨، وص

٤ - ينظر : الرسم ص ٦٨، والأصوات اللغوية ص ٨٤ وما بعدها، وشرح المفصل ١٠/١٢٤، وفي الصوتيات العربية ص ٨٢

٥ - في (ب) : للمخاطبة.

٦ - وهو الشفتان، ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٤، والأصوات اللغوية ص ٤٤، وفي الصوتيات العربية ص ١٦٤

٧ - في (ب) : يجتمع.

٨ - في (ب) : المضارع.

٩ - الأنفال- ٧٢، ٧٤.

١٠ - في (ب) : الكلمة.

١١ - في (ب) : تتبع.

فلأن الواوات لم تجتمع كلها في كلمة، أو اثنان في كلمة، والأخرى كلمة أو في كلمة. وأما الثاني فلأن التاءات خفاف معهود زيادتها أولاً، والمزيد منها هنا الأولى، وهي حرف مضارعة، والثانية وهي تاء التفعّل، وأما نحو "وَجَلَّ"؛ فإنه لو زيد فيه حرف المضارعة واوًا، وكان العطف بواو لكانت واوان من كلمة، والثالثة من غيرها، إلا إن قلنا حرف المضارعة كلمة لدلالته على معنى، ولكراهة اجتماع ثلاث : الواوات كلها، أو جلها في كلمة، لم يزدوا الواو أولاً. ومنعوا الزيادة فيما ليس أوله واو اطراداً. وأيضاً لو زيدت أولاً فبتقدير ضمّها، أو كسرهما تنقلب همزة [نحو قوله تعالى : [وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ] أي : وَقَّتْ وَ] نحو "أَجُوه" في جمع "وَجَّه"، و"إِشَاح" في "وِشَاح". وبتقدير فتحها تضم في التصغير، فتقلب همزة كـ "أَجِيَه" في تصغير "وَجَّه" مع أن المفتوحة قد تنقلب همزة، فلو زيدت أولاً - مع أنها لا تبقى - للزم نقض الغرض - كذا قيل - وأقول : ليست واجبة الإبدال في شيء من ذلك<sup>١</sup>. والواضح في امتناع زيادتها أولاً ثقلها، وإنما زيدت، ثم قلبت تاء لإفادة معنى. وقد أبدلت تاء في "تراث" بمعنى

١ - في (ب) : تجمع.

٢ - في (ب) : فإن.

٣ - في (ج) : واوا.

٤ - في (ب) : لكراهية.

٥ - في (ب) : الزائدة.

٦ - في (ب) : اطرادا.

٧ - في (ب) : فيتقدم.

٨ - المرسلات - ١١.

معنى الآية أن الرسل بلغت ميقاتها الذي كانت تنتظره وهو يوم القيامة للشهادة على أممهم. ينظر:

تفسير البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٣.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - كما سيأتي في فصل الإبدال ص ٢٥٥ من التحقيق.

١١ - في (ب) : إنها.

"الميراث". وأما واو "وَرَنْتَل"¹ - وهو بلدة² أو الشدة، وغير ذلك - فهي أصل.

ويبقى البحث في أن التاء في المضارع ليست أبداً للخطاب³، بل تكون أيضاً في غيبة المؤنث، نحو: "هند تقوم"، فالواضح أنه زيدت التاء من أول الأمر في الخطاب لوجودها في "أنت" - بفتح التاء، وكسرها - وفي نحو: "هند تقوم" لوجودها في "قامت".

وعينت الياء للغيبة، لأنها من وسط الفم⁴، والغيبة في وسط التكلم والخطاب⁵.

وعينت النون للمتكلم ومن معه لوجودها في "نحن"، وفي "نُصِرْنَا". ولأنه لم يبق من حروف المدّ حرف، وهي شبيهة بحرف المدّ لكونها غنة في الخيشوم كما أنه مدّ في الحلق⁶ وهواء الفم⁷ واستعمال النون للواحد فرع، [وللاثنين فصاعداً حقيقة]⁸.

ويُفتح حرف المضارعة في غير الرباعي، ويُضم في الرباعي لقلة استعماله وكثرة غيره - والكثير يخفف - وإن قيل: الخماسي والسداسي أقل من الرباعي، قلنا: [لا نسلم أنهما أقل¹ من الرباعي - كما هو ظاهر - و]

١ - وَرَنْتَل هو الشرّ، والدّاهية، والأمر العظيم. ينظر: اللسان (ورنتل) ١١/٧٢٤ ومعجم البلدان ٤/٩٢٤، والقاموس المحيط ٤/٦٥.

٢ - من (معنى وقد) إلى (بلدة) ساقط من (ب).

٣ - في (ب): للمخاطب.

٤ - مخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٤، وفي صوتيات العربية ص ١١١ وما بعدها.

٥ - من (وعينت الياء) إلى (والخطاب) ساقط من (ب).

٦ - في (ب): الحق.

٧ - ينظر التعليل نفسه في: شرح الملوكي ص ١٧٢.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب): لقة.

١٠ - في (ب): أقدم.

١١ - زيادة من (ب).

على التسليم أنَّ الفتح فيهما تخفيف لكثرة حروفهما، وقيل : إنَّ الضمَّ في الرباعي، لأنَّه فرع الثلاثي فأعطي له الضمَّ الذي هو لثقله فرع الفتح من حيث الثقل، وأيضاً غالب الرباعي مفتقر إلى الثلاثي، كـ "كَرَمٌ" و "أَكْرَمٌ".<sup>١</sup> وأيضاً لا رابع إلا بعد تقدم ثلاثة، فظهرت فرعية الرباعي. وغير الرباعي ولو كان فرعاً أيضاً للثلاثي، لكن يستحق الفتح لثقله بكثرة الحروف، [ولكثُر مواده. وخرج عن قولي : "غالبا" الرباعي الأصول، كـ "دَحْرَجَ وَحَرَجَمَ"]<sup>٢</sup>. وأمَّا "يَهْرِيْقُ"<sup>٣</sup> - بفتح الهاء - فإنَّما ضُمَّت الياء فيه، - مع أنَّ فيه خمسة حروف - بالهمزة المحذوفة لأنَّ الهاء زائدة، ليست من الزوائد التي تعدُّ من بنية الكلمة، بل زيدت أوَّل الماضي، كما تزداد "ها" التثنية أوَّل اسم الإشارة، وكما تزداد السين أوَّل المضارع، وكما تزداد سين بعد كاف المؤنث في لغة الكسَّكسة<sup>٤</sup> نحو : "أَكْرَمْتُكَسْ". وليس شيء من ذلك معدوداً في وزن الكلمة وبنيتها. والماضي "أَرَأَقُ" حذفت الهمزة، وزيدت الهاء. وقيل : إنَّ الهمزة غير محذوفة، بل قلبت هاء. وبعض العرب يكسر غير الياء من حروف المضارعة لثقل الكسر عليها، ويكسرهما أيضاً إن كانت بعدها ياء /٢٠/ أخرى لتتقوى إحداهما بالأخرى حينئذ، وبعض يكسرهما أيضاً مطلقاً.

وقيل إنَّما يكسر بعض العرب<sup>٥</sup> حرف المضارعة إن كان الماضي مكسور العين، أو خماسياً، أو سداسياً<sup>٦</sup> بهمزة وصل، فتكون كسرة حرف

١ - في (ب) : وكرم.

٢ - زيادة من (ب).

في (ب) : وحرنم.

٣ - هَرَأَقُ الماء يَهْرِيْقُهُ هِرَاقَةً، أي: صَبَّهُ. ينظر : اللسان (هرق) ١٠/٣٦٦.

٤ - في (ب) : تقدم.

٥ - الكسكسة : لغة قبيلتي ربيعة ومُضر، يجعلون بعد الكاف، أو مكانها في المذكر سينا. وهذا في الوقف

دون الوصل. ينظر : الصاحبى ص ٥٧، والمزهر ١/٢٢١، والخصائص ١٢/٢، وشرح المفصل

٤٨/٩ وما بعدها.

٦ - في (ب) : بعضها.

٧ - وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، كما قال سيبويه في الكتاب ٤/١١٠.

٨ - في (ب) : سداسا.

المضارعة<sup>١</sup> دليلاً على كسرة عين الماضي وهمزته، وأنه لا كسر في غير ذلك باتفاق العرب. وإنما كان الكسر المدلول به في نحو حرف المضارعة، لأنه زائد على حروف الماضي - والتصرف في الزائد أولى - ولأنه لو كسر الحرف بعده لتوالت أربع حركات في كلمة، ولو كسر الثالث لالتبس بمضارع<sup>٢</sup> ما فتحت عينه. وحمل ما ليس فيه التوالي، ولا اللبس على ما كانا<sup>٣</sup> فيه، ولو كسر الآخر لزال<sup>٤</sup> أثر الإعراب.

وإذا اجتمع تاءان مفتوحان في أول المضارع، فالأصل إثباتهما، ويجوز حذف إحدهما تخفيفاً إذ لم يمكن الإدغام، لأدائه إلى همزة الوصل - ولا همزة وصل في المضارع، كما لم تكن في اسم الفاعل -، نحو "تَجَلَّى" أصله "تَتَجَلَّى"، والمحذوفة عند سيبويه<sup>٥</sup> الثانية، لأن الثقل حصل بها، ولأن<sup>٦</sup> الأولى زيدت للمضارعة. [وقال معنى المضارع أعز من المعنى الذي دلت عليه تاء الماضي الزائدة لمعنى]<sup>٧</sup>. قال الكوفيون: المحذوفة الأولى، لأنها هي الزائدة على الماضي.

وعين للسكون تالي حرف المضارعة في نحو: "يَضْرِبُ، وَيَعْلَمُ، وَيَنْصُرُ، وَيُكْرِمُ" لقربه وتلوّه لما يحصل اجتماع أربع حركات به - وهو حرف المضارعة - لولا الإسكان، كما عين آخر الماضي للإسكان عند اتصال

١ - (المضارعة) سقطت منها العين في (أ).

٢ - بعدها في (ب) واو.

٣ - في (ب) : بالمضارع.

٤ - في (ب) و (ج) : كان.

٥ - من (ولا اللبس) إلى (لزال) مكررة في (ب).

٦ - في (ب) : سبويه. قال سيبويه: "وإن شئت حذفنا الثانية، وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم". الكتاب ٤/٤٧٦، وقال السيوطي: "أصح القولين حذف الثاني، وعليه البصريون" الأشباه والنظائر ١/٥٩، ينظر أيضاً: الإنصاف ٢/٦٤٨.

٧ - (ولأن) مكررة في (ب).

٨ - زيادة من (ب).

بعدها في (ب) : والدلالة بالمراجع الآخر لا تاء المضارع لو حذفته هي غير قوية لزوالها بالوقف ولعمروض الغفلة عنها ولزوالها بالجازم الذي لا يختص بالمضارع وأما المختص به فهو الدليل و.

٩ - بعدها في (ب) : به.

ضمير الرفع المتحرك لقربه وتلوه لما به يحصل الاجتماع لولا الإسكان - وهو الضمير - ولا يمكن إسكان حرف المضارعة لأدائه إلى همزة وصل - مع أنها لا تكون في المضارع -.

قيل : استوى مضارع المخاطب<sup>١</sup> ومضارع الغائبة في التاء لاستواء ماضيهما<sup>٢</sup> فيها - لكن تاءها ساكنة - ولو فرق [في المضارع بإسكان التاء في مضارع الغائبة كما سكنت في آخر ماضيها]<sup>٣</sup> لأدّى إلى همزة الوصل، أو بالضم لأوهم البناء للمفعول، أو بالكسر لأوهم لغة كسر حرف المضارعة. ولم يبق إلا الفتح - مع ما فيه من الخفة - ويكون الفرق بالنية، فالفتح في أحدهما غيره في الآخر، لأن أحدهما للمخاطب، والآخر للغائبة، كضمّة "فُلْكَ"<sup>٤</sup> الجمع غير ضمّة "فُلْكَ" المفرد، وكذا سكونهما [- إذا سكن لامها-]<sup>٥</sup> وأيضاً تاء الخطاب - فيما قيل - عن واو، وتاء الغيبة ليست عن شيء. [ووجهه دعوى أنها هي تاء آخر الماضي تقدمت، والواو الأخيرة لا تقلب تاء]<sup>٦</sup>.

وزادوا النون علامة للرفع لقربها من حرف المدّ، - كما مرّ - وحرف المدّ أولى بذلك، لكن لم يزد لوجود الواو والألف ولا الياء الضمائر. وكانت النون بعدها لكونها كجزء من فعلها، فلم يفصل بينها وبينه بالنون. وخص بها الرفع لأنه أوّل. [وفيه أن لا يمكن للجزم لأنه قطع كما يقطع الحركة من آخر المضارع والنصب تبع له]<sup>٧</sup>.

١ - في (ب) : المخاطبة.

٢ - في (ب) : ماضيها.

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (ب) : لأدّى.

٥ - بعدها في (ب) : فيه.

٦ - كلمة "فُلْكَ" تذكر وتؤنث، وتقع على الواحد والاثنين والجمع. ويفهم ذلك من سياق الكلام.

ينظر: اللسان (فلك) ٤٧٩/١٠.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في ص ١٣٦ من التحقيق.

١٠ - زيادة من (ب).

## [الفصل الخامس : الأمر]

الأمر - كما علمت - مشتق من المصدر، وقيل : من المضارع، لأنه تابع له في أمور، ومناسب له في الاستقبال. لا من الماضي لعدم دليل على اشتقاقه<sup>١</sup> منه، لا لما قيل من أن<sup>٢</sup> اشتقاقه منه يؤدي إلى تحصيل الحاصل، وإلى تكليف ما لا يطاق ؛ لأن مرجع الاشتقاق اللفظ، وتحصيل الحاصل، وتكليف ما لا يطاق مرجعهما المعنى<sup>٣</sup>. وليس الاشتقاق من معنى الفعل الماضي، فإن الاشتقاق أخذ لفظ<sup>٤</sup> من آخر متوافقان في أصل المعنى - الذي هو مجرد الحدث - بدون أن يشترط اتفاق الزمان. ولقول بعض باشتقاق الأمر من المضارع، مع متابعتة له ومناسبتها استحق التأخير عنه. وعن بعضهم<sup>٥</sup> : أن الأمر مضارع حذف منه لام الأمر وحرف المضارعة، - كما بسطته وبسطت البحث فيه في النحو<sup>٦</sup> - وذلك في أمر المخاطب. وأمّا أمر الغائب والمتكلم فباللام مع المضارع، نحو "لِيُنْفِقْ وَلِيَحْمِلْ". وشذ دخول هذه اللام على المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالياء الخطائية، إلا إن بني للمفعول [لأنه بمنزلة<sup>٧</sup> المبدوء بالياء إذا بني للمجهول، فـ "لَاضْرَبْ" و "لَتُضْرَبَ" بالبناء له بمنزلة<sup>٨</sup> "لِيَضْرِبَكَ فلان"، و "لِيَضْرِبَنِي فلان"<sup>٩</sup>].

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في : شرح اللامية ١٤٤/٢ وما بعدها ، وشرح المراح ص ٥٢ وما بعدها ، والمسائل التحقيقية ص ٦٧ وما بعدها .

٢ - في (ب) : اشتقاقه .

٣ - (أن) ساقطة من (ب) .

٤ - في (ب) : مرجعها لمعنى .

٥ - في (ب) : لف .

٦ - في (ب) : بأن اشتقاق .

٧ - يعني الكوفيين والأخفش . ينظر : شرح اللامية ١٤٤/٢ .

٨ - ينظر : المسائل التحقيقية ص ٦٧ وما بعدها .

٩ - في (ب) : منزلة .

١٠ - في (ب) : تضرب .

١١ - في (ب) : منزلة .

١٢ - زيادة من (ب) .

وخصت اللام بالزيادة للأمر، لأنها من وسط المخارج - وخير الأمور أوسطها - والحروف التي تزداد - ولو لغير تضعيف وإلحاق - حروف "سألتمونيها"، وهذا<sup>٢</sup> أولى / ٢١ أ/ من جمع المازني<sup>٣</sup> لها في "هَوَيْتُ السَّمَانَ" من قوله<sup>٤</sup>:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا<sup>٥</sup>

لأنَّ اللام ليست بملفوظ بها في قول المازني: "هويت السمان"، بل مكتوبة خطأ فقط، ولم يلفظ فيه الهمزة، وإنما أشار إليها بألف "أل". ومعنى "هَوَيْتُ": أحببت<sup>٦</sup>.

ولم يزد حرف<sup>٧</sup> العلة للأمر - مع كثرة دوران حروف العلة - لأنَّ غالب الأمر الواقع مع صيغة المضارع أن يكون المضارع فيه للغائب، فيجتمع حرفا علة فأكثر، [مثل أن يكون أوَّل الفعل الماضي ياء أو واو، كـ "يَسُرُّ"، و "وَعَدَ" فتدخل ياء المضارع، فلو زيد بعد ذلك حرف علة للأمر لاجتمع ثلاثة أحرف علة<sup>٨</sup>].

١ - مخرج اللام من حافة اللسان من آخرها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ممَّا فوق الضاحك والناثب والرباعية والثنية. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٥، وفي صوتيات العربية ص ١٢٤.

٢ - في (أ): هذي.

٣ - في (ب): المازني.

المازني: هو بكر بن محمد بن بَقِيَّة أبو عثمان، بصري من مشاهير العربية المتكلمين (ت: ٢٤٩هـ). من تصانيفه: التصريف، والعروض، وعلل النحو. ينظر: الفهرست ص ٢٥٧، وبغية الوعاة ١/٤٦٣، ووفيات الأعيان ١/٢٨٣، والبلغة ص ٤١.

٤ - من بحر المتقارب، قائله مجهول، وشرحه في شرح المراح ص ٥٣، ينظر أيضاً: المنصف ١/٩٨، وشرح الملوكي ص ١٠٠، والأشباه والنظائر ١/١٥٢، وشرح المفصل ٩/١٤١.

٥ - في (ب): هويت الصدق.

٦ - في جميع النسخ: (وقد). كذا في شرح المفصل، وشرح المراح ص ٥٣، وشرح الشافية ٢/٣٣١.

٧ - في جميع النسخ: (السمان). كذا في الأشباه والنظائر، وشرح المراح. والتصويب من المنصف ٩٨/١.

٨ - في (أ): أُجبت.

٩ - (حرف) سقطت منها الحاء والراء في (ب).

١٠ - في (ب): كسر.

١١ - زيادة من (ب).



وكسرت لام<sup>١</sup> الأمر لشبهها بلام الجرّ، لأنّ الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم. وإلاّ فحق الحرف المعنوي الوارد على حرف واحد<sup>٢</sup> من حروف الهجاء أن يبنى على الفتح؛ ففي فتح لام الجرّ الداخلة على الضمير - غير الياء - بقاء على الأصل، وكسرت مع الظاهر غير المستغاث لمناسبة العمل، وفرقاً بينها وبين لام التوكيد، وفي فتحها مع المستغاث بقاء على الأصل، وفي المنادى [- وهو هذا المستغاث -]<sup>٣</sup> شبه بالضمير.

وسكنت بعد واو العطف، وفائه، وواو غير العطف، وفاء غيره [كفاء الجواب، وفاء الاستئناف وواو الاستئناف - على ثبوتها<sup>٤</sup>] - تخفيفاً<sup>٥</sup>، كما يخفف اللفظ الثلاثي المكسور الوسط بإسكان الوسط، وكما تسكن هاء<sup>٦</sup> هي "بعد الواو والفاء. ويخفف أيضاً ك"عُضْد" و"ظَرْفٌ"<sup>٧</sup>، وحمل عليه "هو" مع الواو، أو الفاء<sup>٨</sup> قبله<sup>٩</sup>.

وكان أمر المخاطب بدون اللام وحرف المضارعة، بخلاف أمر الغائب للفرق بينه وبين المخاطب، وعبارة بعضهم: إنما حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب<sup>١٠</sup> دون أمر الغائب للفرق بين الأمر للغائب والأمر للمخاطب. وقيل: للفرق بين أمر المخاطب وبين مضارع المخاطب، إذا

١ - في (ب) : لا.

٢ - في (أ) : الجزم.

٣ - (واحد) ساقطة من (ب).

٤ - ينظر: معاني الحروف ص ٥٥ وما بعدها.

٥ - في (ب) : وكسرتها لظاهر.

٦ - في (ب) : فرق.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - زيادة من (ب).

٩ - (تخفيفاً) ساقطة من (ب).

١٠ - عُضْد : ما بين المرفق إلى الكتف، والمعين، والناحية وغيرها. ينظر: المعجم الوسيط ٦٠٦/٢.

١١ - ظَرْفٌ : كان كَيْسًا حاذقًا. ينظر: المعجم الوسيط ٥٧٥/٢.

١٢ - في (أ) : والفاء.

١٣ - ينظر: معاني الحروف ص ٥٧-٥٨، وشرح المفصل ٩٨/٣.

١٤ - في (ب) : المخاطبة.

قلت : "تَضْرَبُ" - بالإسكان - لم يعلم أنه مضارع مجزوم، أو مسكن للوقف، ولا أنه أمر. وإذا وجد مكتوباً لم يعلم أنه مسكن ولا غير مسكن، لأنه كثيراً ما يخفى وجه جزم المضارع على المبتدئ. قيل : وهذا القول الأخير أقوى.

ووقع الفرق بالحذف من المخاطب، لا بالحذف من الغائب لكثرة المخاطب. ولذا لم يحذف من أمر المخاطب المبني للمفعول، نحو : "لَتَضْرَبُ" لقلته، ولكونه بمنزلة الغائب، فإن الأصل - مثلاً - "لِيَضْرِبَكَ زَيْدٌ".

وتدخل همزة الوصل في الأمر بغير اللام بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعده ساكناً، كـ "يَخْرُجُ، وَيَضْرَبُ، وَيَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ" لينطق بالساکن لا إن لم يكن ما بعده ساكناً، كـ "يُدْحَرِجُ، وَيَتَدَحَّرِجُ، وَيَتَقَاتَلُ". وأما "بِعَ، وَخَفَ، وَقُمَ"، فأصلهن : "ابَّيعَ وَاحْوَفَ وَأَقُومَ"، فنقلت كسرة الياء إلى الباء، وفتحة الواو إلى الخاء، وضمة الواو إلى القاف، فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة، وحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، كما أن أصل "يَبَّيعُ، وَيَخَافُ، وَيَقُومُ" : "يَبَّيعُ" كـ "يَضْرَبُ"، نقلت كسرة الياء إلى الباء، فإذا جزم حذفت للساکن. و"يَخَوْفُ" كـ "يَعْلَمُ"، نقلت فتحة الواو للخاء، وقلبت ألفاً، وإذا جزم حذفت الألف : و"يَقُومُ" كـ "يَنْصُرُ"، نقلت ضمة الواو للقاف، وإذا جزم حذفت.

وهمزة الأمر مكسورة في غير الرباعي، والمضموم العين، لأن همزة الوصل ساكنة في الأصل، والأصل في تحريك الساكن الكسر إذا اجتمع مع ساكن. وقيل : كسرت في المكسور العين، كـ "اضْرِبْ"، لأنها لو فتحت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة المبني للفاعل عند الوقف،

١ - في (ب) : مسكين.

٢ - (الأخير) مكررة في (ب).

٣ - في (ب) : الياء.

٤ - في (ب) : يضرب.

٥ - في (ب) : للمفعول.

من نحو "ضرب". ولو ضمت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة المبني للمفعول عند الوقف<sup>١</sup>، أو لإتباع العين، والساكن بينهما حاجز غير حصين/ ٢٢/ وكسرت في المفتوح العين، كـ "أَذْهَبَ وَاعْلَمَ" لأنها لو فتحت<sup>٢</sup> لا لتبس بالماضي الذي على وزن "أَفْعَلَ" كـ "أَكْرَمَ"، ولو ضمت لزم النقل واللبس بين الأمر والمضارع المبدوء بالهمزة المبني للمفعول.

وإنما ضمت إذا ضمت العين، كـ "يَنْصُرُ وَيَحْسُنُ"<sup>٣</sup>، لأنها لو فتحت لا لتبس بمضارع المتكلم المبدوء بالهمزة<sup>٤</sup> المبني للفاعل عند الوقف. ولو كسرت لزم الخروج من كسر إلى ضم وهو ثقیل، والساكن فاصل ضعيف، ولضعفه قلبوا واو "قِتْوَة"<sup>٥</sup> - بكسر القاف - ياء، كأنها اتصلت بالكسرة<sup>٦</sup> لسكون النون قبلها. وقيل: انضمت تبعا للعين، والساكن كأنه لم يكن. وإنما فتحت همزة "أَيْمُنَ" - مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر - لأنها في الأصل همزة قطع لأنه جمع "يَمِينٍ"<sup>٧</sup> وصلت لكثرة الاستعمال. [و] قيل: فتحت لكثرة الاستعمال، كما فتحت همزة "اسم" وهمزة "ال" لكثرة الاستعمال. [و] قال الخليل: همزة "ال" للقطع، وصلت لكثرة الاستعمال، فلذا<sup>٨</sup> فتحت.

١ - من (من نحو) إلى (الوقف) ساقط من (ب).

٢ - فتحت) ساقطة من (ب).

٣ - هي (ب) : وعين.

٤ - بعدها هي (ب) واو.

٥ - هي (ب) : من الكسر إلى الضم.

٦ - القنوة أو القنوة : الكسبة. ينظر : اللسان (قنا) ٢٠١/١٥.

٧ - هي (ب) : بالكسر.

٨ - اليمين: الجهة، والجارحة، والبركة، والقنوة، والقسم. وهو جمع على مذهب الكوفيين، وعند البصريين معدود من جنس المفرد على وزن أفعل. ينظر: المعجم الوسيط، ١٠٦٧/٢، والإنصاف

٤٠٤/١ وما بعدها.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - زيادة من (ب).

١١ - ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٤/١، وشرح المفصل ١٧/٩ وما بعدها.

١٢ - هي (ب) : فإذا.

وأما همزة الأمر من "أَفْعَلْ" كـ "أَكْرَمَ" و "أَعْطَى" فهمزة قطع مفتوحة، وهي همزة الماضي - ولو كان فتحها غير فتح همزة الماضي - وأصل مضارع "أَكْرَمَ" ونحوه - المبدوء بالهمزة - أن يكون بهمزة مضمومة، بعدها همزة مفتوحة، لا ساكنة، الأولى : همزة المضارع، والثانية : همزة الماضي، حذفت همزة الماضي تخفيفاً من توالي همزتين. وحذفت في المضارع المبدوء بالتاء، أو الياء، أو النون أيضاً طرداً. وحذفت في اسمي<sup>٢</sup> الفاعل والمفعول، فأصل "يُكْرِمُ" : "يُؤْكِرِمُ" - بضم الياء وفتح الهمزة - [وقد ثبتت للضرورة، لقوله] :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤْكِرِمَا<sup>١</sup>

ولا تحذف همزة الوصل [- في الماضي، أو الأمر، أو المصدر] -<sup>٣</sup> من الخط لأنه على تقدير<sup>٤</sup> الابتداء بها، ينطق بها. ولأنه كثيراً ما يكون اللبس بحذفها من الخط، فلو حذفت من أمر "عَلِمَ" - بكسر اللام مخففة - لالتبس بأمر "عَلَّمَ" - بفتح اللام مشددة -، لأنه كثيراً ما يترك<sup>٥</sup> الضبط بالقلم، ويسمى الضبط<sup>٦</sup> به كالتقط إعجماً أي : إزالة للعجمة وهي الخفاء. ولكون الضبط بالقلم يترك<sup>٧</sup> كثيراً لم يكتفوا به في الفرق بين "عُمِرَ" - بضم العين، وفتح الميم - و "عَمِرَ" - بفتح العين، وإسكان

١ - (لا ساكنة) ساقطة من (ب) و(ج).

٢ - في (ب) : بالتاء والياء والنون.

٣ - في (ب) : اسم.

٤ - في (ب) : يأكرم و.

٥ - هو شطر بيت من الرجز، قاله أبو حيان الفقهسي.

جاء الفعل "يؤْكِرِمُ" بالهمز على الأصل للضرورة. والقياس قوله : "يُكْرِمُ" - بحذفه - ينظر المنصف

١/٣٧ و ٢/١٨٤، والخصائص ١/١٤٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/٩٨، وشرح اللامية ٢/٧٥،

وشرح الشافية، للرضي ٤/٥٨.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - زيادة من (ب).

٨ - في (ب) : تقدم.

٩ - في (ب) : مشدد.

١٠ - في (أ) : يترك.

١١ - في (ب) : الضبت.

١٢ - في (أ) : يترك.

الميم - بل فرّقوا بالواو، وكتبوها بعد راء "عمر" - بفتح العين، وإسكان الميم - في حال الرفع والجَرِّ مطلقاً، وفي حال النصب إذا لم يكن منوناً، كـ "رَأَيْتُ عَمْرَوُ بْنَ زَيْدٍ"، وإذا كانت قرينة كالألف إذا نصب ونون، وكالضبط بالعبارة، وكعدم صَحّة وزن البيت إلا بإسكان الميم، لم تكتب الواو. ولا يقال: يحتمل في البيت أنه "عمر" - بالضم فالفتح - وسكن للضرورة، فيحتاج للفرق بالواو، لأننا نقول: الأصل عدم الضرورة، فإذا لم يستقم الوزن إلا بالإسكان علمنا أن العين مفتوحة، والميم مسكّنة أصالة لا ضرورة، إلا لقرينة. ولم يجعل الواو في "عمر" - بضم ففتح - لأن "عمرًا" - بفتح فإسكان - أخفّ نطقاً، فخصّ بها في الخطّ<sup>١</sup>.

وحذفت همزة الوصل في "بسم الله الرحمن الرحيم" اتفاقاً، وفي "بسم الله" خلافاً لكثرة الاستعمال<sup>٢</sup>، فلا تحذف في نحو: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)<sup>٣</sup> لقلته.

وإنما كان لام الأمر جازماً لشبهه بأداة الشرط التي هي "إن" في نقل الفعل إلى الشك، فإنّ المأمور به مشكوك فيه، هل يمثل أولاً. وفي مجرد النقل، فإنّ "إن" تنقل الماضي للاستقبال، واللام تنقل الفعل من<sup>٤</sup> الإخبار إلى الطلب.

١ - الواو ساقطة من (ب).

٢ - في (أ) و(ج): عمر.

٣ - (بن) ساقطة من (ب).

٤ - (لم تكتب) مكرّرة في (ب).

٥ - تنظر مسألة زيادة الواو بعد لفظ "عمر" في: أدب الكاتب ص ٢٠٠-٢٠١، والرسم في تعليم الخط ص ٢٧-٢٨.

٦ - قال المؤلف في (هميان الزاد) ٤٥/١ وما بعدها: "قيل: حذفت الألف للزوم الباء فاستغني بها عن الألف. وقيل: حذفت الألف لأنّ السّين محرّكة في الأصل... وحذفت الألف من (بسم الله) في الخط كما حذفت نطقاً... لكثرة الاستعمال في الكتابة... قال الفراء: وحذفها مختصّ باسم الله والباء فلا تحذف في نحو: (وباسم ربك) ونحو: (ليس اسم كاسم الله). وقال الأخفش: تحذف عند الباء مع أسماء الله كلها، وهكذا (بسم ربك)... والناس على مذهب الفراء". ينظر أيضاً: معاني القرآن، للأخفش ١٤٧/١، وأدب الكاتب ص ١٨٤، والرسم ص ١٧-١٨.

٧ - العلق - ١.

٨ - من (فإن إن) إلى (الفعل من) ساقط من (ب).

والأمر معرب مجزوم<sup>١</sup> بلام الأمر محذوفة للتخفيف، لكثرة<sup>٢</sup> ما يؤمر المخاطب، ثم حذف حرف المضارعة، تبعاً، وفرقاً بينه وبين مضارع المخاطب عند الكوفيين<sup>٣</sup> بدليل أن اللام والتاء قد تثبتان كقراءة النبي - صلى الله عليه وسلم - / ٢٣ أ / فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا<sup>٤</sup> - بالتاء الفوقية - .

قيل : وأعطي للهمزة التي تجلب<sup>٥</sup> في الأمر لسكون ما بعد حرف المضارعة أثر الاستقبال - وهو الإعراب - لأنها موضوعة موضع حرف المضارعة، كما أعطي لفاء "رَبِّ" وواو "رَبِّ" عملها<sup>٦</sup> عند بعض، [وَحَمَل ما لا همزة فيه على ما هي فيه. لعل هذا قول ليس كوفياً ولا بصرياً، بأن يكون على هذا القول غير مقطوع من المضارع، مع أنه معرب مجزوم]<sup>٧</sup>. وبدليل أن الأمر ضد النهي، فيحمل<sup>٨</sup> عليه في الإعراب، لأن الشيء يحمل على نقيضه.

وقال البصريون<sup>٩</sup> : إنه مبني، وأن القراءة شاذة، وأنه لو كان حذف اللام لكثرة الاستعمال لكان ينبغي أن تثبت في غير شذوذ ولو لم يصل

١ - بعدها في (ب) واو.

٢ - في (ب) : لكثرة.

٣ - ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢ وما بعدها، وشرح اللامية ١٤٤/٢، والتبيين ص ١٧٦، وشرح المفصل ٦٢-٦١/٧، والخصائص ٨٣/٣، والأشباه والنظائر ١٨١/٢.

٤ - (قد) ساقطة من (ب).

٥ - يونس - ٥٨.

في (ج) : فالتفرحوا.

هذه القراءة مروية عن طريق أبي وأنس - رضي الله عنهما - وغيرهما كثير، والمأمور في "فَلْتَفَرَّحُوا" مخاطب - وهي لغة لبعض العرب - وعُرف ذلك أن يحذف حرف المضارعة فيه. ينظر : المحتسب ٥١/٢، والنشر في القراءات العشر ٢٧٤/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ٥٧٠/٢، والخصائص ٣٠٠/٢، وشرح الملوكي ص ٣٤٨، والأشباه والنظائر ٩٢/١.

٦ - في (ب) : تحمله.

٧ - في (ب) : وارى.

٨ - أي : الجر.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - في (ب) : فيتحمل.

١١ - ينظر : الإنصاف ٥٢٤/٢، والتبيين ص ١٧٦ وما بعدها، وشرح المراح ص ٥٩.

ثبوتها مبلغ الكثرة، كما قالوا : "لَمْ يَكُنْ" بأكثرية، و"لَمْ يَكْ" دون ذلك - بحذف النون<sup>١</sup> - وأنّ الحمل على الضد ليس لازماً، فلا يقدم عليه إلاّ بدليل واضح. وأنّ النهي إنّما يعرب لتحقيق الشبه بالاسم لوجود حرف المضارعة. وأنّ "نَزَالَ" مبني، وهوقائم مقام "انْزَلَ"، ولولا بناء "انْزَلَ" لم يبن ما قام مقامه. ويبحث في هذا بأنّ "نَزَالَ" بني لشبهه بالحرف في كونه يعمل، ولا يعمل فيه غيره، لا لقيامه مقام "انْزَلَ"، وإلاّ لزم بناء "اتَّوَجَّعُ، وَاتَّضَجَّرُ" حيث وجدنا "أوه وأف" مبنيين، وهما قائمان مقامهما ويُجاب بأنه لا شبهة في أنّ بناء : "أوه وأف" لغير قيامهما مقام المضارع لظهور علّة إعراب المضارع ووضوحه. وقد يقال : "أوه، وأف" بمعنى : تَوَجَّعْتُ، وَتَضَجَّرْتُ".

و<sup>٢</sup> إن دخلت نون التوكيد على المضارع بني على الفتح تركيباً<sup>٣</sup> - وهو العادة في بناء المركبات، ك"خَمْسَةَ عَشَرَ" لأنّه أخفّ - ولم يسكن لأنّ بناءه عارض لدخول النون، ولئلا يلتقي ساكنان. ولم يضم لئلا يلتبس بالجمع، ولم يكسر لئلا يلتبس بالمخاطبة. ولم يبق إلاّ الفتح - مع ما مرّ من تعليقه - وفتحت الشديدة تخفيفاً، ولم يسكن لئلا يلتقي ساكنان. وتحذف واو الجماعة لالتقاء الساكنين<sup>٤</sup>، وتدلّ عنها الضمة وحيث لم يكن الضمّ قبلها ثبتت، وضمتّ، نحو "لَتَبْلُوَنَّ"<sup>٥</sup>. وياء المخاطبة وتدلّ الكسرة

١ - النون الساكنة أشبهت حروف اللين، فحذفت كما حذفت، ينظر : المنصف ٢٢٧/٢ وما بعدها.

٢ - في (أ) : لتحقيق.

٣ - في (ب) : تزال.

تنظر مسألة بناء اسم الفعل في الخصائص ٤٩/٢ وما بعدها.

٤ - (بني) ساقطة من (ب).

٥ - (لزم) سقطت منها اللام في (ب).

٦ - في (ب) : مبنيين.

٧ - الواو ساقطة من (ب).

٨ - أي تركبه مع النون، والإعراب وسطاً.

٩ - في (ب) : الساكنين.

١٠ - من قوله تعالى : (لَتَبْلُوَنَّ في أموالكم وأنفسكم). آل عمران - ١٨٦.

عليها، وحيث لم يكن الكسر ثبتت وكسرت، نحو: "أَحْشَيْنَ يا هند". ولا يحذف ألف الاثنين لئلا يلتبس بفعل الواحد.

والفعل في الثلاثة معرب بنون محذوفة [حذفت] لئلا يجتمع أثر الإعراب وموجب البناء. ولئلا تجتمع ثلاث نونات عند التشديد، وحمل عليه حال التخفيف. ولم يكن المحذوف نون التوكيد لأنها لمعنى ومختصة بالفعل، ولا دليل عليها لو حذفت. [وبعد حذف نون الرفع التقى ساكنان: الواو أو الياء مع ساكن الشديدة].<sup>١</sup> ولو حذف ساكن الشديدة لالتبس الباقي بنون الرفع - وكان ذلك تصرفاً في الحرف - [فكان المحذوف الواو أو الياء لدلالة الضمة أو الكسرة].<sup>٢</sup>

وتكسر النون الشديدة بعد ألف الاثنين، وسواء أكان ضميراً أم علامة، وبعد الألف المزیدة للفصل بين نون التوكيد ونون الإناث، نحو: "أَضْرِبْنَانِ يا هندات"، و"لَتَكْرَمَنَّانِ يا دعدات" تشبيهاً بنون المثني، وبنون الرفع بعد الألف، نحو: "الزیدان يَقُومَانِ"، وإلا فالفتح أنسب للخفة. وإنما زيدت الألف بين نون الإناث ونون التوكيد الثقيلة، لئلا تجتمع ثلاث نونات.<sup>٣</sup>

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (أ): موجب.

٣ - في (ب): يجتمع.

٤ - في (ب): ساكناً

٥ - في (ب): الواو والياء.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - زيادة من (ب). في (ب) جاءت هذه العبارة مؤخرة على قوله "وكان ذلك تصرفاً في الحرف".

قدمتها هنا ليستقيم السياق.

٨ - في (ب): وتسكن.

٩ - في (ج): كان.

١٠ - في (ج): أو.

١١ - في (ب): بن.

١٢ - من (وإنما زيدت) إلى (نونات) ساقط من (ب).



ولا تدخل النون' الخفيفة في فعل الاثنين وفعل الإناث، لئلا يلتقي ساكنان: ألف الاثنين والنون أو الألف المزيدة بعد نون الإناث والنون. ولو حركت النون لكان خروجاً عن الأصل، ويلزم الثقل إن حركت بالضم والشبه بنون' الرفع إن حركت بالكسر بعد ألف الاثنين، والتباس الفعل' بفعل الواحد إن حذفت الألف هذه، والتباسه بفعل اثنين حذفت نونه للتخفيف، أو غيره إن حذفت نون التوكيد، وبفعل الواحد المؤكد بالنون مبدلة ألفا للوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف. والتباس فعل الإناث بفعل أمر ومفعول لو حذفت النون، وبقيت الألف قبلها. أو التباس الألف بألف الإشباع / ٢٤ أ/ بعد نون الإناث. وإذا كان لا دليل لحذفها، لم يبق لإلحاقها فائدة إذا حذفت.

وانظر لمَ لمَ توصل الخفيفة بنون الإناث بلا فصل بألف، مع أن المجتمع حينئذ نونان' لا نونات، وكأنه كره اجتماع نونين' أيضاً كقوله تعالى: [قَالَ أَتَحَاجُونِي' فِي اللَّهِ] ٧.

١ - في (ب) : نون.

٢ - في (ب) : بالنون.

٣ - في (ب) : والتباس بالفعل.

٤ - في (ب) : نون.

٥ - في (ب) : نونين.

٦ - في (أ) : أتجاجوني.

٧ - الأنعام - ٨٠.

(كقوله تعالى: قَالَ أَتَحَاجُونِي فِي اللَّهِ) ساقط من (ج).

قال المؤلف: "حذفت نون الرفع لتوالي مثليين وفيه عمل واحد، أو نون الوقاية لتطرفها، والحذف بالآخر أليق، لأنه محل التغيير، ولحصول التكرير بها. ولأن الأولى نابت عن الضمة، ولأنها تحذف للجازم والناصب، وفيه عملان حذفت نون الوقاية وكسر نون الرفع للياء". تيسير التفسير (مح) ٣٥١/٤ - ٣٥٢. ينظر أيضاً: هميان الزاد ١٥٤/٦.

وأجاز يونس<sup>١</sup> والكوفيون إدخال<sup>٢</sup> الخفيفة بعد ألف الاثنين، لأنه يلتقي ساكنان، أولهما<sup>٣</sup> حرف لين في الوصل كـ مَحْيَايَ [ء،] وأنذرتهم [ء،] وكَافٌ، وعَيْنٌ صَادٌ من [كهيعص]<sup>٤</sup>. وقيل : إن يونس يكسرها بعد الألف<sup>٥</sup>. وأجازها يونس والكوفيون<sup>٦</sup> أيضاً بعد نون الإناث مفصولة بألف بشرط كسرها لئلا يلتقي ساكنان.

وإنما لم يتركوا الألف إمّا لكرهتهم هنا التقاء هذين<sup>٧</sup> المثليين، أو لأنّ الثقيلة عند هؤلاء أصل الخفيفة، وقد لزمّت الألف معها، فألزمّت مع الخفيفة إجراء للفرع على أصله. ولئلا تلزم مزية الفرع على أصله، وتلك المزية<sup>٨</sup> هي الجريان على الأصل من عدم الوقوع في ذلك<sup>٩</sup>. وإنما جاز التقاء الساكنين في "لَا تَضْرِبَانِ، وَاضْرِبَانِ"<sup>١٠</sup> - بالتشديد

١ - هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن البصري، من البارعين في النحو (٩٠هـ - ١٨٢هـ). له من الكتب: معاني القرآن، واللفات، والأمثال. ينظر: الفهرست ص ١٩٧، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، والبلغة ص ٢٩٥.

٢ - في (ب) : إدخال.

٣ - في (ب) : أولها.

٤ - الأنعام - ١٦٢.

قال المؤلف : "سكن الياء باعتبار الفتح قبل الألف والتقى ساكنان إجراء للوصل مجرى الوقف، وعبارة بعض سكنها بنية الوقف". تيسير التفسير (مح) ٥٣٦/٤. ينظر أيضاً: تحبير التيسير ص ١١٠-١١١.

٥ - البقرة - ٦، ويس - ١٠.

٦ - بعدها في (ج) : ها.

٧ - مريم - ١.

في (أ) : كهيعص.

(من كهيعص) ساقط من (ج).

٨ - في (ب) : ألف.

٩ - ينظر رأيهم في: الإنصاف ٦٥٠/٢، والمفصل ص ٣٣٠ والخصائص ٩٢/١.

١٠ - في (ب) : هذي.

١١ - في (ب) : المزيدة.

١٢ - من (وتلك المزية) إلى (ذلك) ساقط من (ج).

١٣ - (واضربان) ساقطة من (ب).

١- لأن أولهما حرف مدّ، والثاني مدغم، ومدّ الصوت يجري مجرى التحريك، ولإدراج المدغم في المدغم فيه، حتى كأن التلفظ بالمدغم فيه وحده، وذلك إذا كانا في كلمة [واحدة] كـ "دَابَّة" أو ما نزل منزلة كلمة واحدة - كما هنا - ولكن يثقل التقاؤهما إذا كان سكون حرف العلة حياً، كتشديد نون "هَتَيْن"، وكقولك: "دُوبَّة" - بتشديد الباء - تصغير "دَابَّة". ويجوز إمالة ما قبل ياء التصغير إلى الفتح تسهيلاً<sup>١٣</sup>.

وإنما حذفت مع هذا الحكم واو الجماعة وياء المخاطبة للتخفيف إجراء على الأصل، مع أن الواو والياء ثقيلتان<sup>١٤</sup> لا كالألف، فإنها خفيفة - مع أن في حذفها ما مرّ - ولا تدخل نون<sup>١٥</sup> التوكيد إلا في الطلب وجواب القسم، لأن القسم يكون على ما يطلب حصوله. وفي النفي بـ "لا" لشبهه<sup>١٦</sup> بالنهي<sup>١٧</sup>.

١ - في (ب) : بالشديد.

٢ - في (ب) : ومدة.

٣ - في (ب) : تجري.

٤ - (مجرى) ساقطة من (ب).

٥ - ينظر رأي الكوفيين حول مسألة إلحاق النون، وأدلتهم في ذلك في الإنصاف ٦٥١/٢، ومنها قولهم: "الألف فيها فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة".

٦ - (في المدغم) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : التلفت.

٨ - في (ب) : "ذلك وإذا كان". وتكررت بهذه الصيغة: وإذا كان ذلك.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - في (ب) : ذابة.

١١ - في (ب) : ديبة.

١٢ - الإمالة: أن تتحوّ بالفتح نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض، وهي قسمان: شديدة ومتوسطة، فالشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة. والفرض منها الإعلام بأن أصل الألف الياء. ينظر: الإتيان، للسيوطي ٩٢/١، وشرح المفصل ٥٢/٩ وما بعدها.

١٣ - من (ولكن يثقل) إلى (تسهيلاً) ساقط من (ج).

١٤ - في (أ) و(ج) : ثقيلتان وفي (ب) : ثقيلتان.

١٥ - (نون) سقطت منها النون الأولى في (ب).

١٦ - في (ب) : شبهه.

١٧ - شابه النفي النهي في الصورة، فأعطي حكمه، وهو قليل الاستعمال - أي النفي مع نوني التوكيد - ينظر شرح المراح ص ٦٢.

وإنما ضمَّ أوَّل الماضي الثلاثي المبني للمفعول، وكسر ما قبل آخره، لأنَّ فاعله مجهولٌ غير معقول، وإذا علم فإنَّما علمٌ من خارج، لا من الجملة. وذلك الوزن في الأسماء غير معقول، إلاَّ "دُلَّ" اسماً لدويبة تشبه "ابنَ عرس" و "وَعِل" إذا ضمَّ أوَّلُه وكسر ثانيه.

وضمَّ أوَّل المضارع الثلاثي، وفتح ما قبل آخره إذا بني للمفعول، لأنَّ هذا الوزن شبيهه "فُعِّلَ" - بضم الفاء - وهو غير معقول في الأسماء. وكذا الرباعي بالهمزة الزائدة - أعني مضارعه - لأنَّه يكون وزنه كوزن مضارع الثلاثي إذا بنى للمفعول لأنَّ همزته "تحذف غالباً" وحمل غير الثلاثي في ذلك على الثلاثي.

وإذا كان أوَّل الماضي همزة وصل، وبني للمفعول، ضُمَّت هي والثالث، نحو : "أَصْطَفَيْ، وَأَحْمَرَّ بِهِ، وَأَحْمَوْرَّ بِهِ" - بتشديد "رائهما" - إذ لو فتح الثالث لالتبس بالأمر إذا وصل لحذف الهمزة حينئذ ووقف. ولو كسر لثقل باجتماع كسرتين. وإذا كان أوَّلُه تاء زائدة زيادة معتادة ضُمَّت هي

١ - بعدما في (ب) : مخير.

٢ - (علم) ساقطة من (ج).

٣ - في (ب) : ان.

٤ - (عرس) مكانها بياض في (ب).

٥ - الوَعْل، والوَعْل جميعاً : تَيْسُ الجبل. ينظر : اللسان (وعل) ١١/٧٣١.

٦ - في (ب) : أو.

٧ - في (ب) : تشبيه بفعل.

(فُعِّلَ) بناء قليل زاده الأخفش، ينظر : المنصف ١/٢٧، وأبنية الصرف ص ١٤٢.

٨ - في (ب) : مضارعة.

٩ - في (ب) : بنا.

١٠ - (للمفعول) ساقطة من (ب).

١١ - في (ب) : همزة.

١٢ - من (وكذا الرباعي) إلى (غالبا) ساقط من (ج).

١٣ - (واحمور به) ساقطة من (ب)، و(به) ساقطة من (أ).

١٤ - في (أ) : بشديد.

١٥ - في (ج) : لو كسر.

١٦ - من (ولو كسر) إلى (كسرتين) ساقط من (ج).

وما يليها. ولو فتح ما يليها لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل عند الوقف.  
 وإنما قام المفعول مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه - وهو ضده<sup>١</sup> في المعنى -  
 لأنَّ للفعل طرفين : طرف<sup>٢</sup> الصدور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع، وهو  
 المفعول، فكانت بينهما مناسبة من حيث الطرفية. وأيضاً فاعلية الفاعل  
 بإسناد الفعل إليه، لا بإحداثه شيئاً، ألا ترى أنَّ "زيداً" في قولنا : "مَاتَ  
 زَيْدٌ" فاعل، مع أنَّه لم يُحدث شيئاً، بل مفعول في المعنى<sup>٣</sup>، لأنَّ الله -  
 سبحانه - أماته. وبسطت في النحو<sup>٤</sup>، وشرح اللامية<sup>٥</sup> أسباب حذف  
 الفاعل، ونياية المفعول عنه. والله أعلم.

١ - هي (ب) : ضد.

٢ - (طرف) ساقطة من (ب).

٣ - هي (ب) : في المفعول.

٤ - كما هي : المسائل التحقيقية ص ١٠٥.

٥ - ج ٢ ص ١٠١ وما بعدها.

أسباب حذف الفاعل، ونياية المفعول عنه محصورة في الآتي :

- أسباب لفظية : كالإيجاز، وتصحيح النظم.

- أسباب معنوية : كالعلم به، والجهل به، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه، أو عليه.

ينظر : شرح الأشموني على الألفية ١٧٨/٢.

## [الفصل السادس : اسم الفاعل]<sup>١</sup>

اسم الفاعل : ما اشتق من المصدر لمن قام به الفعل، بمعنى الحدث<sup>٢</sup>. فخرج بقولي : "لمن قام به الفعل" اسم المفعول، فإنه لمن وقع عليه الفعل، واسم التفضيل فإنه لمن قامت به الزيادة في الفعل<sup>٣</sup>، لا لمجرد من قام به أصل الفعل، وكذا صفة المبالغة. وخرج أيضاً اسم الزمان والمكان، فإنه لما وقع فيه الفعل. واسم الآلة، فإنه لما به الفعل. وخرج أيضاً الفعل، فإنه للحدث باعتبار الزمان. وخرج بقولي : "بمعنى الحدث" الصفة/ ٢٥ أ/ المشبهة، فإنها للذات مع ثبوت صفة لها. فمعنى "زَيْدٌ حَسَنٌ" : أنه ثبت له الحسن، وأنه فيه. ولو أردت الإخبار بأنه قد حدث له الحسن فيما مضى، أو الآن، أو في المستقبل لحولت الصيغة إلى وزن "فَاعِلٌ"، فتقول : "حَاسِنٌ".

وإن قلت : لم أخرجت الفعل بقولك : "لمن قام به الفعل"، مع أن قولك هذا مانع من دخوله فضلاً عن أن يحتاج إلى إخراجة ؟ قلت : لأن المراد بالفعل في قولي : "لمن قام به الفعل" : الفعل اللغوي لا الاصطلاحي. وإن قلت : فلم لم تخرج اسم التفضيل بقولك : "بمعنى الحدث" ؟ قلت : لأنه ولو كان لا يدل على الحدث لكنه قد سبق هذا القيد ما يخرج به، وإخراجه بعدما خرج تحصيل للحاصل.

و"وَأَجِبٌ، وَدَائِمٌ، وَبَاقٍ" صفات مشبهات، لأنها لا تدل على الحدث، لأن معناها شيء متصف بالوجوب، أو الدوام، أو البقاء، لا شيء واجب، أو دام،

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في : شرح اللامية ١٧٦/٢ وما بعدها.

٢ - إلى كلمة (الحدث) تعريف لا بن العاجب في شرح الكافية ١٩٨/٢ ونصه : "اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث".

٣ - في (ب) : العقل.

٤ - (الفعل) ساقطة من (ب).

٥ - في (أ) : اخرج.

٦ - في (ب) : أنه.

٧ - في (ب) : دخول.

٨ - (الفعل) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : الدم.

أو بقي فيما مضى، أو يجب، أو يدوم، أو يبقى في الحال، أو الاستقبال<sup>١</sup>،  
فليست<sup>٢</sup> باسم فاعل. وقد خرجت<sup>٣</sup> بقولي: "بمعنى الحدوث". ولو قلت: "  
ويجرى عليه" بدل قولي: "بمعنى الحدوث"<sup>٤</sup> لصح. وخرجت به الصفة  
المشبهة، لأنها لا تجري على المضارع. إلا أنه يكون الحد غير مانع، لأنه  
يشتمل الصفة المشبهة التي بوزن "فَاعِل" ك"بَاقٍ، ودَائِمٌ، ووَاجِبٌ، وطَاهِرٌ  
الْقَلْبِ". [ومعنى الجري على الفعل أنه تحرك الأول منهما، وسكن الثاني  
وتحرك الثالث منهما، ولو اختلف نوع الحركة كالفتح في المضارع والضم  
فيه مع الكسر في اسم الفاعل. وكذا إذا قلت بعد يجريان اسم مفعول  
الثلاثي أو اسم الزمان أو المكان<sup>٥</sup>].

وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي<sup>٦</sup> على وزن "فَاعِل" ك"الضَّارِبُ، والقَاضِي،  
والدَّاعِي". وتغلبت الاسمية على لفظ "القَاضِي" إذا أريد به "قاضي  
الخصومات".

وإنما سميت صيغة اسم الفاعل من<sup>٧</sup> الثلاثي، أو غيره "اسم فاعل" نظراً  
إلى أنها اسم من فَعَلَ الفَعْل. فليس الثلاثي بأولى بهذا الاسم من غيره،  
وليس كما زعم بعض: أنها سميت بذلك تغليبا لصيغة اسم الفاعل  
الثلاثي لكثرتة<sup>٨</sup>.

١ - في (ب): والاستقبال.

٢ - في (ب): فليست.

٣ - (خرجت) سقطت منها الراء والجيم في (ب).

٤ - من (وقد خرجت) إلى (قلت) ساقط من (ج). وجاءت بدلا منها هذه العبارة: فضلاً عن أن أقول  
لإخراجها.

٥ - بعدها في (ج): ولو قلت.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - المجرد الصحيح وغيره.

٨ - (من) ساقطة من (ب).

٩ - من القائلين بذلك ابن الحاجب في شرح الكافية ١٩٨/٢ ونصه: "سمي.. بلفظ الفاعل الذي هو وزن  
اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي..". ينظر أيضاً: شرح اللامية ١٨٥/٢، وشرح المراح ص ٦٥.

وليس من اسم الفاعل ما كان بوزن "فَاعِلٌ" <sup>١</sup> دالاً على الثبوت لا الحدوث - كما مر - ولا <sup>٢</sup> ما ليس على وزنه كـ "فَعِيلٌ" و "فَعُولٌ".

واسم الفاعل مبني على المضارع، حذف حرف المضارعة، وزيدت الألف بين الفاء والعين، وكسرت العين كـ "يَضْرِبُ" و "ضَارِبٌ". وإنما زيدت فيه بعد حذف حرف المضارعة، لئلا يلتبس بالماضي.

وخصّت الألف بالزيادة لخفتها. ولو زيدت أولاً امتنع <sup>٣</sup> الابتداء بها لسكونها. ولو أبدلت همزة متحركة أولاً خرجت عن أصلها المقصود من الخفة الآتية من السكون. ولو حرّكت الهمزة بالضم، وأبقيت العين كما في المضارع لالتبس بالأمر من "النَّصْرُ" ونحوه، وبمضارعه المبدوء بالهمزة. ولو حرّكت بالفتحة لالتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة المفتوح العين إن أبقيت فيه فتحة العين كما في المضارع ولو حرّكت بالكسرة، وأبقيت حركة عين المضارع فيه لالتبس بالأمر من المضارع المكسور العين المبدوء بالهمزة. ولو زيدت الألف آخراً لالتبس بماضي الاثنين، وحمل ما لا لبس فيه على ما <sup>٤</sup> فيه لبس. ولو فتحت وكسرت العين مطلقاً لالتبس بأمر الرباعي بالهمزة. ولو فتحت <sup>٥</sup> وتحت العين مطلقاً لالتبس بالماضي الرباعي بالهمزة، وباسم التفضيل و بالمضارع المفتوح العين - كما مر <sup>٦</sup> - ولو فتحت وضمت العين لالتبس بالمضارع، من نحو: "نَصَرَ" المبدوء بالهمزة. ولم يعتبر الفرق بالإعراب، لأنه قد يتوافق إعرابه وإعراب

١ - في (ب) : لفاعل.

٢ - (لا) ساقطة من (ب).

٣ - في (ب) : اشتق.

٤ - في (أ) : حرّكتا.

٥ - تكررت بعدها في (ب) العبارة من (وزيدت الألف) إلى قوله (كما في المضارع).

٦ - (ما) ساقطة من (ب).

٧ - (فتحت) مكررة في (ب).

٨ - في ص ١٥٨ من التحقيق.



المضارع، وقد يوقف عليه. ولو فتحت عين اسم الفاعل لالتبس بماضي "يَفَاعِلُ". ولو ضمت لزم الثقل لإعمال العضلتين<sup>١</sup> معاً في الضم، وأيضاً الضم جزء الواو، والواو ثقيل، فلم يبق إلا الكسر فارتكب، ولو ألبس بأمر "يَفَاعِلُ" - كذا قيل -.

ويبحث فيه بأن الضم أولى، لأن فيه ثقلًا، وفي الكسر إلباسًا، والثقل أولى من الإلباس. وقيل: كسرت - مع أن في الكسر إلباسًا بأمر "يَفَاعِلُ" - لأن فيه إلباس الشيء بما يضاويه، لأن بين الأمر واسم الفاعل مضاهاة من حيث أن كلا منهما مبني على المضارع، واسم الفاعل قد أشبهه المضارع أيضاً في الحركة والسكون وغيرهما - كما مر<sup>٢</sup> - بخلاف الفتح ففيه إلباس الشيء بما لا يضاويه. / ٢٦ أ/ ويبحث فيه بأن المضاهاة موجودة، فإن الماضي مع مرفوعه يقع صفة، وصلة، وحالًا، وخبرًا كما يقع اسم الفاعل<sup>٣</sup>، وبأن الثقل أولى من الإلباس، سواء كان إلباسًا بين متضاهيين أو غيرهما، وقد يقال: كسرت لاعتدال الكسرة بين الفتحة والضمّة.

١ - في شرح اللامية ٢٠٨/١: "الضم يحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى طرفي الشفة".

٢ - في ص ١٣٤ من التحقيق.

٣ - في (ب): الفعل.

٤ - (من) ساقطة من (ب).

## [الفصل السابع : الصفة المشبهة]

الصفة المشبهة : ما اشتق [من المصدر]<sup>١</sup> لمن قام به الفعل على معنى الثبوت<sup>٢</sup>. و الكلام في ذلك كالكلام في تعريف اسم الفاعل، وهو خارج بقولي : "على معنى الثبوت". وتكون من فعل لازم لزوماً أصيلاً أو عارضاً كـ "رَحِيمٌ"، فإن أصله التعدي، [على جواز نقل غير المضموم إلى الضم في الوسط للمبالغة، بلا جعله من باب "نَعَمْ"، لأنه إن جعل من بابه حين النقل لم يتصرف، فلا وصف له]<sup>٣</sup>.

وتكون<sup>٤</sup> على وزن "فَعِلٌ" - بفتح فكسر - كـ "فَرِحٌ" و "خَشِنٌ"، وبفتح فإسكان كـ "سَهْلٌ"، وبضم فإسكان كـ "صَلْبٌ"، أي : شديد غير منعطف، وبكسر فإسكان كـ "مَلَحٌ"، أي : غير عذب، وبضميتين كـ "جُنُبٌ" : لمن عليه جنابة، وغير الولي، [والبعيد]<sup>٥</sup>، ويستوي فيه الواحد والجمع. وبفتحتين كـ "حَسَنٌ"، و "فَعِيلٌ" كـ "ظَرِيفٌ"، و "فَعَالٌ" كـ "جَبَانٌ"، و "بالضم كـ "شَجَاعٌ" و "فَعْلَانٌ" - بالفتح - كـ "عَطْشَانٌ". و "أَفْعَلٌ" كـ "أَحْوَلٌ" و "أَحْمَرٌ"، ويختص هذا الأخير بفعل المكسور العين. وأما "أَحْمَقٌ" بمعنى

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ١٨٤/٢ وما بعدها، وشرح المراح ص ٦٧.

٢ - زيادة يقتضيها استقامة السياق.

٣ - هذا تعريف لابن الحاجب ونصه : "الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت". شرح الكافية ٢٠٥/٢. ينظر أيضاً : شرح اللامية ١٨٤/٢ وما بعدها.

٤ - في (ب) : الفعل.

٥ - في (ب) : ولا بلا جعل له.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - (تكون) سقطت منها النون في (أ).

٨ - في (ب) : تشديد.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - الواو ساقطة من (ب).

١١ - في (ب) : شاع.

١٢ - الواو ساقطة من (ب).

١٣ - هذه الأوزان المذكورة للصفة المشبهة هي الفالبة. ينظر : تصريف الأفعال والأسماء ص ٣٩١.

: قليل العقل، أو الجاهل<sup>١</sup>، و"أَدَمٌ" بمعنى : شخص لونه أَدَمَةٌ، أي : سُمرة، و"أَخْرَقُ" بمعنى : أَحْمَقُ، و"أَرْغَدُ" بمعنى : واسع العيش متنعم، و"أَسْمَرٌ" و"أَعْجَفُ"، أي : هزيل، و"أَعْجَمُ" فمن : "حَمَقَ، وأَدَمَ، وخَرَقَ، ورَغَدَ، وسَمَرٌ، وعَجَفَ، وعَجَمٌ" - المضمومات العين - وذلك شاذ. أو من المكسورات العين، لأن فيهن لغتين، وهو أولى ، ووجهه الأولى أن الضم فيهن أشهر، فالأولى كون الوصف منهن ولو على الشذوذ، ولا يخفى أن عدم الشذوذ أولى. وقد اقتصر بعضهم على الأول لعدم حفظه لغة الكسر<sup>٢</sup>.

١ - في (ب) : والجاهل.

٢ - لم يذكر صوغ الصفة المشبهة من غير الثلاثي، والتي تكون على بناء اسم الفاعل إذ قصد الثبوت نحو: "مُعْتَدِلُ الْقَامَةِ"، و"مُسْتَقِيمُ الرَّأْيِ". ينظر: تصريف الأسماء والأفعال ص ٣٩٢، وأبنية الصرف ص ٢٧٥-٢٧٦.

## [الفصل الثامن : اسم التفضيل ]<sup>١</sup>

اسم التفضيل : ما اشتق من مصدر لمن قام به الفعل، بزيادة على غيره على معنى الثبوت. والكلام في ذلك ظاهر مما مر في حدي اسم الفاعل، والصفة المشبهة. وخرجت الصفة المشبهة بالزيادة، وصفة المبالغة بالثبوت.

ويبنى من الفعل الثلاثي<sup>٢</sup> التام المبني للفاعل المثبت، الذي لا يدل على لون، أو عيب ظاهر. ولو بني من غير الثلاثي لم يعلم المقصود، فلو بني من "أَعْلَمَ" لم يعلم أنه كثير العلم، أو كثير الإعلام. أو من "اسْتَخْرَجَ" و"انْبَعَثَ" - بحذف الزوائد - لم يعلم أنه كثير الاستخراج والانبعاث، أو كثير الخروج والبعث. أو بغير حذف لم يُبَيَّن. قيل : ولم يُبَيَّن من اللون والعيب لئلا يلتبس بالصفة المشبهة، لأنك لو بنيته من "الْحُمْرَةُ" لقلت "أَحْمَرُ" فلا يعلم أنه كثير الحمرة، أو ذو حمرة. ويجوز بناؤه من "الْجَهْلُ" و"الضَّلَالُ" ونحوهما، لأنه ليس ذلك عيباً ظاهراً. ولو بني من المبني للمفعول لالتبس بالمبني من فعل الفاعل. واختص بفعل الفاعل لا بفعل المفعول، لأنَّ الفاعل أولى لا يتم الكلام بدونه. وقيل : لأنه لو خص بفعل المفعول لبقى أكثر الأفعال بلا تفضيل، لأن أكثرها لازم ؛ [لأن اسم التفضيل لا بد من استتار ضمير فيه وقد يظهر واللازم المبني للمفعول إنما يكون نائبه الفاعل فيه ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو مضمراً أو ضميراً المصدر وضمير المصدر لا يتصور فيه]<sup>٣</sup>. وقيل : لأنَّ الفاعل أكثر من

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ١٧٧/٣، وشرح المراح ص ٦٨ وما بعدها.

٢ - يكون مجرداً قابل معناه للكثرة. ينظر : شرح المراح ص ٧٠.

٣ - (أنه) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب) : كلام.

٥ - في (ب) : أو مجروراً أو مضمراً أو ضميراً.

٦ - زيادة من (ب).

المفعول. - وهو داخل في ضمن القول الثاني. -

وشذ نحو: "هُوَ أَحْمَرُ وَأَكْلَبُ" لبنائهما من "الحمار" و"الكلب" لا من الفعل. و"أَشْغَلُ مَنْ ذَاتَ النُّحَيْنِ". و"أَخْصَرُ" لبنائهما من المبني للمفعول. و"أَعْطَى" و"أَخْصَرُ" لأنهما من غير الثلاثي. قيل: و"أَحْمَقُ مِنْهُ" لأنه من العيوب. وقد يقال هو ك"أَجْهَلُ وَأَضْلُ".

١ - في (ب) : وهذا.

٢ - (هو) ساقطة من (ب).

٣ - بعدها في (ب) : بمعنى أشد شبها بهما أو كثيرهما.

٤ - قد يكون اشتقاقهما من الفعلين "كَلَبَ" بمعنى غَضِبَ وَسَفِهَ، وكذا من "حَمَرَ" بمعنى غضب وتبلد. فإذا كان هذا المقصود، لا يعتبران شاذين. ينظر: شرح المِفْصَل ٩٢/٦.

٥ - في (أ) و(ب) : النحيين.

النُّحَي : الزُّق أو ما كان للسُّمن خاصة، وجرة فخار يجعل فيها لبن ليُمخض. ينظر : القاموس المحيط ٣٩٦/٤.

"أشغل من ذات النحيين" مثل عربي، قصته أن شخصا يدعى (خَوَات بن جُبَيْر الأنصاري) اعترض امرأة من العرب أتت سوق (عكاظ) ومعها نحيا سمن، فأشغلها بإمساكهما، ثم واقمها. لذا ضرب المثل بها في الاشتغال.

ينظر : مجمع الأمثال ٥٢٥/١، وشرح المِفْصَل ٩٤-٩٥، وشرح المراح ص ٧٠.

٦ - في (أ) : لبنائهما.

٧ - في (ب) : لأنها.

٨ - بعدها في (ب) : أعطى من الرباعي وأخصر من الخماسي المبني للمفعول وهو اختصر.

## [الفصل التاسع : صيغة فعيل بمعنى فاعل وبمعنى مفعول]

يجيء "فَعِيلٌ" بمعنى "فَاعِلٌ" كـ "نَصِيرٌ" و"نَصِيرَةٌ"، وبمعنى "مَفْعُولٌ" فلا يقرن بالتاء للمؤنث إذا وجد دليل المؤنث، كـ "امْرَأَةٌ جَرِيحٌ" "فرقاً" بين "فَعِيلٌ" بمعنى "مَفْعُولٌ" ٢٧/أ و"فَعِيلٌ" بمعنى "فَاعِلٌ". ولم يكن الفرق بعدم القرن بالتاء في "فَعِيلٌ" بمعنى "فَاعِلٌ"، لأنه أصل بالنظر في "فَعِيلٌ" بمعنى "مَفْعُولٌ"، فأجري على الأصل من القرن بالتاء عند التأنيث. وقد لا يقرن نحو [إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ] في أحد أوجه ذكرتها في غير هذا تشبيهاً بـ "فَعِيلٌ" بمعنى "مَفْعُولٌ".

ويقترن وجوباً "فَعِيلٌ" بمعنى "مَفْعُولٌ" بالتاء إذا كان المؤنث، وغلب عليه الاسمية، كـ "ذَبِيحَةٌ" بمعنى شاة، أو ناقة، أو دابة مذبوحة.

وبدل على المبالغة صيغة "فَعُولٌ" - بفتح الفاء - ويستوي فيه المذكر والمؤنث كـ "امْرَأَةٌ صَبُورٌ". ويقرن بالتاء للمؤنث إن كان بمعنى "مَفْعُولٌ" كـ "نَاقَةٌ رَكُوبَةٌ". وإنما أعطي الاستواء في "فَعِيلٌ" للمفعول، وفي "فَعُولٌ" للفاعل قصداً للتعادل. وصيغة "فَعَالٌ" كـ "صَبَّارٌ"، وصيغة "مَفْعَلٌ" - بكسر الميم، وفتح العين - كـ "سَيْفٌ مَحْزَمٌ" - بخاء وزاي معجمتين، أو بخاء

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٢٤٥/٢-٢٤٦.

٢ - (جريح) مكانها بياض في (ب).

٣ - في (ب): فريقاً.

٤ - الأعراف ٥٦.

٥ - في (ب): وجه.

٦ - (هذا) ساقطة من (ب).

قال المؤلف في تيسير التفسير (مح) ٨١/٥: "قلت: وأقرب ما يقال: إن فعيلاً يذكر مع المؤنث سماعاً فصيحاً لشبهه المصدر، أو للنسب، أو لشبهه وزن فعيل بمعنى مفعول...". وفي شرح اللامية ٢٤٦/٢ قوله: "قيل: ذكر (قريب) لتأويل الرحمة بالمذكر وهو الفُفْران أو الإنعام، أو لأن قريباً بمعنى المسافة يذكر ويؤنث، وبمعنى النسب، والرحم مؤنث... أو لأن المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملاً على لفظ آخر، أو لأن قريباً نعت لمذكر أي: شيء قريب...".

ينظر أيضاً: معاني القرآن، للقراء ٢٨٠/١-٢٨١، والأشباه والنظائر ١٧٦/٢ وشرح المراح ص ٧١.

٧ - في (ب): يقرون.

٨ - (في) ساقطة من (ب).

٩ - بمعنى شديد القطع.

يقال للسيف إذا كان قطعاً: مَقْصَلٌ، ومِخْضَلٌ، ومِخْذَمٌ، وجِرَّازٌ، وعَضْبٌ وحُسَامٌ، وقَاضِبٌ، وهَذَامٌ. ينظر: فقه اللغة، للثعالبي ص ٢٤٩.

معجمة، وراء مهملة، أو بجيم فزاي - وتكون هذه الصيغة للآلة أيضاً.  
وصيغة "فَعِيل"¹ - بالفتح والتخفيف - وصيغة "فَعَلَ"² - يكسر العين -  
و"فَعِيل" - بكسر الفاء، وتشديد العين - ك"فَسَّيَق"، و"فَعُول"³ - بفتح  
وتشديد - ك"قَيَّوم" لكثير القيام، و"فَعْلَان" ك"عَطْشَان"⁴. وصيغة  
"فُعَّال" - بالضم والتشديد - ك"كَبَّارٌ وَطُولٌ"، وصيغة "فَعَّالَة" للمذكر  
والمؤنث ك"عَلَّامَة" و"نَسَّابَة" - بالفتح والتشديد - وصيغة "فَاعَلَة" كذلك  
ك"رَجُلٌ رَاوِيَة" أي: كثير الرواية. وصيغة "فَعُولَة" - بالفتح والتخفيف  
كذلك - ك"رَجُلٌ فَرُوقَة"، أي: كثير الخوف. صيغة "فُعَّالَة" - بضم ففتح  
- ك"هُمَزَة وَضَحَكَة" لكثير الهمز والضحك. وصيغة "مَفْعَالَة"⁵ - بكسر  
الميم كذلك - ك"سَيْفٌ مَخْزَامَة". وصيغة "مَفْعَال" - بالكسر كذلك -  
ك"امْرَأَة مَعْطَار". وصيغة "مَفْعِيل" - بالفتح - ك"رَجُلٌ مَعْطِير وامْرَأَة  
مَعْطِير".

قيل: استوى المذكر والمؤنث في ذلك الذي نصصت أنه للمؤنث والمذكر  
لقلته. ولا أسلم قلة "فَعَّالَة وَمِفْعَال"، وإنما يقاس "فَعُول وفَعِيل"⁶. وقيل:  
جميع ذلك.

١ - نحو: سَمِيع.

٢ - (فعل) ساقطة من (ب).

فعل نحو: مَلِك.

٣ - في (ب): مفعول.

٤ - في (ب): لكثير المنع.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب): مفاعلة.

٧ - في (ب): بكسر الفاء.

٨ - الأصح كونها بكسر الميم. ينظر إصلاح المنطق ص ٢١٩، ٣٥٨.

٩ - في (أ): مفعول.

أشار إلى كثرة مجيء صيغ المبالغة على: "فَعُول، وَمِفْعَال، وَقَعَال، وَقَعِل، وَقَعِيل سيبويه وابن مالك، ولم  
تقسّم إلى سماعية وقياسية.

ينظر: أبنية الصرف ص ٢٦٩ وما بعدها.

وقالوا : "امرأة مسكينة" - بالتاء - حملاً على "فقيرة" ، وإلا فهو كـ "مُعْطِرٍ وَعَدُوَّةٌ" حملاً على "صديقة" ، وإلا فهو كـ "صَبُور" - والشيء يحمل على نظيره ونقيضه - .

### [الفصل العاشر : اسم الفاعل من الرباعي وغيره]<sup>١</sup>

اسم الفاعل من الرباعي، أو الخماسي، أو السداسي<sup>٢</sup> بوزن مضارعه مع زيادة ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر. وإنما خصت الميم بالزيادة لقرب مخرجها من مخرج الواو، الذي هو من حروف العلة الكثيرة الدوران - التي هي أولى بالزيادة - لكن لم تزد الواو لأنها لا تراد أولاً ولا الياء للبس بالمضارع لحذف حرف المضارعة، ولولم يحذف لزم اجتماع ياءين. ولا الألف لعدم صحّة الابتداء بها، وإن أبدلت همزة لا لتبس بالمضارع.

[وقيل]<sup>٣</sup> : لم تكسر الميم لتلا يلتبس بالآلة [إذا كان من الرباعي المبدوء بالهمزة. وحمل على ذلك غيره ممّا لا لبس فيه كـ "مُدْحَرَجٌ، وَمُسْتَخْرَجٌ وَمُعَلَّمٌ" - بتشديد اللام - وفيه أنّ الفتح قبل آخر اسم الآلة فارق، ولعله لقلّة هذا الفرق، وخفائه. ثمّ المراد بالآلة "مِفْعَلٌ" بدون ألف]<sup>٤</sup>. ولم تفتح لتلا يلتبس باسم المكان واسم الزمان من المضارع المكسور العين [الثلاثي، أو الذي ماضيه "أَفْعَلٌ" كـ "أَكْرَمَ". وحمل على ذلك غيره

١ - في (ب) : فقرة.

٢ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٢٢٦/٢ وما بعدها، وشرح الراح ص ٧٢.

٣ - في (ج) : والخماسي والسداسي.

٤ - من (ميم مضمومة) إلى (بالزيادة) ساقط من (ب).

٥ - في (ب) : يحذف.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - زيادة من (ب).

٨ - بعدها في (ب) : واو.



مما لا لبس فيه<sup>١</sup>. وشذَّ "مُسَّهَب" - بفتح الهاء - اسم فاعل "أَسَّهَب" أي : أكثر كلاماً لا جدوى له، والقياس الكسر. و"يَافَع" اسم فاعل "أَيَّفَع"، والقياس "مَوْفَع".

ويفتح ما قبل تاء التانيث في اسم الفاعل وغيره فتح بنية لا فتح بناء - كما زعم بعض - للخفة، ك"مُكْرَمَة" ، و"صَلَاة" ، الأصل : "صَلَوَة" - بفتح الواو متصلة بالتاء - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتح<sup>٢</sup>.

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب) : بالفتح.

٣ - اليَافَعُ : ما أشرف من الرمل، ويسمى به كل مرتفع، وكل شاب. ينظر : اللسان (يفع) ٤١٤/٨.

٤ - في (أ) : التانيث.

٥ - البنية : الصيفة وهيئة الكلمة ينظر : المعجم الوسيط ٧٢/١.

٦ - في (ب) : مرمة.

٧ - جاء بمثال (صلاة) لعقد مقارنة وإثبات وجه الشبه، فيكون فتح الميم عارض للاتصال بالتاء، كما في قلب الواو ألفاً لتحركها بعد الفتح.

## [الفصل الحادي عشر : اسم المفعول]

اسم المفعول : ما اشتق من المصدر لمن<sup>١</sup> وقع عليه الفعل<sup>٢</sup>. وهو من الثلاثي بوزن "مفعول" كـ "مَضْرُوب" وقد يكون بوزن /٢٨ أ/ "فَعِيل" كـ "جَرِيح". وهو مبني على المضارع المبني للمفعول، كما أن اسم الفاعل مبني على المبني للفاعل، وكذا أسماء المكان والزمان، والآلة مبنية على المضارع المبني للفاعل، وذلك<sup>٣</sup> مراد بعضهم باشتقاق ما ذكر كله من الفعل المضارع؛ فأصل "مَضْرُوب" : يُضْرَب"، زيدت الميم خصوصاً - لما مرّ<sup>٤</sup> - في موضع حرف المضارعة. وتعذر زيادة حرف العلة - لما مرّ - فصار "مَضْرَب" - بفتح الميم والراء - وفتحت الميم لئلا يلتبس باسم مفعول الرباعي بالهمزة، وللتخفيف<sup>٥</sup> لأن المرجع بعد ذلك لضم الراء وإشباعها بواو، لأنه لو أبقى الراء على الفتح لالتبس بأسماء المكان والزمان، والمصدر الميمي المفتوحة العين. ولو كسر لالتبس بما كسرت عينه من ذلك [كـ "مَوْعِدَة" للثلاثة و"مَقْعَد" - بالفتح - لهنّ، و"مَضْرَب" - بالفتح - للضرب، وبالكسر لزمان الضرب ومكانه]<sup>٦</sup>، وأشبع الراء لأنه ليس في كلامهم "مَفْعَل" - بفتح الميم وضمّ العين - بدون تاء التأنيث. ولو كسرت الميم، وأبقيت الراء على الفتح لالتبس بالآلة. ومرادنا باللبس والالتباس في هذه الأبواب - غالباً - الإجمال.

١ - ينظر : شرح اللامية ٢٣٦/٢ وما بعدها.

٢ - في (ب) : لما.

٣ - هذا التعريف لابن الحاجب في شرح الكافية ٢٠٢/٢ ونصه : "اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه". ينظر أيضاً : شرح اللامية ١٨٤/٣.

٤ - بعدها في (ب) : التي بوزن مفعول بدون ألف بعد العين.

٥ - الواو ساقطة من (ب).

٦ - تنظر ص ١٦٨ من التحقيق.

٧ - بعدها في (ب) : وصير إلى التخفيف.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : مراد.

واسم المفعول من غير الثلاثي كمضارعه المبني للمفعول، بجعل ميم مضمومة زائدة في موضع حرف المضارعة وأصل "مُخْتَارٌ وَيُخْتَارُ" - بالبناء للمفعول - "مُخْتَيَّرٌ وَيُخْتَيَّرُ" - بفتح الياء - قلبت ألفاً لتحركها بعد فتحة.

وإنما غير اسم مفعول الثلاثي خاصة لتغيير اسم فاعله<sup>١</sup>، لأنّ قياس اسم الفاعل من المضارع المفتوح العين "فَاعَلَ" - بفتحها - ومن مضمومها "فَاعُلَ" - بضمها -<sup>٢</sup> وليست التسمية باسم مفعول لكثرة اسم المفعول الثلاثي - كما قيل -<sup>٣</sup> بل لأنّه اسم لمن وقع عليه الفعل. [فليس المعتبر وزن مفعول بل معناه]<sup>٤</sup>.

- 
- ١ - في (ب) : يختار.
  - ٢ - وذلك من حيث تعلق الفعل بهما إمّا من جهة الصدور كما في الفاعل، وإمّا من جهة الوقوع كما في المفعول، فيكون بين اسميهما أيضاً. ينظر : شرح المراح ص ٧٥.
  - ٣ - بعدها في (ب) : فتغير ما بعد الألف بالكسر.
  - ٤ - في (ب) : الكثرة.
  - ٥ - ينظر : شرح المراح ص ٧٤ وما بعدها، وشرح اللامية ٢٣٨/٣ وما بعدها.
  - ٦ - زيادة من (ب).
- ترك المؤلف الحديث عن مجيء اسم المفعول على غير وزن مفعول لسبق ذكر ذلك في ص ١٦٦ من التحقيق.

## [الفصل الثاني عشر : اسما المكان والزمان والمصدر الميمي]

اسم المكان : ما اشتق من مصدر لمكان وقع فيه الفعل، أو يقع. واسم الزمان : ما اشتق من مصدر لزمان وقع فيه الفعل، أو يقع.

قال بعضهم<sup>١</sup> : وهما مبنيان على الفعل المضارع المبني للفاعل، وكلاهما من الثلاثي بميم مفتوحة زائدة بدل حرف المضارعة، كما أن اسم المفعول منه كذلك لمناسبة بينهما في وقوع الفعل. ولم يزيديا<sup>٢</sup> الواو لئلا يلتبس به. وكلاهما<sup>٣</sup> من المضارع المفتوح العين، ومضمومها بوزن "مَفْعَل" - بفتح الميم والعين - ك"مَذْهَبٌ وَمَدْخَلٌ"، تحركت الميم بحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعه، وفتحت العين<sup>٤</sup> للتخفيف، ولموافقة<sup>٥</sup> عين المضارع إذا فتحت [وأجري عليه ما كان من المضموم]<sup>٦</sup>، وكذلك المصدر الميمي<sup>٧</sup>. وليس في كلامهم "مَفْعَل" - بفتح الميم، وضم العين - و"كلاهما" من المضارع المكسور العين بوزن "مَفْعَل" - بفتح الميم، لما مر - وكسر العين لموافقة عين المضارع. والمصدر الميمي في هذا بالفتح.

وكل من الثلاثة من المضارع الواوي الفاء مطلقاً بوزن "مَفْعَل" - بفتح الميم، وكسر العين - ك"الْمَوْجَلُ وَالْمَوْعِدُ" من "يَوْجَلُ وَيَعِدُ". ولو فتح

١ - ينظر : شرح المراح ص ٧٥، وشرح اللامية ٢٩٤/٤ وما بعدها.

٢ - في (ج) بعضهما.

منهم صاحب مراح الأرواح. ينظر : شرح المراح ص ٧٥.

٣ - في (ب) : يزيديا.

٤ - في (ب) : وكلاهما.

٥ - في (ب) : يوزن.

٦ - من قوله (كمذهب) إلى (العين) ساقط من (ب).

٧ - في (ب) : الموافقة.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : الميم.

١٠ - الواو ساقطة من (ب).

١١ - في (ج) : كلاهما.

لالتبس بـ "فَوَعَلَ" كـ "جَوَزَب" ، وليس في الكلام "فَوَعَلَ" - بكسر العين - حتى يلتبس به إذا كسر، ولم يضم لأنه ليس في كلامهم "مَفْعَل" - بفتح الميم وضم العين - بلا تاء وبلا إشباع. وقيل : كسرت لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه<sup>١</sup>. ويرده أن الفتح أخف. وقيل : كسرت لأن واوي الفاء يباين محل اللام - لأن حرف العلة في أحدهما أول، وفي الآخر آخر - فلو فتحت لاشتراكا، لأن الثلاثة من محل اللام - ولو كان واوي الفاء - بوزن "مَفْعَل" - بفتح الميم، والعين - كـ "مَرَمَى" . وفتحت العين للتخفيف<sup>٢</sup>، لا لما قيل من أنه لو كسرت لتوالت كسرات من حيث أن الياء بمنزلة كسرتين، والحرف قبلها مكسور. [وأيضاً لو كسرت العين من المعتل اللام لرجعت ألف إلى الياء، ولو كانت عن واو فأدّى مع ذلك إلى الحذف جرّاً ورفعاً، لأنه حينئذ من المنقوص<sup>٣</sup> واجتماع ذلك مجتبى<sup>٤</sup>]. وشذ ما خالف ما ذكر، فانظر شرحي على اللامية<sup>٥</sup>.

والثلاثة من غير الثلاثي كاسم مفعوله، كـ "المُكْرَمُ، والمُنْطَلَقُ، والمُسْتَخْرَجُ" - بضم الميم، وفتح ما قبل الآخر - أي مكان الإكرام، ومكان الانطلاق، ومكان الاستخراج، أو زمان ذلك، أو نفس ذلك. وإنما كانت كذلك حملاً على فعلها / ٢٩ أ/ والفتح للتخفيف، وأيضاً المكان والزمان شبيهان بالمفعول في وقوع الفعل عليه.

١ - بعدها في (ب) : على.

٢ - في (ب) : فوعيل.

٣ - هذا القول منسوب للسيوطي في شرح لامية الأفعال ٤/ ٤٠٨.

٤ - بعدها في (ب) : فلما اختلفا بالواو أولاً والألف آخر يختلف الوسط.

٥ - في (ب) : لتخفيف.

٦ - في (ب) : حينئذ من المنقصر.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - ج ٤ ص ١٣ وما بعدها. وفيه ذكر الأسماء التي شذت منها ما جاء مكسور العين ومفتوحها، وعددها ثلاثة وعشرون مثل : "مَطْلَع". ومنها ما جاء مكسوراً وقياسه الفتح وعددها ثمانية عشر نحو : "مَشْرِق".

## [الفصل الثالث عشر : اسم الآلة<sup>١</sup>]

اسم الآلة : ما اشتق من مصدر لما الفعل<sup>٢</sup> به<sup>٣</sup>، وصيغته "مَفْعَل" - بكسر الميم، وفتح العين - ولو ضمَّ الميم مع فتح العين لالتبس باسم مفعول الرباعي بالهمزة، أو مع كسرهما لالتبس باسم فاعله. ولو فتح مع فتح العين، أو كسرهما لالتبس بما فتحت عينه، أو كسرت من أسماء المكان والزمان والمصدر الميمي، وذلك كـ "المَقَرَع"، أي آلة القَرَع، وهو الضرب.

ويأتي بوزن "مَفْعَال" كـ "مَفْتَا ح"، و"مَفْعَلَة" كـ "مَكْسَحَة"<sup>٤</sup> - بكسرهما - ونذر "مُفْعَل"<sup>٥</sup> - بضم الميم والعين - كـ "المُسْعَطُ والمُنْخُل" لوعاء السعوط، وهو ما يُصب في الأنف من الدواء، وما يُنخل به الدقيق. و"مُدْهَن" لوعاء الدهن - كذا قالوا<sup>٦</sup> - وقال سيبويه : ليس ذلك وأخواته بأسماء آلات<sup>٧</sup>، وهذا الصحيح إلا في "الْمُنْخُل". فانظر شرحي على اللامية<sup>٨</sup>.

١ - ينظر موضوع هذا الفصل في شرح اللامية ٤/٦٩ وما بعدها، وشرح المراح ص ٧٨.

٢ - في (ب) : لفعل.

٣ - (به) ساقطة من (ب).

٤ - الواو ساقطة من (ب).

٥ - المَكْسَحَة : ما يُكنس به الثلج وغيره. ينظر : اللسان (كسح) ٥٧١/٢.

٦ - كذا : "مَفْعَلَة" نحو : "مَكْجَلَة"، وهما بناءان سُمعا في اسم الآلة. ينظر : تصريف الأفعال والأسماء ص ٤١٣.

٧ - ومنهم ابن يعيش القائل : "هذه الأحرف : أي مما جاء مضموم الميم والعين، من نحو : المُسْعَطُ، والمنْخُل، والمُدْقُ، والمُدْهَن، والمَكْجَلَة، والمَحْرُصَة، شُدَّتْ عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمال بأن جاءت مضمومة وهي ما يُعالج به وينقل كأنهم جعلوها أسماء لما يُوعى فيه، ولم يراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق". شرح المفصل ١١١/٦-١١٢.

٨ - ينظر : الكتاب ٩١/٤، والمفصل ص ٢٤٠، وشرح المراح ص ٨٠.

٩ - ج ٤ ص ٤٧٢ وما بعدها. وفيه زاد "الْمُدْقُ" إلى "الْمُنْخُل"، وصرَّح بأن هذين الاسمين هما للآلة شرط أن يجعل "الْمُدْقُ" لما يُدَقُّ به.

## [الفصل الرابع عشر : اسما المرة والهيئة<sup>١</sup>]

مرّة الثلاثي بوزن "فَعَلَة" - بفتح الفاء، وإسكان العين - ك"ضَرْبَة، وخَرْجَة، وفَرْخَة". وإن بني المصدر على ذلك ك"رَحْمَة" دلّ على المرّة ب"وَاحِدَة"، أو نحو ذلك ك"رَحْمَة واحدة".

ومرّة غير الثلاثي بزيادة التاء نحو: "إِكْرَامَة، وإِنْطِلَاقَة، وإِسْتِخْرَاجَة". [ قيل : ونحو : "مُقَاتَلَة" ]<sup>٢</sup>. وإن بني عليها فمثل : "واحدة" ك"إِقَامَة واحدة، وإِسْتِقَامَة واحدة، ودَحْرَجَة واحدة، ومُقَاتَلَة واحدة". وشذ من الثلاثي "إِتْيَانَة، وَلِقَاءَة"، والقياس : "أَتِيَة، وَلَقِيَة".

والهيئة<sup>٣</sup> من الثلاثي صيغتها "فَعَلَة" - بكسر الفاء، وإسكان العين - ك"ضَرْبَة، وخَرْجَة، وفَرْخَة"<sup>٤</sup> - بكسر الأوائِل، وإسكان الثواني<sup>٥</sup> - وإن بني المصدر عليها، استدل بنحو : "حَسَنَة، أو قَبِيحَة، أو عَظِيمَة، أو صَغِيرَة"، أو غير ذلك ك"نَشْدَة لَطِيفَة". وكذا الهيئة من غير الثلاثي ك"إِسْتِخْرَاج حَسَن وإِكْرَام حَسَن"، وشذ حذف الزوائد وبناء "فَعَلَة" - بكسر فإِسْكَان - ك"خَمْرَة"، أي : نوع من الإخْتِمَار، وهو الاستتار.

١ - ينظر شرح اللامية ٢٢٠/٤ وما بعدها.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - هي (ب) : الهيئة.

٤ - صيغتها) ساقطة من (ب).

٥ - هي (ب) : فرخة.

٦ - بعدها هي (ب) : والهيئة أبدا للمرة بوزن فعلة بكسر فسكان للمرة والهيئة.

## الباب الثاني

### في المضاعف

[المضاعف] : هو في اللغة ما كرّر مرة أو أكثر ؛ يقال : ضَاعَفَهُ، وَضَعَفَهُ - بالتشديد - وَأَضَعَفَهُ - بالهمزة - [و] <sup>١</sup> من الثاني قول النحويين : عَدَاه بالتّضعيف، أي : بتكرير <sup>٢</sup> حرف. ويقال : ضَعَفَهُ <sup>٣</sup> - بالتشديد - بمعنى : عدّه ضعيفاً.

وفي الاصطلاح : ما تكرر فيه حرف بإدغام، أو دونه كـ "الرّد" و "الصّمم"، أو حرفان فُصل كلّ منهما بمثل الآخر، كـ "سَوَسَ، وَزَلَزَل"، [أو فُصل مطلقاً كـ "بَلال"] <sup>٤</sup>. وليس من المضاعف ما فيه حرفان متقاربان، إلاّ إن أبدل الأوّل، وأدغم في الثاني.

ويسمى المضاعف <sup>٥</sup> "أصمّ" لشدته، كما أنّ الأصمّ - وهو من لا يسمع الصوت الخفيّ - يستدعي الشدة في الصوت حتى يسمع. ولأنّه يتحقق بتكرير الحرف، كما أنّ الأصمّ يسمع الصوت بتكريره <sup>٦</sup>.

قيل : لا يقال له <sup>٧</sup> "صحيح" - ولو كان قريباً من الصحيح - لأنّ أحد حرفي التضعيف قد يصير حرف علّة، كـ "قَدّسَ تَقْدِيساً" <sup>٨</sup>، و : تَقَضَّى البَاذِي

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب) : تكرير.

٣ - في (ب) : ضعف.

٤ - زيادة من (ب).

٥ - من (ما فيه حرفان) إلى (المضاعف) ساقط من (ب).

٦ - في (ب) : يسمع.

٧ - ينظر موضوع المضاعف في : شرح اللامية ٢٠٠/١ وما بعدها، وشرح المراح ص ٨٠ وما بعدها.

٨ - (له) ساقطة من (ب).

٩ - في شرح اللامية ٢٠١/١ : "ولا يقول الصرفيون للمضاعف صحيح".



أي : تَقَضُّضٌ ، وقوله سبحانه : [[و] قَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا] ؛ أي دَسَّسَهَا ، [و "يَتَسَنَّي" ؛ أي : يَتَسَنَّ ، أبدلت الثالثة ألفاً - أي يتغير - فحذفت للجازم في قوله تعالى : [لَمْ يَتَسَنَّه] والهاء للسكت - وذلك وجه] - وخص الثالث بالإبدال ، لأن زيادة ثقل التضعيف كانت به ، ولأنه آخر ، والآخر أولى بالتغيير . وإبدال 'الياء' من أحد حريفي التضعيف في مواضع مخصوصة بخلاف الهمزة ، فإنها تبدل الياء منها في مواضع كثيرة ، ولذا قَدِّمُوا المضاعف على المهموز . وأيضاً قد قال بعض : الهمزة حرف علة ' ، ولا يخفى قربها من الألف . وعندي تجوز تسمية ' المضاعف الذي ليس فيه حرف علة صحيحاً ' .

ولا يكون إلا من دعائم ' الأبواب - وقد مرت - ' إلا ما شذ ، ك "حَبِّ فهو حَبِيبٌ" ، و "لَبَّ فهو لَبِيبٌ" ، فإنهما من باب : "فَعَلَ يَفْعُلُ" ' - بضم العينين - ' بدليل كون الوصف على "فَعِيل" .

١ - تَقَضُّضٌ : كسر جناحيه لشدة طيرانه . ينظر : اللسان (فضض) ٢١٩/٧ . "تَقَضَّى الْبَازِي" من قول المعجَّاج من (الرجز) : إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاغَ بَدَرَ تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ ينظر : المزهر ١/٤٦٢ ، وأدب الكاتب ص ٤٨٧ ، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني ٢/٢٣٦ ، وقد ورد هذا المثال في فصل الإبدال ص ٢٦١ من التحقيق .

٢ - زيادة من (ب) .

٣ - في (ج) : قد أفلح .

٤ - الشمس - ١٠ .

٥ - في (ب) : دسها .

٦ - البقرة - ٢٥٩ .

٧ - زيادة من (ب) .

٨ - في (ج) : الثاني .

٩ - في (ب) : بالتغيير .

١٠ - في (أ) : وإبدال .

١١ - من القائلين بذلك الميداني في نزهة الطرف ص ١٢٥ . ينظر أيضاً : شرح المراح ص ٨٠ .

١٢ - في (ب) : سمية .

١٣ - لكون المضاعف يشمل الصحيح والمعتل

١٤ - في (ب) : دئم .

١٥ - ينظر : الفصل الثاني من باب المصدر ص ٧٧ من التحقيق .

١٦ - الشذوذ يعود إلى استئصال "فَعَلَ" مع التضعيف . ينظر : شرح الملوكي ص ٤٧ .

١٧ - في (ب) : الغين .

وإدغام أحد المثلين<sup>١</sup> أقوى من إدغام أحد المتقاربين، لأنك تحتاج فيه إلى إدراج الأول في الثاني<sup>٢</sup> فقط<sup>٣</sup> إن كان ساكناً، وإلى إسكانه أيضاً إن تحرك. وفي المتقاربين إلى ذلك، مع إبدال أحدهما / ٣٠ / أو مثل الآخر. وسواء في الإدغام للتقارب لتقارب المخرج، وبيانه : أن تُسَكَّن الحرف، وتدخل عليه همزة الوصل، أو غيرها، فتنتظر إلى منتهى الصوت، فمن ثم ينشأ الحرف، ويخرج : تقول : "أَبَّ"، فتجد الشفتين قد أطبقت إحداها على الأخرى، فتعلم أن الباء شفوية. وتقارب الصفة كالجهر والهمس<sup>٤</sup>. ومثال تقارب المخرج قوله - سبحانه - : [قَالَتْ طَائِفَةٌ] فتبدل التاء طاء، وتدغم في الطاء [إدغاماً صريحاً. و"أَحَطْتُ" بإدغام الطاء في التاء إدغاماً غير صريح، لقوتها وضعف التاء، فتشكّل الطاء بشكل السكون تنبيهاً<sup>٥</sup>]. وقد يبدل الثاني في الإدغام مطلقاً مثل الأول. ومثال تقارب الصفة نحو : "أَمَحَى" - بتشديد الميم - أصله : "أَنَمَحَى" ، أبدلت النون ميماً وأدغمت<sup>٦</sup>.

١ - في (ب) : وإذا غام أحد المثلين.

٢ - (في الثاني) ساقطة من (ج).

٣ - (فقط) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب) : إذا.

٥ - في (أ) : ينشأ.

٦ - في (ب) : الآخر.

٧ - الجهر : هو إشباع الاعتماد في مخرج الحرف، ومنع النفس أن يجري معه. والهمس : ضعف الاعتماد في مخرج الحرف، وجري النفس مع ترديد الحرف لضعفه. ويجمع الحروف المهموسة قولك : "سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ" وباقيها مجهور. ينظر : الكتاب ٤/٤٣٤، وشرح المفصل ١٠/١٢٨ - ١٢٩، والأصول في النحو ٣/٤٠١ - ٤٠٢.

٨ - آل عمران ٧٢ - ، والأحزاب ١٣ - .

ينظر : إدغام القراء للسيرافي ص ١٢.

٩ - زيادة من (ب).

حرفا التاء والطاء من مخرج واحد، وهوما يبين طرف اللسان وأصول الشايبا نطعيتان. ينظر : شرح المفصل ١٠/١٢٥، وفي صوتيات العربية ص ١٣٧، ١٤٠.

١٠ - في (ب) : انتهى.

١١ - الصفة المشتركة بين النون والميم هي :، الجهر، والتوسط، والفنة. ينظر : الممتع ٢/٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٨.

وإدغام أحد المتقاربين جائز، وكذا أحد المثليين إن كان أحدهما في كلمة،  
والمثل الآخر في أخرى<sup>١</sup> - على الصحيح - نحو:

(أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ)<sup>٢</sup> [وَأَنْ أَضْرِبَ بَعْضَكَ]<sup>٣</sup>، [فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ]<sup>٤</sup>. [و] [إِنْ]  
كان الثاني ضميراً متصلاً فيه شبه الاتصال والانفصال<sup>٥</sup>.

والإدغام في كلمة أقوى منه في كلمتين، لأنَّ لحروف<sup>٦</sup> الكلمة تلازماً بعضها ببعض، فإذا توالى فيها مثلاًن أو متقاربان حصل ثقل لازم. وإذا كان الإدغام في كلمتين لم يصح أن يقال في إحداهما<sup>٧</sup> أنها<sup>٨</sup> مضاعفة إلا مجازاً. وصحَّ أن يقال في ذلك الحرف أنه مضاعف. والتضعيف أعم من الإدغام مطلقاً - كما رأيت - فإنَّ "الرَّدَّ" مضاعف مدغم، و"الصَّمم" مضاعف غير مدغم.

قال الإمام الأوحـد الزمخشري جار الله : الإدغام إلبـاث الحرف في مخرجه مقدار إلبـاث الحرفين<sup>٩</sup>. والإلبـاث مصدر "أَلْبَثَ"، أي : أَمَكَّتْ<sup>١٠</sup>. وقيل : إسكان الأول وإدراجه في الثاني، [فيكون اللسان يرتفع بهما

١ - في (ج) : الأخرى.

٢ - البقرة ٣٣ -، ويوسف ٩٦ -، والقلم ٢٨ -.

٣ - الشعراء ٦٣ -.

٤ - الإسراء ٢٣ -.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - زيادة ليستقيم السياق.

٧ - زيادة من (ب).

نحو : وَعَدْتُ.

٨ - في (ب) : لا الحروف.

٩ - في (ب) : تولى.

١٠ - في (أ) : أحدهما.

١١ - (أنها) ساقطة من (ب).

١٢ - ينظر : التعريفات ص ١٢، وموسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ٥٠١/٢، وشرح المراح ص

٨٢-٨٣.

١٣ - أمكته - بناء مشاة - أقامه. ينظر : القاموس المحيط ١/١٦٤.

كارتفاعه بحرف واحد<sup>١</sup>. ولا إشكال<sup>٢</sup> فيه، خلافاً لمن توهمه، بل هو أوفق من قول جار الله للإدغام اللغوي : وهو الإدخال<sup>٣</sup>.

والمدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ بشدة إخفاء الأول، وحرف في الكتابة، أو حرفان في اللفظ والكتابة، ك"الرَّحْمَنُ"، وقوله تعالى: وَذَكَّرْهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ [٤]، وقوله تعالى: [أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ] [٥]، و[أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ] [٦]، و[قَالَتْ طَائِفَةٌ] [٧]. [وسواء أن يكون الباقي نفس المدغم - وهو الأكثر - أو أصل المدغم كلام "الرَّحْمَن" فإنه أصل للراء المدغمة وتاء "قَالَتْ" فانها "أصل للطاء المدغمة"] [٨].

واجتماع الحرفين على ثلاثة أنواع<sup>٩</sup> :

الأول - أن يكونا متحركين، فيجب الإدغام، ك"رَدَّ" أصله "رَدَدَ" - بفتح الدال - ك"نَصَرَ"، سلب فتحتها، وأدغمت في الثانية تخفيفاً، إلا في الإلحاق والالتباس<sup>١٠</sup>، ك"قَرَدَدَ"، فإنه لو نُقلت فتحة الدال للراء الساكنة

١ - زيادة من (ب).

هذا التعريف منسوب لابن جني في شرح الملوكي ص ٤٥٠.

٢ - في (ب) : شكال.

٣ - في (أ) : الاخال.

الزمخشري لم يعرف الإدغام في مفضله، بل فعل ذلك ابن يعيش. ينظر : شرح المفصل ١٢١/١٠.

٤ - (والمدغم و) ساقط من (ب).

٥ - إبراهيم - ٥.

٦ - المرسلات - ٢٠.

٧ - زيادة من (ب).

٨ - في (ب) : لم.

٩ - البقرة - ٢٣، ويوسف - ٩٦، والقلم - ٢٨.

١٠ - آل عمران - ٧٢، والأحزاب - ١٣.

١١ - في (ب) : والتاء قالت وأنها.

١٢ - زيادة من (ب).

١٣ - يراجع موضوع الإدغام وشروطه في : الخصائص ١٥٩/١، وشرح المفصل ١٢١/١٠ وما بعدها.

١٤ - (سلب) مكانها بياض في (ب).

١٥ - في (ب) : الإلباس.

قبله فأدغم لم يكن مشابهاً لما ألحق به وهو "جَعَفَرٌ" ونحوه، و"الْقَرَدُّ" :  
 المكان الغليظ. وكـ "صَكَكَ" : وهو عيب في رجل الفرس، و"سُرُرٌ" جمع  
 سرير، و"طَلَلٌ" : وهو ما بقي من أثر الدار. و"جَدَدٌ" جمع "جَدَّةٌ" : وهي  
 الخُطَّةُ في ظهر الحمار<sup>١</sup>، أو في الجبل. ولو أدغمت لالتبس<sup>٢</sup> بـ "الصَّكِّ" :  
 الذي هو الكتاب، وبالذي من "السُّرور" ، الذي هو الفرح، من حيث توهم  
 المعنى، و<sup>٣</sup> أما اللفظ فالواو فيه فارقة، لكن قد يغفل عنها. وبـ "الطَّلُّ"<sup>٤</sup>  
 الذي هو مطر ضعيف. وبـ "الجَدُّ" : الذي هو بئر الطريق<sup>٥</sup>. وكـ "قَوُولٌ"  
 - بضم القاف، واسكان الواو الأولى، وكسر الثانية - وهو فعل ماضٍ  
 مبني للمفعول من "قَاوَلَ" - بفتح الواو واللام - فلو أدغم فيه لالتبس  
 بالمبني للمفعول من "قَوَّلٌ" - بفتح القاف، والواو المشددة<sup>٦</sup> واللام -  
 وكـ "اَقْتَتَلَ" : فإنه لو نقلت فتحة التاء الأولى إلى القاف فأدغمت لزال  
 همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيلتبس بـ "قَتَلَ" الذي كـ "قَدَسَ" - وهو  
 الرباعي بالتضعيف - [ولا يردُّ على ذلك قوله تعالى : [يَخْصِمُونَ] ،  
 حيث أبدلت التاء من "يَخْتَصِمُونَ" صاداً، أو أدغمت بعد نقل فتحها للخاء  
 لانه مضارع لا لبس فيه، إذ لو كان رباعياً من "خَصِمَ" كـ "كَلَّمَ" لَضُمَّ

١ - في (ب) : لحق.

٢ - في (أ) : صكد.

٣ - تخالف لونه. ينظر : المعجم الوسيط ١/١١٠.

٤ - في (ب) : لالتبس.

٥ - الصَّكُّ : لفظة فارسية معربة، اللسان (صكك) ١٠/٤٥٧.

٦ - الواو ساقطة من (ب).

٧ - في (أ) : الطلل.

٨ - الجد : البئر الجيدة الموضع من الكلأ. ينظر : فقه اللغة وسر العربية ص ٢٨٩.

٩ - في (ج) : ماضي.

١٠ - في (ب) : لا لبس بالمعنى.

١١ - في (أ) : المشددة.

١٢ - يمس - ٤٩.

حرف المضارعة]¹. وأما نحو: "تَبَاعَدُ وَتَنْزَلُ"، فلا يجوز إدغامهما². كما يعلم من شهرة أَنَّ³ المضارع لا همزة وصل فيه؛ فلو سَكَنَ التاء الأول ليدغم لجاءت همزة وصل. قيل: فيلتبسان بالماضي في الكتابة، لجواز كون الهمزة للاستفهام. وأما في النطق فهمزة الوصل لا تثبت في الدرج، وإذا ثبتت لا ابتداء بها أو للضرورة فمكسورة، وهمزة الاستفهام مفتوحة.

قلت: وذلك الالتباس بعيد، إذ لا وجه لماض يكون كذلك، ولا يتوهم أَنَّهُ من باب "ادَّارَكَ"، لأنَّه في الأصل "تَدَارَكَ" بتاء واحدة أبدلت دالاً، وسكنت وأدغمت، وزيدت الهمزة الوصلية، فافهم⁴. ولا لبس في "رَدَّ"، لأنَّه يعلم بمضارعه أَنَّهُ من باب "فَعَلَ/أُ/يَفْعَلُ" - بفتح العين في الماضي، وضمَّها في المضارع - والمضاعف لا يجيء من "فَعَلَ يَفْعَلُ" - بضمهما - إلا قليلاً، ولا في "قَرَّ" لأنَّه يعلم بمضارعه أَنَّهُ من باب "ضَرَبَ"، لأنَّ المضاعف لا يجيء⁵ من باب "فَعَلَ يَفْعَلُ" - بكسرهما - ولا في "عَضَّ"، لأنَّه يعلم بمضارعه أَنَّهُ من باب "عَلِمَ"، لأنَّ المضاعف لا يجيء⁶ من باب "فَعَلَ يَفْعَلُ" - بفتحهما -¹.

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ب): إدغامها.

٣ - (أَنَّ) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب): الالتباس.

٥ - من (ولا يتوهم) إلى (فافهم) ساقط من (ب). وقد وردت مكانه العبارة: لأنَّ الماضي لا يبتدأ بتاءين إلا إذا كانت إحداهما أصلاً تداراً ثم أبدلت التاء دالاً وأدغمت وجاءت همزة الوصل. وأما قراءة بعض فلا يتموا الخبيث بالإدغام فشاذاً جد لا اعتبار فيها الحرف قبلها وصاحبها إذا بدأ بـ يثبت همزة الوصل هنا.

٦ - الواو ساقطة من (ب).

٧ - في (ب): يخفى.

٨ - من (من باب فعل) إلى (لا يجيء) ساقط من (ب).

٩ - في (ب): بفتحها وأما.

وكثير الإدغام في "حَيَّيْ يَحَيَّيْ" كـ "رَضِيَّ يَرْضَى"، فيقال "حَيَّيْ" - بفتح الخاء والياء المشددة -<sup>١</sup> "يَحَيَّيْ" - بفتح الياء الأولى والحاء، وضم الياء الثانية المشددة - و بعض العرب<sup>٢</sup> لا يدغم فيه. فقليل : لئلا يلزم وقوع الضمة على الياء في المضارع وهو ثقیل. وفيه أن الضمة سائغة على الياء بعد سكون، وكذا الكسرة - ومثلها الواو - لأنها حينئذ كالحرف الصحيح، كـ "دَلُّوْ وَظَبِّي"، اللهم إلا أن يقال : إن الساكن في مسألتنا مدغم خفي كأنه غير موجود - مع أن الفعل ثقیل - وقيل : لأن الياء الثانية غير لازمة لسقوطها تارة، نحو : "حَيُّوا" أصله : "حَيُّوا" - بكسر الأولى [وتخفيف الثانية مضمومة -] نقل إليها ضمّ الثانية فحذفت لسكونها قبل ساكن، وأيضاً تقلب ألفاً في المضارع.

الثاني - أن يكون الأوّل ساكناً من أول الأمر، كـ "الرَّد"، فيجب الإدغام.

الثالث - أن يكون الثاني ساكناً فيمتنع الإدغام، لأنه ليس في قوة الساكن<sup>٣</sup> ما يحتمل دخول حرف فيه، ولأنّه لو سكّن الأوّل ليدغم لالتقى ساكنان، ولأنّ الإدغام للتخفيف، وقد حصل بسكون الثاني، لكنّه دون التخفيف الحاصل بالإدغام. هذا تحقيق المقام، ولا تلتفت إلى ما سواه من الكلام.

١ - هي (ب) : رض.

يجوز عدم الإدغام، إلا أن القياس يوجب اجتماع المتجانسين المتحركين. ينظر : شرح الشافية ٢٣٤/٣.

٢ - هي (ب) : المشددة.

٣ - هي (ب) : الاعرب.

٤ - هي (ج) : مسألنا.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - بعدها في (ب) واو.

وقد يتخلص من الثقل إذا تعذر الإدغام بالقلب، نحو :

تَقْضِي الْبَازِي<sup>١</sup> - بتشديد الضاد - أصله : "تَقْضَضُ" أبدلت الضاد الثالثة ألفاً لتعذر التخفيف بالإدغام ؛ إذ لو سكنت الثانية لتدغم فيها لالتقى ساكنان هي والضاد الأولى. وبالحذف، وذلك أَنَّ الفعل الثلاثي المكسور العين الذي عينه ولامه من جنس واحد المتصل به ضمير الرفع المتحرك، يجوز فيه الإتمام، نحو : "ظَلَلْتُ قَائِماً" - بإثبات اللامين، وكسر الأولى<sup>٢</sup> - و"ظَلَلَنْ قَائِمَاتٍ". ويجوز حذف أحد المثليين مع بقاء الفاء، فيقال : "ظَلْتُ" - بفتح الظاء - وهو لغة الحجاز<sup>٣</sup>. قال الله - سبحانه - : [فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ]<sup>٤</sup> والمحذوف المثل الأول<sup>٥</sup> وهو العين لأنها تدغم تخفيفاً، فلتحذف تخفيفاً<sup>٦</sup>.

وقيل: الثاني، لأنه آخر والثقل حصل بها<sup>٧</sup>. يجوز حذف المثل الأول مع نقل حركته إلى الحرف قبله فيقال : "ظَلْتُ" - بكسر الظاء - وهو لغة تميم<sup>٨</sup>. وقيل : المحذوف الثاني بعد نقل حركة الأول. وقال أبو الفتح<sup>٩</sup> :

١ - تقدم ذكر هذا الشاهد في ص ١٥١ من التحقيق.

٢ - هذه الضاد قلبت ياء أولاً. ينظر : شرح الشافية ٢/٢١٠، وص

٣ - في (ب) : الأول.

٤ - الحجاز : جبل ممتد يحجز بين غَوْر تهامة ونَجْد، وصار الجبل نفسه، وما احتجز في شرفه من الجبال، وانحدر إلى ناحية فَيْد والجبلين إلى مدينة تَلَيْث وما دونها في ناحية فَيْد حجاز. ينظر :

مراسد الاطلاع ١/٢٨٠-٢٨١.

٥ - (الله) ساقطة من (ب).

٦ - الواقعة - ٦٥.

٧ - وبه قال ابن عصفور. ينظر : الممتع ٢/٦٦١، والأشباه والنظائر ١/٦٠.

٨ - (فلتحذف تخفيفاً) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : حصر به.

١٠ - تميم : قبيلة عظيمة من العدنانية، منازلها بأرض نَجْد، ولها بطون كثيرة. ينظر : معجم قبائل العرب ١/١٢٦.

١١ - هو عثمان بن جني النحوي (٢٣٠هـ - ٢٩٢هـ)، تتلمذ على يدي أبي علي الفارسي. من تصانيفه : المنصف، والخصائص، و سر صناعة الاعراب. تنظر ترجمته في : الفهرست ص ٣٩٧، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٦، وبغية الوعاة ٢/١٢٢، والبلفة ص ١٢٧.



الفتح لتميم، والكسر للحجاز<sup>١</sup>، وذلك الحذف بالوجهين من لغة سليم<sup>٢</sup>، وغيرهم.

وقال سيبويه<sup>٣</sup> وابن عصفور<sup>٤</sup> : شاذ، وأنه ورد<sup>٥</sup> في "ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ" كما أنه شاذ في المزيد، وقد ورد منه "أَحَسْتُ" في "أَحَسَسْتُ"، وفي المفتوح<sup>٦</sup>، وقد ورد منه "هَمَّتْ" في "هَمَمْتُ".

وإن كان المضاعف المكسور العين مضارعاً، أو أمراً متصلاً بنون الإناث جاز التمام، والحذف مع النقل، نحو: "يَقَرَّرْنَ" - بكسر الراء الأولى - و"أَقَرَّرْنَ" - بكسرها أيضاً - ويجوز "يَقِرْنَ" و"قِرْنَ" - بكسر القاف نقلاً من الراء، وبحذف إحدى الراءين<sup>٧</sup> - وعين بعضهم<sup>٨</sup> هنا الأولى. والماضي "قَرَّ" وأصله "قَرَّرَ" كـ "ضَرَبَ" فأدغم. وإن فتحت العين تعين الإتمام، نحو: [قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ] <sup>٩</sup>، ونحو: [فَيُظَلِّلَنَّ]

١ - ينظر : الخصائص ٤٣٨/٢-٤٣٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦، وشرح اللامية ٨٥/٢.

٢ - سليم : إحدى القبائل القحطانية، ومنها بطون كثيرة، مثل : سليم بن فهم، وسليم بن قطرة. ينظر : معجم قبائل العرب ٥٤٢/٢.

٣ - ينظر : الكتاب ٤٢٢/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/٦، وشرح اللامية ٥٨/٢.

٤ - هو علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن النحوي الحضرمي الإشبيلي، شيخ العربية في زمانه بالأندلس (٥٩٧ هـ - ٦٦٩ هـ). له : الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح الجزولية، ومختصر المحتسب. ينظر : بنية الوعاة ٢١٠/٢، والبلغة ص ١٦٩. ينظر قوله في : الممتع ٦٦٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٠/٦، وشرح اللامية ٥٨/٢.

٥ - (ورد) ساقطة من (ب).

٦ - في (ب) : كللت ومست.

٧ - في (ب) : أحست وهي الفتوح.

٨ - في (ب) : الراءين.

٩ - ومنهم سيبويه وابن عقيل. ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية ٥٣٠/٢.

١٠ - سبأ - ٥٠.

في جميع النسخ : ظللت.

١١ - في (ب) : فيضلن.

رَوَاكِدَ [١]، و"اِظْلَلَّ سَاجِدًا" [٢].

وشذ [ وَقَرَنَ ] ٢ - بفتح القاف - في قراءة نافع، لأنه تخفيف للمفتوح بالحذف على لغة ضعيفة يقال عليها: "قَرَّ يَقَرُّ" كـ "عَلِمَ يَعْلَمُ"، وذلك كله من معنى الاستقرار في المكان.

وعلى كل حال فأصل الأمر: "اَقْرَرَنَّ" حذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها بحركة النقل. وأمّا "الْقَرَّةُ" بمعنى البرودة المكني بها عن الفرح في: "قَرَرْتُ عَيْنًا" فمن باب "عَلِمَ يَعْلَمُ" لا غيره. [ووجه الكناية أن الحزن دموعه حارة، وعينه حارة، والفرح لا حرارة لعينه حادثة - ولو كانت غير حادث لها برودة - فنسبة البرودة إليها نفي للحرارة، فهي كصفات السلب في حق الله - جل وعلا - وحق غيره، نحو: "هَذَا اللَّفْظُ مُكَبَّرٌ" بمعنى لا تصغير فيه. ولم يرد أنه حدث لم تكبر، نحو "الله حي" إذا قلناه معناه نفي الموت] ١.

١ - الشورى - ٢٢. هذا جزء من الآية: (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) ومعناها - كما قال الطبري - "إن يشأ الله الذي قد أجرى هذه السفن في البحر أن لا تجري فيه، أسكن الريح التي تجري بها فيه، فثبتت في موضع واحد، ووقفن على ظهر الماء لا يجري..." جامع البيان ٢٥/٢٤.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - الأحزاب - ٣٣، وهي قراءة عاصم وأبي جعفر المدني أيضا، وقرأ الباقر بكسرها. ينظر: معاني القرآن، للضراء ٢/٢٤٢، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٣٣٤.

٤ - هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، كنيته أبو رويم أو أبو الحسن. أحد القراء السبعة وإمام أهل المدينة (ت: ١٦٩ هـ). ينظر: الفهرست ص ١٤١، ووفيات الأعيان ٥/٣٦٨.

٥ - في (أ): يقا.

٦ - في (ب): كال.

٧ - في (ب): الكانية.

٨ - في (ب): فتسبت.

٩ - قوله (لم تكبر) غير مفهومة.

١٠ - زيادة من (ب).

وقيل : إن قراءة 'الفتح من "قَارَ يَقَارُ" كـ "خَافَ يَخَافُ" وهو من باب "عَلِمَ يَعْلَمُ" أيضاً وقراءة الكسر من "الْوَقَارُ"، فالمحذوف الفاء<sup>١</sup>.

ويجوز الإدغام في نحو : "أَقَرَّرَ وَأُمَدَّدَ وَأَقَرَّرِي / ١٣٢/ و أُمَدَّدِي وَأَقَرَّرَا وَأُمَدَّدَا وَأَقَرَّرُوا" وأُمَدَّدُوا" بنقل حركة أوّل المثليّن للساكن قبله، فيدغم، فتحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها، لا في "أَقَرَّرَنَ وَأُمَدَّدَنَ" ونحوهما، لوجوب إسكان ما قبل ضمير الرفع المتحرك. وإذا أدغم في "أَقَرَّرَ" و "أُمَدَّدَ" فقد تحركت الراء الأخيرة والذال الأخيرة بحركة عارضة ويحرك الأخير من الأمر المضارع المجزوم المضاعفين<sup>٢</sup> بضمة لأنها حركة الأصل؛ فإذا كانت العين مضمومة فالضمة لذلك وللإتباع، أو بكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين. وإذا كانت العين مكسورة فالكسرة لذلك وللإتباع، أو بفتحة للخفة. وإذا كانت العين مفتوحة فالفتح لذلك وللإتباع.

وإذا اتصل بالآخر هاء الغائب وجب الضمّ، كـ "رُدُّهُ"، أو هاء الغائبة فالفتح<sup>٣</sup> لخفاء الهاء، حتى كأن الأخير ولي الألف<sup>٤</sup>. وحكى الكوفيون الضمّ

١ - هي (ب) : قراءة.

٢ - ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦-١٠٢، وشرح اللامية ٥٥/٢ وما بعدها.

٣ - هي (ب) : وأقرر وأمدد وأقرر.

٤ - (والذال الأخيرة) مكررة في (ب).

٥ - بعدها في (ب) بلا شك.

٦ - العين في (ب) مكررة.

٧ - (فالفتح) ساقطة من (ب).

٨ - قال الزمخشري : "ولزموا الضم عند ضمير الغائب، والفتح عند ضمير الغائبة". المفصل ص ٢٥٣، وشرح المفصل ١٢٨/٩.

والكسر قبل هاء الغائبة في مضموم الأول<sup>١</sup>. وذكر<sup>٢</sup> ثعلب<sup>٣</sup> الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب<sup>٤</sup>، وغلطوه في الفتح. وأمّا الكسر أيضاً فالصحيح أنه لُغية لناس من بني عقيل<sup>٥</sup> كـ "مُدَّةٌ وَعَظَّةٌ"<sup>٦</sup>. وإن<sup>٧</sup> اتصل به ساكن فالكسر على الأصل في التخلص، كـ "رُدَّ الْقَوْمُ"<sup>٨</sup>، وبنو أسد<sup>٩</sup> تفتح<sup>١٠</sup>، وحكى أبو الفتح الضمّ وهو قليل، وزعم بعض عن<sup>١١</sup> الحجازيين وغيرهم من العرب أنّهم يدغمون إذا اتصل واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو نون التوكيد، لأنّ الفعل حينئذ<sup>١٢</sup> مبني<sup>١٣</sup> على هذه العلامات<sup>١٤</sup> وليس تحريكه بعارض. وليس ذلك بشيء بل تحريكه<sup>١٥</sup> عارض، والفك جائز. وحكى الكسائي<sup>١٦</sup>

١ - ينظر: شرح اللامية ١٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

٢ - في (ب): ذاكر.

٣ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة (٢٠٠ هـ - ٢٩١ هـ).

له: معاني القرآن، والقراءات، والفصيح. تنظر ترجمته في: الفهرست ص ٣٢٢، وبغية الوعاة

٣٩٦/١، ووفيات الأعيان ١٠٢/١، والبلغة ص ٣٤.

٤ - في الفصيح ص ٥٦: "مُدَّةٌ، وَمُدَّةٌ، وَمُدَّةٌ" - بدون هاء -.

٥ - بنو عقيل بطون كثيرة منها: عقيل بن أبي طالب، وعقيل بن كعب، وعقيل بن مرة. ينظر: معجم قبائل العرب ٨٠٠/٢ وما بعدها.

٦ - في (أ) و(ب): مدة.

٧ - في (ب) و(ج): عضه (وكلاهما صواب، فهما لفتان). ينظر: اللسان (عظظ) ٤٤٧/٧، و(عضض) ١٨٨/٧، وشرح المفصل ١٢٨/٩، والمزهر ٢٨٥/٢.

٨ - (إن) ساقطة من (ب).

٩ - في (أ) و(ج): بنوا أسد.

بنو أسد بطون كثيرة منها: أسد بن الحارث، وأسد بن خزيمة. ينظر: معجم قبائل العرب ٢١/١ وما بعدها.

١٠ - قال الزمخشري: "ولزموا فيه الكسر عند ساكن يعقبه، فقالوا: رُدَّ الْقَوْمُ، ومنهم من فتح وهم بنو أسد". المفصل ص ٣٥٤، وشرح المفصل ١٢٨/٩. ينظر أيضاً: توضيح المقاصد والمسالك ١١٦-١١٧/٦.

١١ - في (ب): على.

١٢ - في (ب): حيثذ.

١٣ - في (ب): مركب.

١٤ - في (ب): العلامة.

١٥ - في (ج): تحريك.

١٦ - هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله، أصله أعجمي. معدود من القراء السبعة، وإمام الكوفة في النحو واللغة. مات بالرّي عام ١٨٩ هـ. له: معاني القرآن والقراءات. ينظر: الفهرست ص ١٤٧، ووفيات الأعيان ٢٩٥/٢، وبغية الوعاة ١٦٢/٢، والبلغة ص ١٥٦.

عن بني عبد القيس<sup>١</sup> ثبوت همزة الوصل مع تحرك ما بعدها بالنقل في الأمر، نحو: "أَرِدْ"<sup>٢</sup> [- بضم الهمزة -] و"أَعْضْ"<sup>٣</sup>، و"أَفِرْ"<sup>٤</sup> [- بكسر الهمزتين -]<sup>٥</sup>.

ويجوز الإدغام إذا وقع قبل تاء الافتعال همزة، أو تاء<sup>٦</sup>، [أو ثاء]<sup>٧</sup>، أو سين، أو شين، أو ضاد أو طاء، أو واو، أو ياء، كقولك: "أَتَارْ"<sup>٨</sup> - بالتشديد - أصله: "أَتَّارْ"، أبدلت المثلثة مثناة، وأدغمت. ويجوز العكس، لأنهما جميعاً من حروف الهمس، ويجمعها قولك: "حَتَّ شَخْصُهُ فَسَكَتَ". وكقولك في "تَجَرَّ"<sup>٩</sup>: "أَتَجَّرْ"، كقولك: "أَتَّصَلْ، وَأَتَّعَدْ" من "الْوَعْدِ والْوَصْلِ": الأصل: "أَوْتَصَلَ وَأَوْتَّعَدَ"، قلبت الواو تاء وأدغمت، ولو قلبت ياء لسكونها بعد كسرة لقلب الياء تاء فالعمل الواحد أولى. قيل: وأيضاً يلزم توالي الكسرات<sup>١٠</sup>، لأنَّ الياء ككسرتين وقبلها كسرة، وليس بشيء. ولا يقال: لا تقلب الياء التحتية<sup>١١</sup> فوقية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة، لأنَّا نقول: يجوز ذلك هنا للفرق بين المنقلبة عن الواو، والمنقلبة عن الهمزة، لأنَّ الهمزة لا تبدل بالتاء الفوقية بخلاف الواو. وكقولك: "أَتَسَّرَ"<sup>١٢</sup> أصله: "أَيَّتَسَّرَ" أبدلت الياء تاء، فأدغمت.

١ - بنو عبد القيس بن أفضى: قبيلة عظيمة، سكنت بناية البحرين. ينظر: معجم قبائل العرب ٧٢٦/٢.

٢ - في (ب): امدد.

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (ب): واعظ.

٥ - في (ب): واغرد.

٦ - زيادة من (ب).

تنظر حكاية الكسائي في: توضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٧٩.

٧ - (تاء) ساقطة من (ج).

٨ - (أو ثاء) زيادة من (ب) و(ج).

٩ - في (ب): اثار.

١٠ - هكذا في (أ) و(ج) بكسر الجيم، وفي القاموس المحيط ٣٩٢/١ (تَجَرَّ) - بفتحها -.

١١ - في (ب): كسرات.

١٢ - في (ب): التحتية.

١٣ - في (ب): وكقوله اسم.

وبعض الحجازيين يبدلون الواو والياء في ذلك من جنس الحركة قبلهما، نحو "اَيْتَعَدَّ، وَاَيْتَسَّرَ، وَاَيْتَعَادُ، وَاَيْتَسَّرُ، وَاَيْتَسَّرُ، وَمُوتَعِدٌ، وَمُوتَسَّرٌ". والفصحى ما مرَّ.

وإن كانت الواو والياء عن همزة لم يجز الإبدال تاء والإدغام، نحو: "أَوْتَمَنَ اَيْتِمَانًا"، و"اَيْتَزَرَ" من "الْأَمَانَةُ وَالْإِزَارُ". وشذ: "اِتَّمَنَ وَاتَزَرَ وَاتَّكَلَ" من "الْأَكْلُ" بإبدال الياء تاء والإدغام، خلافاً للبغداديين. وشذ "اَتَّخَذَ" إن كان من "الْأَخَذَ". وقيل: إن القول بأنه منه وهم، وإنما هو من "تَخَذَ" بمعنى "أَخَذَ"، كـ "اَتَّبَعَ" من "تَبَعَ". وقيل: تاء "تَخَذَ" عن واو؛ فإن بعضاً يقول: "وَحَذَ فَاتَّخَذَ" مثل "اَتَّعَدَ". وكقولك في "اسْتَمَعَ، وَاشْتَبَهَ": "اسْمَعَ، وَاشْبَهَ"، لكن بإبدال التاء سينا وشينا وإدغام السين في السين، والشين في الشين، ولا تبدل السين والشين تاء فتدغما في التاء، لأنهما في امتداد الصوت أعظم من التاء.

/١٣٣/ و تبدل تاء الافتعال دالاً مهملة إن كانت الفاء دالاً مهملة، أو معجمة، أو زايًا كـ "اِدَّانَ" من "الدَّيْنِ"، و"اِزْدَجَرَ" من "الزَّجَرِ". ولا تدغم الزاي في الدال، لأن حرف الصفيّر لا يدغم إلا في مثله، والإدغام

١ - (في ذلك) ساقطة من (ب).

٢ - (ب) : ايتعدوا.

٣ - (ب) : يتعاد.

٤ - ينظر: المنصف ٢٠٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٨/٦.

٥ - (ب) : من.

٦ - الصحيح "أَوْتَمَنَ اَيْتِمَانًا"، لأن مصدر "اِفْتَعَلَ" هو "اِفْتَعَالٌ". ينظر: شرح المفصل ١٣٥/٩.

٧ - (ب) : ويتزر.

٨ - جاء في توضيح المقاصد والمسالك ٧٨/٦ أنَّ البغداديين أجازوا الإبدال في ذي الهمز فقالوا: اِتَزَرَ، وَاتَّمَنَ، وَاتَّخَذَ من الأخذ. وعن بعضهم أنها لغة رديئة اختلف في صحتها.

٩ - (ب) : وأخذ

١٠ - (أ) : الشبه.

١١ - (ب) : الزاء.

بقلب الدال زايًا ضعيف، نحو: "أَزَجَرَ" - وحروف الصفيّر: الصاد، والسين، والزاي - وكـ "أَذَكَرَ" - بالإهمال - الأصل: "أَذْتَكَّرَ"، أبدلت التاء دالاً مهملة، وأبدلت المعجمة مهملة، وأدغمت.

وبعضهم يعكس ويجوّز إبدال التاء مهملة بدون إبدال آخر، وبدون إدغام، فيقال: "أَذَذَكَرَ"<sup>٣</sup>. وذلك كله لقرب المخرج.

وتبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً - وهي حروف الإطباق - لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج، وتباين<sup>٤</sup> الصفة؛ لأنّ التاء حرف همس، وحرف الإطباق من حروف الاستعلاء<sup>٥</sup>، فأبدل من التاء حرف استعلاء وهو الطاء، وخصّص الطاء<sup>٦</sup> لأنّها من مخرج التاء، ويجمع حروف الاستعلاء: "قَضَّ خَصَّ ضَغَطَ"<sup>٧</sup>، وهي: القاف، والضاد، والخاء، والصاد، والطاء، والغين<sup>٨</sup>، والطاء؛ [فالصاد، والضاد، والطاء، والطاء]<sup>٩</sup> مطبقة مستعلية، والقاف، والخاء، والغين مستعلية فقط. واستعلاء تلك الحروف ارتفاع اللسان بها إلى الحنك. وانطباق المطبقة انطباق اللسان بها على

١ - ينظر: المنصف ٢/ ٢٣٠.

٢ - هي (ب) : اذكر.

٣ - تنظر مسألة "أذكّر" هي المنصف ٢/ ٢٣٠-٢٣١.

٤ - هي (ب) : الحروف.

٥ - هي (ب) : تبيان.

٦ - قال ابن يعيش: "معنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها مع استعلائها إطباق، وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والطاء. وثلاثة لا إطباق مع استعلائها وهي: الخاء، والغين، والقاف. وما عداها فمخفض". شرح المفصل ١٠/ ١٢٩.

٧ - (الطاء) ساقطة من (ب). وفي (ج) : التاء.

٨ - هي (ب) : ضغط.

٩ - هي (ب) : الظاء.

١٠ - هي (ب) : لغين.

١١ - زيادة من (ج). وفي (ب) جاءت (الطاء) مقدمة على (الطاء).

الحنك الأعلى. وتسمية الأربعة "مُطَبِّقَة" مجازاً، لأنَّ المطبق إنما هو اللسان والحنك، وأمَّا الحرف فمطبق عنده.

ويقال في "اَفْتَعَلَ" من "الصَّبَر" : "اَصْطَبَرَ"، ولا تدغم الصاد في الطاء لما مرَّ من أنَّ الصفيري لا يدغم إلا في مثله، وذلك لئلا يذهب صفيره<sup>١</sup>. وأمَّا إبدال الطاء بعد ذلك صاداً وإدغام الصاد فيه فجائز؛ تقول : "اَصْبَرَ"<sup>٢</sup> - بتشديد الصاد - وقرئ<sup>٣</sup> : [أَنْ يَصْلِحَا]<sup>٤</sup>.

والأصل : "يَصْطَلِحَا"، قاله المرادي<sup>٥</sup>. وفي "اَفْتَعَلَ" من "الضَّرْب" : "اَضْطَرَبَ"، ولا تدغم الضاد في الطاء "لأنَّه مستطيل"، فتفتوت استطالته بالإدغام. وقلَّ "اَضْرَبَ"<sup>٦</sup> بقلب الطاء ضاداً والإدغام.

وفي "اَفْتَعَلَ" من "الطَّهَر" : "اَطَّهَرَ"؛ و"من" الظلم : "اِظْلَمَ"<sup>٧</sup>، ومن "الطَّلَب" : "اَطْلَبَ"<sup>٨</sup>. ويجوز إبدال الطاء طاءً فيدغم، وإبدال الطاء

١ - في (ب) : الخط.

٢ - بعدها في (ب) : من الإسناد إلى الآلة أو إلى المفعول.

٣ - في (ب) : العروف.

٤ - في (ب) : الضاد.

٥ - (أَنْ) ساقطة من (ب).

٦ - ينظر هذا التعليل في : المنصف ٣٢٨/٢.

٧ - في (أ) : الصبر.

تنظر هذه المسألة في : الكتاب ٤٦٧/٤، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٧٢.

٨ - في (ب) : وقرء.

٩ - النساء ١٢٨ - وهذه القراءة منسوبة لماصم الجحدري. ينظر : الكتاب ٤٦٧/٤، والتكملة ص ٢٨٠.

والمنصف ٢٢٧/٢، وما ذكره الكوفيون من الإدغام ص ٦٦، وتيسير التفسير (مح) ٣٦٦/٢.

١٠ - بعدها في (ب) : بكسر اللام وبدون ألف قبلها و إمَّا بفتحها بالألف قبلها.

في توضيح المقاصد والمسالك ٨٢/٦ : "قال سيبويه : وحدثنا هارون أنَّ بعضهم قرأ : (أَنْ يَصْلِحَا) يريد : أَنْ يَصْطَلِحَا".

١١ - ينظر : المنصف ٣٢٨/٢، وشرح المفصل ١٤٩/١٠.

١٢ - الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج الطاء. ينظر : الأصول في النحو ٤٢٠/٣.

١٣ - في (ب) : الضرب.

١٤ - الواو ساقطة من (ب).

١٥ - ينظر : المنصف ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ١٤٩/١٠.

١٦ - في (أ) : الطلب. وفي (ج) : ومن الطلب اطلب، ومن الظلم اظلم.



وإذا كان عين الافتعال تاءً، أو دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، أو سيناً، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، كـ "اقتتل، وابتدر، واهتدى، واعتذر، وانتزع، وابتسم، واختصم، واقتضل، وابتطل، وانتظر"، جاز إبدال التاء مثل العين فتدغم، وذلك بعد نقل حركة التاء إلى الفاء فتحذف همزة الوصل لتحرك ما بعدها، فيقال مثلاً: "قتل، وهدي، وعدر، ونزع، وبسم، وخصم"، وهكذا بتشديد الوسط كأنها من الرباعي بالتضعيف.

١- وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا. ينظر: شرح المفصل ١٠/١٢٥.

۲- فی (ب) : وشىء.

٣ - أي: إذا كانت ألفاء أحد حروف الإطباق. ينظر: المنصف ٢/ ٣٢٤.

٤ - فی (ب) : تاء ودا لا .

٥ - (نتزع) مكانها بياض في (ب).

٦ - في جميع النسخ : ابطال.

٧ - (ما بعدها) ساقطة من (ب).

٨- في (ب) : غدر.

۹- فی (ب) : بفتح.

ہفی (ب) : بفتح.

١٠ - في (ب) : نحولم.

۱۱ - یونس - ۳۵.

ينظر: تفسير التفسير (مح) ٢٣٦/٦.

١٢ - زيادة للتنظيم.

۱۳ - یس ۴۹ -

#### ١٤ - زيادة التنظيم.

١٥ - التوبة ٩٠ -.

ينظر: تفسير التفسير (مج) ١٠٨/٦.

١٦ - زيادة من (ب).

١٧ - بعدها في (ب) : في الماضي.

۱۸ - فی (ب) : ایتاعاً.

فتقول: "مُخْصَمُونَ" - بفتح الخاء، وكسرها، وضمّها - والمصدر "فَعَالٌ" - - بكسر الفاء وتشديد العين - وقَلَّ فتح الفاء تبعاً، وقَلَّ أيضاً إثباتُ الهمزة مع كسر الفاء، أو فتحها نظراً إلى أنّ حركة الفاء عارضة - كأن لم تكن - فتقول: "خَصَاماً" - بتشديد الصاد وكسر الخاء نقلاً من التاء المبدلة صاداً المدغمة، أو تحريكاً بحركة التخلص من اجتماع الساكنين، ويفتح الخاء تبعاً للصاد - . وورد "اِخْصَاماً" - بهمزة الوصل، وكسر الخاء وفتحها - وعلى كلِّ حال، فالأصل: "اِخْتِصَامٌ" ثمَّ "اِخْصِصَامٌ"، ثمَّ وقع الإدغام. وإن قلتَ: لمْ أبدلتِ التاء / ٢٤ / في ذلك كحرف بعدها، ولمْ يعكس ؟ قلتُ: لأنها زائدة، والحرف بعدها أصل، وجعل غير الأصل تابعاً للأصل أولى - ذكره بعضهم - وهو حسن. وقيل: لضعفها وقوة ما بعدها، لأنه مجهورٌ وهي مهموسة، والسين والصاد وإن كانتا همسيتين<sup>١</sup> لكنهما صفييرتان، وهو أيضاً حسن مقبول يضم إلى التعليل الذي ذكرت أولاً. لكنه لا يتأتى فيما عینه تاء، كـ "قَتَلَ" - كذا قيل - وأقول: هو تعليل يحتاج إليه غير ما عینه تاء، لأنَّ البحث في علّة ردّ الأوّل إلى الثاني وما عینه تاء لا رد فيه، لأنَّ المزيد بعد الفاء تاء، والعين تاء أيضاً فهو حسن مقبول على الإطلاق<sup>٢</sup>.

ومنع بعضهم القلب والإدغام في الماضي من ذلك، لئلا يلتبس ماضي "الافْتِعَالُ" بماضي "التَفْعِيلِ"، إلا إن كسرت الفاء، أو أبقيت الهمزة فلا

١ - في (ب): بفتح التاء.

٢ - في (ب): إثبات.

٣ - في (ب): حركتها.

٤ - في (ب): غارضة.

٥ - في (ب): اضعفها.

٦ - (مجهور) يقصد به هنا حرف الصاد وذلك سهو، لأنه مهموس. ينظر الممتع ٢/ ٦٧١.

٧ - في (ب): همستين.

٨ - في (ب): الإطلا.

٩ - في (ب): وأبقيت.

لبس. وأمّا المضارع ففتح حرف المضارعة فيه دليل، وإن كسرت الفاء فيه فدليل آخر.

ويجوز إبدال تاء "تَفَعَّلَ" و"تَفَاعَلَ" كحرف بعدها، مع إسكان وإدغام، وجلب همزة الوصل لسكون الأوّل إذا كان الحرف بعدها دالاً، أو ذالاً، أو صاداً، أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً، أو ثاءً، أو زايًا، أو شينًا. وأمّا إن كان بعدها تاءً مثلها فلا إبدال بل الإسكان والإدغام وجلب الهمزة، نحو: "أَدَارَكَ"³، أصله: "تَدَارَكَ"⁴، أبدلت التاء دالاً وسكنت، وأدغمت، وجلبت الهمزة. و"أَطِيرَ، وَاظْهَرَ، وَاظْهَرُ، وَاصْدَقَ، وَاثْقَلَ"⁵: الأصل: "تَطِيرَ، وتَظْهَرُ، وتَطْهَرُ، وتَصَدِّقُ، وتَثْقُلُ"⁶، أبدلت كحرف بعدها، فكان الإسكان⁷، والإدغام وجلب الهمزة. ولا إدغام في "اسْتَطَعَمَ واسْتَدْرَكَ" لسكون ما بعدها تحقيقاً. ولا في "اسْتَدَانَ واسْتَطَالَ" لسكونه حكماً؛ لأنّ الأصل: "اسْتَدَيْنَ واسْتَطَوَّلَ" نقلت حركة الياء والواو للساكن، فقلبتا ألفاً⁸.

نعم، يجوز حذف التاء تخفيفاً، فيقال: "اسْطَاعَ"⁹ - بهمزة وصل إن نطق بها كسرت - و"يَسْطِيعُ"¹⁰. وأمّا "اسْطَاعَ"¹¹ - بهمزة قطع مفتوحة - فمن باب "أَفْعَلَ" كـ "أَكْرَمَ"¹²، زيدت فيه السين على غير قياس - على حد ما مرّ في "أَهْرَاقَ"¹³ - فيضم حرف المضارعة فيه. والله أعلم.

١ - في (ج): وما.

٢ - في (أ): ضاد أو طاء أو طاء. وفي (ب): ضاداً أو طاءً أو ظاءً.

٣ - في (ب): إدراك.

٤ - في (أ): الطهر والصدق.

٥ - في (ب): تصق.

٦ - في (ب): الاسكان.

٧ - ينظر: المفصل ص ٤٠٣. وشرح المفصل ١٠/١٥١-١٥٢.

٨ - في (ب): استطاع.

٩ - في (ب): يستطيع وأمّا استطاع.

١٠ - بعدها في (ب) واو.

١١ - في (أ) و(ج): هراق.

ينظر: فصل المضارع من التحقيق ص ١١٤ من التحقيق.

## الباب الثالث

### في المهموز

الهمزة حرف صحيح<sup>١</sup> - على الصحيح - لتحملها الحركات كلها مطلقاً، ولو كانت لا يقال لها في اصطلاح الصرفيين حرف صحيح، ناظرين<sup>٢</sup> إلى قلبها ألفاً بعد فتح، وواواً بعد ضم، وياءً بعد كسر، نحو: "أَمَنْتُ وَأُؤْمِنُ إِيْمَاناً"<sup>٣</sup>.

وقالوا: إنَّ تصرفها كتصرف الحرف الصحيح، إلا أنها قد تخفف [بالقلب أو بالتسهيل<sup>٤</sup>، وتحذف إذا وقعت غير أول. فناسب أن يقدم المهموز على الأبواب الآتية، وهو مهموز الفاء كـ "أَكَلَ" والعين كـ "سَأَلَ" واللام كـ "قَرَأَ"<sup>٥</sup>.

وخفف الهمزة لشدة ثقلها؛ والتخفيف إما بجعلها "بين بين" وهو الأصل في تخفيفها لبقائها. والمشهور فيه جعلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها. [و] غيرُه جعلها بينها وبين حركة ما قبلها، نحو: "سُؤَالَ" على الوجهين، فهي عندي متحركة بحركة ضعيفة، وبه قال البصريون<sup>٦</sup>. وعن الكوفيين<sup>٧</sup> أنها ساكنة [بفنون تسهيلها إلى الألف، والألف ساكن لكنها

١ - ينظر موضوع هذا الباب في: شرح اللامية ١/١٩٩، وشرح المراح ص ٩٨ وما بعدها.

٢ - من القائلين بذلك المبرد في المقتضب ١/١١٥، إذ صرح بأن الهمزة ليست من حروف العلة.

٣ - في (ب): ناظرت و.

٤ - في (ب): واوواو.

٥ - بعدها في (ب): وأعني الإطلاق وإن قبلوها لها الحركات كلها موجود سواء كانت بعد ساكن أو بعد متحرك بخلاف الياء والواو فلا يقبلان الضمة والكسرة إلا بعد كسرة.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - ينظر: شرح اللامية ١/١٩٩.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - قال البصريون: "إذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن..." الإنصاف

٧٢٦/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٩/١٠٩.

١٠ - في (ب): الكوفيون.

يراجع رأي الكوفيين في الإنصاف ٧٢٦/٢، وشرح المفصل ٩/١٠٩.

غير (بياض) السكون<sup>١</sup>. وإما بقلبها حرفاً آخر، وهذا تال للتخفيف الأول لوجود بدلها. وإما بحذفها وهو آخر، لأنه إذهاب بلا عوض.

وتخفف "بين بين" - على المشهور المذكور آنفاً - إذا تحركت وتحرك ما قبلها، كـ "سَأَلَ، وَلُوْمْ، وَسُئِلَ"، فلا تحذف، ولا تقلب لقوتها بالحركة، إلا إن فتحت، [فيجوز "سَأَلَ" - بالألف - من السُّؤال]<sup>٢</sup>. وخففت بعد ضم أو كسر، فتقلب واواً أو ياءً، لأنَّ الفتحة كالسكون في اللين. وإن فتحت بعد فتح فلا تقلب ألفاً لقوتها بالفتح قبلها لمناسبة فتحها. وشذَّ "لَا هَنَاهُ الْمَرْتَعُ" بقلبها ألفاً.

وتقلب إذا سكنت ألفاً بعد فتح كـ "الرَّأْسُ"، وواواً بعد ضمٍّ، كـ "اللُّؤْمُ"، وياءً بعد كسر، كـ "البَيْتَرُ" لضعفها بالسكون مع استدعاء<sup>٣</sup> الحركة قبلها / ٣٥ / أ/ ويجوز البقاء. وأما [إِلَى الْهَدَى اِيتِنَا]<sup>٤</sup> فالأصل فيه إثبات الألف نطقاً - كالكتابة - بعد الدال، وإشباعها، وكسر الهمزة الوصلية بعدها، وإسكان الياء إسكاناً مميّتاً. لكن لما كانت همزة الوصل لا تثبت

١ - زيادة من (ب).

٢ - زيادة من (ب).

٣ - هي (ب) : المناسبة.

٤ - "لَا هَنَاهُ الْمَرْتَعُ" من بيت شعري للفرزدق، وهو قوله (من الكامل) :  
رَأَيْتُ بِمَسْلَمَةِ الْبَيْتِ عَشِيَّةً فَارَعِي، فَزَارَةً، لَا هَنَاهُ الْمَرْتَعُ.

ينظر : الكتاب ٣/ ٥٥٤، والممتع ١/ ٤٠٥، وشرح الملوكي ص ٢٢٩، والضرائر ص ١١٧، ٢٢٩، والكامل ١/ ٢٢٩، والخصائص ٣/ ١٥٢ والمقتضب ١/ ١٦٧.

٥ - هي (أ) : إذ.

٦ - هي (ب) : وواو.

٧ - هي (ب) : استدعاء.

٨ - الأنعام ٧١ -.

قال المؤلف في الهيمان ١٣٢/ ١٣٣ : "من وقف على (الْهَدَى) أثبت ألف (الهدى) وبدأ (اِئْتِنَا) بهمزة وصل مكسورة، ومدّها مدّاً متوسطاً بالياء بعدها وصل هذه الياء همزة (أتى). ومن وصل حذف ألف (الهدى) للساكن بعده وهو الألف الذي تبدل به همزة (أتى) في فعل الأمر، فتمد به الدال مدّاً طبيعياً فهمزة (أتى) في فعل الأمر ياء في الوقف على (الهدى) وألف في الوصل نطقاً. وأما خطأ فياء، هذا ما اعتمدته من قراءات، منها إبقاء الهمزة بعد همزة الوصل ساكنة بلا قلب لها ياءً فتكتب همزة ساكنة وصلًا ووقفًا". ينظر أيضا : شرح المفصل ٩/ ١٠٨، والتكملة ص ٣٤.

في الدرج حذفت فالتقى ساكنان : ألف 'الْهُدَى' وياء 'إِيتْنَا' ، حذفت الألف، فكانت الياء تالية في النطق للدال فرجعت الياء إلى أصلها وهو الهمزة فقلبت الهمزة ألفاً، وجعلت هذه الألف مدّة للدال. وأمّا [ألف 'الْهُدَى'] فحذفت نطقاً.

وعلى نسخ المشاركة : لما سقطت همزة الوصل عادت الهمزة الثانية المنقلبة ياءً - التي هي فاء الكلمة - وهي همزة "أتى" نزوال موجب القلب، فالتقى ساكنان : هذه الهمزة وألف "الهدى" ، فحذف ألف "الهدى" لكونه آخر كلمة، فصار (إِلَى الْهُدَى إِيْتْنَا) بدال مفتوحة متصلة في النطق بهمزة ساكنة سكوناً حياً، لا في الكتابة للفصل فيها بصورة ياء وصورة ألف، فانقلبت الهمزة ألفاً، ففيه الشاهد لمسألتنا<sup>١</sup>.  
وتخفف بالحذف إذا تحركت بعد ساكن صحيح، أو بعد واو أو ياء ساكنتين

١ - في (ب) : ألف ساكنان.

٢ - في (ب) : ياء.

٣ - (ألف الهدى) زيادة يقتضيها السياق.

في (أ) : وأمّا الدال. وفي (ب) : وأمّا الألف الدال.

٤ - من (فرجعت) إلى (نسخ) ساقط من (ج) ، وجاءت مكانه العبارة : فكان سكونها حياً لانفتاح ما قبلها وهو الدال هذا تحقيق الآية وهو الموافق لنسخ المقاربة وليس كما تقول العامة من إثبات همزة الوصل مكسورة والمد بالألف قبلها لعدم إثبات ألف حمراء على ألف الهدى المكتوبة ياءً بلا نقط لكن لم يضبطوا ياء إيتنا بحلقة حمراء نظراً إلى سكونها في الأصل ميت يدل لهذا أنه لما وقعت بعد كسرة في قوله عز وجل : (ان ايت القوم الظالمين) وهي كسرة النون بقيت على مدّها وسكونها الميت وزعم بعض.

٥ - ثبتت هذه العبارة في (أ) مشطب عليها .

- بعدها في (ج) : أنه.

٦ - بعدها في (ب) : الوصل.

٧ - (أتى) ساقطة من (ب).

٨ - في (ب) : إيتنا تينا.

٩ - من (فانقلبت) إلى (لمسألتنا) ساقط من (ب).

بعدها في (ج) : لكن ذلك بعيد عن الخط والكتابة المذكورة ولو كان حقاً في نفس الأمر وموافقاً لنسخ المشاركة وكذا أن آيت على نسخهم هو بهمزة ساكنة فوق صورة ياء متصلة بالتاء ويمنع حمل نسخ المقاربة على ذلك كتابة همزة خضراء تحت صورة ألف في إيتنا وعدم كتابة همزة صفراء أو حمراء قبل التاء فوق صورة الياء.

ثبتت هذه العبارة في (أ) مشطب عليها.

سكوناً حياً - غير ياء التصغير - أصليتين أو زائدتين بدون زيادة معنى، وذلك بأن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن، فتحذف تخفيفاً. وقيل: تحذف حركتها المجاورة الساكن، فتحذف لاجتماع الساكنين<sup>١</sup> ثم يعطى ما قبلها حركتها وهو ضعيف، كقولك في "مَسْأَلَة" - بإسكان السين وفتح الهمزة - "مَسْأَلَة" - بفتح السين متصلاً باللام - وكـ "مَلَك" - بفتح الميم واللام - أصله في أحد الأوجه: "مَلَأَك" - بفتح الميم، وإسكان اللام بعدها همزة مفتوحة - نقل فتحها إلى اللام فحذفت، وكقولك في "الأَحْمَر" بإسكان اللام، وفتح الهمزة بعدها - "الأَحْمَر" - بفتح اللام، وحذف الهمزة وإبقاء صورة ألف مقترن باللام في الخط - وإبقاء همزة "ال" في الكتابة فقط في الوصل، وفي النطق أيضاً في الابتداء إن لم يُعْتَدَّ بالعارض وهو حركة اللام، وإن اعتدَّ به لم تثبت ولو في الابتداء. وإذا لم ينطق بها جازت الكتابة المذكورة، وجاز إسقاط الهمزتين في الكتابة كالنطق، فيكتب هكذا: "لَحْمَر" - بلام مفتوحة متصلة في الخط والنطق بالحاء بدون ألف قبلها أو بعدها - وكقولك في "جَيْئَل" بمعنى: الضُّبُع - بفتح الجيم وإسكان الياء وهي زائدة للإلحاق، وفتح الهمزة بعدها - "جَيْئَل" - بفتح الجيم والياء، ولا همزة بعدها - وكقولك<sup>٢</sup>

١ - في (ب) : ساكنين.

٢ - حذف الهمزة للتخفيف، و(ملك) هو الأكثر استعمالاً. ينظر : المنصف ١٠٢/٢، والأشباه والنظائر ٢٣٥/٤، واللسان (فلك) ٤٨١/١٠.

٣ - ينظر : الكتاب ٥٤٥/٣، والتكملة ص ٣٤-٣٥، وشرح المفصل ١١٥/٩.

٤ - (الهمزة) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : بقاء.

٦ - من قال : "لَحْمَر" فإنه اعتد بالحركة لأن الداعي إلى الهمزة إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت فوق الاستغناء عنها. ينظر : شرح المفصل ١١٥/٩.

٧ - في (ب) : لقولك.

في "الْحَوَّاب" بمعنى: ماء من مياه العرب في طريق "البَصْرَة" - بفتح الحاء، وإسكان الواو وهي زائدة وفتح الهمزة - "حَوَّبة" - بفتحهما، وإسقاط الهمزة - و' كحذف همزة "شَيْء" وتحريك الياء بحركتها.

وأجاز غير واحد ذاك أيضاً في الواو والياء الساكنين<sup>٥</sup> سكوناً ميثاً، كنقل حركة "سوء" إلى الواو، وحذف الهمزة. وإنما تحمّل حرف العلة الحركة - ولو ضمة / ٣٦ أو كسرة - لضعفها بعروضها بالنقل، وقوة حرف العلة لأنه ولو كان مزيداً لكن لا معنى<sup>٦</sup>، فكأنه أصل لا زائد، [ولا سيما المزيد للإلحاق، فإنه أشبه بالأصل]<sup>٧</sup>.

وإن كان الواو أو الياء قبل الهمزة زائداً لمعنى يحدث بها جاز تخفيف الهمزة بقلبها مثله فيكون الإدغام؛ تقول في: "خَطِيئَة، وَمَقْرُوءَة، وَمُسَيَّلَة" - بالتصغير - "خَطِيئَة، وَمَقْرُوءَة، وَمُسَيَّلَة"؛ [فالياء في "خَطِيئَة" لمعنى الفاعل، والواو في "مَقْرُوءَة" لمعنى مفعول، وياء "مُسَيَّلَة" لمعنى التصغير. وتقول في "خَبِيئَة" بمعنى مَخْبِيئَة: "خَبِيئَة" ويأؤه لمعنى مفعول]<sup>٨</sup> و' إن كان قبل الهمزة ألف حَقَّقَتْ، أَوْخَفَّتْ<sup>٩</sup> بين بين" - بالطريق الذي تقدم أنه المشهور - ك"قَائِل، وَبَائِع" بين همزة

١ - في (ب): الحوَابَة. في (أ) و (ج): الحوَابَة.

الأصح ورودها بدون تاء للموضع. والحوَابَة معناها: أضخم العلاب والدلاء. ينظر: القاموس المحيط ٥٢/١، ومعجم البلدان ٣٥٢/٢، ومراسد الاطلاع ٤٣٣/١، واللسان (حأب) ٢٨٩/١.

٢ - هي مدينة بالعراق، سميت بالبصرة العظمى - ربّما تقريفاً بينهما وبين البصرة الموجودة بالمغرب الأقصى - ينظر: معجم البلدان ٤٣٠/١ وما بعدها.

٣ - تقول في "حوَابَة": "حَوَّبة" لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بينات الأربعة. ينظر: الكتاب ٥٤٨/٣، والمنصف ١٠٣/٢.

٤ - الواو ساقطة من (ب).

٥ - في (ب): السانتين.

٦ - في (ب): لا معنى.

٧ - زيادة من (ب) و (ج).

٨ - في (ب): الواو والياء.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - الواو ساقطة من (ب).



وباء، و "تَسْأُولُ" بين همزة وواو، [فيكتب نحو: "قَائِلٌ، وبَائِعٌ" بالياء، ون: "التَّسْأُولُ" بالواو، لأنَّ الهمزة تكتب بحرف تَسْهَلُ إليه: فنحو: "قَائِلٌ وبَائِعٌ" يَسْهَلُ إلى الياء. ونحو: "التَّسْأُولُ" إلى الواو، فلا بأس، لا كما خطأ أبو عليّ كاتب "قَائِلٌ" بالنقط وحده]°.

وإذا اجتمعت همزتان: الأولى مفتوحة، والثانية ساكنة في كلمة واحدة قلبت الثانية ألفاً، كـ "أَخَذَ" مضارع "أَخَذَ"، أو ماضي "المُؤَاخَذَةُ" - وكـ "آدَمُ، وَآتَى"، ووزن الكلّ "فَعَلَّ" كـ "أَحْمَدُ": فالزيد الهمزة المبدوء بها، إلا "أَخَذَ" - مضارعاً - فوزنه "فَعَلَّ" كـ "أَنْصُرَ" - بزيادة الهمزة أيضاً - [والأ ماضي "المُؤَاخَذَةُ" فهمزته أصل، والألف بعدها زائد، ووزنه "فَاعَلَ" - بفتح العين -] ^ ويدل على أن "آتَى" بوزن "فَعَلَّ" مجيء مصدره على "فُعَالٍ" - بكسر الهمزة - وهو "إِيتَاءٌ" نحو: [وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ] ١، وعلى أن "آدَمُ" بوزن "فَعَلَّ" منع صرفه للعلمية، وذلك الوزن. ولو كان وزنها "فَاعَلَ" - بفتح العين - وأصالة الهمزة الأولى لكان مصدر "آتَى": "إِيتَاءٌ" و "مُؤَاتَاةٌ" كـ "قَتَالَ وَمُقَاتَلَةٌ"، ولصُرف "آدَمُ" لتجرد العلمية عن الوزن المذكور ٢. وقد يقال: هو عجمي، فيمنع

١ - في (ب) و(ج): التساؤل.

٢ - أبو عليّ هو الحسن بن أحمد بن عبد الفقار النحوي، من المشاهير في علم العربية. أخذ عن الزُّجَاج وغيره (٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ). له التكملة، والتذكرة، والإيضاح. ينظر: الفهرست ص ٢٩٠، وبغية الوعاة ٤٩٦/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢.

٣ - تنظر هذه القصة في ص ٢٤٢ من التحقيق.

٤ - في (ب): بالنطق.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب): أَخَذَ.

٧ - في (أ): المدوء.

٨ - زيادة من (ب).

٩ - الأنبياء - ٧٣، والنور - ٣٧.

١٠ - في (ب): وزنها.

١١ - في (أ): المصدر.

١٢ - في (أ): إيتاء.

١٣ - في (ب): المذكر.

## الصرف للعلمية والعُجْمة<sup>١</sup>.

وإنما لم تقلب الهمزة الثانية ألفاً مع سكونها بعد فتحة في جمع "إِمَام" كما فعل ذلك في جمع "إِنَاء" فقليل: "أَنِة" - بالمد، وتخفيف الياء - لأنه وقع بعدها مثلاًن. وأرادوا الإدغام فنقلوا حركة الميم الأولى - وهي الكسرة - إلى الهمزة قبلها، وأدغم الميم في الميم، ثم قلبوا الهمزة الثانية ياء محضة. ويجوز التسهيل.

وقرأ ابن عامر<sup>٢</sup>، وعاصم<sup>٣</sup>، وحمزة<sup>٤</sup>، والكسائي، وخلف<sup>٥</sup>، والأعمش<sup>٦</sup> : [أئمة]<sup>٧</sup> بالتحقيق - بالقافين - ولا يقاس عليه<sup>٨</sup>.

وقيل : قلبت الهمزة الثانية ألفاً، ثم الألف ياءً ليمكن الإدغام بنقل الحركة إليها، فلا يلتقي ساكنان. وإن قلت : التقاؤهما هنا على حده، لأنها في كلمة، والأول حرف مدّ، والثاني مدغم. قلت : ادّعى بعضهم أن هذه الألف ليست بمدّة، لأنها لم تنقل عن واو أو ياء. وليس بشيء، بل الألف مدة مطلقاً - كما لا يخفى - فالعرب كلهم يمدّون الصوت في ألف

١ - هي (ب) : المجمية.

٢ - هو عبد الله بن عامر اليخضبي، قاضي دمشق، وكنيته أبو عمران. من التابعين، وأحد القراء السبع.

٣ - هو أبو بكر بن أبي النجود، ويقال له ابن بهدلة. كوفي من التابعين، وأحد القراء السبعة. (ت: ١٢٨ هـ). ينظر : الفهرست ص ١١٤، وتعبير التيسير ص ٥.

٤ - هو أبو عمارة بن حبيب الكوفي، المعروف بالزّيّات. فقيه، وأحد القراء السبعة. (ت: ١٥٦ هـ). له من التصانيف : الفرائض، والوقف، والابتداء. ينظر : الفهرست ص ١٤٦، ووفيات الأعيان ٢/٢١٦، وتعبير التيسير ص ٦.

٥ - هو أبو محمد بن هشام بن ثعلب البزار، أحد قراء الشواذ (ت: ٢٢٩ هـ). ينظر : الفهرست ص ١٥٢، ووفيات الأعيان ٢/٢٤١، وتعبير التيسير ص ٧.

٦ - هو سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي، أحد قراء الشواذ (ت: ١٤٨ هـ). ينظر : الفهرست ص ١٥٢، ووفيات الأعيان ٢/٤٠٠.

٧ - الأنبياء - ٧٣.

ينظر : تعبیر التيسير ص ١١٧، والخصائص ١/١٨٢ و ٢/١٤٣، وشرح المفصل ٩/١١٦-١١٧.

٨ - (ولا يقاس عليه) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) ليتمكن.

جمع المؤنث السالم، وليس عن واو ولا عن ياء، وفي "دَعَاء، وَبِنَاء وَسَمَاء، وَحِمَار"، وغير ذلك.

وان سَكَنْتْ بعد كسرة قلبت ياء نحو: "إِيْمَان"، أو بعد ضمة قلبت واوا، نحو: "أُوْمِنُ"، و"يُوْمِنُ" [مطلقاً]¹ و"أُوْتِمِنُ" [عند الابتداء]².

وشذ: "حُذِّ، وَكُلِّ، وَمُرِّ" - بحذف الهمزتين - والقياس: "أُوْحُذِّ، وَأُوْكُلِّ، وَأُوْمُرِّ" بضم همزة الوصل إذا لم تحذف، وإبدال همزة بعدها واواً - وهي فاء الكلمة - خفف بحذف همزة الوصل وفاء الكلمة لكثرة الاستعمال.

وإذا اجتمعت همزتان مفتوحتان من كلمتين نحو: [جَاءَ اشْرَاطُهَا]³ و[جَاءَ احْدُكُم]⁴ جاز إثباتهما بلا تغيير، لأن اجتماعهما غير لازم لجواز الوقف على الكلمة الأولى، فليس ثقل اجتماعهما بالازم. وجاز إبدال الثانية ألفاً بعد فتحة، وجاز تسهيلها، وجاز تسهيل الأولى، وتسهيلهما معاً، وجاز حذف إحداهما، فقال الخليل: المحذوفة الثانية، لأن الثقل إنما حصل بها⁵. وقال أبو عمرو⁶: الأولى، كما أبدلوا أول المثلين ياء

١ - في (أ) : المنوثة.

٢ - زيادة من (ب).

٣ - زيادة من (ب).

٤ - في (أ) : أبدل.

٥ - بعدها في (ب) : وتحقق أو تسهل.

٦ - (لكثرة) ساقطة من (ب).

٧ - محمد - ١٨.

٨ - الأنعام ٦١ -.

ينظر : شرح المفصل ١١٨/٩، وتعبير التيسير ص ٥٤-٥٥.

٩ - (جاز) ساقطة من (ب).

١٠ - ينظر : الكتاب ٥٤٩/٣، والأشباه والنظائر ٦٥/١، والمفصل ص ٣٥١.

١١ - هوزبان بن العلاء بن عمّار المازني، النحوي، المقرئ. أحد القراء السبعة المشهورين، إمام أهل البصرة في القراءات والنحو. (٧٠ هـ - ١٥٤ هـ). تنظر ترجمته في تعبیر التيسير ص ٥، والبلغة ص ٨١، ووفيات الأعيان ٤٦٦/٣، والفهرست ص ١٤٠، وبغية الوعاة ٢٣١/٢.

للتخفيف في نحو: "دينار، وقيراط"، الأصل: "دِنَار، وقِرَاط" - بتشديد ما قبل الألف - بدليل "دَنَانِير، وقَرَارِيط" - بنونين، وراءين -.

وجاز زيادة ألف بين الهمزتين عند بعض العرب<sup>٢</sup>، حرصاً على إثباتهما ٣٧/أ/ وهرباً من اجتماعهما. ولا تكتب في الخط، حيث تكتب الهمزتان ألفين، لئلا تجتمع ثلاث ألفات. وقال ابن الحاجب<sup>٣</sup>: لم تثبت زيادتها بينهما إلا في مثل: "أَنْتَ، وَآذَا، وَآنَا".

ولا تخفف الهمزة ابتداء لقوة النطق في الابتداء لا بإبدالها ألفاً لامتناع الألف أولاً. وإنما تبدل ألفاً في نحو: [جَاءَ أَحَدُكُمْ] إذا وُصِلَتْ بما قبلها لا إذا ابتدئ بها<sup>٤</sup>. ولا بإبدالها واواً أو ياءً، لأنها تبدل كذلك إذا سكنت، أو فتحت بعد ضمة، أو كسرة. وكل ذلك منتف، لأننا فرضناها أولاً. ولا بالتخفيف "بين بين"<sup>٥</sup>، لأن المخففة بذلك شبيهة بالساكن عند البصريين<sup>٦</sup>، وساكنة عند الكوفيين<sup>٧</sup>.

ولا يرد علينا حذفها من [أول] "خُذْ، وَكُلْ، وَمُرْ" لأنها لم تحذف للتخفيف، بل المحذوف له الهمزة الثانية، وحذفت بعد ذلك الهمزة

١ - القِرَاط أو القِيرَاط: معيار في الوزن، وفي القياس، اختلفت مقاديره باختلاف الأزمنة، وهو أيضاً جزء من أجزاء الدينار. ينظر: اللسان (قرط) ٣٧٥/٧، والمعجم الوسيط ٧٢٧/٢.

٢ - ينظر: الكتاب ٥٤٩/٣ والأشباه والنظائر ٦٥/١، وشرح المفصل ١١٨/٩.

٣ - وهم أهل الحجاز، وبنو تميم. ينظر: الكتاب ٥٥١/٣.

٤ - هو عثمان بن عمر أبو عمرو الكردي، المقرئ النحوي، المالكي الأصولي الفقيه (٥٧٠هـ-٦٤٦هـ). له الكافية وشرحها ونظمها، والشافية وشرحها، وشرح المفصل، ومختصر في الفقه، وآخر في الأصول. ينظر: بغية الوعاة ١٣٤/٢، والبلغة ص ١٤٠، ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣.

٥ - ينظر: شرح الشافية، للرضي ٦٣/٣، وأدب الكاتب ص ١٨٨.

٦ - الأنعام - ٦١.

٧ - (بها) ساقطة من (ب).

٨ - (بين) ساقطة من (ب).

٩ - في (ب): البصريين.

١٠ - ينظر رأي البصريين والكوفيين في ص ١٩٦ من التحقيق.

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

١٢ - في (أ): لا.

الأولى الوصلية، لا للتخفيف بل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها. ولا "قَمَّ وِبَع"، فَإِنَّ أصلهما: "أَقُومَ" - بضم الهمزة، وإسكان القاف، وضم الواو - نقلت ضمة الواو لثقلها إلى القاف، فحذفت الواو<sup>١</sup> لالتقاء الساكنين، فحذفت الهمزة لتحرك ما<sup>٢</sup> بعدها - ولا بقاء لهمزة الوصل قبل متحرك - لا للتخفيف. "وَابَّيْعَ" - بكسر الهمزة، وإسكان الباء، وكسر الياء - نقلت كسرتها للباء لثقلها، فحذفت لالتقاء<sup>٣</sup> الساكنين، فحذفت همزة الوصل لتحرك ما بعدها، [لا]<sup>٤</sup> للتخفيف. ومن قال: إِنَّ الأمر بعض<sup>٥</sup> المضارع المجزوم، فلا همزة فيهما عنده أصلاً<sup>٦</sup>.

وشذ حذف همزة "أنَّاس"، فيقال: "نَاس"، وكذا لفظ الجلالة أصله: "إِلَاه" - في أحد قولي سيبويه<sup>٧</sup> - حذفت الهمزة شذوذاً، وأدخلت "ال" [عوضاً]<sup>٨</sup>، فأدغمت لا مها في لام "إِلَاه"، ووجب حذف الألف التي بعد لام "إِلَاه" في "الله" من الكتابة<sup>٩</sup>. وجاز الحذف والإثبات في "إِلَاه". وقيل: ليس أصل لفظ<sup>١٠</sup> الجلالة هو "إِلَاه"، بل "لَاه"، وما فيه إلا إدخال<sup>١١</sup> "ال" والإدغام، فلا شذوذ فيه، ومعناه: الذي لا تراه العيون، ولا

١ - في (أ): أوقوم.

٢ - بعدها في (ب) واو.

٣ - (ما) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب): للتقاء.

٥ - زيادة من (ب) و(ج).

٦ - في (ب): بعد.

٧ - ينظر: فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٠.

٨ - ينظر: الكتاب ١٩٥/٢، و الممتع ٦١٩/٢، و شرح الملوكي ص ٢٥٦، و شرح اللامية ٥٦/١ وما بعدها، و هميان الزاد ٦٠/١ وما بعدها.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - وذلك لكثرة دوره واستعماله. ينظر: شرح الملوكي ص ٣٦٢.

١١ - وهو القول الثاني لسبويه. ينظر: الكتاب ١٦٢/٢، و شرح الملوكي ص ٣٦١.

١٢ - (لفظ) ساقطة من (ب).

١٣ - في (ب): دخال.

شيء من خلقه. وقيل : أصله "الإِلَآه" ، حذفت الهمزة من بين اللامين، فأدغمت اللام في اللام. ومعنى هذا والأوّل : المعبود.

ورجح بعضهم القول الوسيط، بأنّه لا دعوى فيه - وهو أحد قولي سيبويه - بخلاف الأوّل والثالث، ففيهما دعوى همز الفاء وحذفها، وصحة العين - وهي اللام الثانية - وكلّ ذلك مخالف لظاهر لفظ الجلالة، فإنّ ظاهرها أنّ الفاء صحيحة - وهي اللام بعد لام التعريف - وأنّ العين معتلة - وهي الألف - ولا يعدل عن الظاهر إلّا بدليل. ففيهما أيضاً حذف الهمزة وهي متحركة بلا موجب، أو حذفها بعد نقل حركتها إلى لام "ال"، ثمّ إسكان لام "ال" وإدغامها، وهذا عمل كثير. وأيضاً الهمزة في نية التقدير، فهي مانعة من الإدغام.

قال الخليل وأبو حنيفة<sup>٢</sup> : ليس لفظ الجلالة مشتقاً من شيء، ولا مفرعاً عن شيء، لا يزيد<sup>١</sup> عليه، ولا ينقص<sup>٣</sup> منه.

[و] قيل : اتفقت العرب على حذف الهمزة من مضارع "رَأَى"، [و] قد

١ - في (أ) : حركها.

٢ - في (ب) : بنية.

٣ - هو أحمد بن داود الدِّيْنَوْرِي، نحوي، وله معرفة بعلوم أخرى كالهندسة والحساب، أخذ عن البصريين والكوفيين (ت : ٢٨٦ هـ). له : لحن العامة، والأنواء، والفصاحة، والجبر والمقابلة. ينظر : الفهرست ص ٢٥١، وبغية الوعاة ٣٠٦/١، والبلغة ص ٢٠.

٤ - (لا) ساقطة من (ب).

٥ - في (أ) : مرعا.

٦ - في (ب) : يزيد.

٧ - في (ب) : بنقض. ينظر قول الخليل وأبي حنيفة في : شرح الملوكي ص ٢٥٦، وشرح اللامية

٥٤/١ وفيه صرح بأنّه من القائلين بعدم الاشتقاق من خلال نصّه : "وأكثر الفقهاء والأصوليين

[قالوا] : إنّهُ غير مشتق، وهو مذهب الخليل وسيبويه ومختارنا ومختار الفخر الرازي

٨ - زيادة من (ب).

٩ - في (ب) : رأي.

تنظر مسألة الفعل "رَأَى" وما يتعلق بها في : أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد ص ٤٢ وما يليها.

١٠ - زيادة من (ب) و(ج).

تثبت ضرورة<sup>١</sup> وقيل : ثبوتها لغة. وأصل "يَرَى" : "يَرَأَى" - بفتح الياء الأولى، وإسكان الراء، وفتح الهمزة، وضَمُّ الياء الأخيرة - بوزن "يَمْنَع" ، قلبت الياء<sup>٢</sup> الأخيرة ألفاً لتحركها بعد فتح، فصار "يَرَأَى" كـ "يَسْعَى" ، ونقلت فتحة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة على عاداتها من الحذف عند نقل حركتها، و<sup>٣</sup> لالتقاء الساكنين هنا.

هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام، لا ما قيل من أنه ' قلبت الياء ألفاً، وحذفت حركة الهمزة، فاجتمع ثلاث<sup>٤</sup> سواكن، حذفت الهمزة، ونقلت حركتها إلى الراء. وذلك واجب لكثرة استعمال مضارع "رَأَى" مع اجتماع حرف العلة بالهمزة، وثقل الفعل. وأمّا "يَنَأَى" مضارع "نَأَى" فذلك فيه جائز لا واجب<sup>٥</sup>، لعدم كثرة استعماله.

ويستوي في ذلك الإعلال مضارع "رَأَى" للواحد المذكور وغير/ ٣٨ أ/ إلا أن الألف تحذف لو أو الجماعة، وياء المخاطبة [و] ' ترجع إلى الياء في التثنية وجماعة الإناث، تقول: "تَرَيَانِ، وَيَرَيْنَ"<sup>٦</sup> - بفتح الياء للألف - ولا تقلب ألفاً ولو تحركت بعد فتح لسكون ما بعدها، ولطرو<sup>٧</sup> حركتها. ولأنها ولو قلبت ألفاً لالتقى ألفان، فيحذف أحدهما فيلبس عند النصب بفعل الواحد.

١ - هذا حذف غير قياسي، علته التخفيف لكثرة الاستعمال، كما جاء ذلك في: الكتاب ٥٤٦/٢، والممتع ٦٢٠/٢.

٢ - من (الأولى وإسكان) إلى (الياء) ساقط من (ب).

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - في (ب) : قيل راته.

٥ - في (ب) : ثلاثة.

٦ - (رَأَى) ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) و(ج) : نئى.

٨ - في (أ) : وجب.

٩ - في (ب) : الواو.

١٠ - زيادة من (ب) و(ج).

١١ - في (أ) و(ج) : يريان.

١٢ - مكان الواو من (لطرو) بياض في (ج). وفي (ب) ساقطة.

و'اعلم أنه يستوي فيه لفظ المخاطبة والمخاطبات'؛ تقول خطاباً للواحد: "تَرَيْنَ"؛ فالياء ضمير لها، والياء الأصلية محذوفة، أو حذفت - وهي ألف - للساكن. وتقول خطاباً لإناث<sup>٢</sup> "تَرَيْنَ"؛ فالياء أصل، والنون ضمير، وكلاهما بفتح الرء، وإسكان الياء حياً، وفتح النون<sup>٣</sup>. وإذا كان خطاباً لواحدة، وأكد بالنون كسرت الياء الضمير للساكن، ولمؤاخاة<sup>٤</sup> الياء والكسرة. وحذفت نون الرفع لكراهة توالي الأمثال - على ما مر -<sup>٥</sup> وإن أكد وقد دخل الجازم فحذفها للجازم، نحو<sup>٦</sup>: [فَإِمَّا تَرَيْنَ] قلبت نون "إِنَّ" الشرطية ميماً، وأدغمت في ميم "ما" الزائدة<sup>٧</sup>. وإذا كان خطاباً لإناث وأكد قيل: "تَرَبَّنَّ"<sup>٨</sup> - بفتح الرء، وإسكان الياء، وفتح النون، وزيادة ألف بعدها وكسر نون<sup>٩</sup> التوكيد الشديدة بعد ألف - وأمر الواحد: "رَ" - براء مفتوحة - ويقال في الوقف "رَه" - بزيادة هاء ساكنة - وذلك أن عين الكلمة همزة محذوفة - لما علمت - ولامها محذوفة لشبه الجزم؛ فالأصل: "أَرَأَيْ" - بكسر الهمزة قبل الرء، وإسكان الرء، وفتح الهمزة بعدها، وضم الياء - قلبت [ألفاً]<sup>١٠</sup> لتحركها بعد فتح، فحذفت لشبه الجزم، ونقلت حركة الهمزة إلى الرء، فحذفت

١ - الواو ساقطة من (ب).

٢ - في (ب): المخاطبة.

٣ - في (ب): الإناث.

٤ - في (ب): تربيين.

٥ - (النون) ساقطة من (ج).

٦ - في (أ): إذ.

٧ - في (ب): المؤاخاة.

٨ - ينظر: فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٤ وما بعدها.

٩ - (نحو) ساقطة من (ب).

١٠ - مريم - ٢٦.

ينظر: هميان الزاد (ط.ح) ٢٠٦/١٠.

١١ - (الزائدة) سقطت منها الدال في (ب).

١٢ - في (ب): وإن.

١٣ - في (ب): تربيين.

١٤ - في (ب): النون.

١٥ - زيادة من (ب) و(ج).



همزة الوصل التي قبل الراء لتحرك<sup>١</sup> ما بعدها. وأمر الاثنين والاثنتين "رَيَا" - بفتح الراء، وتخفيف الياء - وتصريفه كالذي قبله، لكن لم تحذف هنا الياء لشبه الجزم، بل النون. وأمر الواحدة<sup>٢</sup>: "رَيَّ" - بفتح الراء، وإسكان الياء حياً - وأمر جماعة الذكور: "رَوَا" - بفتحها، وإسكان الواو حياً - وأمر جماعة الإناث: "رَيَّن" - بفتح الراء، وإسكان الياء، وفتح النون -.

و<sup>٣</sup> يقال في تأكيد فعل الواحد: "رَيَّنَّ" برّد الياء مفتوحة، و"تَرَيْنَّ" - بفتحها<sup>٤</sup> أيضاً - وفي تأكيد فعل الواحدة الغائبة<sup>٥</sup> [تَرَيْنَّ] - كذلك - بتشديد النون، وإسكانها في الكل - وفي تأكيد فعل الاثنين والاثنتين: "رَيَّانٌ وَتَرَيَّانٌ" يا زيدان أو يا هندان، و"تَرَيَّانٌ" أي: "هند وزينب" مثلاً. "وَيَرَيَّانٌ"، أي: "زيد وعمرو" مثلاً - بتشديد النون بعد الألف على ما مر، وفتح الراءات، وتخفيف الياءات - وفي تأكيد فعل جماعة الذكور: "رَوَّنَ" - بفتح الراء والواو، وتشديد النون أو إسكانها - وحذفت نون الرفع في مضارع التثنية<sup>٦</sup> والجمع لتوالي الأمثال - على ما مر - وإن كان جازم فللجازم. وفي تأكيد فعل جماعة الإناث "رَيَّنَّ" - بفتح الراء، وإسكان الياء، وتشديد النون بعد الألف - وقد مر الخلف في جواز الساكنة بعد الألف<sup>٧</sup> - و"لم تحذف واو الجماعة لعدم ما يدل عليها وهو الضمة،

١ - في (أ): لتحرك.

٢ - في (أ): الواحد.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - في (ب): نفحتها.

٥ - زيادة من (ب).

٦ - في (ب): ترين.

٧ - بعدها في (ب): يا.

٨ - في (ب): وإسكانها.

٩ - في (ج): التثنية.

١٠ - ينظر ص ١٥٥ ما بعدها من التحقيق.

١١ - الواو ساقطة من (ب).

بخلاف "أَعَزَّن" فالضمة موجودة - ومر<sup>٢</sup> بحث في ذلك<sup>١</sup>.

واسم الفاعل "رَاءٍ" كـ "قَاضٍ"، أصله : "رَائِي" - بضم الياء في الرفع، وكسرهما<sup>٣</sup> في الجر - ثقلت الضمة، أو الكسرة عليها، فحذفت، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين بعدها ساكن، فحذفت الياء لأنها حرف علة، وجزء كلمة لا كلمة، بخلاف التنوين فإنه حرف صحيح وكلمة، ولأنها ليست لشيء والتنوين للتمكن.

قليل : ومن دأبهم حذف الساكن الأول، وثبت إذا لم يكن التنوين، لوجود<sup>٤</sup> "أل"، أو للإضافة، أو لجعله علماً لمؤنث<sup>٥</sup> ولا تاء فيه، أو للوقف، وفي النصب - ولو مع التنوين - لخفة الفتح فتفتح فلا يلتقي ساكنان. و<sup>٦</sup> قليل : الثابتة للوقف غيرها، وثبت في المؤنث بالتاء، وفي التثنية مطلقاً وجمع المؤنث.

وتحذف في جمع المذكر رفعاً وجرّاً ونصباً ؛ تقول في الرفع : "رَأُؤْنَ"، أصله "رَائِيُونَ"<sup>٧</sup> ؛ ثقلت الضمة عليها، فنقلت للهمزة بعد سلب كسرتها، فحذفت الياء للساكن / ١٣٩ / بعدها لأنها الأول، وهي حرف علة، وبعدها ثان وجزء كلمة. وليست لمعنى بخلاف الواو فإنه لمعنى وثان، وليس بجزء كلمة محض.

١ - في (أ) : بخلا.

٢ - في (ب) : اعزن.

٣ - في (أ) و (ب) : ومن.

٤ - ينظر ص ١٥٤ من التحقيق.

٥ - في (أ) : كسر.

٦ - الواو ساقطة من (ب).

٧ - في (ب) : الموجود.

٨ - في (ب) : المؤنث.

٩ - الواو ساقطة من (ب).

١٠ - في (ب) : رءايون.

وقيل : ثقلت الضمة فحذفت هي<sup>١</sup> ثم الياء للساكن بعدها، وضمت الهمزة لمجانسة الواو. وفي النصب والجر : "رَائِيْنَ"، ثقلت الكسرة فحذفت هي<sup>٢</sup>، ثم الياء للساكن بعدها - هو الياء -.

ولا تحذف همزة المفرد من ذلك وغير المفرد، لأن حذفها من المضارع الذي يبنى عليه اسم الفاعل على غير قياس لعدم حذفها من الماضي الذي يبنى عليه<sup>٣</sup> المضارع. ولأن وجوب حذفها من المضارع على غير قياس، لأن علة الحذف كثرة الاستعمال، وليست علة موجبة<sup>٤</sup> بل مجيزة<sup>٥</sup>، ولا يقاس على ما ليس بمقيس - وكذلك في اسم المفعول - ولأن حذفها وهي متحركة خلافة الأصل، وحذفها بعد نقل حركتها غير ممكن، لأن الألف قبلها لا تقبل الحركة. ويجوز تخفيفها "بين بين".

واسم المفعول "مَرَّيْ" - بفتح الميم، وإسكان الراء، وكسر الهمزة، وتشديد الياء - أصله "مَرَّءُوي" بوزن "مَضْرُوب" اجتمعت الواو والياء، وسكنت السابقة وهي هنا الواو فقلبت ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة لتسلم<sup>٦</sup> الياء. وقيل : قلبها متقدم على قلب الواو والإدغام.

والمصدر الميمي، واسم المكان، واسم الزمان "مَرَأَى" - بفتح الميم، وإسكان الراء، وفتح<sup>٧</sup> الهمزة بعدها ألف<sup>٨</sup> - تحذف نطقها - لا كتابة<sup>٩</sup>

١ - في (ب) : هم.

٢ - (هي) ساقطة من (ب).

٣ - من (اسم الفاعل) إلى (عليه) ساقطة من (ب).

٤ - في (أ) : موجة.

العلة الموجبة : هي الأكثر في الملل - كما قال ابن جني - نحو : نصب الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه. ينظم : الخصائص ١٦٤/١.

٥ - العلة المجوزة نحو : علة قلب واو "أَقَتَّتْ" همزة، والعلة فيه كون الواو مضمومة ضمّاً لازماً، وأنت فيه على التخجير من إظهار الواو غير مبدلة. ينظر : الخصائص ١٦٤/١.

٦ - في (ب) : وتسلم.

٧ - (فتح) ساقطة من (ب).

٨ - في (ب) : لف.

٩ - في (ب) : لكتابة.

- للتتوين، وثبتت حيث لا تنوين ولا ساكن. وفي الثابتة في الوقف الخُلف المذكور في الياء، والصحيح عندي أنهما [في "رَاء" و"قَاضٍ" ونحوهما] ياء الأصل وألف الأصل، رجعا لزوال مانعهما وهو التنوين. واسم الآلة "مَرَأَى" كذلك، لكن بكسر الميم، بوزن "مَفْعَل"، و"مِرْآة" بوزن "مَفْعَلَةٌ".

والماضي المبني للمفعول "رُئِيَ" - براء<sup>١</sup> مضمونة، فهمزة مكسورة فياء مفتوحة - والمؤنث "رُئِيَتْ" كذلك، لكن بزيادة تاء التأنيث<sup>٢</sup>. والاثنتان "رُئِيَا"، والاثنتان "رُئِيَتَا"، والإناث "رُئِينَ" - بإسكان الياء سكونا ميتا قبل النون - والذكور "رُئُوا" - بضم الهمزة كالراء<sup>٣</sup> - والأصل: "رُئِيُوا" - بكسر الهمزة - نقلت إليها ضمة الياء للثقل، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لأنها جزء كلمة لا تدل، وأول، وحرف بخلاف الواو. أو حذفت الضمة، ثم الياء، وضمت الهمزة للواو. [و] الخطاب<sup>٤</sup>: "رُئِيَتْ، وَرُئِيَتْ، وَرُئِيَتُمَا، وَرُئِيْتُمْ، وَرُئِيْتَن" - بضم الراء، وكسر الهمزة، إسكان الياء سكونا ميتاً في الكل - والتكلم: "رُئِيَتْ وَرُئِينَا" كذلك.

وقيل: يستغنى في ذلك كله بالمبنى للمفعول من "رَاء"<sup>٥</sup> - المقلوب قلباً مكانياً وهو لغة - فيقال: "رِيئ" بوزن "بِيع"، فيتصرف فيه كتصرف "بِيع" وهو المشهور<sup>٦</sup>.

١ - زيادة من (ب).

٢ - هي (أ): مرأ.

٣ - هي (ب): ابراء.

٤ - هي (أ): التأنيث.

٥ - (كالراء) ساقطة من (ب).

٦ - زيادة من (ب) و(ج).

٧ - هي (ب): المخاطب.

٨ - هي (أ): رأى.

٩ - بعدما في (ب): في استعمال العلماء لا في كلام العرب.

والمضارع المبني للمفعول : "أَرَى وَنُرَى" - بالألف - و"تُرَيَان وَيُرَيَان" -  
 بالياء<sup>١</sup> - و"تُرَوْنَ وَيُرَوْنَ"<sup>٢</sup> - بلا ياء - أصلهما : "تُرَاوْنَ"<sup>٣</sup> و"يُرَاوْنَ"<sup>٤</sup> ؛  
 حذف الألف للساكن. و"تُرَيْنَ يَاهَنْدَ، وَتُرَيْنَ يَاهَنْدَات" بوزن واحد، لكن  
 الياء في الأول ضمير، والألف محذوف قبلها. وفي الثاني حرف - وهما  
 ساكنتان سكونا حيا بعد فتح - و"يُرَيْنَ" للغائبات<sup>٥</sup> - بوزن المخاطبات  
 - وحكمها ذلك كله بعد حذف الهمزة. وعن بعض : أصل "يُرَوْنَ"  
 "يُرَءْيُونَ"، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة، فقلبت الياء  
 ألفا لتحركها بعد فتح، فحذفت الألف للساكن بعدها. وفيه أيضاً أنه<sup>٦</sup>  
 إنما تقلب الياء أو الواو ألفا للتحرك بعد فتح إذا لم يكن بعدهما<sup>٧</sup> ساكن،  
 إلا إن أراد البعض بذلك اعتبار ما قبل دخول الواو. [وفيه أيضاً أنه جعل  
 قلب الياء<sup>٨</sup> بعد حذف الهمزة مع أن فتحة الراء عارضة بالنقل]<sup>٩</sup>.

الرباعي بالهمزة "أَرَى"، وأصله : "أَرَأَى" - بإسكان الراء - بوزن  
 "أَعطَى"، نقلت فتحة الهمزة التي بعدها إليها، فحذفت - على حد ما  
 مر في الثلاثي - والمضارع "يُرَى" - بياء مضمومة، فراء مكسورة، فياء  
 ساكنة - والأصل<sup>١٠</sup> : "يُرَيِّي" - بإسكان الراء، وكسر الهمزة - نقل  
 كسرها إلى الراء، فحذفت.

١ - (بالياء) ساقطة من (ب).

٢ - (ويرون) ساقطة من (ب).

٣ - في (ب) : ترايان.

٤ - في (ب) : حذف.

٥ - في (ج) : للغائب.

٦ - (أيضاً) ساقطة من (أ) و(ب).

٧ - (أنه) ساقطة من (ب).

٨ - في (ب) : بعدها.

٩ - في (ب) : القلب ياء.

١٠ - زيادة من (ب).

١١ - من (يرى بياء) إلى (الأصل) ساقط من (ب).

والمصدر "إِرَاءَةٌ" كـ "إِقَامَةٌ"، الأصل: "إِرَاءَاءٌ" - بألف بين همزتين - [بثلاث همزات؛ الأولى: همزة المصدر، والثانية: عين الكلمة، والثالثة: بدل من لام الكلمة وهي الياء]. نقلت فتحة الهمزة التي قبل الألف للراء قبلها، فحذفت وعوض عنها التاء. وبسطت<sup>١</sup> ذلك في غير هذا المختصر<sup>٢</sup>.

وأصل/٤٠أ / الهمزة الأخيرة ياء، لكنها قلبت همزة لتطَرَّفَها بعد ألف زائدة. ولم تعتبر تاء التأنيث بعدها، لأنها عوض عن حرف في الوسط. ويجوز "إِرَائِي" بإبقاء الياء، لأن الهمزة أثقل من الياء - لأنها من أقصى الحلق - ويجوز "إِرَائِيَّةٌ" - بالياء - والتاء عوضاً.

واسم فاعل "أَرَى": "مَرٌّ" - بضم الميم، وكسر الراء يليها التنوين - الأصل: "مُرِّي"، نقلت كسرة الهمزة للراء، فحذفت الهمزة. وثقلت الضمة، وكذا الكسرة جرّاً على الياء، فحذفت، فبقيت الياء ساكنة بعدها ساكن، فحذفت. وثبتت إذا لم يكن بعدها ساكن. و"المؤنث" "مُرِيَّةٌ" كذلك، لكن بإثبات الياء مخففة مفتوحة. والتثنية: "مُرِيَّانَ وَمُرِيَّتَانِ" - بإثباتها مخففة - والجمع: "مُرُونٌ وَمُرِيَّاتٌ" - بضم الراء في الأول نقلاً من الياء المحذوفة، وكسرها في الثاني -.

واسم المفعول: "مُرِّي" - بضم الميم، وفتح الراء يليها التنوين نطقاً،

١ - زيادة من (ب).

٢ - في (ج): بسط.

٣ - في شرح اللامية ٣٨٥/٤ أورد ما قيل في مسألة المحذوف من "إِرَاءَاءٌ"، هل هو همزة "رَأَى" أو ألف "الإِفْعَالِ". وخلص إلى أنه لا خلاف في (إِرَاءَةٌ) ونحوه أن المحذوف همزة (رَأَى) لا ألف (الإِفْعَالِ)، فليس من باب (إِقَامَةٌ) في كل وجه بل من حيث وجود النقل، والحذف ومطلق القلب للهمزة ألفاً - إن قلنا به - واستحقاق التاء.

٤ - في (ب): التأنيث.

٥ - الواو ساقطة من (ب).

٦ - في (أ): بإثباتهما.

والألف خطأً وهي محذوفة للساكن بعدها - وفتح الراء منقول من الهمزة المحذوفة بعدها. والمؤنث : ”مَرَاة“ - بإثبات الألف نطقاً وخطاً - والتثنية : ”مُرَيَان“ بإبقاء الياء غير مبدلة ألفاً، لأن بعدها ألفاً، وإلا حذفت إحدى الألفين، فيلتبس<sup>١</sup> بالمفرد حال الإضافة لحذف النون حينئذ. وفتح الراء منقول من الهمزة المحذوفة. والمؤنثان :

”مُرَاتَان“ - بقلب الياء ألفاً، لأن بينها<sup>٢</sup> وبين الألف تاء - والجمع : ”مُرُون“ - بفتح<sup>٣</sup> الراء نقلاً من الهمزة المحذوفة، وإسكان الواو حياً - و”مُرَيْن“ كذلك - بإسكان الياء حياً - والإناث ”مُرَيَات“ بإثبات الياء بدون قلبها ألفاً - و<sup>٤</sup> لو تحركت بعد فتح - لأن بعدها ألفاً. فلو قلبت - لحذفت إحدى الألفين - لالتبس في النطق بالمفرد المؤنث، وأما في الخط فلا، لأن تاءه تكتب هاء بخلاف تاء الجمع.

١ - في (أ) : لا.

٢ - في (ب) : فليلتبسوا.

٣ - في (ب) : بينهما.

٤ - في (ب) : يفتح.

٥ - الواو ساقطة من (ب).

## [الفصل الأول : أبواب المهموز]

يجيء مهموز الفاء من "فَعَلَ يَفْعُلْ" - بفتح الماضي، وضم المضارع - كـ "أَخَذَ يَأْخُذُ". وبفتح الماضي وكسر المضارع كـ "أَدَبَ يَأْدُبُ" ، أي : عمل "الأدبة" ، وهي طعام العرس، وطعام يُدعى إليه، وطعام، يُصنع للضيف. وبالعكس كـ "أَرَجَ يَأْرَجُ" ، أي : فاح طيباً. وبفتحهما كـ "أَهَبَ يَأْهَبُ" ، أي : استعد. وبضمهما كـ "أَدَبَ يَأْدُبُ" من الأدب : وهو الظرافة، وحسن التناول. و "أَسْلَ يَأْسُلُ" ؛ أي : صار جديداً، أو استدق طرفه، أو استوى وكان أملس. و "أَسْلَ الخدُ" : طال، واسترسل. ولا يجيء من مكسورهما بالاستقراء.

ومهموز العين من "فَعَلَ يَفْعَلْ" - بفتح المضارع، وكسر الماضي - كـ "يَسَّسَ يَيَّاسُ". وبضمهما كـ "لَوَّمُ يَلُومُ". وبفتحهما كـ "رَأَى يَرَى، ونَأَى يَنَآى" ؛ أي : بُعد. ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء.

ومهموز اللام من باب "نَصَرَ" كـ "هَنَأَ يَهْنُؤُ" ، ومن باب "مَنَعَ" كـ "سَبَأَ الْخَمَرَ يَسْبَأُهَا" ؛ أي : اشتراها. وباب "عَلِمَ" كـ "صَدَّى الْحَدِيدُ يَصْدَأُ" ؛ أي : علاه الوسخ، و "صَدَأَ الرَّجُلُ" : انتصب فنظر، و "صَدَأَ الْمِرْآةُ" : نزع صداها ليكتحل به، و "صَدَّى الشَّيْءُ" كانت به شُقرة إلى

١ - ينظر : شرح اللامية ١٩٩/١ - ٢٠١، وشرح المراح ص ١١٢ وما بعدها.

٢ - في (ب) : يأذب.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - الواو ساقطة من (ب).

٥ - في (ب) : التناول.

٦ - في (ج) : حديدا (بحاء مهملة).

٧ - في (ب) : أسهل.

٨ - الواو ساقطة من (ب).

٩ - في (ب) : بعت.

١٠ - قال في شرح اللامية ١٩٩/١ : "لا يأتي [أي مهموز اللام] على فَعَلَ يَفْعُلْ بفتح الماضي وضم المضارع". وفي الكتاب نفسه ١٠٢/٢ قال : "هَذَا الْجَمْلُ يَهْنَأُ وَيَهْنُؤُهُ وَيَهْنُؤُهُ".



السَّوَاد. و "صَدَيْ الْفَرَس" ك "فَرَحَ وَكْرَم"¹. وباب "ظَرْفَ" ك "جَرَوْ" يَجْرُو من "الْجَرَّة"، وهي الشَّجَاعَة. و "هَيَّوْ هَيَّوْ" : عظمت هيئته. ولا يجيء من غير ذلك بالاستقراء.

ولا يجيء من المضاعف مهموز إلا مهموز الفاء، ك "أَنْ يَنْ" : أي : كان منه أنين، وهو صوت المتوجع، أو صب ماء. ولا من معتل الفاء إلا مهموز العين أو اللام، نحو : "وَأَدْبَنَتْهُ" : أثقل عليها بالتراب² حتى ماتت. و "وَذَاهُ" : سَوَاه. و "وَذَابَهُمْ"³ : غشيهم بسوء. و "وَذَا الْفَرَسَ" : أدلى. و "دَانِي" ، أي : دَعْنِي. و "وَذَاهُ" - بالإعجام - عابه، وحقره، وزجره. ونحو : "وَجَّاهَ بَيْدَ أَوْ سَكَّينَ" : ضربه. و "وَجَّأَ الْمَرْأَةَ" : جامعها. و "وَجَّأَ التَّيْسَ" : دق عروقه خُصِيَّه. ولا من معتل اللام إلا مهموز الفاء فقط أو العين فقط، ك "أَسَى" : أي : حَزِنَ، و "نَأَى" : أي : بَعُدَ. ولا مما فيه حرفا علة أصلا مفروق بينهما / ٤١ أ / إلا مهموز العين، نحو : "وَأَى" : أي : وعد. أو مقرونان إلا مهموز الفاء ك "أَوَى إِلَيْهِ" : أي : التجأ، و "أَوَاه" : ضمّه.

١ - من (وصدئ الفرس) إلى (كرم) ساقط من (ب).

٢ - في (ب) : حرّو (بحاء مهملة).

٣ - في (ب) : بالثواب.

٤ - في (أ) : وده.

٥ - في (أ) : وداهم.

٦ - في (أ) : بلا إعجام.

٧ - (أي) ساقطة من (ب)

## [الفصل الثاني : كتابة الهمزة]

تكتب الهمزة أولاً على صورة الألف، كـ "أَكَلْ، وَاسْتَخْرَجَ"، لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج<sup>١</sup>، والألف أخف الحروف<sup>٢</sup>، والكاتب عند أول الكلمة أقوى على وضع الحركة للتمييز في الخط. ولأن التخفيف مطلوب في الخط كالنطق، فخففت في الخط، وإن لم يمكن في النطق<sup>٣</sup>، لوقوعها أول الكلمة.

وتكتب في الوسط كما تخفف<sup>٤</sup>؛ فإن سكنت كتبت ألفا بعد فتح، وواواً بعد ضم، وياء بعد كسر، كـ "رَأْسٌ وَلَوْمْ وَبِيرٌ"، لأن تخفيفها كذلك. [وينبغي كتبتها بصورتها المحدثه]<sup>٥</sup> فوق تلك الأحرف. وإن تحركت بعد سكون كتبت<sup>٦</sup> على وفق حركتها كـ "يَسَالٌ"، وينبغي كتبها فوق أيضاً أو بعد حركة فكما تخفف كذلك، كـ "سَالٌ، وَسِيلٌ، وَلَوْمْ"، وينبغي كتبها أيضاً.

وإن تحركت في الآخر بعد حركة فعلى وفق الحركة قبلها، لا حركتها، لعروضها لكونها في الآخر، نحو: "قَرَأَ، وَقُرِئَ، وَوُضِعَ"، وينبغي كتبها أيضاً. أو بعد سكون، قيل<sup>٧</sup>: فلا تكتب، كـ "جَا" وـ "رَأَيْتُ خَبَا" وـ "هَذَا

١ - وهو أقصى الحلق. ينظر: شرح المفصل ١٢٣٠/١٠.

٢ - جاء في كتاب الرسم ص ٤٦: "الألف أخف حروف اللين."

٣ - في (ب): الكتاب.

٤ - إلى هنا ينتهي كلام الجار بردي، وهو منقول في: الرسم في تعليم الخط ص ٤٦. ينظر: مجموعة الشافية ١/٣٧٥.

٥ - في (ب): وواو.

٦ - (بعد) ساقطة من (ب).

٧ - زيادة من (ب). و(بصورتها المحدثه) ساقطة من (ج).

٨ - في (ج): كتب.

٩ - في (ب): اضم.

١٠ - هو قول ابن الأثير، كما ورد ذلك في الرسم ص ٤٦. ينظر أيضاً: أدب الكاتب ص ٢١٢ وما بعدها، ونزهة الطرف ص ٢٦٢.

خَبٌّ<sup>١</sup>، و"مَرَرْتُ بِخَبٍّ". هذا ما قالته المشاركة، وتواطئوا عليه، وليس  
برشد.

والصواب كتبها على صورتها [المحدثة]<sup>٢</sup>، ك"جَاءَ، وَخَبَّنَا، وَخَبَّءَ،  
وَخَبَّءٍ". والعذر لهم أن أصل الكتابة على وفق الوقف، و تلك الهمزة  
تحذف في الوقف.

---

١ - (خب) ساقط من (ب).

الخب - بفتح الخاء أو كسرهما - هو المخادع. ينظر: المعجم الوسيط ١/٢١٤.

٢ - زيادة من (ب).

## [الفصل الثالث : كتابة همزتي القطع والوصل في نسخ المغاربة]

تكتب همزة القطع في نسخ المغاربة صفراء<sup>١</sup>. وإذا<sup>٢</sup> نقلت حركتها وهي أول حذف من النطق والخط، وجعل في موضعها خطاً أحمر بطول السطر إن وليها ألف [- إنما حذفت من الخط لئلا يتوالى ألفان نحو : [قَدِيرُ - أَمِنَ الرَّسُولُ]<sup>٣</sup>] - أو واو، أو ياء سواكن<sup>٤</sup>. وإن لم يلها ذلك كتبت ألف مثلاً بدون همزة، [وإن نقلت حركتها ولم تحذف جعل الوصل الأحمر فوق الألف إن كانت حركتها فتحة، وتحتها إن كانت كسرة، ووسطها إن كانت ضمة<sup>٥</sup>، فهو حيث شكل الحركة<sup>٦</sup>]. وإذا سهّلت كتبت حمراء، وهمزة الوصل خضراء : [يكتب الوصل فوق الألف إن كانت الفتحة قبلها وتحت الألف بعد الكسرة ووسطها بعد الضمة<sup>٧</sup>]. والنقطة<sup>٨</sup> الخضراء تكون حيث تحرك لو ابتدئ بها فوق الألف إن كان حركتها فتحة وتحتها إن كانت كسرة ووسطها إن كانت ضمة<sup>٩</sup>]. وفي ذلك تصانيف<sup>١٠</sup>. والله أعلم.

١ - إن اختيار اللون الأصفر لهمزة القطع لمخالفة نقط الإعراب كما نصّ على ذلك القلقشندي في صبح الأعشى ١٦٣/٣.

٢ - في (أ) : إذ.

٣ - في (ب) : خطاً.

٤ - في (ب) : قدر.

٥ - البقرة - ٢٨٤، ٢٨٥.

٦ - زيادة من (ب).

٧ - (أو واو، أو ياء سواكن) ساقط من (ب).

٨ - أمثلتها على التوالي : (قَدْ أَفْلَحَ) المؤمنون - ١، و(أَمَّا مَنْ أُوْتِيَ) العاقبة - ٢٥، و(قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي) الجن - ٢٢.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - أمثلتها على التوالي : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) النحل - ٤، و(رَبِّ الْعَالَمِينَ) الفاتحة - ٢، و(هُمُ الْمُفْلِحُونَ) البقرة - ٥.

١١ - في (ب) : النقطة.

١٢ - زيادة من (ب).

أمثلتها على التوالي : (الْحَمْدُ لِلَّهِ) الكهف - ١، و(اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ) الأنعام - ١٠٦، و(أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ) المتكويث - ٤٥.

١٣ - ينظر : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي ١٦٣/٣ وما بعدها.

## الباب الرابع

### في المثال

[ الفعل المثال هو : ] معتل الفاء بالواو أو بالياء<sup>١</sup>. سمي مثلاً لأن ماضيه يماثل<sup>٢</sup> الصحيح في تحمّل الحركات، وعدم الإعلال، أو لأن بعض أوامره يشبه أمر الأجوف في البقاء<sup>٣</sup> على حرفين، أو في [نحو] ذلك، وفي الوزن، نحو : "عَدَّ"، فإنه كـ "قُلَّ"، وبع<sup>٤</sup>، أو لانتصاب حرف العلة فيه أولاً، ومنه تسمية "عَلَمَ الأمير" مثلاً<sup>٥</sup> لانتصابه إماماً.

ويجيء من باب "ضَرَبَ" كـ "وَعَدَ يَعِدُ"، وباب "مَنَعَ" كـ "وَقَعَ يَقَعُ"، وباب "عَلِمَ" كـ "وَجَلَّ يَوَجَلُّ"، وباب "ظَرَفَ" كـ "وَسَمَّ يُوَسِّمُ"<sup>٦</sup>؛ أي: كان له جمال - بفتح الجيم - وباب "فَعَلَ يَفْعَلُ" - بكسرهما - كـ "وَرِثَ يَرِثُ"، لا من باب "نَصَرَ" بالاستقراء، إلا "وَجَدَ يَجِدُ"<sup>٧</sup> - بضم جيم المضارع - في لغة بني عامر. وحذفوا الواو لثقلها مع ضم ما بعدها وللاِتِّبَاعَ لباب "وَعَدَ"، وهي ضعيفة خارجة عن القياس، ومعناه : أدرك الشيء، أو لقيه، أو غضب.

١ - بعدها في (ج) واو.

٢ - في (أ) : يماثل.

٣ - في (ب) : ابقاء.

٤ - زيادة من (ب).

٥ - بعدها في (ب) : الطبعي.

٦ - بعدها في (ب) : فقد كفل في ابقاء على حرفين وكعب في البقاء عليهما وفي الوزن الطبيعي.

٧ - في (ب) : سمية.

٨ - في (أ) : مثلاً.

٩ - ينظر هذا التعريف في شرح اللامية ١٩٥/١.

١٠ - في (ب) : يوجد.

في هذا الفعل أربع لغات : "يَوَجَلُّ، وَيَاجَلُّ، وَيَنْجَلُّ، وَيَنْجَلُّ"، وأجودها تصحيح الواو. وقد ثبتت الواو في "يَوَجَلُّ" من قِبَلِ أَنَّهُ لَا كَسْرَةَ بَعْدَ الْوَاوِ يَجِبُ بِهِ - لاجتماع الياء معها - الحذف. ينظر : المنصف ١٨٨/١، وشرح الملوكي ص ٤٩ وشرح اللامية ٢٥٦/١.

١١ - في (ب) : وشم يوشم.

١٢ - ينظر : الكتاب ٥٣/٤، والمنصف ١٨٧/١، والممتع ٤٢٨/٢، والمزهر ٢٩/٢. وشرح الملوكي ص ٤٨، واللسان (وجد) ٤٤٥/٣، وشرح اللامية ١٩٦/١-٢٥٢.

ولا يعلّ الماضي المسمّى "مثال" بقلب أوله من واو لياء، أو من ياء<sup>١</sup> لواو، إذ لا فائدة في ذلك، وبإسكانه، ولا بقلبه ألفاً إذ لا يبتدأ بالسّاكن. ولا بحذفه لنقصانه عن القدر الصالح وهو ثلاثة أحرف. ولم يحذف من غير الثلاثي مع بقاء القدر إتباعاً للثلاثي. ولم يحذف أول الثلاثي، ويعوض التاء، لأنها إن عوّضت أولاً التبس بالمضارع، أو آخره التبس بالمصدر كـ "عِدّة وزنة" عند الجاهل، وعند الغافل - ولو حصل الفرق بالحركة - وفي الكتابة بلا ضبط. وأيضاً لم يعلّ بقلب أو حذف لقوّة المتكلّم عند الابتداء<sup>٢</sup>.

وحذفت واو المصدر، وعوّض عنها التاء في الآخر لا في الأول، لئلا يلتبس بالمضارع كـ "عِدّة وزنة"<sup>٣</sup>. وعوّضت أولاً في "التّكلان" - بفتح التاء، وإسكان الكاف - مصدر "وَكَلَّ يَكُلُّ" كـ "وَعَدَ يَعِدُ" لعدم اللبس، إذ لا مضارع بذلك الوزن، والأصل: "الْوَكْلَانُ". [وقيل: التاء بدل من الواو ولا حذف]<sup>٤</sup>، وقيل: هو اسم مصدر "تَوَكَّلَ"<sup>٥</sup>.

١ - في (ب) : يعدل

٢ - في (ج) : مثالا.

٣ - في (أ) : لياء ومن ياء.

في (ب) : مثالا بقلب أوله من واو الياء أو من ياء الواو.

٤ - في (ب) : ولا بإسكانه بقلبه.

٥ - في (ب) : آخر.

٦ - ينظر: شرح اللامية ١/١٩٥-١٩٦.

٧ - الأصل في "عِدّة": "وَعْدَة" على وزن "فَعْلَة"، و"زِنَة" أصلها "زِنَة" على نفس الوزن. حذفت الواو لتثقل الكسرة فيها. ينظر: الممتع ١/٤٣٠.

٨ - زيادة من (ب).

ولا تحذف التاء المعوّضة عن الواو في نحو: "العِدَّة والزَّنة" - عند بعض - إلا للضرورة. وقيل: أو عند الإضافة لقيام المضاف إليه مقامها، كقوله<sup>٢</sup>:

### وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

ولا دليل فيه لجواز أن يكون بألف بعد الدال / ٤٢ أ/ جمع "عِدَّة" - بكسر فإسكان - لم يتفطن لها السامع، فكتبه بغير ألف. وقيل عن سيبويه أنه يجوز الحذف مطلقاً، وأن التعويض عنده من الأمور الجائزة<sup>٣</sup>. والكلام في التعويض وتركه في باب "الإفعال" - بالكسر - و"الاستفعال" من محلّ العين كذلك. لكن اختلف في التعويض، هل هو عن عين الكلمة المبدلة ألفاً أو عن الألف الزائدة نحو: "إِقَامَةٌ وَإِسْتِقَامَةٌ"، أصلهما: "إِقْوَامٌ" - بالكسر - و"إِسْتِقْوَامٌ"، قلبت الواو - وهي العين - ألفاً بعد نقل حركتها، فالتقى ألفان، فحذف أحدهما - على الخلف - فكان التعويض عنه.

- ١ - نسب هذا القول إلى "الفرّاء". ينظر: المخصّص ١٨٨/١٤، وشرح اللامية ٢٦١/١.
- ٢ - نسب إلى أبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب. وهو من البسيط، صدره: إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا.
- والشاهد في قوله: "عد الأمر"، فإن أصله "عِدَّة الأمر" أو "عَدَى الأمر". ينظر: الأشباه والنظائر ١٨٢/٣، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني ٢٤١/٣، واللسان (وعد) ٤٦١/٣-٤٦٢، والخصائص ١٧١/٣، وأبنية الصرف ص ٢٤٠، وتصريف الأسماء والأفعال في ضوء أساليب القرآن ص ١٢٣، وتوضيح المقاصد ٩٤٠/٦.
- ٣ - العِدَّة بمعنى الجهة. ينظر: القاموس المحيط ٥٨٩/٢.
- ٤ - ينظر: الكتاب ٨٣/٤ وشرح اللامية ٢٦١/١.
- ٥ - في (أ): من.
- ٦ - في (أ): ألف.
- ٧ - الخلاف المذكور هو بين البصريين والكوفيين حول أي الألفين حذفت فعند البصريين والخليل وسيبويه الألف المزيدة قبل الآخر للدلالة على المصدر هي المحذوفة، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل. أمّا عند الكوفيين والأخفش والفرّاء فالمحذوف هو حرف العلة، لأن حذفه أولى من حذف حرف زائد للدلالة على معنى لثلاث تفوت الدلالة بحذفه. ينظر: المنصف ٢٩١/١-٢٩٢.

وإذا اتصلت تاء الضمير بـ "وَعَدَ" جاز قلب الدال تاء، وإدغامها، وجاز الإخفاء. وتحذف الواو الثلاثي المفتوح العين في المضارع، كـ "وَعَدَ يَعِدُ" للزوم الثقل؛ وهو الخروج من الكسرة التقديرية - وذلك أن الياء كالكسرة - إلى الضمة التقديرية - فإن الواو كالضمة - ومن هذه الضمة التقديرية إلى الكسرة التي على العين. وانظر شرحي<sup>١</sup> على اللامية<sup>٢</sup>.

ولم يمكن<sup>٣</sup> التخلص بحذف حرف المضارعة، لأنه علامة<sup>٤</sup>. وإنما يحذف<sup>٥</sup> في بعض المواضع لالتقاءه مع مثله، وأيضاً لو حذف لبقى الساكن أولاً. ولا<sup>٦</sup> يحذف الكسرة لئلا يلتقي ساكنان. أو حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فحمل غير الياء على الياء.

ولثقل الخروجين المذكورين لم يجئ "فَعَلَ" - بكسر الفاء، وضم العين<sup>٧</sup> - ولم يجئ في الأسماء "فَعَلَ" - بضم الفاء، وكسر العين - وشذَّ<sup>٨</sup> "الحَبْكُ" - بكسر الحاء، وضم الباء<sup>٩</sup> - في قراءة السَّمَاك<sup>١٠</sup>، وقيل: أبي مالك

١ - في (أ) و(ج): كالكسر.

٢ - في (ب): شرحي (بسين مهملة).

٣ - ينظر ج ١ ص ٢٥٤، حيث أورد عدة آراء. من ذلك: "الواو حذفت في نحو (يَعِدُ) استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، والفتح والكسر ضدان، والواقع بين ضديه مستقل".

٤ - في (ب): يكن.

٥ - قال في شرح اللامية ٢٥٦/١: "لو حذفوا الياء لم يعلم أن اللفظ مضارع، والياء علامته، والعلامة لا تحذف، وللزوم الابتداء بالساكن فيلزم تحريك الواو الساكنة، أو جلب همزة الوصل، ولو حذفت الكسرة لتوالي ساكنان".

٦ - في (أ): تحذف.

٧ - (ولا) ساقطة من (ب).

٨ - بعدها في (أ) واو.

٩ - ليس في كلام العرب "فَعَلَ"، لكرهتهم الخروج من الكسر الذي هو ثقل إلى الضم الذي هو أثقل منه. ينظر: شرح الملوكي ص ٢٤.

١٠ - في (ج): وشذ.

١١ - من قوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحَبْكِ) سورة الذاريات - ٧. ينظر: المحتسب ٢٨٦/٢ - ٢٨٧.

١٢ - في (أ): بضم الباء. وفي (ب): ضم الياء.

١٣ - الأصح "أبي السَّمَال" - باللام - كما ورد في عدة مصادر، منها: تفسير البحر المحيط ١٣٤/٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٦١/٤. واسمه قُتَيْب بن أبي قُتَيْب العَدَوِيُّ البصري. له اختيار في القراءة شاذ عن العامة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء ٢٧/٢.



الفقاري<sup>١</sup> وهو جمع "حَبَاك" - بكسر الحاء - وهو حرف الرَّمْل والماء المتَّحَصِّل بالرياح، والمتكسر من الشعر، وطرائق النجوم<sup>٢</sup>، والطريقة من خُصِّل الشعر والبيضة. وقيل : مفرد، والمشهور ضم الحاء والباء. وقيل ذلك من تداخل اللغتين ؛ كسر الحاء من لغة من يقول : "حَبِكَ" - بكسر الحاء والباء - وضم الباء من لغة من يقول : "حُبِّكَ" - بضمهما<sup>٣</sup> - واعترض بأنَّ التداخل إنما يكون بين حرفي كلمتين لا كلمة. وعبارة بعض : أنَّ التداخل الشائع بين حرفي كلمتين<sup>٤</sup>. وقيل : تلفظ بالحاء المكسورة من لغة الكسر، فغفل عنها إلى لغة الضم، فضم الباء<sup>٥</sup>. وقيل : كسرت الحاء إتياعاً لتاء "ذات"، ولم يعتد باللام لسكونه. [وفيه أن الكلمة يعتدُّ بها ولو مع السكون، كما اعتدَّ بها في : [إِنَّ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ] <sup>٦</sup>، فلم تضم النون تبعاً للحاء] <sup>٧</sup>. وقيل : لم تثبت تلك القراءة<sup>٨</sup>.

١ - في (ب) : وقيل لي ملك الفقاري.

نسبها ابن جنِّي، وأبو حيان الأندلسي إلى أبي مالك الفقاري، وهو صاحب تفسير، قليل الحديث. هذا كل ما ورد عنه في الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٠٦/٦. ينظر أيضاً : المحتسب ٢٨٦/٢-٢٨٧، وتفسير البحر المحيط ١٣٤/٨.

٢ - في (ج) : النجوم (بهاء مهملة).

٣ - في (ب) : بضمها.

٤ - في (ب) : حرف.

٥ - في (ب) : حرف.

٦ - بعدها في (ب) : كماض مع مضارع من مادة واحدة الماضي من لغة والمضارع من آخره.

٧ - في (ب) : الياء.

٨ - في (ب) : فيعتد.

٩ - في (ب) : حكم

١٠ - الأنعام - ٥٧، ويوسف - ٤٠، ٦٧.

١١ - زيادة من (ب).

١٢ - ينظر : المحتسب ٢٨٦/٢، والمزهر ٦/٢، وأبنية الصرف ص ١٢٩، وتفسير البحر المحيط

١٣٤/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢١٥/٥-٢١٦.

وشذَّ "دُلَّ" اسماً لدُوَيْبَةٍ، واسماً لقبيلة أبي الأسود<sup>١</sup> منقولاً من اسم الدُوَيْبَةِ. و"رِئِم" اسماً للعَجَز، أو لحلقة الدُّبُر. و"وَعَل"<sup>٢</sup> - بضم الواو، وكسر العين - كما مرَّ. [إلا أنَّ النِّسبَ "الدُّوَلِيَّ" - بفتح الهمزة - لأنها لو كسرت لكان قبل ياء النِّسب كسرتان، فيثقل اللفظ بياءين وكسرتين<sup>٣</sup>. وأقول: لا دليل في الأولين لجواز<sup>٤</sup> كونهما منقولين من الماضي المبني للمفعول. والنقل كما يكون في علم الشخص، يكون في علم الجنس، بل أجازه السِّيرافي<sup>٥</sup> في اسم الجنس ولو غير علم<sup>٦</sup>.

وحذفت الواو في نحو: "يَقَعُ وَيَضَعُ وَيَسَعُ"، لأن الأصل كسر ما قبل الآخر. وإنما فتح تخفيفاً لثقل حرف الحلق. ولم تحذف من مضارع "أَوَعَدَ" لقوتها<sup>٧</sup> بالضمّة قبلها، ولأن الهمزة في التقدير فاصله بينها<sup>٨</sup> وبين الياء.

١ - دُلَّ: قبيلة من كنانة. ينظر: معجم البلدان ٥١٣/٢، ووفيت الأعيان ٢١٩٠/٢.

٢ - أبو الأسود الدُّوَلِيّ: هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الكناني. شاعر وفارس من التابعين. ولي إمارة البصرة أيام خلافة الإمام عليّ - كرم الله وجهه - نسب إليه وضع علم النحو (ت: ٦٩ هـ). ينظر: وفيات الأعيان ٢١٦/٢ وما بعدها، والأعلام ٣٢٦/٣.

٣ - في (ب): وعد.

٤ - ينظر: المنصف ٢٠/١، وشرح المفصل ٣٠/١.

٥ - ينظر: فصل الأمر من التحقيق ص ١٥٦.

٦ - في (ب): يأسكان.

٧ - زيادة من (ب). في (ب): يايان وكسرتان.

٨ - في (ب): لجوازهن.

٩ - في (ب): السرافي.

السِّيرافي: هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَان، القاضي النحوي (ت: ٣٦٨ هـ). له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين. ينظر: الفهرست ص ٢٨١، وبغية الوعاة ٥٠٧/١، والبلغة ص ٦١، ووفيات الأعيان ٧٨/٢. ينظر رأيه في: توضيح المقاصد والمسالك ٢١٧/٥.

٩ - (في اسم) ساقطة من (ب).

١٠ - بعدها في (ب): ولعلهم لم يعتبروا النقل مسوغاً لأنه يمكنهم أن الغير المنقول إلى ما لا يجوز فيوزن المنقول ولما لم يفعلوا مع الاستشهاد به وأنه شاذ كما أن البصريين إذا سموا بمضارع مختوم بالواو قلبوها ياء والكوفيّين يبقونها.

١١ - في (ب): لقولها.

١٢ - في (ب): بينهما.

وإن قلت : هذه الهمزة المقدرة غير معتبرة<sup>١</sup>، بدليل قلب الياء واوا في "يونس"، مع أن همزة التعدية مقدرة بين الياء والواو. قلت : لو لم تعتبر في مسألتنا فلزم الحذف للواو، لكان الانتقال من ضم لكسر.

والآلة "ميعد"<sup>٢</sup> - بقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة - بوزن "مفعَل" أو "ميعَاد" بوزن "مفعَال"، ويكون "ميعَاد" أيضاً مصدراً بمعنى "الوعد"، وهو المسموع والموجود في القرآن<sup>٣</sup>.

والله أعلم.

١ - هي (أ) : المقدرة.

٢ - هي (ب) : معتوبة.

٣ - هي (ب) : معيد

٤ - من ذلك قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ) الرعد - ٣١، وقوله : (وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ الْمِيعَادَ) الزمر - ٢٠، وقوله : (وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لِاخْتِلَافِ الْمِيعَادِ) الأنفال - ٤٢. ينظر : الكشف ١٦٠/٢، ٣٦١.

## الباب الخامس

### في الأجوف

[الفعل الأجوف]<sup>١</sup> : هو ما جوفه - أي وسطه - خال من الحرف الصحيح : فوسطه حرف علة. ويقال له "ذو الثلاثة" لصيرورته عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به<sup>٢</sup> - غير قولك "نأ" - على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء [ - إن أعل حرف العلة - ]<sup>٣</sup> في اصطلاح / ٤٣ / الصرف واللغة - ولو كان الثالث المنزّل منزلة الجزء ضميراً في اصطلاح النحو - وأمّا مع "نا" فأربعة أحرف نحو : "بَعْنَا" ، ونصصت على إخراجها لشمول قولهم : "ضمير الرفع المتحرك" له في اصطلاحهم نظراً إلى تحرك أوّل المعتمد الذي هو حرف صحيح. ويخرج على النظر إلى ظاهر اللفظ بقولنا : "المتحرك".

وليس في تسمية الأجوف الثلاثي بذى الثلاثة ما يستلزم اختصاصه بهذا الاسم عن الرباعي والخماسي والسداسي، إذا كنّ جوفاً كـ "أَقَمْتُ" وَاخْتَرْتُ وَاسْتَقَمْتُ" فإن الباقي فيهنّ الفاء واللام مع الضمير، وحذفت العين لسكونها قبل ساكن كالثلاثي<sup>٤</sup>، إلا أنّ "اخْتَرْتُ" فصلت فيه التاء بين الأصلين، ولذا لم يمثل به بعض.

وعلى تسليم الاستلزام، فالجواب أن تسميتهم إياهنّ بذوات الثلاثة

١ - ينظر : شرح اللامية ١/ ١٩٦.

٢ - (به) ساقطة من (ب).

٣ - زيادة من (ب) و(ج).

٤ - هي (ب) : ضمير.

٥ - هي (ب) : بالنظر.

قوله : "على النظر" أو "بالنظر" بمعنى واحد، لأن العرب تضع "على" موضع الباء. ينظر : معاني

الحروف ص ١٠٨.

٦ - هي (ب) : أجوفاً. وفي (أ) و(ج) : أجوف.

٧ - هي (أ) : كما للثلاثي.

نظراً إلى الأصل ؛ فإن الأصل<sup>١</sup> : "قُمْتُ وَخَرْتُ" ، مع أن لباحث أن يمنع تسميتهن بذلك نظراً إلى اللفظ. واحتُرزت بقولي : "إن أعلّ حرف العلة" من نحو : "عَوَرَ وَحَوَلَ وَسَوَدَ وَبَيَضَ" - بكسر الواوات والياء - مما صحّ فيه حرف العلة، فإنه لا يصير ثلاثة عند اتصال الضمير به، ومع ذلك يسمّى "أجوف".

ويجيء من باب "نَصَرَ" كـ "قَالَ" ، وباب "ضَرَبَ" كـ "بَاعَ" ، وباب "عَلِمَ" كـ "خَافَ" . و[قَلَّ]<sup>٢</sup> من باب "كَرَّمَ" كـ "هَيَّؤَ، وَطَالَ"<sup>٣</sup>.

ويُتصور في حرف العلة - في غير الفاء - خمسة عشر وجهاً<sup>٤</sup> ؛ [و]<sup>٥</sup> ذلك أنه يحرك بالحركات الثلاث، ويسكن، وكذا ما قبله. وأربعة في أربعة بستة<sup>٦</sup> عشر، يسقط منها<sup>٧</sup> سكونه مع سكون ما قبله، فتبقى خمسة عشر، منها :

• أن<sup>٨</sup> "يُحَرِّك حرف<sup>٩</sup> العلة بفتح، أو ضمّ، أو كسر بعد فتحة، فيقلب ألفاً. مثاله على الترتيب : "قَالَ وَطَالَ وَخَافَ".

• وأن يسكن بعد فتح، فلا قلب، لأن القلب للتخفيف وقد وُجد - لأن

١ - في (ب) و(ج) : نظر.

٢ - في (ب) : أصل.

٣ - في (ب) : نظر.

٤ - في (أ) : خترت، وفي (ب) : اخترت.

٥ - (الواو) ساقطة من (ب).

٦ - إلا فيما كان عينه ياء. أما الواوي فامتنع لألا تقلب الواو ياء. ينظر : شرح الملوكي ص ٥٢.

٧ - زيادة من (ب) و(ج). وفي (أ) مكانها بياض.

٨ - في (ج) : كزم.

٩ - ينظر : المنصف ١/ ٢٤٤.

١٠ - (وجها) ساقطة من (ب).

١١ - زيادة من (ب) و(ج).

١٢ - في (ب) : ستة.

١٣ - (منها) مكزّرة في (ب).

١٤ - (أن) ساقطة من (ب).

١٥ - في (أ) : حرفاً.

الفتح خفيف، والساكن خفيف - ك "الْقَوْلُ وَالْبَيْعُ". فذلك أربعة أوجه.  
[و] أجاز بعضهم قلب الواو ألفاً، لأن الألف أخفّ، ك "الْقَالَ". وإن  
سكّن الواو بعد ضمّ ك "يَقُولُ"، والياء بعد كسر<sup>١</sup> ك "يَبِيعُ" فلا قلب  
في ذلك للمجانسة، وعدم داعي القلب.

• وأن يسكن الواو بعد كسر، والياء بعد ضمّ فتقلب الواو ياء ك "مِيعَادُ  
وَمِيزَانُ"، الأصل: "مَوْعَادُ وَمَوْزَانُ"، ك "مَوْقِنُ"، الأصل: "مَيْقِنُ".  
وإنما أعلّت الواو بالقلب ياء في: "أَغْزِيَّتُهُ"<sup>٢</sup>؛ أي: جعلته غازياً،  
و "أَصْطَفَيْتُ وَأَسْتَدْعَيْتُ" مع فتح ما قبلها وسكونها تبعاً للمضارع  
وهو "أَغْزِي وَأَصْطَفِي وَأَسْتَدْعِي" بقلبها فيه ياء لتطرفها بعد كسرة.  
ومرادي بتبعية الماضي للمضارع موافقته له، وكونها<sup>٣</sup> على طريق  
واحدة. فلا يُردّ علينا أنه إنما يتبعه لو سبقه المضارع، وليس بسابق،  
بل اشتقّا<sup>٤</sup> من المصدر، وأيضاً<sup>٥</sup> المضارع مبني على الماضي.

وأصل "كَيُونَةٌ" - بفتح الكاف، وإسكان الياء المبدلة عن الواو، التي هي  
عين الكلمة، وضمّ النون الأولى بعدها<sup>٦</sup> واو زائدة ساكنة - "كَيُونَةٌ"<sup>٧</sup> -  
بتشديد الياء مفتوحة وباقي الضبط - وأصل هذا الأصل: "كَيُونَةٌ"<sup>٨</sup> -

١ - زيادة من (ب) و(ج).

٢ - بعدها في (ب) واو.

٣ - (كسر) ساقطة من (ب).

٤ - (بعد) ساقطة من (ب).

٥ - في (ب): أعدلت.

٦ - في (أ) و(ب): أغزيت.

٧ - في (ب): كونها.

٨ - في (ب): اشتق.

٩ - بعدها في (ب): لا يرد أن.

١٠ - في (أ): بها.

١١ - قيل: إنما جاءت على الأصل، وقد حذفوا الياء الثانية من "كَيُونَةٌ" المنقلبة عن الواو التي هي

عين الفعل وهو حذف على اللزوم لطول الكلمة والتي هي على ستة أحرف. ينظر: الكتاب ٤/٣٦٥،

والمنصف ١٠/٢، والممتع ٥٥/٢

بإسكان الياء الزائدة، وفتح الواو التي هي عين - قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء لاجتماع الواو والياء وسكون السابقة، ثم خُفِّف بحذف الياء الزائدة، أو التي عن واو. فقلب<sup>١</sup> الواو إنما هو عن تحرّك - على ما رأيت - فلا يقال : كيف تقلب وقد سكّنت بعد فتح ؟ وقيل : الأصل : "كُونُونَة"<sup>٢</sup> - بضم الكاف - ثم فتحت وقلبت الواو ياء إتباعاً لليائيات لكثرتها، كـ "الصَّيْرُورَة"، وقلة الواويات، حتى أنه لم يَجْئ منها - فيما قال بعض - غير "الكَيْنُونَة والدَّيْمُونَة والسَّيْدُونَة والهِيعُوعَة" : وهي صوت يُفزع [منه]<sup>٣</sup>، ويخاف من عدوّ، وضجر<sup>٤</sup>، وغير ذلك.

وإنما قلب الواو والياء ألفا في نحو: "طَالَ وَخَافَ وَبَاعَ" بعد سلب حركتها لتعاصيهما عن القلب ألفا وهما متحرّكان<sup>٥</sup>. وشرط ذلك القلب تحرّكهما تحرّكا أصلياً بعد فتح ليس في السكون، ولم يشترط هذا في الياء. وكون الفتح وحرف العلة في كلمة واحدة، وعدم الاضطراب في معنى الكلمة، وعدم /٤٤/ اجتماع إعلالين بالقلب، وعدم ضم حرف العلة في المضارع - لو أعلّ - وعدم تركه للدلالة على الأصل، وعدم كون الكلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء كالألف والنون وألف التأنيث وقد كانت عينها الواو أو الياء<sup>٦</sup>. واشترط بعضهم ذلك لإعلال<sup>٧</sup> الواو والياء : أي إعلال كان : بالقلب ألفا، أو بقلب أحدهما آخر. وزاد : أن تكون الكلمة على "فَعَلْ"

١ - في (ب) و(ج) : فقلب.

٢ - في (أ) : كُنُونَة.

٣ - زيادة من (ج). وفي (ب) : عنه.

٤ - في (ب) : صجر.

قال ابن عصفور : "وزن فعולה في ذوات الواو والياء للمصادر قليل". الممتع ٥٠٥/٢.

٥ - في (ب) : متحرّكان.

٦ - في (ب) : الواو والياء.

٧ - في (ب) : الإعلال.

بتحريك الوسط [بكسر، أو ضم، أو فتح، وبفتح الفاء]، وعدم التاء.

وقال: إِنَّ "دِيَاراً" أعلّ بقلب الواو ياء تبعاً للإعلال في المفرد بقلبها ألفاً، و"قِيَاماً" تبعاً لفعله، و"سَيَاطاً" لمفرد؛ فَإِنَّ واو "سَوَطٍ" شبيهه بألف "دَارٍ" في السكون<sup>١</sup>. وليس ذلك بشيء، بل الإعلال لكونهما بعد كسرة.

قال: وصحّ نحو: "الْخَوْنَةُ وَالْجَوْرَةُ وَالْحَوَكَةُ"<sup>٢</sup>، جموع "خَائِنٍ وَجَائِرٍ وَحَائِكٍ" لعدم وزن "فَعَلَ" بوجود التاء. وقيل: ليدلّ على الأصل.

ولا يعلّ نحو: "دَعَاهُ الْقَوْمُ" - بضمّ الواو لعروض ضمّه للسّاكن بعده - ولا نحو: "عَوْرٍ وَسَوْدٍ وَاجْتَوَرَ"، لأن المتحرك قبل الواو - في ذلك - في حكم الساكن، لأنها بمنزلة "اعَوَّرَ وإِسْوَدَّ وتَجَاوَرَ" - بتشديد أخرى الأولين - ولم يعلّ الأوّلان لسكون ما بعد حرف العلة، ولأنهما لو أعلّا كان الإعلال ينقل حركة الواو للسّاكن قبله وقلبها ألفاً فيلتبس بالفعل الثلاثي في الكتابة إن حذفت الهمزة لتحرك ما بعدها. وبه وبفَاعَل - بفتح العين - في الكتابة واللفظ، وباسم الفاعل الثلاثي المضاعف عند الوقف. ويلتبس بنحو: "أَقَامَ" في الكتابة، إن لم تحذف الهمزة لعدم الاعتداد بالحركة العارضة بعدها.

[و] "لم يعلّ الآخر - وهو "تَجَاوَرَ" - لكون الألف فيه قبل حرف العلة،

١ - زيادة من (ب).

تنظر شروط الإعلال في توضيح المقاصد والمسالك ٤٩/٦ وما بعدها.

٢ - ينظر: شرح المراح ص ١٢٢-١٢٣.

٣ - (نحو) ساقطة من (ب).

٤ - في (ب): الجوزة والحركة. وفي (ج): الحكة. ينظر: المنصف ٢٣٢/١، والخصائص ١٢٣/١ وما

بعدها، وشرح المراح ص ١٢٣-١٢٤.

٥ - في (ب): عدوا.

٦ - في (أ): قلبها ألف.

٧ - زيادة من (ب) و(ج).



وإن لم يعتبر لخفته فكان القلب لاجتماع ألفان، فيحذف<sup>١</sup> أحدهما يقع اللبس.

ولم يعلّ "الحيوان، [والنّزوان]"<sup>٢</sup>، ونحوهما لوجود الاضطراب في المعنى. ولا "الموتان" - مع أنه لا اضطراب فيه - حملاً على نقيضه وهو "الحيوان"<sup>٣</sup>.

وإذا استحقّ حرفان الإعلال وهما متواليان أعلّ<sup>٤</sup> الثاني، وقد يعلّ الأول؛ [فالأول كـ "غَايَة وَرَدِيَّة"، والثاني] كـ "طَوَى" - بفتح الواو، وبالألف - أصل : "طَوَى" - بفتح الياء - قلبت ألفا، وخصّت لتطرّفها. ولم تعلّ الواو في "طَوَى"، - مع<sup>٥</sup> أنه لا يجتمع فيه إعلالان - حملاً على فعل المفرد المذكور<sup>٦</sup> ؛ وذلك أن الياء بعدها ألف، فلا تقلب ألفا، ولو قلبت لحذف أحد الألفين، فيلتبس بفعل المفرد. ولم تعلّ الياء الأولى في "حَيَّ"<sup>٧</sup> - بكسرهما - مع تحرّكها بعد فتح، لأنه يلزم ضمّ الياء بعدها في المضارع، فيقال : "يَحْيِي". ولم يعلّ "القود" ونحوه للدلالة على الأصل [- بفتح القاف والواو-]<sup>٨</sup>.

١ - في (ب) : ولو.

٢ - في (ب) : فيحذف.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - بعدها في (ب) : ياء.

٥ - زيادة من (ج).

٦ - في (أ) : ونحوه. وهي ساقطة من (ب).

٧ - ينظر : المنصف ٢/٢٨٥، ٦.

٨ - في (ب) : عل.

٩ - زيادة من (ب).

١٠ - (مع) ساقطة من (ب).

١١ - بعدها في (ب) : فهي في حكم الألف.

١٢ - في (ب) : حي.

١٣ - زيادة من (ب).

ومن تلك الأوجه الخمسة عشر :

- أن يكون حرف العلة بعد ضم ساكناً ، أو مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، نحو : “مَوْقِنٌ وَمُوسِرٌ” ، بقلب الياء واواً لسكونها بعد ضم . ونحو : “لَنْ يَدْعُوَ”<sup>١</sup> ، ولا إعلال فيه لحصول الخفة بالفتح .

ولو أعلّ لم يزد على الإسكان ، وكأنه ساكن لعروض الفتح بالنّاصب ، ولكونه في الآخر الذي هو عرضة للوقف . ونحو : “يَبِعُ” أصله : “يَبِعُ”<sup>٢</sup> - بضم الباء ، وكسر الياء - ثقل الكسر<sup>٣</sup> عليها ، فتقل للباء . وإن شئت فقلّبْ حكَمَ ضمّ الباء<sup>٤</sup> ، وقلب الياء واواً ، فنقول : “بُوعٌ” . ونحو : “يَغْزُو” ، أصله ضمّ الواو ، أعلّ بإسكانه للنقل . وذلك أربعة أوجه . قيل : ولم يعلّ “غَيْبَةً” و “نَوْمَةً” - بفتح الياء والواو ، وما قبلهما<sup>٥</sup> - للتخفيف .

ومن تلك الخمسة عشر :

- أن يسكّن حرف العلة بعد كسر ، أو يضمّ ، أو يفتح ، أو يكسر ، وذلك أربعة ، كـ “مِيزَانٌ” أصله “مَوْزَانٌ” قلب ياءً لسكونه بعد كسره . وكـ “رَضُوا” - بضم الضاد - أصله “رَضِيُوا” - بكسرها - نقلت إليها ضمة الياء لثقلها ، فسكّنت الياء ، وحذفت للسّاكن بعدها ، وأصلها واو قلبت ياء لانكسار ما قبلها . وكـ “دَاعِيَةٌ” الأصل : “دَاعِوَةٌ” - بكسر العين ، وفتح الواو - قلبت ياء لوقوعها بعد كسرة . وكـ “تَرْمِينٌ”<sup>٦</sup> ،

١ - في (ب) : أن يدعوا

٢ - (لم يزد على) ساقطة من (ب) .

٣ - في (ج) : لكسر

٤ - في (أ) : فقلب (بمعين مهملة) .

٥ - في (ب) : الياء .

٦ - في (ب) : قبلها .

الأصل: "تَرْمِيْن" ، حذفت كسرة الياء للثقل، فحذفت الياء للساكن<sup>١</sup> بعدها وهو الياء. قيل : ولم تقلب واو "دَوْل" <sup>٢</sup> - بكسر الدال، وفتح الواو - ياءً - مع أنه ك "دَاعِيَة" في الوقوع بعد الكسر<sup>٣</sup> - لأن الفعل لا يجيء على هذا الوزن، والأسماء التي لم تشتق من الفعل لا تعلّ لخفتها، إلا إذا كانت على وزن في الفعل.

و من تلك الأوجه :

• أن يفتح حرف العلة بعدسكون، أو كسر، أو يضم /أ٤٥/ فتلك ثلاثة - وبهذا<sup>٤</sup> تمت الخمسة عشر - ك "يَخَاف" ، أصله "يَخَوْفُ" - بإسكان الخاء - نقل إليها فتح الواو، وسكّن، وقلب ألفاً.

ولم يقلب في "الخَوْف" <sup>٥</sup> لأن سكونه أصل لا عارض بنقل الحركة. وك "يَبِيع" أصله "يَبِيع" - بإسكان الموحدة - نقل إليها كسر الياء بعدها لثقله<sup>٦</sup> وك "يَقُول" أصله "يَقُول" - بإسكان القاف - نقل إليها ضمة الواو لثقلها.

ولم يعلّ "أَعَيْنَ وَأَدَوْر" - بضم الياء والواو<sup>٧</sup> - بنقل ضمهما للعين والدال، وقلب الياء واوا، لئلا يلتبس بمضارع "عَانَ، وَدَارَ". ولا "جَدَوْل" بنقل فتحة الواو للدال، وقلبها ألفاً لئلا يبطل الإلحاق، فإنه

١ - في (أ) و(ب) : الا.

٢ - في (ج) : لساكن.

٣ - دَوْل ودَوْل : المُقْبَة في المال، والحرب سواء. ينظر : اللسان (دول) ٢٥٢/١١.

٤ - في (أ) و(ب) : ذاعية.

٥ - في (ب) : كسر.

٦ - الواو ساقطة من (ب).

٧ - في (ج) : ويهن.

٨ - قوم خوف وأخْيَاف : مختلفون. ينظر : القاموس المحيط ١٤٥/٣.

٩ - في (ب) : بقل.

١٠ - في (ج) : لثقه.

١١ - بعدها في (ب) واو.

ملحق بـ "جَعْفَر" ، وكلاهما بمعنى : النهر الصَّغِيرُ<sup>١</sup>. قيل : [و] لا نحو :  
 "قَوْم" - بفتح القاف والواو المشددة - لأنه لو أعلّ بنقل فتح الواو<sup>٢</sup>  
 الثانية للأولى، وقبلها ألفا لوجب قلبُ الأولى ألفاً أيضاً لتحركها بعد  
 فتح، فيجتمع إعلالان. قلت : وليس بشيء، إذ لا وجه لقلب الأولى وقد  
 كان بعد ألف. ولا نحو : "الرَّمْي" بنقل الحركة، وقلب الياء ألفاً، لأن  
 حركة الياء إعرابية. فلا وجه لنقلها على اللزوم، ولا لقلب الياء ألفاً  
 لمجرد فتحها الإعرابي المنقول لما قبلها، ولا لقلبها واوا لمجرد ضمّها  
 الإعرابي المنقول لما قبلها<sup>٣</sup>. ولا يلزم في هذا كون الاسم العربيّ المعرب  
 مختوما بواو بعد ضمة، لأن هذه الضمة والواو وغير لازمين إن فرضنا<sup>٤</sup>  
 قبلها ألفاً حال النصب - كما مرّ - ولا بنقل كسرة الياء إلى الميم  
 قبلها في حال الجرّ على اللزوم، لأن كسرتها إعرابية.

هذا تحقيق المقام، لا ما قيل : لئلا يلزم الساكن في آخر المعرب<sup>٥</sup>. ولا ما  
 قيل : لئلا يلزم اجتماع ساكنين على غير حده، مع عدم حذف أحدهما  
 لبقاء أقلّ من القدر الصّالح. فإنّ هذا إنّما يتمّ على حذف حركة الياء،  
 وإبقاء الميم ساكناً، والكلام في النقل. وأيضاً كثيراً ما يبقى الاسم أقلّ من  
 القدر الصّالح لتقدير المحذوف فكأنه مذكور، وكأنّ الاسم على القدر.  
 ولم يعلّ<sup>٦</sup> "تَبَيَّانٌ وَمَقَوَّالٌ وَمَخْيَاطٌ" بالنقل والقلب لوجود الألف بعد الياء

١ - الجعفر أكبر من الجدول. ينظر : فقه اللغة، للشمالي ص ٢٨٨.

٢ - زيادة من (ج).

٣ - بعدها في (ب) واو.

٤ - بعدها في (ب) واو.

٥ - (لوجب قلب) ساقطة من (ب).

٦ - في (أ) و(ب) : ولا.

٧ - من (ولا لقلبها واوا) إلى (قبلها) ساقطة من (ب).

٨ - في (ب) : فرطنا.

٩ - في (أ) و(ب) : ينقل.

١٠ - في (ب) : المعرب.

١١ - في (أ) و(ب) : يعلّ.

والواو. وأما "مَخِيط"¹ - بفتح الياء، واسكان الخاء، وعدم الإعلال، مع أنه لا ألف فيه بعد الياء - فمختصر من "مَخِيط" - بالألف - فالألف بعدها مَنَوِيَّة.

وإنما أعلّ "الإِقَامَةُ وَالِاسْتِقَامَةُ" مع اجتماع الساكنين - كما مرّ² - تبعاً لـ "قَامَ" وهو ثلاثي أصيل في الإعلال. ولم يعلّ "التَّقْوِيمُ" تبعاً لـ "قَامَ" لقوّة الأخوّة بين "التَّقْوِيمُ وَقَوْمٌ" - المشدّد - فاستغنى به حتّى لا يحتاج أن يحمل على "قَامَ". وليس "قَوْمٌ" - بالتشديد - تابعاً لـ "قَامَ"، فضلاً عن أن يكون مصدره تابعاً لـ "قَامَ" بخلاف "الإِقَامَةُ"؛ ففعله وهو "أَقَامَ" تابع لـ "قَامَ"، فكان هو تابعاً لـ "قَامَ". وكذا "الِاسْتِقَامَةُ" فعله تابع لـ "قَامَ" وهو "اسْتَقَامَ".

[و]³ لا يعلّ "أَفْعَلٌ" - بفتح العين - في التعجب، ولا "أَفْعَلٌ" - بكسرها، واسكان اللام - لئلاّ يلتبس بفعال غير التعجب. وصحّ نحو: "أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ"، و"اسْتَحَوَذَ"⁴ تنبيهها على الأصل، وهو شاذ.

١ - هي (أ) و(ب) : خيط.

٢ - في ص ٧٨ من التحقيق.

٣ - زيادة من (ج).

٤ - أَغْيَلَتِ المرأة ولدها : سقته الغَيْلُ، الذي هو لبن الحُبلى. ينظر : اللسان (غيل) ١١/٥١١.

٥ - في (أ) و(ب) : استحوذ (بدال مهملة).

استحوذ بمعنى غلب. ينظر : اللسان (حوذ) ٢٠/٥.

## [الفصل الأول : حكم الأجوف قبل الإسناد وبعده]

قال بعضهم : إن شئت فقل في "قَالَ" : تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإن شئت فقل : سكّنت وقلبت ألفاً لاستدعاء ما قبلها<sup>١</sup> ولين عريكة<sup>٢</sup> الساكن. وإن شئت فقل : عند اتصال الضمير الرّفعي المتّصل بـ "قَالَ" ، إنه دخل بعد القلب ألفاً وسكّن اللام لدخوله، فحذف الألف للساكن بعده. وإن شئت فاعتبر أنه دخل عليه قبل القلب، ثم قلب فكان ما ذكر. و تضمّ القاف دلالة على الواو.

وقيل : لما اتصل الضمير نقل إلى "فَعَلَ" - بضم العين - فنقلت الضمة<sup>٣</sup> إلى الفاء، نحو : "قُلْتُ وَقُلْنِ" ، وكذا نظيره من الثلاثي المعلّ العين الواوي المفتوح. وأمّا المكسور كـ "خَافَ" فتحرك الفاء بحركة العين عند اتّصال الضمير المذكور، وتحذف الألف. وإن شئت فقل : لما نقلت حركة الواو قلبت ياء، وحذفت للساكن.

وأصل الإعلال نقل حركة الواو لما قبلها لسهولة فتح الواو في "قَالَ" إلى القاف عند اتصال الضمير، لأنه لا فائدة في ذلك من دلالة على شيء، وقد كانت القاف من قبل مفتوحة.

ويستوي أمر جماعة الإناث وماضيهنّ من باب "قَالَ" ، نحو : "قُلْنِ" . فإن كان ماضياً فأصله : "قَالْنِ" /١٤٦/ - بإسكان اللام - فحذف الألف للساكن<sup>٤</sup> وضم القاف - كما مرّ - وأصل "قَالْنِ" : "قَوُلْنِ" - بفتح الواو واللام - فوق القلب والإسكان والحذف والضم. وإن كان أمراً<sup>٥</sup>

١ - في (أ) : بعدها. وفي (ب) : بقبلها.

٢ - في (ب) : حريكة.

٣ - الواو ساقطة من (ب).

٤ - في (أ) و(ب) : الضم.

٥ - بعدها في (أ) و(ب) واو.

٦ - في (ب) : لساكن.

٧ - في (أ) و(ب) : أمر.

فالأصل: "أَقُولَنَّ"¹ - بضمّ الهمزة والواو، وإسكان القاف واللام - فنقلت ضمة الواو للقاف للثقل، فحذفت الواو للساكن بعدها، وهمزة الوصل للمتحرك بعدها. وكذلك "طَالَ" يستويان فيه. وأمّا باب "خَافَ" فأمرهنّ منه: "خَفَنَ" - بفتح الخاء - وماضيهنّ بكسرها.

ويستوي الأمر والماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول من باب "بَاعَ" للإناث، تقول: "بَعَنَ" - بكسر الباء²، وإسكان العين - فإن أردت أمرهنّ بالبيع، فالأصل: "أَبِيعَنَّ" - بكسر الهمزة، وإسكان الموحدة، وكسر المثناة - فنقل كسرها لثقله إلى الموحدة فحذفت الهمزة لتحرك ما بعدها، وحذفت الياء الساكنة لسكون ما بعدها. وإن أردت الإخبار بأنهن بائعات لشيء في الماضي فالأصل: "بَيَّعَنَّ" - بفتح الموحدة والمثناة [والعين]³ - فقلبت المثناة ألفاً، وسكّنت العين. أو قل: دخلت النون على "بَاعَ"، وسكّنت العين. وعلى كلّ، حذفت الألف للساكن بعدها، وكسرت الموحدة دلالة على المثناة. وإن أردت الإخبار بأنهنّ "مَبِيعَات" فالأصل: "بَيَّعَنَّ" - بضمّ الموحدة، وكسر المثناة - حذف ضمّ الموحدة، ونقل إليها كسر المثناة تخفيفاً، فحذفت المثناة لسكونها وسكون ما بعدها؛ فالفرق في ذلك تقديرِيّ، أو غفل الواضع عن الفرق، إن قلنا أنه المخلوق، لكن الصحيح أنه الخالق المنزه عن الغفلة.

كما ترك الفرق بين ماضي المذكرين وأمرهما، وبين ماضي الذكور وأمرهم من باب "تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَلْ"، كـ "تَعَلَّمَ وَتَعَلَّمُوا"، وكذا ماضي الإناث وأمرهنّ من ذلك، نحو: "تَعَلَّمْنَ".

ويدلّ على أنّ "طَالَ" - الذي هو ضدّ "قَصُرَ" - من باب "كَرُمَ"،

١ - في (ب): قولن.

٢ - في (ب): الباء.

٣ - زيادة من (ج).

كون الوصف على وزن "فَعِيل" ، و "فَعِيل" أصل في "فَعَلَ" - بالضم - ودلّ على الواو : "يَطُولُ" ، و "الطُولُ" . وعلى أن "خَافَ" مكسور، فتح مضارعه - وهو "يَخَافُ" - بالنقل، وليس فيه حرف الحلق عينا أو لاما ما يدّعي أن الفتح له، فعلم أنه لكونه من باب "عَلِمَ" ، وعلى الواو "الخَوْفُ" . وعلى أن "بَاعَ" مفتوح كسر مضارعه - وهو "يَبِيعُ" - بالنقل، وليس في أجوف الياء ما كسر ماضيه ومضارعه، فلا يتوهم أن "بَاعَ" مكسور.

وحذفت واو "يَقُولُ" في : "لَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ تَقُلْ ، وَقُلْ ، وَتَقُلْنَ ، وَيَقُلْنَ" للساكن بعدها. ولم ترجع في : [ قُلِ الْحَقُّ ]<sup>١</sup> ، [ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ]<sup>٢</sup> ، ولم يقل ابن زيد<sup>٣</sup> بكسر اللام للساكن بعده، لأن الساكن من كلمة أخرى، وحركة اللام عارضة، فكانها ساكنة. [و] كذا في : [ قُلِ اللَّهُ ]<sup>٤</sup> - وقُلْ أي بفتح لام الأول وكسر لام الثاني - لأن حركته عارضة بالنقل، فكانه ساكن.

ورجعت في "قُولِي يَا هِنْدَ ، وَقُولَا ، وَقُولُوا ، وَقُولْنَ"<sup>٥</sup> - بالتأكيد - لأن هذه المتصلات ولو كنّ عوارض لكنهنّ بمنزلة جزء الكلمة ؛ فالحركة المجلوبة لهنّ كأنها غير عارضة، فإنّ السكون في ذلك غير منويّ، لأن البناء في غير الأخير على حذف النون، وفيه على الفتح. والجزم في "لَمْ يَقُولُوا"<sup>٦</sup> - مثلاً - بحذف النون لا بالسكون في شيء من ذلك، ويدلّ لكون نون التوكيد كالجزء بناء المضارع معها. قيل : جعل آخره بها كالوسط، فتعذر الإعراب لأنه للآخر لا للوسط. وفيه أنّ جعله كالوسط يقتضي أن تكون

١ - الكهف - ٢٩.

٢ - النمل - ٥٩، والمنكبات - ٦٣، ولقمان - ٢٥.

٣ - لم أقف على ترجمته.

٤ - زيادة من (ج).

٥ - يونس - ٥٩.

٦ - في (أ) و(ب) : يفتح.

٧ - في (أ) و(ب) : قلن.



حركته حركة بُنْيَة لا بناء، لاختصاصه بالآخر، إلا أن يقال : نزل نون التوكيد منزلة التتوين، وهو كثيرا ما يقع بعد حركة البناء، كـ "صَه" <sup>١</sup>، ولم يعرب على النون لأنها كالتتوين، وكأن البناء على الفتح للخفة.

وحذفت الألف في "رَمَتَا ودَعَتَا"، لأن حركة التاء ولو كانت عارضة للألف بعدها، لأن تاء التأنيث لمجرد الإعلام بأنوثية الفاعل، وليس هذا كالفاعلية والتأكيد في "قُولَا، وَقُولُوا، وَقُولِي، وَقُولَنَّ" <sup>٢</sup>، فإن الاحتياج إليهما أشد؛ فتنزيل دالهما منزلة الجزء أشد من تنزيل التاء.

١ - بمعنى : اسكت. ينظر : القاموس المحيط ٤/٢٨٩.

٢ - هي (أ) : قلن.

## [الفصل الثاني : إبدال الواو والياء همزة]

تبدل الواو والياء المملتان الواقعتان /أ٤٧/ عينا همزة في اسم فاعل الثلاثي والصفة المشبهة الباقيين على الوصفية، أو المتغلب عليهما الاسمية اللذين على وزن "فَاعِل" كـ "قَائِل" ، و "بَائِع" ، وكـ "قَائِمُ الْأَنْفِ" و "جَائِزٌ" : الخشبة<sup>١</sup> تمدّ في أعلى السقف. والاقتصار على النقط في ذلك خطأ، وفي المصحف النقط من الإمام مجرداً - وهو سنة متبعة - وزيد عليه بعد ذلك همزة صفراء.

ودخل الفارسي ورفيق له على مشهور بعلم العربية زائرين<sup>٢</sup> له، وبين يديه جزء مكتوب فيه : "قَائِل" - بنقطتين - فقال الفارسي : "هذا خط من ؟". قال : "خطي". فقال لرفيقه : "أضعا خطواتنا في زيارته". فخرجا من ساعتها. فانظر المرادي<sup>٣</sup>.

ولا يجمع أيضاً بين النقط والهمزة<sup>٤</sup> في غير المصحف، اللهم إلا أن أريد التسهيل. وإنما كان الإعلال في ذلك تبعاً للفعل، وحملاً عليه، كـ "قَالَ وَبَاعَ" : فَإِنَّ الْأَصْلَ : "قَوْلَ وَيَبِعَ" ، فقلب الواو والياء ألفاً. فقال الأكثر : قلبوا أيضاً عين اسم الفاعل ألفاً لتحركها بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، أو نزل الألف منزلة الفتحة. قيل : أو الفتحين<sup>٥</sup>. ثم قلبوا

١ - في (ب) : والمتغلب.

٢ - الجائز من البيت : الخشبة التي تحمل خشب البيت في سقفه. ينظر : اللسان (جوز) ٣٢٨/٥.

٣ - في (ج) : لخشبة.

٤ - في (ب) : زائد. وفي (ج) : زائرا.

٥ - (فيه) مكررة في (ب).

٦ - هذه القصة في توضيح المقاصد والمسالك ١٤/٦، ونصّها : "قال المَطْرَزي : ومَرَّبِي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنّي أن أبا عليّ الفارسي دخل على واحد من المتّسمين بالعلم، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو عليّ لذلك الشيخ : هذا خط من فقال : خطي. فالتفت إلى صاحبه، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله. وخرج من ساعته." ينظر أيضاً : حاشية الصبان ٢٨٨/٣، والرسم ص ٥١، وشرح المراح ص ١٢٢.

٧ - في (ج) : الهمز.

٨ - في (ب) : والفتحيتين.

الألف همزة على حدّ القلب في "كِسَاء". وقيل : قلب حرف العلة في :  
"كِسَاء" ونحوه همزة من أول الأمر.

وقال المبرّد<sup>١</sup> : دخلت ألف "فَاعِل" على ألف "قَالَ وَبَاع" ونحوهما، فالتقى  
ألفان، ولم يمكن الحذف للبس بالفعل، فحرّكت العين لأن أصلها الحركة،  
والألف إذا تحرّكت صارت همزة<sup>٢</sup>.

وفي قول الأكثرين تكلف ؛ حيث ادّعوا أن الألف كالفتح أو كالفتحتين  
أولاً يحجز<sup>٣</sup> هنا، وحيث لزم تغييرات شتّى ؛ من قلب والتقاء الساكنين،  
والتحريك والقلب إلى الهمزة. وليس مرادهم بكون الألف كالفتحتين  
اجتماع حركتين على حرف واحد - كما عيبَ به عليهم - بل المراد أن  
بينه وبين الفتح مناسبة قوية، وأنه لا يكون إلا بها، بخلاف الواو والياء ؛  
فكثيراً ما يكونان بعدما لا يجانسهما من الحركة. وبعد، فالتحقيق أن  
الواو والياء في مسألتنا قلبتا همزة<sup>٤</sup> من أول الأمر لثقل الكسرة عليها،  
فإن ثقلها عليهما أشد منه على الهمزة، ولو كانت الهمزة في ذاتها أثقل.  
ولئلا يلتبس الاسم في الخط بفعل المفاعلة. واحترزت بقولي : المَعْلَتَان<sup>٥</sup>  
من "المَعْلَتَيْن" غير "المَعْلَتَيْن" وهما المصححتان كـ "عَوْر" - بكسر  
الواو - و "عَيْن" - بكسر الياء - أي : وَسِعَتْ عينه، فالوصف : "عَاوِر"،  
و "عَايِن" - بالواو والياء -.

١ - هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه.  
أخذ عن المازني وغيره (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ). صنّف : الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وإعراب  
القرآن، وغيرها. ينظر : الفهرست ص ٢٦٥، وبغية الوعاة ٢٦٩/١، والبلغة ص ٢٥٠، ووفيات الأعيان  
٣١٣/٤.

٢ - المقتضب ٩٩/١. ينظر أيضاً : شرح الملوكي ص ٤٩٢، والمنصف ٢٨٠/١، والخصائص ٤٩٣/٢.

٣ - هي (ب) : يجزء.

٤ - هي (ب) : فكثير.

٥ - (همزة) مكسرة في (ب).

٦ - هي (ب) : الممثلتان.

٧ - هي (ب) : الممثلين. و (غير الممثلين) ساقطة من (ج).

وقد يحذف العين في اسم الفاعل، نحو: "هَاع، ولَاع"؛ المتقيّء، والمحترق بالهَمْ، الأصل: "هَائِع ولَائِع"، ومنه قول الله - سبحانه وتعالى -: [عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ]، أصله: "هَائِر".

وقد يكون فيه القلب المكاني؛ وهو تقديم حرف على آخر، كـ "شَاك" بوزن "قَاضٍ"، أصله: "شَائِك" كـ "قَائِل، وبَائِع"؛ نقلت الياء بلا قلبها همزة إلى موضع الكاف، فوزن "الشَّاكِي"؛ "فَالِع"، ووزن "شَاك"؛ "قَالَ". وكـ "الحَادِي"، أصله "الوَاحِد"، قدّم الواو إلى موضع الدال، فقدّمت الحاء على الألف لئلاّ يبتدأ بالألف، فإنه لا يمكن، فصار "الحَادُو"، قلبت الواو ياء لتطرّفها بعد كسر، فوزنه "عَالِف". كما كان القلب في جمع "قَوُسٍ" وهو "قَسِي" - بضم القاف أو كسرهما - وكسر السين - أصله: "قَوُوس" - بضم القاف والواو الأولى، وإسكان الثانية - قدّمت السين عليها فضمّت، وسكّنت الأولى هكذا: "قُسُو" بوزن "قُعُود وشُهُود"، فأدغمت الواو في الواو حتّى كأنهما واو واحدة قبلها ضمة - وقد علمت أنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة - فقلبت الواو المشدّدة ياء مشدّدة، والضمّة كسرة، وتبقى ضمة الأوّل على حالها، أو تبدل بكسرة تبعاً لئلاّ يلزم الانتقال من ضمّ لكسر في الاسم، وهو أولى. وقيل: قلبت الواو الأخيرة ياء، فصار "قُسُوي"، فاجتمعت الواو والياء،

#### ١ - التوبة ١٠٩ -

في (أ) : سفا. وفي (ب) و(ج) : حرف.

قال المؤلف في تفسير التفسير (مح) ١٤٥/٦: " (هَار) : ألفه عن واو، أو عن ياء لفتان، أصله: (هور)، أو (هير) - بكسر الواو والياء - قلبت ألفاً وآخره الراء ... لا كما قيل: أصله (هَارُو) أو (هَارِي) أعل كقَاض فأعرب على العين كيد وأخ، ولا كما قيل: قدّمت لامه وهي واو أو ياء على عينه، ثم حذف فاعرب على العين، لأن ذلك كله خلاف الأصل".

٢ - قال سيبويه: "يحذفون الهمزة من (هائر) لاستئصالهم الياءات." الكتاب ٣٦٦/٤.

٣ - في (أ) و(ب) : وكسرهما.

٤ - في (ب) : قلبها.

٥ - في (أ) و(ب) : كسر.

٦ - في (ب) : وتبدل.

وسكّنت السّابقة، فقلبت الواو ياء، وأدغمت وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتسلم الياء ، وتكسر القاف أو تضمّ<sup>١</sup> كما كانت. وأن الواو الأخيرة<sup>٢</sup> قلبت ياء لأن الواو قبلها ساكنة، فليست حاجزاً حصيناً، أو نزلت منزلة ضمّتين، فكان الأخيرة<sup>٣</sup> تالية للضمّ وهي في آخر المعرب من الأسماء. و[في] كون الواو بمنزلة ضمّتين نظراً، فوزن "قَسِي" - بكسر القاف، أو ضمّها - "فُلَيْع" - بكسر الفاء، أو ضمّها، وكسر اللّام، وإسكان الياء - لا "فَعِيل".

ونظيره في قلب الواو ياء، والإدغام، والكسر : "عِصِي" جمع /٤٨أ/ "عَصَا"<sup>٤</sup>، أصله : "عُصُوء" - بضم العين والصاد، وإسكان الواو الأولى - قلبت الواو الأخيرة ياء، فصار : "عُصُوي"، ثم الأولى ياء أيضاً فأدغمت وكسرت الصاد ثم العين لمجانسة الصاد، ولو أبقيت<sup>٥</sup> مضمومة لجاز.

ومن القلب المكاني : "أَيْتُق"، أصله : "أَنْتُوق" : - بفتح أولهما، وإسكان ثانيهما وضم ثالثهما - قدمت الواو على النون، ثم قلبت ياء على غير قياس، فوزنه "أَعْفُل" وهو جمع "نَاقَة".

١ - في (ب) : وتضم.

٢ - في (ب) : الأخيرة.

٣ - في (ب) : الأخيرة.

٤ - زيادة من (ج).

٥ - (نظر) مكانها بياض في (ب).

٦ - في (ب) و(ج) : عصى.

٧ - في (ب) : بقيت.

### [الفصل الثالث : المبني للمفعول واسم المفعول وباقي المشتقات]

اسم مفعول "قَالَ" : "مَقُول" - بفتح الميم، وضم القاف، وإسكان الواو<sup>١</sup>  
- أصله : "مَقُوُول" - بواوين - بوزن "مَضْرُوب" ، نقلت ضمة الواو<sup>٢</sup>  
للقاف، فاجتمعت واوان ساكنتان، فحذفت واو "مَفْعُول" عند سيبويه<sup>٣</sup> -  
وهي الثانية - لأنها زائدة، فوزنه : "مَفْعَل" - بفتح الميم، وضم الفاء،  
وإسكان العين - وواو الفعل عند الأخفش<sup>٤</sup> - وهي الأولى - وهي عين  
الكلمة، لأن<sup>٥</sup> واو مفعول ولو كانت زائدة لكنها علامة، فوزنه : "مَفُول"  
- بفتح الميم، وضم الفاء، وإسكان الواو - ورده سيبويه بأن العلامة يجوز  
حذفها إذا وجدت علامة أخرى، وهي هنا الميم.

واسم مفعول "بَاعَ" : "مَبِيع" - بفتح الميم، وكسر الباء<sup>٦</sup>، وإسكان الياء  
المثناة - أصله : "مَبْيُوع" - بإسكان الموحدة، وضم المثناة، وإسكان  
الواو - نقلت الضمة لثقلها إلى الموحدة، فحذفت عند سيبويه<sup>٧</sup> الواو  
للساكن قبلها، وهي ساكنة - كما في المسألة قبلها - وقلبت الضمة كسرة  
لتسلم الياء. وما تقرّر من أن القاعدة حذف الساكن الأول، إنما هو فيما  
إذا كان حرف علة، والثاني صحيحا. أما إذا كانا حرف علة فالأصل  
حذف الثاني، إلا إن<sup>٨</sup> كان له معنى على حدة<sup>٩</sup> كالواو في "الأَعْلُون".  
فوزن "مَبِيع" : "مَفْعَل" - بفتح الميم وكسر الفاء، وإسكان العين - وقال

١ - في (ب) : بالفتح.

٢ - بعدها واو في (أ) و(ب).

٣ - بعدها واو في (ب).

٤ - ينظر : الكتاب ٤/٢٤٨، وشرح الملوكي ص ٣٥١، والتكملة ص ٢٥٥، والممتع ٢/٤٥٤، والمنصف ١/٢٩٠، والخصائص ١/٢٥٩، والأشباه والنظائر ١/٦٥.

٥ - تنظر المصادر نفسها.

٦ - في (ب) : لا.

٧ - في (ب) : الياء.

٨ - ينظر : الكتاب ٤/٢٤٨، والممتع ٢/٤٥٨، وشرح الملوكي ص ٣٥١، والمقتضب ١/١٠٠.

٩ - في (ب) و(ج) : إذا.

١٠ - في (ب) : حدث.

الأخفش<sup>١</sup> : المحذوف بعد اجتماع الساكنين بالنقل الياء، ثم قلبت الضمة كسرة، فالواو ياء لئلا يلتبس اليائي بذوات الواو، فوزنه : "مَفِيل" - بفتح الميم، وكسر الفاء، وإسكان الياء - .

واسم المكان، واسم الزمان، والمصدر الميمي : "مَقَالَ" - بفتح الميم - وأصله : "مَقُول" - بفتحها، وإسكان القاف، وفتح الواو - نقلت فتحته للقاف، وقلب ألفاً. واسم المكان واسم الزمان : "مَبِيع" - بفتح الميم، وكسر الموحدة، وإسكان المثناة - وأصله : "مَبِيع" - بفتح الميم، وإسكان الموحدة وكسر المثناة - نقل كسرهما للموحدة. فالفرق بينهما وبين اسم مفعوله تقديرِيّ، يظهر بالأصل - وقد بيّنته - كما أن الفرق بين "فُلْكَ" الذي هو جمع، والذي هو مفرد بالتقدير والنية ؛ فضم الفاء وإسكان اللام فيه جمعا مثلهما في "أَسَدٌ وَرُسُلٌ" - بضم فإسكان - وهما فيه مفردا مثلهما في "قُلْ". ومن الجمع قوله - جَلَّ وعلا -<sup>٢</sup> : [حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ] ؛ بدليل النون.

والمصدر الميمي "مَبَاع" - بفتح الميم - والأصل "مَبِيع" - بفتحها وإسكان الموحدة وفتح المثناة - نقل فتحها للموحدة، وقلبت ألفاً. و"الآلة" مَقَالَ - بكسر الميم - والأصل : "مَقُول" - بكسرهما، وإسكان القاف، وفتح الواو - نقل فتحها للقاف، وقلبت ألفاً. ومن "الْبَيْع" : "مَبَاع" - بالكسر كذلك - .

١ - قيل : "مذهب أبي الحسن أقيس من جهة قاعدة حذف الأول إذا وليه ساكن. ومذهب الخليل وسيبويه أقل كلفة وعملاً". وقال المازني : "كلا الوجهين حسن وجميل". ينظر : شرح الملوكي ص ٣٥٢، والمنصف ٢٨٨/١، والمنتع ٤٥٩/٢.

٢ - من (بفتحها وإسكان القاف) إلى (مبيع) ساقط من (ب).

٣ - في (ب) : على.

٤ - يونس ٢٢ - .

ينظر : تيسير التفسير (مج) ٢١٦/٦.

٥ - الواو ساقطة من (أ) و(ب).

والمبني للمفعول من "قَالَ" : "قِيلَ" - بكسر القاف، وإسكان الياء - أصله : "قُولٌ" - بضم القاف، وكسر الواو خفيفة - نقل كسرهما<sup>١</sup> لثقله إلى القاف بعد سلب ضمه، فقلبت ياء<sup>٢</sup> لسكونها بعد كسرة. وهذه اللغة الفصحى.

ومن العرب من يقول : "بِيعَ" [وَأُ] قِيلَ بالإشمام<sup>٣</sup>، والمراد به هنا الرُّومُ ؛ وهو مزج الصَّوت من ضم وكسر مثلاً - كما هنا - وقيل : الإشمام<sup>٤</sup> هنا على أصله ؛ وهو أن تُهَيَّء الشفتين للنطق بالضمّة، ولا تنطق بها، وذلك تنبيه على الضم<sup>٥</sup>. قال بعضهم<sup>٦</sup> :

عن الرُّوم والإشمام قد سال سائل وفهمهما في اللفظ غير عسير

فقد يدرك الروم البصير وغيره ولا يدرك الإشمام غير بصير

يعني : أن الرُّوم يُسمع ويُرى في الشفتين، والإشمام يُرى فقط.

ومن العرب من يقول : "قُولٌ" - بضم القاف، وإسكان الواو -<sup>٧</sup> وأصله : "قُولٌ" - بضم القاف، وكسر الواو - فأسكنت الواو تخفيفاً.

واللغات الثلاث في "بِيعَ وَانْقِيدَ وَاخْتِيرَ" ؛ فالفصحى إخلاص كسرهما قبل المثناة، وبعدها لغة الإشمام، ولغة إخلاص / ١٤٩/ الضم، فقال : "بُوعَ"

١ - في (ب) : كسر.

٢ - في (ب) : الياء.

٣ - (بيع) ساقطة من (ج).

٤ - زيادة يقتضيها السياق.

٥ - في (ب) : بالاشياء.

٦ - في (أ) و(ب) : الاسماء (بسين مهمله).

٧ - قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٤/١٠ : "عبر الجماعة عن الحركة بالإشمام وهي في الحقيقة روم لأن الرُّوم حركة خفيفة، والإشمام تهيئة العضو للنطق بالحركة من غير صوت". ينظر أيضاً : شرح الكافية ٢٧٠-٢٧١، والإتقان ٩١/١، واللهجات في الكتاب ص ١٦٥ وما بعدها.

٨ - لم أقف على مصدره.

٩ - في (ج) : قد.

١٠ - الواو ساقطة من (ج).



،وَأَنْقُودَ ، وَاحْتُورَ - بضم ما قبل الواو، وإسكان الواو - ومن أخلص الكسر أخلصه عند اتصال ضمير الرفع المرفوع مع البناء للمفعول. ومن أخلص الضم أخلص الضم عند ذلك. ومن أشمَّ أشمَّ، وذلك في الثلاثي.

وتعيّن الكسر في نحو: "أَقِيمَ وَاسْتَقِيمَ"، ولا يجوز الضم ولا الإشمام، لعدم كون أصل ما قبل الياء فيه مضموما حتى يُضم أو يُشار لضمه.

والفرق بين نحو: "قُلْتُ، وَقُلْنَ، وَبِعْتُ، وَبِعْنَ" إذا بُنِيَ للمفعول، وبينهن إذا بُنِيَ للفاعل تقديرِي يُعرف بالأصل - وقد بيّنته - إلا على لغة من يخلص الكسر في "قِيلَ" وهو الأفصح. أو يشمه<sup>١</sup>، أو يخلص الضم في "بيع"، أو يشمه، فالفرق أيضا لفظي. ومعنى "قُلْتُ" إذا بُنِيَ للمفعول: "ذُكِّرْتُ" - بضم الذال<sup>٢</sup>، وكسر الكاف - وكذا مثله.

وأصل "يَقَالَ" و"يُبَاع" - بالبناء للمفعول - "يَقُولُ وَيُبِيع" - بفتح الواو والياء - نقل فتحهما<sup>٣</sup> للساكن قبلهما، وقلبا ألفا لتحركهما<sup>٤</sup> في الأصل، وانفتاح ما قبلهما<sup>٥</sup> في الحال.

والله أعلم.

١ - بعدها في (أ) و(ب) : عند.

٢ - هي (ب) : يسمه.

٣ - هي (أ) و(ب) : الدال.

٤ - بعدها في (ب) و(واو).

٥ - هي (ب) : فتحها.

٦ - هي (ب) : لتحركها.

٧ - هي (ب) : قبلها.

## الباب السادس

### في الناقص

[الفعل الناقص]<sup>١</sup> : هو ما آخره حرف علة، سمي بذلك لنقصان الآخر بالجازم ك"لَمْ يَفْزَأْ، وَلَمْ يَرْمِ، وَلَمْ يَخْشَ"<sup>٢</sup>. أو لنقصان الحركة حال الرفع، نحو: "يَفْزُؤُ، وَيَرْمِي، وَيَخْشَى"، ولحذف الآخر في نحو: "قَاضٍ، وَغَازٍ، وَرَامٍ، وَخَاشٍ".

وسمي بذي<sup>٣</sup> الأربعة، لأنه على أربعة أحرف بالضمير عند اتصال ضمير الرفع به المتحرك، ك"دَعَوْنُ"<sup>٤</sup>.

ولا يلزم تسمية الصحيح، والمثال، والمضاعف، والمهموز بذلك - ولو كانت على أربعة عند ذلك - لأن وجه التسمية لا يستلزمها، بل المضاعف كثيراً ما يكون على ثلاثة نحو: "ظَلَّتْ"<sup>٥</sup>.

ويجيء مما سوى "فَعِلَ يَفْعِلُ" - بكسر عينيها - وأصل "رَمَى وَدَعَا"<sup>٦</sup> : "رَمَى وَدَعَوُ" - بفتح الكل - تحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما<sup>٧</sup>، فقلبا ألفاً. وأصل "رَضِيَ" : "رَضُو"، قلبت الواو ياء لانكسار<sup>٨</sup>

١ - ينظر: شرح اللامية/١/٢٠٠، وشرح المراح ص ١٢٧ وما بعدها.

٢ - في (ب) : لم يفر (براء مهملة).

٣ - في (ب) : لم ير، ولم يخشى.

٤ - في (ب) : النقصان.

٥ - في (ب) : يفرو (براء مهملة).

٦ - في (ب) : ارام.

٧ - في (ب) : بذلك.

٨ - في (ج) : دعوت.

٩ - في جميع النسخ : ظلت.

١٠ - في (أ) و(ب) : دعى.

١١ - في (ب) : قبلها.

١٢ - في (ب) : بالانكسار.

ما قبلها. وأصل "رَمَوْا ودَعَوْا" : "رَمَاوَا ودَعَاوَا"، حذف الألف للساكن بعده.

وهذا أولى من أن يقال الأصل : "رَمِيُوا ودَعَوْوا"، تحرّكت الياء والواو بعد فتح، فقلبا ألفاً، فحذف الألف للساكن بعده. وعلى كلّ حال، فالميم والعين باقيان على الفتح للدلالة على الألف. وأصل "رَضُوا" : "رَضِيُوا"، نقلت ضمة الياء للضاد، أو حذفت ضميتها، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء على كلّ حال، فوقعت الواو بعد ضمة على الوجه الأول، وبعد كسرة على الثاني. فأبدلت ضمة لمناسبة الواو. وقيل : ثلثاً يخرج من كسرة إلى ضمة مقدّرة.

وأصل "رَمَت" : "رَمَات"، حذف الألف للساكن بعدها - وقد مرّ أصل "رَمَى" - وهذا أولى من أن يقال : أصل "رَمَت" : "رَمَيْت"، قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح، فحذفت الألف. وحذفت في "رَمَتَا" لعروض حركة التاء والألف بعدها ؛ إنّما جاء بعد حذف ألف "رَمَى"، لأنه جاء والتاء ساكنة، ففتحت له. ولم يعلّ "رَمَيْنَ ورَمَيْنَا" للخفة بالسكون بعد الفتح. ولا "يَرْمِين" لسكونها بعد كسر. ويقال : "الزَيْدَان رَمَيَا" - بالتصحیح - لأن بعد الياء ألفاً، و"تَرْمِيَان" و"يَرْمِيَان". أصل "يَرْمُونَ وتَرْمُونَ وتَرْمِين يَا هِنْد" : "يَرْمِيُونَ وتَرْمِيُونَ وتَرْمِيَيْن"، نقلت ضمة الياء للميم في الأولين فحذفت للساكن، أو حذفت ضميتها للثقل، وحذفت هي للساكن، وضم ما قبلها. وحذفت كسرة الياء في الثالث، فحذفت الياء للساكن بعدها. وأصل "يَرْمِي" : "يَرْمِي" - بضم الياء - حذفت الضمة للثقل. والكلام في "دَعَت" كـ "رَمَت"، وفي "دَعَتَا" كـ "رَمَتَا"، وفي "دَعُونَ" و"دَعُونَا" كـ "رَمَيْنَ" و"رَمَيْنَا"، وفي "الزَيْدَان دَعَا" كـ "رَمَيَا"، وفي

١ - في (أ) و(ب) : ادعوا. إلى هنا تنتهي النسخة (ب).

٢ - في (ج) : كشرة.

"يَدْعُونَ وَتَدْعُونَ" كـ "يَرْمُونَ" و "تَرْمُونَ"، وفي "يَدْعُو" كـ "يَرْمِي"، ومثلهما "تَرْمِي وَتَدْعُو".

وأصل "تَدْعِينَ يَا هِنْدُ" : "تَدْعَوِينَ" - بضم العين، وكسر الواو - نقل كسرهما إلى العين فحذفت للساكن بعدها، أو حذف كسرهما، وحذفت، وكسرت العين للياء، أو قلبت ياء بعد كسر العين بالنقل<sup>١</sup>، فحذفت.

وإذا دخل ضمير الرفع المتصل المتحرّك /أو/ على "فعل" - مكسور العين - بقيت العين على الكسر، وسكنت الياء بعده سكونا ميثا كـ "رَضِيتُ وَخَشِيتُ، وَالْهِنْدَاتُ خَشِينَ وَرَضِينَ". وإذا دخل نون الإناث على المضارع المثلّ أبقي كما كان، فتقول : "يَرْضِينَ وَيَخْشِينَ" - بكسر لما قبل الياء - و "يَسْعِينَ" - بالفتح - "يَدْعُونَ" - بالضم قبل الواو، وهي واو الفعل - ووزنه "يَفْعَلْنَ" - بضم العين - والنون فاعل، فلا تحذف لجازم أو ناصب، بل الفعل في محل رفع أو جزم أو نصب، نحو : [إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ] بخلاف "الزَّيْدُونَ يَدْعُونَ" - بالضم أيضاً - فإن الواو فاعل، وواو الفعل محذوفة، والنون علامة الرفع تحذف للجازم أو الناصب، ووزنه "يَفْعُونَ" - بضم العين، وحذف اللام - فلا فرق إلا بالنية والتقدير. كما لا فرق إلا بذلك بين [ "تَرْمِينَ يَا هِنْدُ" و ] "تَرْمِينَ يَا هِنْدَاتُ" : [فإن ياء الأول فاعل، وياء الفعل محذوفة، والنون للرفع، وياء الثاني ياء الفعل، والنون ضمير. واعلم أن حرف العلة بمنزلة الحركة، ولذلك قد يسقط في حال

١ - في (أ) : هد.

٢ - في (ج) : بالثقل.

٣ - في (أ) : مفعول.

٤ - في (ج) : الفعل.

٥ - البقرة - ٢٣٧.

قال الفراء : "لو أسقطت النون منهّن للنصب أو الجزم لم يستبين لهن تأنيث". معاني القرآن ١/١٥٥.

ينظر أيضاً : تفسير التفسير ١/٣٧٧.

٦ - زيادة من (ج).

الرَّفْعَ للوقف ؛ قرئ : [ واللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ] بحذف الياء علامة للوقف.

والأمر كالمضارع ؛ فتقول : "أَرْمِينَ يَا هِنْدَات" <sup>٢</sup> - بكسر الميم - و"أَرْمِي يَا هِنْد" ، والأصل : "أَرْمِي" ، و"أَرْمُوا" ، والأصل : "أَرْمِيُوا" ، ففعل ما مَرَّ. و"أَرْمِ يَا زَيْد" - بحذف الآخر - وكذلك في "دَعَا" ؛ تقول : "أُدْعُونَ - بضم العين ، وإسكان الواو وهو واو الكلمة - يَا هِنْدَات" و"أُدْعِي يَا هِنْد" ، والأصل : "أُدْعُوِي ، وأُدْعُوا" ، والأصل : "أُدْعُوُوا" ، ففعل ما مَرَّ.

واسم الفاعل : "رَام" كـ "قَاض" ، حذفت ضمة أو كسرة الياء للنقل ، فحذفت الياء للتنوين بعدها. وأصل "رَامُونَ" : "رَامِيُونَ" ، نقلت ضمة الياء فحذفت ، أو حذفت ضميتها فحذفت ، وضمت الميم للواو. وأصل "رَامِينَ" : "رَامِيِينَ" ، حذفت كسرة الياء ثم هي. وكذلك "دَاعٍ ودَاعُونَ ودَاعِينَ" ، إلا أن ياءه المحذوفة عن واو لكسر ما قبلها. وإذا أضفت التثنية للياء ، قلت : "رَامِيَاي" رفعاً ، و"رَامِي" - بكسر الميم ، وفتح الياء بعدها ، وهي ياء الكلمة ، وتشديد الياء الثانية مفتوحة بإدغام ياء التثنية في ياء الإضافة - وإذا أضفت الجمع قلت : "رَامِيَّ" - بكسر الميم وتشديد الياء مفتوحة بإدغام ياء الجمع في ياء الإضافة - ففي الرَّفْع أصله : "رَامُوِي" - بضم الميم ، وإسكان الواو قلبت ياء وأدغمت في الياء ، وكسرت قبل ذلك أو بعده الميم - وقد علمت أن أصل "رَامُونَ" : "رَامِيُونَ" أيضاً. وفي الجر والنصب : "رَمِيِي" - بكسر الميم ، وإسكان الياء التالية لها ، وأدغمت في الياء الثانية - ومَرَّ ما يُعلم منه ذلك وزيادة.

١ - الفجر ٤ - .

ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٢٨/٣ .

٢ - زيادة من (ج) .

٣ - هي (أ) : أرمي .

٤ - هي (أ) : رميائي .

٥ - هي (أ) : رميون .

واسم المفعول : "مَرَمِي" - كما مرّ - وإذا ثَنِّي وأُضِيف الياء قيل :  
 "مَرَمِيَّي" رفعاً - بتشديد الياء الأولى - و"مَرَمِيَّي" - بتشديد الأولى  
 والثانية مفتوحتين جرّاً ونصباً - فالأولى - كما مرّ - واو مفعول وياء  
 الكلمة، والثانية ياء التثنية وياء الإضافة. وإذا جمع وأُضِيف قيل :  
 "مَرَمِيَّي" - بكسر المشدّدة الأولى، وفتح المشدّدة الثانية - ففي الرفع  
 أصله : "مَرَمِيَّوِي" ٢ - بضمّ المشدّدة قبل الواو - قلبت الواو ياء وأدغمت  
 في الياء بعدها بعد قلب الضمة قبلها كسرة أو بعده - وفي الجرّ والنصب  
 : "مَرَمِيَّي" - بكسر الياء الأولى مشدّدة، وإسكان الثانية، وفتح الثالثة،  
 وأدغمت فيها الثانية -.

واسم المكان، واسم الزّمان، والمصدر الميميّ : "مَرَمَى" - بحذف الألف  
 للتّوئين بعده - والأصل : "مَرَمَى" ، قلبت الياء ألفاً لتحركها بعد فتح،  
 فحذفت الألف. وثبتت حيث لا ساكن بعدها نحو : "المَرَمَى" - والميمان  
 في ذلك مفتوحتان -.

والآلة : "مَرَمَى" بوزن "مَفْعَل" ، و"مَرَمَاء" بوزن "مِفْعَال" - بكسر الميم  
 الأولى فيهما، وقلب الياء في الثاني همزة لتطرّفها بعد ألف زائدة -  
 و"دَعَا" في ذلك كلّ ك "رَمَى" .

١ - في (أ) : مريمي.

٢ - في (أ) : مرموي.

## فصل : الإبدال

### [أولاً - تعريفه]

الإبدال : جعل حرف مكان حرف لغير إدغام<sup>١</sup>. فخرج بـ "مكان" نحو :  
 "ابن واسم" ؛ فإن هزتيهما أولاً عوض عن لام الكلمة آخر<sup>٢</sup>. وقيل :  
 المحذوف في "اسم" فاء الكلمة<sup>٣</sup>. ونحو : "عدة" ؛ فالتاء آخر عوض عن  
 الكلمة أولاً ، وذلك تعويض لا يسمى إبدالاً إلا تجوّزاً. وخرج بـ "حرف"  
 - الثاني - ردّ المحذوف في مكانه كـ "أخوان ، وأبوان" في التثنية ، و"أبوي  
 وأخوي" في النسب ؛ وذلك أن الأصل في النكرة الثانية أن تكون غير  
 الأولى. وخرج بـ "لغير إدغام" جعل حرف مكان آخر للإدغام ، كـ "اذكر"  
 - بتشديد هـ / ٥١ / الذال والكاف - فالأصل : "تذكر" جعلت الذال  
 مكان التاء وأدغمت في الذال بعدها ، وجلبت همزة الوصل لسكون الأول.  
 وكـ "اذكر" - بتشديد الذال فقط - أصله : "اذتكر" جعل الذال مكان  
 التاء ، وأدغمت فيها الذال. وتسمية ذلك إبدالاً تجوّز - كذا قالوا -  
 والصحيح عندي أنه حقيقة ، فيسقط من الحد قولهم : "لغير إدغام".  
 ويقع الإبدال في الفعل كـ "قال" ، والاسم كـ "قائل" ، والحرف كـ "إليك  
 وعليك" . و[في نحو قوله تعالى] : [إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ  
 كَبِيرٌ]<sup>٤</sup> ؛ أي : "إِنْ لَا تَفْعَلُوهُ" ، أبدلت النون لاما ، وأدغمت في اللام.

١ - هذا التعريف هو للإبدال الشائع الضروري في التصريف ، وحروفه مخصوصة اختلف في عددها  
 - كما سيأتي - . ينظر : همع الهوامع ٢/ ٢١٩ ، وشرح المفصل ١٠ / ٧ ، وشرح المراح ص ١٤٢ وما  
 بعدها .

٢ - حذف اللام من "اسم" مذهب البصريين . والأصل عندهم : "سمو" لأنه من "السُّمو" ، حذف  
 لامه ، وعوّض عنها همزة وصل . ينظر : الهمع ٢/ ٢١٩ .

٣ - حذف الفاء من "اسم" مذهب الكوفيّين يقولون : أصله "وسم" من "السَّمة" ، حذف فاؤه . ينظر  
 : الهمع ٢/ ٢١٩ .

٤ - بعدها هي (أ) : من .

٥ - هي (أ) و(ب) : بالتشديد .

٦ - هي (أ) : إبدالاً .

٧ - زيادة يقتضيها السياق .

٨ - الأنفال - ٧٣ .

## [ثانياً - حروف الإبدال]

وحروف الإبدال أربعة عشر عند ابن الحاجب، يجمعها قولك: "أَنْصَتَ يَوْمَ جَدِّ طَاهٍ زَلَّ"؛ و"جَدُّ": مبتدأ خبره جملة "زَلَّ"، والمجموع مضاف إليه "يَوْمَ". و"طَاهٍ": علم، أو الطَّبَاحُ، أو الشَّوَاءُ، أو الخَبَازُ، أو معالج طعام ما. وهو ك"قَاضٍ". وعند جار الله ثلاثة عشر يجمعها قولك: "أَسْتَجِدُّهُ يَوْمَ طَالٍ" - بصورة الأمر، أو الماضي، أو المضارع - و"الاستِجَادُ": الاستعانة، و"الطُّولُ": المال، أو "الاستِجَادُ": طلب الشجاعة، أو طلب حضور القتال، أو غير ذلك، كطلب الارتفاع. وبقي عليه الصَّاد والزَّاي، وهما من حروف الإبدال. وزاد السَّين وليس منها - فيما قالوا - لأنها ولو كانت بدل التَّاء في "اسْمَعْ"<sup>١</sup> - بتشديد السين - لکنها للإدغام - وقد مرَّ ما فيه<sup>٢</sup> - وقيل: خمسة عشر يجمعها قولك: "استجده يوم صَالٍ زُطَّ"<sup>٣</sup>. و"الصَّوْلَةُ": الغلبة، والترقُّع، والبطْشَة. و"زُطَّ"<sup>٤</sup> - بضم الزاي - مستوى الوجه، أو جبل بالهند<sup>٥</sup> كأنه سمِّي به رجل.

١ - ينظر: شرح الشافعية، للرضي ١٩٩/٢.

٢ - بل هي خمسة عشر مجموعة في قوله: "استجده يوم صال زط". ينظر: المفصل ص ٢٦٠، وشرح المفصل ٧/١٠.

٣ - في (أ): السَّمْع.

٤ - ينظر: باب المضاعف ص ١٩٠ من التحقيق.

٥ - في (أ): طال.

٦ - على هذا الترتيب تناول المؤلف حروف الإبدال في مؤلفه هذا. وهذه الحروف اختلف في عددها فهذا سيبويه قد حصرها في أحد عشر حرفاً، وكذا ابن جنِّي. واستدرك ابن عصفور ما فات سيبويه من أحرف الإبدال، فذكر اثني عشر حرفاً مجموعة في قولهم: "أَجَدُّ طَوَيْتَ مَنْهَلًا"، وهي تبدل من غير إدغام. وزاد ابن يعيش في شرح الملوكي أن بعضاً أضاف اللام وجعلها اثني عشر حرفاً مجموعة في قولهم: "طَال يَوْمَ أَنْجَدْتُهُ". وأضاف إليها الرَّمَانِي الصَّاد والزَّاي، وعلى ذلك فهي عنده أربعة عشر حرفاً. والأول هو الصحيح لكثرة وهو مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب ٤/٢٣٧، والممتع ١/٤١٠، ٢١٩، وشرح الملوكي ص ٢١٢ وما بعدها.

٧ - بعدها في (أ): كَانَهُ.

٨ - زُطَّ: نهر قديم من أنهار منطقة بين واسط والبصرة بالعراق. ينظر: معجم البلدان ١/٦٦٨ و ٩٣٠/٢.

٩ - الهند: شبه جزيرة تقع في آسيا الجنوبية. ينظر: دائرة معارف القرن العشرين ص ٥٤٠-٥٤١.



والإبدال للتخفيف أو لتساكل الحرفين مخرجا، أو صفة كالجهروالهمس أو للضرورة، أو غير ذلك.

• الهمزة : تبدل من حروف العلة، والعين، والهاء. أما إبدالها من حروف العلة فمطرّد لازم، وجائز، وغير مطّرّد. أما اللازم فكصَحْرَاء؛ فإنّ الهمزة فيه للتأنيث بدل من ألف التأنيث، زادوا ألفاً قبلها مدّ الصّوت، فقلبت همزة - وبسطت ذلك في النحو - يدلّ لذلك قولهم : "صَحَارَى" - بفتح الرّاء بعدها ألف - قلبت الألف الأولى ياء لكسرما قبلها وهو الرّاء، وقلبت الثانية ياء أيضاً وأدغمت فيها الياء. وخفّف بحذف الياء الأولى، وفتحت الرّاء وأبدلت الياء الثانية ألفاً تخفيفاً. ولو كانت الياء الثانية عن همزة كـ "خَطِيئَة" لظهرت الهمزة في صورة ما كما يقال: "خَطِيئَة" - بالهمزة - ونحو: "أَوَاصِل"؛ فإن الهمزة عن الواو، أصله: "وَوَاصِل"، قلبت همزة لئلاّ تجتمع واوَان بل ثلاث، إذا دخلت واو العطف. ونحو: "قَائِلٍ وَبَائِعٍ وَكِسَاء" بناء على التحقيق من أن الهمزة فيهنّ مبدلة عن واو وياء، لا بواسطة الإبدال ألفاً أصل "كِسَاء": "كِسَاو"، أبدلت الواو همزة لئلاّ يقع عليها الإعراب.

وأما الجائز فإبدالها من الواو المضمومة، نحو: "أُجُوهُ"، الأصل: "وَجُوهُ" - كما مر -<sup>٢</sup> وأما غير المطّرّد فإبدالها من الواو غير المضمومة، كـ "إِشَاح" الأصل: "وِشَاح" - بكسرهما - و "أَحَد"، الأصل: "وَحَد" - بفتحهما - ومن الياء المفتوحة نحو: "قَطَعَ اللَّهُ أَدْيَهُ" الأصل: "يَدْيَهُ"، قلبت الياء همزة، نظرا إلى أنّ الحركة على الياء في الجملة ثقيلة. ومن الألف

١ - الهمزة في الأصل بدل من الألف، والألف بدل من الواو، والقول بالإبدال مباشرة من الواو تجوّز.

ينظر : شرح التصريف الملوكي ص ٢٧٨.

٢ - معناه أنّ المتكلم مخير بين الهمزة والألف. ينظر : شرح المفصل ١٠/١١.

٣ - في فصل المضارع ص ١٣٨ من التحقيق.

٤ - إذا كانت فاء لا غير. ينظر : شرح الملوكي ص ٢٧٣.

ك"المُسْتَقَّ" - بهمزة بين التاء والقاف - والأصل ألف. وليس منه قراءة: [ وَلَا الضَّالِّينَ ] و [ دَابَّةٌ ] - بهمز الألف - فإنه لغة لبعض العرب يهمزون الألف قبل الساكن المدغم، هرباً من اجتماع ساكنين خلافاً لبعض. وأما إبدالها من الهاء، فك"ماء" أصله: "ماه"، بدليل تكسيهه على "مياه"، وتصغيره على "مويه" - وهما يردان الشيء لأصله - وأما إبدالها من العين، فتحو: "أَبَابُ بَحْرٍ"، أي: عُبَابِه، وهو معظمه.

• السين: أبدلت من التاء نحو: "اسْتَخَذَ" لقربهما في الهمس، الأصل: "اتَّخَذَ"، أبدلت التاء المدغمة سيناً. قيل: ومن قال: ليس السين من حروف الإبدال يمنع كون "اسْتَخَذَ" في الأصل: "اتَّخَذَ"، وليس بشيء. ونحو: [ تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا ]، الأصل: "تَسَاقَطَ"، أبدلت التاء سيناً وأدغمت.

• التاء: تبدل من الواو ك"تُخَمَّةٌ وَتُرَاثٌ وَتُجَاهٌ"، الأصل: "وُخَمَّةٌ وَوُرَاثٌ وَوُجَاهٌ" لقرب مخرج التاء والواو. ومن الياء - قيل - ك"ثَنَانٌ" الأصل: "ثَنَانٌ". و"أَسْنَتُوا"، الأصل: "أَسْنَيُوا/أ/ أي: دخلوا

#### ١ - الفاتحة - ٧.

هذه القراءة منسوبة إلى أبي أيوب السخيتاني، وهو تابعي من فقهاء البصرة. ينظر: الخصائص ١٤٧/٢، والممتع ٢٢٠/١، وشرح المفصل ١٢٠/٩، وهميان الزاد ١٥٩/١.

#### ٢ - البقرة - ١٦٤، والأنعام - ٣٨.

هذه القراءة منسوبة أيضاً إلى أبي أيوب السخيتاني. ينظر: شرح الشافية ٢٤٨/٢.

#### ٣ - في (أ): قبلاً للساكن.

٤ - عِبَابٌ كُلُّ شَيْءٍ: أوله، وعباب الماء: أوله ومعظمه. ينظر: اللسان (عيب) ٥٧٣/١.

#### ٥ - في (أ): اتخذ (بدال مهملة).

الفعل "اسْتَخَذَ" شاذ، فعل ذلك كراهية التضعيف. وقيل: أصل "اسْتَخَذَ" "اسْتَخَذَ" على زنة "اسْتَفْعَلَ"، ثم حذفت التاء الثانية التي هي فاء. ينظر: الكتاب ٤٨٢/٤، وشرح الملوكي ص ٢١٥.

#### ٦ - في (أ): حرف.

#### ٧ - مريم - ٢٥.

هذه القراءة منسوبة إلى يعقوب الحضرمي، كذا قرأ بها أبو عمرو، والكسائيونافع وآخرون. ينظر: الكشاف ٥٠٧/٢، والنشر ٣١٨/٢، وهميان الزاد (ط.ج) ٢٠٢/١٠ - ٢٠٣.

في السّنة، أو مضت عليهم سنة<sup>١</sup>. وأصل هذه الياء واو، وذلك لثقل الحركة على الياء في الجملة، وإلاّ فهي تحذف في المثال الأخير لو لم تبدل. ومن السّين ك"سِت" الأصل: "سِدَس" ، قلبت تاء، وقلبت الدّال قبلها تاء أيضاً وأدغمت التاء في التاء. وكقوله<sup>٢</sup>:

عَمَرُو بَنِي يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ

الأصل: "شِرَارُ النَّاسِ". ومن الصّاد ك"لَصَتْ" في "لَصَص" للقرب في الهمس. ومن الباء الموحّدة ك"الرّعالت" في "الرّعالب" جمع "رِعْلبة"، وهي: النّعام، أو الثوب الخلق، أو قِطْع الخرق، أو غير ذلك.

• النّون: أبدلت من واو ك"صَنَعَانِي"، الأصل: "صَنَعَاوِي" لقرب النون من حرف العلة<sup>٣</sup>. ومن اللام ك"لَعْن" في "لَعْل"، لأنهما جهريان. والمشهور أنهما لغتان لقلة التصرّف في الحرف.

١ - أَسْنَى الْقَوْمُ يُسْنُونَ إِسْنَاءً: إِذَا لَبِثُوا فِي مَوْضِعٍ سَنَةً، وَأَسْنَتُوا: إِذَا أَصَابَتْهُمْ الْجُدُوبَةُ. ينظر: اللسان (سنا) ٤٠٥/١٤.

٢ - في (أ): كقول. هذا القول هو لعليّ بن أرقم اليشكريّ، من بحر الرّجز، وصدره: يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَاتِ ورواية أخرى: "يَا قَبْح... وهذا الإبدال هولفة لأهل اليمن تسمّى "الْوَتَم". ينظر: الممتع ٣٨٩/١. والمزهر ٢٢٢/١، والخصائص ٥٣/٢.

٣ - لصص: مصدر "لَصَّ" وهو فعل الشيء في سِتْر، أو تقارب المُنْكِبين، وتقارب الأضراس. ينظر: القاموس المحيط ٣٢٨/٢.

٤ - وردت كلمة "الرّعالت" في (أ) و(ج) بالزّاي، والأصل ورودها بالذّال. ولعلّ مجيئها بالزّاي صحيح كونها لغة، من نحو قولهم: سَيْفٌ مَخْزَمٌ، وَمَخْذَمٌ - بالزّاي والذّال - وقد ذكرت بالذّال في شرح الشافية ٢١٩/٣. وفي معجم = مقاييس اللغة ٢٧١/٢ ذكرت في باب "ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوّله ذال". وفيه ما نصّه: "الذّغلبة: النّاقة السّريعة... ويقال إنّها النّعام... والذّعالب: قطع الخرق". ينظر أيضاً: القاموس المحيط ٧١/١، والمعجم الوسيط ٨٢٥/٢.

٥ - لأنّ النون تقارب الواو في المخرج والقياس "صَنَعَاوِي". ينظر: المنصف ١٥٨/١، وشرح الملوكي ص ٢٨٥-٢٨٦.

٦ - في (ج): عن. الأصل: "لَعْل" لأنّه أكثر استعمالاً. ينظر: الممتع ٣٩٥/١، والرسم ص ٦٦.

• الجيم : أبدلت من الياء 'المشددة'، لكون الجيم والياء المشددة من وسط اللسان، أو لاشتراكهما في الجهر، أو لئلا تقع الحركة المختلفة على الياء نحو: "أَبُو عَلِيٍّ" - بكسر اللام، وتشديد الجيم مكسورة - الأصل: "أَبُو عَلِيٍّ". ومن الياء غير المشددة حملاً على المشددة نحو: "حَجَّتَجْ" - بكسر التاء، كما تكسر قبل ياء المتكلم وإسكان الجيم - مبدلاً من ياء المتكلم الساكنة، ولو فتحت لفتحت الجيم. و"بَجْ" - بكسر الباء، وإسكان الجيم - بدلاً من ياء المتكلم الساكنة، ولو فتحت لفتحت أيضاً، والأصل: "حَجَّتِي، وَبِي".

• الدال : أبدلت من التاء، نحو: "فَزَدَ"، الأصل: "فَزَتْ" - ك"قُلْتَ" - من "الفوز"، فالدال فاعل. و"أَجْدَمَعُوا"، الأصل: "أَجْتَمَعُوا"، وذلك لقرب المخرج.

• الهاء : أبدلت من الهمزة نحو: "هَرَقْتُ"، الأصل: "أَرَقْتُ" - على ما مرّ - لأن الهمزة ثقيلة شديدة والهاء همسية خفيفة فخفف بها مع تقارب مخرجهما أيضاً. ومن الألف نحو: "حَيْهَلَهُ وَأَنَّهُ"، الأصل: "حَيْهَلًا وَأَنَا"، والمشهور في "أَنَّهُ" أن الهاء للسكت. ومن الياء ك"هَذِهِ" - بالإسكان - الأصل: "هَذِي"، وذلك لخفة الهاء كحرف العلة، ولخفتها لم تمنع الإمالة في "يَضْرِبُهَا" - ولو شدّ - كأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد. ومن التاء باللزوم والاطراد في الوقف

١ - نصر ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٣٢٠ على أن "الجيم تبدل من الياء لا غير لأنهما أختان في الجهر والمخرج، إلا أن الجيم شديدة، ولولا شدتها لكانت ياء، وإذا شدت الياء صارت جيماً. وأصل هذا الإبدال في الوقف لكرامية الوقف على الياء لخفائها وشبهها بالحركة". ينظر أيضاً: الكتاب ٢٤٠/٤، والممتع ٣٥٣/١.

٢ - هذا الإبدال غير مطرد، والأكثر التاء. ينظر: الرّسم ص ٥٩، وشرح المفصل ٤٩/١٠.

٣ - ينظر: فصل المضارع ص ١٣٩ من التحقيق.

٤ - قال سيبويه: "تبيين الحركة بالألف قليل، إنما جاء في (أنا) و(حيهلا)". الكتاب ٢٣٨/٤. وعند ابن يعيش يجوز كون الهاء لبيان الحركة كالألف، ولا تكون بدلاً منها. ينظر: شرح الملوكي ص ٣١٥.

ك "رَحْمَه" ١. قيل : فرقا بين التاء في الاسم، والتاء في الفعل.

- الياء : أبدلت من الألف لزوماً مطّرداً في التّصغير ك "مُفَيّيح" في "مِفْتَاح" لكسر ما قبل الألف. وفي التّكسير كذلك في نحو: "مَفَاتِيح". ومن الواو الساكنة بعد كسرة كذلك، ك "مِعَاد ومِيزَان". وأبدلت من أحد حري في التّضعيف ك "التَّقْضِي" الأصل "التَّقْضُض" - كما مرّ - ومن النون ك "أَنَاسِي" - بالتشديد - الأصل: "أَنَاسِين" لأنه جمع "إنسان"، قلبت النون ياءً لقربها من حرف العلة، فأدغمت الياء في الياء. وك "دِينَار" الأصل: "دِنَار" - بالتشديد كما مرّ - ومن العين ك "ضَفَادِي" ، الأصل: "ضَفَادِع" أبدلت العين لثقلها مع كسر ما قبلها. ومن التاء - قيل - ومنه "إِتَّصَلَتْ" الأصل: "إِتَّصَلَتْ" - بالتشديد - قلتُ: بل هذه الياء بدل من الواو، وبقيت غير مقلوبة تاء على قلة<sup>٦</sup>. ومن الباء الموحدة ك "التَّعَالِي" في "التَّعَالِب" <sup>٧</sup>، وسهّلة كسر ما قبلها. ومن التاء المثلثة ك "التَّالِي" في "الثَّالِث" <sup>٨</sup>، ومنه:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وَهَذَا التَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي<sup>٩</sup>

ومن الرّاء كقول: "عَلَيَّ عَاشِيهَا" <sup>١٠</sup>، أي: عاشرها. وغير ذلك.

١ - في (أ): رحمة.

٢ - ما لم تكن مدغمة. ينظر: شرح الملوكي ص ٢٤٤.

٣ - ذلك بسبب ثقل التّضعيف.

٤ - ينظر: باب المضاعف ص ١٧٧ من التحقيق.

٥ - أبدلت الياء من النون الأولى هروبا من ثقل التّضعيف، بدليل قولهم: "دَنَانِير" في الجمع و "دَنِينِير" في التحقير، وهو إبدال على اللزوم. ينظر: الممتع ١/٣٧١، والكتاب ٤/٢٣٩، وشرح الملوكي ص ٢٥٢، والرّسم ص ٧٠.

٦ - في (أ): قلبت.

٧ - كراهية التشديد، كما قال ابن عصفور في الممتع ١/٣٧٨.

٨ - هو إبدال على غير لزوم في الضرورة. ينظر: الممتع ١/٣٦٩، والهمع ١/١٨١.

٩ - في (أ): التالي (بتاء مثناة).

١٠ - هو بيت من الرّجز، قائله مجهول. ينظر: الممتع ١/٣٧٨، وضرائر الشعر ص ٢٢٧، وشرح الملوكي ص ٢٥٥، والمفصل ص ٣٦٦، وحاشية الصّبّان على شرح الأشموني ٣/٣٢٧، وشرح المراح ص ١٥٠.

• الواو : أبدلت من الألف في "قَوَاعِل" لالتقاء الساكنين مع قربها منها في العلية، كـ "ضَوَارِب" جمع "ضَارِبَةٍ" مطلقاً، أو جمع "ضَارِب" لغير العاقل. قال بعضهم : أو لعاقل. و "قَاعِدَةٌ وَقَوَاعِدُ" و "خَاتَمٌ وَخَوَاتِمٌ" بوجوب واطّراد. ومن الياء [بعد] ضمة كذلك كـ "مُوقِنٌ". [و] مَنْ الهمزة جوازاً مطّرداً إن سكّنت بعد ضمة كـ "اللُّوم".

• الميم : أبدلت من الواو، كـ "فَمٌ" أصله "قَوَمٌ"، حذفت الهاء تخفيفاً على غير قياس وأبدلت الواو ميماً لقرب المخرج، بل هما شفويان. قيل : ولئلاّ تقع الحركات على حرف العلة. ومن لام "ال" في لغة طيء. ومن النون الساكنة كـ "عَمَبَرٌ" في "عَنْبَرٌ" لقرب المخرج، ولجهريتهما. ومن المتحرّكة كـ "الْبَنَامُ" في "الْبَنَانُ". ومن الباء كقولهم : "مَا زِلْتُ رَاتِمًا"، أي : "رَاتِبًا"، والرَّاتِبُ : الْقَائِمُ الْمُتَنَصِّبُ.

• الألف : تبدل من الواو والياء والهمزة، كـ "قَالَ وَبَاعَ" وجوباً لتحركهما بعد فتح. وكـ "رَأْسٌ" قياساً مطّرداً جوازاً لسكونها بعد فتح.

• اللام : أبدلت من النون، نحو : "أَصِيلَالٌ"، الأصل : /١٥٣/ "أَصِيلَانٌ". قيل : لأنهما جهريان، وذلك تصغير. ومن الضاد نحو : "الطَّجَعُ"

١ - زيادة من (ج).

٢ - زيادة من (ج).

٣ - في (أ) : جوازا.

٤ - عندما صار الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتونين فيجحفوا به، فأبدلوا فهم يقولون : "أَقَوَاهُ، وَقَوَاهُ، وَأَقَوَاهُ، وَمُقَوَاهُ". ينظر : الممتع ١/٣٩١، والرسم ص ٦٦.

٥ - تشارك الميم النون في صفة الغنة، والباء في المخرج لكونها من الشفة، فيتجانس الصوت بهما، ولا يختلف. ينظر : شرح الملوكي ص ٢٩٠.

٦ - في (أ) : ما زالت.

٧ - حسب الترتيب المتبع من طرف المؤلف لحروف الإبدال وهو : "استجده يوم صال زط" يلحظ إسقاطه حرف الضاد وهذا الحرف يبدل من السين والزاي فمن السين قولهم : "صِرَاطٌ" في "صِرَاطٌ"، و "أَصْبَغَ" في "أَسْبَغَ" على سبيل الجواز، وذلك لقرب المخرج والاتحاد في الصّغير. ومن الزاي نحو : "مَصْدَرٌ" في "مَزْدَرٌ". ينظر : شرح المفصل ١٠/٥٢-٥٤، وشرح المراح ص ١٥١، والرسم ص ٦١-٦٢.

- بلام ساكنة مصرّح بها - أصله : "اضْطَجَعَ" لأنهما - قيل -  
جهريان.

• الزاي : تبدل من السين نحو : "يَزِيدُ" ، الأصل : "يُسَدِلُ" ، وذلك لأن السين مهموس ، والدال مجهور ، فكروا الانتقال من مهموس لمجهور ، والزاي تطابق الدال في الجهر ، و[السين] في الصّفير - وهو الصوت - فكانت أنسب. ومن الصاد ك "فَزَدَ" أصله : "فَصَدَ" ، أبدلت الصاد زايًا لأنها مطبقة مهموسة رخوة ، والدال منفتحة مجهورة شديدة ، فثبت بينهما تناف ، بخلاف الزاي ، فتوافق الدال في المخرج - فيما قيل - والصّفير والجهر.

• الطاء : أبدلت من التاء وجوبا واطرادا في "الافتعال" من نحو : "اصْطَبَرَ" ، وفي "فَحَصَّطُ" ، الأصل : "فَحَصَّتُ" لقرب المخرج - والله أعلم - وقد ذكر المرادي ذلك وزيادة ، فانظره.

١ - هي (أ) : تبدل من الدال (وهوسه).

٢ - هي (أ) : مجهورة.

٣ - زيادة يقتضيها السياق.

٤ - الصاد والزاي والسين فيها صفير شبيه بصفير الطائر. ينظر : النجوم المطالع ص ٢٢١.

٥ - الأولى قوله : بخلاف الزاي فتوافق الصاد في المخرج وهي أختها في الصّفير ، وتناسب الدال في الجهر. ينظر : شرح المفصل ١٠/٥٢.

٦ - أبدلت في "فَحَصَّطُ" بغير اطراد من تاء الضمير بعد الطاء والصاد ، والأكثر التاء. والعلّة في هذا الإبدال كالعلّة في "افْتَمَلَّ" من التباعد الذي بين التاء وبين الصاد والطاء ، فقربوا ليسهل النطق. ينظر : الممتع ١/٣٦١ ، والرسم ص ٦٢.

٧ - ذكر المرادي أنّ الإبدال للإدغام يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف ، وأن الإبدال لغيره لا يكون إلا في اثنين وعشرين حرفا مجموعة في قولهم : ( لَجْدٌ صُرْفٌ شَكِسٌ آمَنٌ طَيٌّ ثَوْبٌ عَزَتْه ) ، وباقيها لا يدغم إلا على سبيل الشذوذ. وذكر عن بعضهم قوله : تتبعت حروف الإبدال في كتبهم فلم تجاوز الخمسة عشر مجموعة في قولهم : ( استنجد يوم صال زط ) . ورد المرادي عليه بأن الطريق إلى حصرها هو الاستقرار والضرورة في التصريف ثمانية أحرف مجموعة في ( طويت دائما ) ، وما عداها فإبداله شاذ أو لغة قليلة. وهذه الحروف الثمانية هي التي فصلها في كتابه ، وأردفها بذكر الإبدال في جميع الحروف موجزا مرتبة حسب المخارج. ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ٤/٦ وما بعدها.

## الباب السابع

### في اللّيف

[اللّيف] : هو ما فيه حرفا علة لالتفافهما فيه : أي : تتابعهما ولو بفصل، أو لفّ الصّحيح بالعليل، أي : خلطه به. وهو مقرون إن اقترن فيه حرفا علة<sup>١</sup>، كـ "قَوِيّ، وَطَوِيّ، وَعَوِيّ، وَلَوِيّ، وَعَيّا". ومفروق إن فصل بينهما كـ "وَقَى، وَوَفَى<sup>٢</sup>، وَوَلَى، وَوَلِيّ".

وحكمه بالنظر إلى أوّلِهِ إن كان فيه حرف العلة حكم المثال. وبالنظر إلى اعتلال اللام حكم الناقص : تقول : "وَقَى يَقِي"، و "وَلَى - بفتح اللام - يَلِي" كـ "وَعَدَ يَعْدُ"، و "وَلِيّ - بكسرهما - يَوَلِيّ" - بفتحها - كـ "وَجَل يَوَجَل"، و "طَوَى يَطْوِي".

والأمر من "وَقَى" : "ق" - بقاف مكسورة - وتلحقه هاء السكت إن وقف عليه، لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد. والأصل : "أَوْقَى" - بكسر همزة الوصل، وإسكان الواو، وكسر القاف، بعدها ياء - أبدلت الواو ياء لسكونها بعد كسرة، ثمّ حذفت تبعا لحذف الواو من المضارع فحذفت همزة الوصل لأنها متلوة<sup>٣</sup> بمتحرّك، وحذفت الياء لشبه الجزم. وللمخاطبة : "قِي" بياء المخاطبة، وحذف ياء الكلمة. والاثان والاثنتان : "قِيّا"، والجمع : "قُوا" بحذف ياء الكلمة. والإناث كـ "قِيْن". والمضارع والأمر متشابهان<sup>٤</sup>.

١ - أسقطت قبل (مو) الواو.

٢ - في (ج) : العلة.

٣ - في (أ) : وقا ووقا. وفي (ج) : وقا. (وهو صحيح).

قال ابن جنّي : "إن كان الفعل من الياء كتبته بالياء، وإن شئت بالألف". ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود، ص ٨٦. يُنظر الأفعال "وَقَى"، و "وَفَى"، و "وَلَى" وما يتعلق بها في : أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد ص ٢٧ وما بعدها.

٤ - في (أ) : متلّو.

٥ - في (أ) : متشابهها.



والتأكيد بالنون : ["قَيْنَ يَا زَيْدٌ"]<sup>١</sup>، [و] "قَيْنَ يَا هَنْدٌ" بكسر يائه - و"قِيَانٌ يَا زَيْدَانٍ أَوْ يَا هَنْدَانٍ"، و"قُنَّ يَا زَيْدُونَ"، و"قُنَّ يَا هَنْدَاتٍ".

واسم الفاعل : "وَاقٍ" ك"قَاضٍ". والمفعول : "مَوْقِيٍّ" ك"مَرْمِيٍّ".  
واسم المكان أو الزمان والمصدر الميمي : "مَوْقَى" ك"مَوْلَى". والآلة :  
مِيقَى" ك"مَفْعَلٍ"، و"مِيقَاءٍ" ك"مَفْعَالٍ". واسم فاعل "طَوَى" : "طَاوٍ"  
ك"قَاضٍ"، وَلَا تَعْلُ الْوَاقُ قَائِلٌ" لثَلَا يجتمع إعلالان، ولصحتها في الفعل  
لثَلَا يجتمع فيه أيضاً. والمفعول : "مَطْوِيٍّ" ك"مَرْمِيٍّ". والمكان والزمان  
والمصدر الميمي : "مَطْوَى" ك"مَوْلَى". والآلة : "مَطْوَى وَمَطْوَاءٌ" - بكسر  
الميم - ويقال : "رَوَى الْمَاءَ يَرْوِي" ك"عَلَّمَ يَعْلَمُ". والأمر : "ارْوِ يَا زَيْدٌ"  
و"ارْوِي يَا هَنْدٌ"، و"ارْوِيَا يَا زَيْدَانِ أَوْ هَنْدَانِ" و"ارْوُوا وَارْوِينَ" - بفتح  
واو الكلمة في ذلك كله، وحذف ألفها - والوصف : "رِيَانٌ، وَرِيَاءٌ" - بألف  
التأنيث بلا مد - و"رِيَانَانِ وَرِيَّانٍ" - بقلب ألف التأنيث ياء لأنها رابعة  
غير ممدودة - و"رَوَاءٌ وَرِيَّاتٌ".

ولم يعلَّ "رَوَاءٌ" لثَلَا يلزم إعلالان ؛ فإن الهمزة عن ياء أبدلت هذه  
الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة، والألف كأنه غير فاصل بينهما.  
ويجوز "رَوَاءٌ" في جمع المؤنث أيضاً. وأصل "رِيَانٌ، وَرِيَّانٌ، وَرِيَّانَانِ، وَرِيَّانَاتٍ"  
: "رَوِيَانٌ، وَرَوِيَا وَرَوِيَانَانِ وَرَوِيَّانَاتٍ"، اجتمعت الواو  
والياء، وسكنت السابقة فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. وتثنية  
المؤنث جرّاً ونصباً : "رِيَّيْنِ" - بفتح الياء الأولى مشددة - الأولى منها  
واو في الأصل وهي عين الكلمة أبدلت ياء، وأدغمت - كما مر - والثانية  
منها لام الكلمة، وفتح الياء بعد المشددة وهي بدل من ألف التأنيث  
ك"حُبْلَيْنِ"، وبإسكان الياء بعد هذه وهي ياء التثنية، فتلك أربع ياءات،  
فإذا أضيف للياء اجتمعت خمس، فيقال : "رِيَّيْنِ" - بمشددة مفتوحة،  
فمخففة مفتوحة، فمشددة مفتوحة -.

١ - زيادة من (ج).

٢ - زيادة يقتضيها السياق.

ويُكره الجمع بين إعلالين ؛ بإبدالين أو حذفين، أو إبدال وحذف في موضعين متّصلين، كـ "ماء" أصله : "مَوْه" ، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، فهو شاذ مستكره. ولذلك لم يُعلّوا "حَيَوَان" لأن واوه عن ياء ؛ فلو أبدلت الياء قبلها ألفاً لتوالي إعلالان، فيلزم الإجحاف / ١٥٤ / بخلاف ما اجتمع إعلالان في حرف واحد بأن سَكَن وحذف، أو سَكَن وقلب، أو أبدل وحذف. أو في حرفين بفصل، كـ "مَقُول، وَقَالَ، وَقُلْ، وَيَقِي، وَقِ" ، لأن التوالي إعلالين على حرف واحد كتغيير واحد مع ما فيه من التحقيق - والعليل يستريح إذا تخلّلت علته صحّة -.

وإذا وُكِّدَ الفعل المتّصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة ضُمّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء - سواءً كان صحيحاً أو معتلّاً - وحذفنا إلاّ إن كان قبلهما ألف، فإنه يحذف ويبقى ما قبله مفتوحاً. وتضمّ الواو وتكسر الياء وتقلب الألف ياء إذا لم يكن بعدها واو الجماعة، أو ياء المخاطبة كـ "يَرْضَيْنَ زَيْدٌ" ، ولا تحذف ألف الاثنين.

سبحان المنزّه عن التّعّدّد، المختصّ بالتفرد، مرسل سيّدنا محمد رحمة للعالمين، وآية للمعتبرين، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وجميع من تمسّك بمنواله من أوّل الألى إلى ما اتّصل بالأخرى، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم.

تم "الكافي في التصريف" ، بعون الملك اللطيف، لشيخنا الشريف الفاضل الحاج أمحمد بن يوسف، على يد ناسخه لنفسه ولمن شاء الله بعده، من نسخة المؤلف إبراهيم بن صالح.

١ - قال الخليل : " (حَيَوَان) قلبوا فيه الياء واوا لئلا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان " . ينظر : المنصف ٢/ ٢٨٥، والممتع ٢/ ٥٦٩.

٢ - هي (ج) : أكد.

٣ - هي (ج) : إن.

٤ - هي (أ) : الأولى.

٥ - إلى هنا تنتهي النسخة (ج).

# القسم الثاني

## الدراسة

## ١. مفهوم التصريف في (الكافي في التصريف) :

تضمّن عنوان المخطوط كلمة (تَصْرِيْف)، وهي لا تختلف عن كلمة (صَرَف) إلا من حيث دلالتها على الكثرة، لكونها مصدراً لفعل (صَرَّف) المضاعف العين. وما ذلك إلا تلميح من المؤلف إلى كثرة تصرفات هذا الفن<sup>١</sup>؛ فمسائله متشعبة، وأبوابه واسعة.

ولا جدال في أهمية هذا العلم<sup>٢</sup>، إلا أن صعوبته جعلت كثيراً من المتعلمين يعزفون عنه، وقد نبّه المؤلف على قيمة هذا الفن ترغيباً في تعلّمه بقوله: "الصِّرف أمّ العلوم، والنحو أبوها"<sup>٣</sup>. وبناء عليه فمن أراد تحصيل باقي الفنون، ينبغي أن يتمكّن من علم الصِّرف أولاً، لأنّه مصنع الألفاظ التي تستخدمها مختلف العلوم: "علم الصِّرف سبب لتولّد الكلمات"<sup>٤</sup>. وهذه الألفاظ جوهر اللّغة، كما قال ابن جنّي: "[اللّغة] أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم"<sup>٥</sup>. أمّا النحو فيأتي في الرتبة الثانية، لأنّه مصلح هذه الألفاظ ومهذّبها: "النحو سبب لإصلاح اللّفظ"<sup>٦</sup>.

إنّ علم الصِّرف علم دقيق، يبحث في الألفاظ المفردة، وما يعتري بناءها من تغييرات باشتقاق، أو جمع، أو غيرها. وما يعرض لحروفها من إعلال، أو إبدال، أو إمالة، وغيرها.

وقد وقع الاختلاف في تعريف هذا العلم - شأنه في ذلك شأن باقي العلوم - إلا أنّ المفهوم استقرّ على تعريفين: علمي وآخر عملي، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١ - ينظر ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ينظر: الممتع ١/ ٢٧ - ٢٨

٣ - ص ٦٧ من التحقيق.

٤ - ص ٦٧ من التحقيق.

٥ - الغصائص ١/ ٣٢.

٦ - ص ٤٧ من التحقيق.

أ. المفهوم العلمي : ذكره مؤلف الكافي بقوله : "ويطلقان أيضا [ أي الصّرف والتّصريف ] على معرفة أحوال الصّينغ"<sup>١</sup>.

إن المقصود بكلمة (معرفة) العلم. أمّا (أحوال الصّينغ) - كما فسّرها ابن الحاجب - فقد تكون للحاجة، كالماضي، والمضارع، والأمر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التّفضيل، والمصدر، واسمي الزّمان والمكان، والآلة، والمصغّر والمنسوب، والجمع والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف. وقد تكون للتّوسّع كالمقصود، والممدود، وذو الزّيادة. وقد تكون للمجانسة كالإمالة. وقد تكون للاستثقال، كتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف<sup>٢</sup>.

وجاء في شرح اللّامية<sup>٣</sup> أنّ المراد بأحوال الأبنية العوارض التي تلحقها بحسب كلّ غرض، وأنّ قولهم : (معرفة أحوال الأبنية) الغرض منه تمييز التّصريف بمعنى العلم عن التّصريف بمعنى الفعل. ومثال على أحوال الأبنية قولك : (طَلَبَ: مَاضٍ)؛ فطلب بناء، وماض حال عارض له، كالقلب العارض لـ (قال) ... والحاجة لهذا التّغيير أو التّحويل لفظي أو معنويّ.

ب. المفهوم العملي : أورد المؤلّف هذا المفهوم بقوله : "الصّرف اصطلاحاً: تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة أو صيغتين، أو صينغ لمعنى أو معنيين، أو معان"<sup>٤</sup>.

إذا تمعّنت في هذا التّعريف، تجده قريباً جداً من تعريف العلامة الزّنجاني القائل: "[التّصريف] تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلّا بها"<sup>٥</sup>.

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ينظر شرح الشّافية ١/٤.

٣ - ج ١ ص ١٥٢-١٥٤.

٤ - ص ٦٧ من التحقيق.

٥ - شرح التّصريف المزيّ ص ٢-٣.

ويمكن استنتاج عدّة أمور من خلال تعريف مؤلّف (الكافي)، منها :

- عبّر بالتّحويل، الذي هو فعل أي عمل. وأنّ التّعبير به أولى من التّعبير بالتّغيير - كما صرّح بذلك في (شرح اللّامية) <sup>١</sup> -، لأنّ فيه "معنى التّنقيل، والتّصريف فيه تنقيل، فهو خاص، والتّغيير عامّ لمجرّد تغيير...".

- عبّر بالأصل الواحد - وإن عدّه البعض حشواً مفسداً كما عند اللّقاني <sup>٢</sup> - عكس من عبّر بـ (الكلمة) كما في هذا التّعريف: "تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني...". <sup>٣</sup> والسّبب في ذلك أنّ من عبّر بـ (الأصل الواحد) أخرج من الحدّ مجموع تحويلين لأصلين إلى أبنية <sup>٤</sup>.

- ضيق المؤلّف مفهوم التّصريف بحصره الأصل الواحد في المصدر، وبناء عليه يكون تصريفاً حاصلاً بالمصدر <sup>٥</sup>.

- نصّ على أنّ الأصل الواحد هو المصدر، وهو تصريح باتّباع مذهب البصرة القائلين بأنّ الأصل في الاشتقاق هو المصدر. ولأنّ تبويب الكتاب مبنيّ على ذلك؛ فأولّ الأبواب كان للمصدر الذي يحوّل إلى صيغ ذات معان. وهو بذلك يدفع اللبس؛ إذ قد يحوّل غير المصدر، كتحويل (زَيْدٌ) إلى (زَيْدٍ)، و(زَيْدَان) ونحو ذلك.

- أكّد على أنّ كلّ صيغة تحمل معنى معيّناً، وبالتالي تكون المعاني المتحصّلة عليها بقدر الصّيغ المولّدة. ويؤكّد ذلك قوله: "تحويل

١ - ج ١ ص ١٤٩.

٢ - ينظر: حاشية اللّقاني ٨، وشرح اللّامية ١٤٨/١.

٣ - ينظر شرح اللّامية ١٤٧/١.

٤ - ينظر المصدر نفسه ١٤٨/١.

٥ - ينظر المصدر السابق ١٤٨/١.

الأصل الواحد ... إلى صيغة أو صيغتين، أو صيغ، لمعنى، أو معنيين، أو معانٍ<sup>١</sup>. وبناء على ذلك يمكن القول أنّ الغرض من التّحويل في هذا التعريف هو غرض معنويّ، لا لفظيّ.

إنّ مؤلّف (الكافي) من خلال هذا التعريف للتّصريف يسلك سبيل مجموعة من العلماء، كما نصّ على ذلك مختار بوعناني<sup>٢</sup>، وفصل فيه بذكر هذه المجموعة مع تعاريفهم للتّصريف ومضائّها، وهي تضمّ الأعلام الآتية :

أبو علي الفارسي، وابن جنّي، والميداني، وعلي حيدرة، وابن يعيش، وابن الحاجب، والزّنجاني، وابن عصفور، وابن مالك، وبدر الدّين بن مالك، والمرادي، والقلقشندي، وخالد الأزهري، والسّيوطي، والأشموني، والحملوي، وعبّاس حسن.

وهؤلاء العلماء نصّوا على أنّ الصّرف هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني المختلفة<sup>٣</sup>.

## ٢. تبويب وتنظيم موضوعات (الكافي في التصريف) :

إنّ المطّلع على خطبة (الكافي) تستوقفه إشارة المؤلّف إلى محتوى كتابه من خلال عباراته: "وفيه مقدّمة وسبعة أبواب"<sup>٤</sup>، ولم يزد على ذلك شيئاً تحبيذاً في الاختصار.

المقدّمة : تناول فيها تعريف علمي الصّرف والنحو، ثمّ علم الاشتقاق، الذي فصل فيه الحديث، محاولاً الإحاطة به لكونه مدخلاً هاماً لفهم المشتقات.

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ينظر: التّصريف موضوعاته ومؤلفاته ص ٦٢-٦٣.

٣ - ينظر المرجع نفسه ص ٤٧-٦٤.

٤ - ص ٦٦ من التحقيق. وانظر المدارس الصرفية ص ٦٤-٦٥.

الباب الأول : خصّه للمصدر لأنّه الأصل في الاشتقاق عند البصريين وعند صاحب المخطوط. وقسم هذا الباب إلى أربعة عشر فصلاً، تناول فيها الحديث عن أبنية المصادر، فأبنية الأفعال، فالمشتقات أفعالاً وأسماء.

الباب الثاني : جعله للمضاعف، عرّفه، وبين موقعه بين الصحّة والإعلال. وذكر أبوابه، فالإدغام وما يتعلّق به.

الباب الثالث : خصّه للمهموز. وفيه ثلاثة فصول عرض فيها أبواب المهموز، وكيفية كتابة الهمزة.

الباب الرابع: جعله للمثال، عرّفه وعدّد أبوابه، وذكر إعلاله.

الباب الخامس : خصّه للأجوف، وضمّنه ثلاثة فصول، عرض فيها حكمه قبل الإسناد وبعده، وإبدال الواو والياء همزة، وكيفية صوغ المشتقات منه.

الباب السادس : تضمّن موضوع الفعل الناقص، عرّفه وعدّد أبوابه وكيفية تصرّيفه، والمشتقات منه. وحوى هذا الباب فصلاً وحيداً في الإبدال؛ حيث عرّفه، وذكر حروفه وما يبذل منها.

الباب السابع : جعله للفعل اللّفيف بنوعيه؛ عرّفه، وذكر الأمر منه، وتوكيده، والمشتقات منه، وحكم الجمع بين إعلايين. وختم الكتاب بالحديث عن حكم توكيد الفعل المتّصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

من خلال هذا التقسيم للمواضيع، وطريقة تبويبها، يتبادر السؤال الآتي: لماذا حصر المؤلّف المواضيع الصرفيّة في سبعة أبواب، وقسمها على تلك الفصول ؟



والإجابة تكون على النحو الآتي :

إنَّ الكلمة لا تخلو من حرف علة، فتكون من المثال، أو الأجوف، أو الناقص أو اللّيف. وقد تحوي ملحقا بحرف العلة فتكون من المضاعف أو المهموز. وقد تخلو منهما فتكون من الصّحيح. وتجد هذه الأبواب في (الكافي).

أمّا ما ورد في الباب الأوّل فيعلّل بالآتي :

المصدر أصل في الاشتقاق عند صاحب المخطوط - كما عند البصريين -<sup>١</sup> لذا خصّ الباب الأوّل له. وهذا المصدر تشتقّ منه أفعال وأسماء. فالأفعال قد تكون إخبارية أو إنشائية؛ فالإخبارية الخالية من الزوائد تكون من الماضي، وما فيها زوائد تكون من المضارع. والإنشائية قد تدلّ على طلب الفعل، فتكون من الأمر، أو تدلّ على ترك الفعل فتكون من النّهي.

أمّا الأسماء فلها دلالات كثيرة، منها :

- ما تدلّ على ذات من قام به الفعل، وهي أسماء الفاعل وما يتّصل بها من صفة مشبّهة، وصيغ المبالغة، وأسماء التّفضيل.
- ما تدلّ على ما وقع عليه الفعل، وهي أسماء المفعول.
- ما تدلّ على ما وقع الفعل فيه، وهي أسماء الزّمان والمكان.
- ما تدلّ على ما وقع الفعل بسببه، وهي أسماء الآلة.

٣. منهج تأليف (الكافي في التصريف) :

يختلف منهج التأليف من كتاب إلى آخر، حسب الفن المؤلّف فيه، والفئة الموجه إليها الكتاب. وسأعرض لبعض ما تميز به منهج (الكافي)، باعتباره موضوعا للمبتدئين :

١ - ينظر ص ٧٦ من التحقيق.

٢ - هذا التّعليق هولشارح مراح الأرواح ابن كمال باشا (ت : ٩٤٠هـ)، ينظر : شرح مراح الأرواح ص ٥.

أ. شرح الألفاظ : اهتم المؤلف بشرح الألفاظ التي ساقها أمثلة على ما يقرره من قواعد شرحاً لغوياً. وقلماً يترك الشرح، كما في لفظة (الخوف) وعبارة (أَغِيلَت المرأة)¹.

وقد يطنب في الشرح، فيورد معاني عدة للفظ الواحد، رغبة منه في إفهام هذا المتعلم المبتدئ، ويكفيه عناء الرجوع إلى المعاجم. ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- (طَاه) : عَلِمَ، أو الطَبَّاح، أو الشَّوَاء، أو الخَبَّاز، أو معالج طعام ما².
- (صَدِيّ الحديد) : علاه الوسخ، و(صَدَأُ الرَّجُل) : انتصب فنظر.
- و(صَدَأُ الْمِرَاة) : نزع صداها ليكتحل به. و(صَدِيّ الشَّيْء) : كانت به شُقرة إلى السَّوَاد³.

ب. تَجَنَّب التَّكَرَّار : تجنَّب تكرار بعض المسائل، وذلك بإيراد عبارات معينة نحو: "على ما مرّ"، و"قد مرّ"، و"كما مرّ"، أنتخل بعضها منها :

- مسألة أصل مصدر (فِعَال) : قال: "والمصدر فِعَال، وأصله فِيعَال - كما مرّ -"⁴.
- مسألة إبدال الهمزة من الواو : قال: "وأما الجائز فإبدالها من الواو المضمومة، نحو: أَجُوه، الأصل (وُجُوه) - كما مرّ -"⁵.
- مسألة زيادة الهاء على غير قياس في (أهراق) : قال: "وأما أسْطَاع فمن باب أَفْعَل كَأَكْرَم زيدت فيه السِّين على غير قياس على حدّ ما مرّ"⁶.

١ - ينظر ص ٢٢٧ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٢١٦ من التحقيق.

٤ - ص ٩٩ من التحقيق.

٥ - ص ٢٥٧ من التحقيق.

٦ - ص ١٩٥ من التحقيق.

ت. الاختصار : مال للاختصار في إيراد بعض المسائل قد تعرّض لها بتفصيل في مؤلفات سابقة. ومثال على ذلك الآتي :

• أحال على تفسيره في بحث بعض الآي ورد فيها المصدر على أوزان معينة بقوله : "وفي هذه الآي بحث في تفسيرنا وغيره"<sup>١</sup>.

• ذكر بعضا من معاني (أفعل) ، وأحال على المعاني الباقية على (شرح اللامية) حيث قال : "وقد يكون للصيرورة ... ولغيرها، كما بسطته في شرح اللامية"<sup>٢</sup>.

• أورد في فصل أبنية المصادر جملة من المصادر، وصرّح بأنه ذكر أكثر منها في غير هذا المختصر<sup>٣</sup>.

ث. الأسلوب الجريء : كان جريئا في دفع المتعلّم إلى الاكتفاء بما قرّره، يتضح ذلك من خلال عبارته : "هذا تحقيق المقام، ولا تلتفت إلى ما سواه من الكلام"<sup>٤</sup>.

هـ. الاستطراد : استعمل أسلوب الاستطراد في بعض الأحيان ؛ إذ حشد مواضع معينة بمعلومات شتى محاولا الإحاطة بالموضوع، واستيفاء حقّه من البحث، قصدا منه إلى إفادة المتعلّم المبتدئ. من ذلك ما فعله في الجزء الخاص بالاشتقاق<sup>٥</sup>.

ح. عدم عزو الأقوال : استعمل صيغ التجهيل بكثرة ؛ إذ أغلب النصوص المنقولة غير منسوبة إلى قائلها، أوردتها مسبوقة بعبارات مثل : "قال

١ - ص ٨٦ من التحقيق.

٢ - ص ٩٧ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٨٢ من التحقيق.

٤ - ص ١٨٢ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ٦٧-٧٣ من التحقيق.

بعضهم"، و"قال بعض"، و"قل"، و"قالوا"، و"عن بعض"، و"عن بعضهم"، و"ذكر بعضهم".<sup>٣</sup>

ويظهر لي أنّ المؤلف كان يهدف إلى أن يشتغل المتعلّم المبتدئ بالنصوص لا بأسماء قائلها، أو مصادرها. وهو منهج كثيرا ما نراه في الكتب المدرسية الحديثة.

خ. التصريح والتلميح : صرّح باستنفاد طاقة البحث كلّها، وذلك من خلال عبارته المتكررة في عدّة مواضع : "هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام". أمّا التلميح فتجده في أمثلة نثرية ساقها لتوضيح قاعدة من القواعد، من ذلك قوله : "الحرمان للمُشركين"، و"أوعد الكفار إيعادا"، وما هذا إلاّ دعاء على المستعمر الفرنسي وغيره ممن يستولي على بلاد المسلمين.

#### ٤. مصادر (الكافي في التصريف) :

وجد مؤلف (الكافي) في كتب المتقدمين، وفي مؤلفاته المادّة الخام التي يبنى من خلالها قواعد وأحكاما، ويوسع فيها. ويمكن تقسيم مصادر المخطوط إلى صنفين : مصادر لصاحب المخطوط، ومصادر لغيره.

#### أولاً - مصادر لصاحب المخطوط :

للمؤلف مصنّفات عدّة في شتّى الفنون، رجع إلى بعضها لوضع مؤلفه هذا، وبذلك يكون قد استفاد من مباحثه السابقة. تبين ذلك من خلال

١ - ينظر ص ٧٧، ٢٣١، ٢٣٨، ٢٦٢ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ٧١، ٧٧، ٧٩، ٩٦، ١٠٩، ١٣٧، ٢٥٥ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٨٧، ١١٠، ١٣٢، ١٤٣، ١٩٤، ٢١٣ من التحقيق.

٤ - ص ٧١، ٢٠٧ من التحقيق.

٥ - ص ٨٣ من التحقيق.

٦ - ص ٨٩ من التحقيق.

ما ذكره من أسماء كتبه صريحاً، وما لم يصرّح باسمه، وكان لكتابه (شرح لامية الأفعال) أكبر نصيب من الذكر، يظهر ذلك من خلال كثرة المواضع التي أحال فيها على هذا المصنّف<sup>١</sup>. ضف إلى ذلك كتابه (حاشية في النحو) والمقصود بها (حاشية على شرح المرادي على الألفية)، وكذا تفاسيره، وكتبه في النحو. وبسط ذلك حسب الآتي :

أ. شرح لامية الأفعال : هو شرح لـ (لامية الأفعال) لابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ؛ وهو عبارة عن منظومة في الأفعال ومصادرها وما اشتقّ منها، شرحها أطفيش منتهياً منها عام (١٢٦٠هـ)<sup>٢</sup>، وكان شرحاً جمع فيه آراء مختلفة من مصادر مختلفة، وأبدى برأيه في مواطن كثيرة، إضافة على إعراب أبيات المنظومة.

تمثل اعتماد هذا الشرح، من خلال إحالته عليه لمراجعة جملة من المسائل اختصرها في (الكافي)، وهي - دون شك - مفصلة هنالك. من ذلك :

□ معاني (أفعل) : ذكر في (الكافي) "معنيين فقط بقوله : "... وغالب هذا النوع التعدية. وقد يكون للصيرورة ... ولغيرها، كما بسطته في شرح اللامية". أما في (شرح اللامية)<sup>٣</sup> فذكر عدة معاني منها : الكثرة، والتعريض، وبلوغ عدد، وبلوغ زمان، وغيرها كثير.

□ مسألة (حَسَب) : صرّح في الكافي أنّ (يَحْسِب) مضارع (حَسَب) بقوله : "وعندي أنّ يَحْسِب - بالكسر - مضارع حَسَب - بالفتح - فذلك من التداخل. فانظر شرحي على اللامية".

١ - سيأتي ذكر هذه المواضع.

٢ - أثبت هذا التاريخ في خاتمة شرح لامية الأفعال ٤/٤٨٢.

٣ - ص ٩٧.

٤ - ج ٢، ص ١٧٧ وما بعدها.

٥ - ص ٩٧.

وفي (شرح اللامية)<sup>١</sup> بسط هذه المسألة بقوله : "يجوز وجهان [أي في مضارع حَسَب] الفتح على القياس، والكسر على الشذوذ قياساً ... الأول حَسَب - بكسر السين - بمعنى ظنّ - يَحْسَبُ - بفتحها - ويحسب - بكسرهما - مَحْسَبَةٌ ... وحَسَبَانَا - بالكسر للحاء - .

وأما حَسَبَ بمعنى عَدَّ فهو مفتوح السين في الماضي مكسوره في المضارع، وأما حَسَبَ بمعنى شَرَّفَ صار ذا حَسَبٍ، فهو مضموم، وكذا مضارعه " .

وتجد في بعض المواضع من (الكافي) يذكر عنوان المسألة ويحيل على (شرح اللامية) للاطلاع عليها، كونه أراد مؤلفه (الكافي) مختصراً .  
من ذلك :

• مسألة نيابة المفعول عن الفاعل، وأسباب هذه النيابة : قال في (الكافي)<sup>٢</sup> : " وإنما قام المفعول مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه - وهو ضده في المعنى - لأنَّ للفعل طرفين : طرف الصدور، وهو الفاعل، وطرف الوقوع وهو المفعول ... وبسطت في النحو، وشرح اللامية أسباب حذف الفاعل، ونيابة المفعول عنه " .

والعائد إلى (شرح اللامية)<sup>٣</sup> يجد تفصيل هذه المسألة، إذ بدأ بقوله : " ولا بدَّ لحذف الفاعل ونيابة غيره عنه، وبناء الفعل للمفعول من سبب يقتضيه لأنه على خلاف الأصل مثل الجهل بالفاعل ... " وهكذا راح يبسط الموضوع بسوقه الشواهد من القرآن والحديث الشريف والشعر وأقوال العلماء، مع ضرب الأمثلة المختلفة للبيان .

• مسألة أوزان اسمي المكان والزمان الشاذّة : ذكر في (الكافي)<sup>٤</sup> أن

١ - ج ١، ص ٢١٩ .

٢ - ص ١٥٧ .

٣ - ج ٣، ص ١٠١ وما بعدها .

٤ - ص ١٧٢ .

اسمي المكان والزمان يأتیان على وزن (مَفْعَل) إذا أُخِذا من المضارع المفتوح العين. وعلى وزن (مَفْعِل) إن أُخِذا من المضارع المكسور العين. وإذا كانا من المضارع الواوي الفاء فالوزن مَفْعِل. ومن المضارع المعتل الآخر بوزن مَفْعَل. ثمَّ أردف قائلاً: "وشذَّ ما خالف ما ذكر. فانظر شرحي على اللامية".<sup>١</sup>

وفيه ذكر الأسماء الشاذة ؛ منها ما جاء مكسور العين ومفتوحها، وعددها ثلاثة وعشرون، ومنها ما جاء مكسوراً وقياسه الفتح، وعددها ثمانية عشر.

ب. حاشية في النحو<sup>٢</sup> : (حاشية على شرح المرادي على ألفية ابن مالك) هي حاشية على أهمِّ شرح من شروح ألفية ابن مالك، ذكرها مرة واحدة صريحاً وذلك من خلال حديثه عن تعاريف علم الصرف، إذ ذكر بعضها، وأحال على هذه الحاشية لمعرفة باقيها، بقوله : "ويطلقان [أي الصِّرف والتصريف أيضاً على معرفة أحوال الصِّغ، وعلى غير ذلك. فانظر المرادي وحاشيتي عليه".<sup>٣</sup>

ج. كتبه في النحو : حظي النحو باهتمام القطب، لأنه من العلوم التي تقوم اللسان. يتضح ذلك من خلال عناوين كتب عديدة، منها الموجودة ومنها المفقودة. ذكر هذه المؤلفات جملة بعبارات مختلفة مثل : "وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النحو"<sup>٤</sup>، و"بسطت في النحو"<sup>٥</sup>.

١ - ص ١٧٣.

٢ - ج ٤، ص ٤١٣ وما بعدها.

٣ - تراجع المعلومات الخاصة بهذه الحاشية في ص ٦٧ من التحقيق (الهامش).

٤ - ص ٦٧-٦٨ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ١١١، ١٢٥ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ١٤٣، ١٥٧، ٢٥٧ من التحقيق.

وحقيق بي ذكر عناوين كتب نحوية للمؤلف، لعلها تكون كلها المقصودة أو بعضها، وهي الآتية :

- حاشية التمرين<sup>١</sup> : يقصد بها كتاب (تمرين الطلاب في صناعة الإعراب) للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرّي (ت ٩٠٥هـ).
- حاشية ثانية على شرح الآجرّومية<sup>٢</sup> : وهذا الشرح ليحيى بن أبي القاسم الدّاوي، من علماء غرداية (ت ١٢٩هـ).
- حاشية على شرح الشذور<sup>٣</sup> : (أي شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام.
- حاشية على القطر وشرحه<sup>٤</sup> : أي (شرح قطر الندى وبلّ الصّدى) لابن هشام.
- حاشية على المرادي على الألفية : جزء النّحو.
- شرح شرح أبي سليمان داود التّلاتي على الآجرّومية.
- المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الآجرّومية.

إنّ الكتاب الوحيد الذي استطعت مراجعته هو (المسائل التحقيقية في بيان التّحفة الآجرّومية)، وذلك لتحقيق مسائل كثيرة منها : نيابة المفعول عن الفاعل، وأسباب حذف الفاعل<sup>٥</sup>، وكذا أسباب بناء الفعل الماضي<sup>٦</sup>، والفعل الماضي والمضارع والأمر<sup>٧</sup> عامة.

١ - ذكرها في شرح اللامية، ١٤٠/٢، ١٥٢، و٢٣٥/٢.

٢ - هذه الحاشية موجودة بمكتبة القطب مخطوطة برقم (أ-٢) والحاشية الأولى على الشرح نفسه معدودة من المفقودات.

يراجع : الآراء العقديّة ص ٤٠٣.

٣ - ذكرها في كشف الكرب ١٢/١.

٤ - ذكرها في شرح اللامية ١١٠/١ و٥٢.٩٥/٣، وكشف الكرب ١٢/١.

٥ - ص ١٢٩.

٦ - ص ٨٩ وما بعدها.

٧ - ص ٨٩ وما بعدها.



ومن المسائل المحال فيها على كتبه النحوية ما يأتي :

- مسألة بناء الماضي : قال المؤلف : "اعلم أنّ البناء ضدّ الإعراب وضدّ الحركة السكون... وفي هذا الفصل مباحث ذكرتها في النحو".
- مسألة فعل الأمر : ساق المؤلف عدّة أقوال في مسألة اشتقاق الأمر ثمّ أردفها بهذا القول : "وعن بعضهم أنّ الأمر مضارع حذف منه لام الأمر، وحرف المضارعة كما بسطته، وبسطت البحث فيه في النحو...".
- مسألة همزة (صحراء) : ذكر في فصل الإبدال عند تعرّضه لحرف الهمزة والحروف المبدلة منها، وأنواع هذا الإبدال، أنّ اللازم منه في نحو "صحراء"، وهذه الهمزة للتأنيث مبدلة من ألف التأنيث بزيادة ألف قبلها لمدّ الصّوت، وقلبت همزة. ثمّ أعقب قائلاً : "وبسطت ذلك في النحو".
- مسألة الضميرين (هو-هي) : قال في هذه المسألة موجزاً : "واعلم أنّ لفظ (هو) كلّ اسم مضمر عند البصريّين. وقال الكوفيّون : الضمير الهاء، وأمّا الواو فأتّسع للحركة، وتقوية للاسم. وكذا الخلف في لفظ (هي). وهنا مباحث ذكرتها في النحو".
- د. تفاسيره : للقطب تفاسير ثلاثة : (هميان الزّاد إلى دار الميعاد)، و(داعي العمل ليوم الأمل)، و(تيسير التفسير). وقد أشار في (الكافي) إلى تفسيره عند الحديث عن مجيء المصدر بوزن (فَاعِلَه) و(مَفْعُول) ممثلاً لذلك ببعض الآي من القرآن قائلاً : "وقد يجيء [أي المصدر]

١ - ص ١١١ من التحقيق.

٢ - ص ١٤٣ من التحقيق.

٣ - ص ٢٥٧ من التحقيق.

٤ - ص ١٢٥ من التحقيق.

بوزن (فَاعِل) ... وبوزن (فَاعِلَة) نحو قوله عز وجل : (فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّنْ بَاقِيَةٍ) أي بقاء. وقوله جل وعلا : (لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) ، أي كذب. وبوزن (مفعول) كقوله سبحانه : (بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ) أي الفتنة. وإن جعلت الباء زائدة فـ (أَيُّ) خبر و (المفتون) اسم مفعول مبتدأ. وفي هذه الآي بحث في تفسيرنا وغيره<sup>١</sup>. ولم يخصص تفسيراً من تفاسيره، إلا أن المهم في الأمر كونه أحال في هذا الموضع الوحيد على تفسيره، لأن شرحه لتلك الآي كان مقتضياً في (الكافي)، وبحثه في أوجه تفسيرية لها كان مسهباً في تفسيره؛ وما ذلك إلا رغبة في الاختصار، وإفادة المبتدئ بهذه التفاصيل بإحالاته على كتب أخرى سواء كانت له أو لغيره.

وقد راجعت كثيراً من الآيات المستشهد بها في (الكافي) في كتابه (تيسير التفسير) سعياً وراء معرفة مدى التقارب بين ما أورده في المؤلفين، فلمسته، مما يؤكد اعتماده تفاسيره، واستفادته من مباحث الصّرف والنحو فيها. ولكي يتّضح ذلك أسوق بعض الأمثلة على النحو الآتي :

- مسألة حذف العين في اسم الفاعل : قال في (الكافي)<sup>٢</sup> : "وقد يحذف العين في اسم الفاعل نحو : (هَاع) و (لَاع) ... ومنه قول الله سبحانه وتعالى : (عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ؛ أَصْلَهُ (هَائِر). وقد يكون فيه القلب المكاني ...".

وقد بحث المسألة نفسها في (تيسير التفسير)<sup>٣</sup> بقوله : " (هَارٍ) ألفه عن واو، أو عن ياء لفتان، أصله : (هَوِر)، أو (هَيْر) - بكسر الواو والياء - قلبت ألفاً وآخر الراء ... لا كما قيل : أصله (هَارُو) أو (هَارِي) أعلّ كقاضٍ فأعرب على العين كيدٍ وأخ. ولا كما قيل : قدّمت لامه وهي واو أو ياء على

١ - ص ٨٥ من التحقيق.

٢ - ص ٢٤٤ من التحقيق.

٣ - ج ٦، ص ١٤٥، (مح).

عينه، ثم حذفت فأعرب على العين، لأنّ ذلك كلّه خلاف الأصل".

- مسألة فَعِيل بمعنى فاعِل وبمعنى مفعول : ذكر في (الكافي)<sup>١</sup> أن (فَعِيل) بمعنى فاعِل وبمعنى مفعول لا يقرن بالتاء إذا كان صفة للمؤنث بشرط وجود دليل التأنيث، وذلك للفرق بين (فَعِيل) بمعنى مفعول و(فَعِيل) بمعنى فاعل. ونبه على أنّه "قد لا يقرن نحو قوله تعالى : (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) في أحد أوجه [ذكرها] في غير هذا [أي الكافي] تشبيهاً بفعل بمعنى مفعول".

وهذه الأوجه المنصوص عليها في قوله هذا أوردها في تفسيره<sup>٢</sup>، موضحاً ما غمض. قال : "قلت : وأقرب ما يقال : إنّ فَعِيلاً يُذَكَّر مع المؤنث سماعاً فصيحاً لشبهه المصدر، أو للنسب، أو لشبهه وزن فعيل بمعنى مفعول...".

- مسألة وصل فعل الاثنين وفعل الإناث بالنون الخفيفة : جاء في (الكافي)<sup>٣</sup> قوله : "وانظر لمّ لمّ توصل الخفيفة بنون الإناث بلا فصل بألف، مع أنّ المجتمع حينئذ نونان لا نونات، وكأنّه كره اجتماع نونين أيضاً كقوله تعالى : (قَالَ أَتَحَاوِينِي فِي اللَّهِ)".

أمّا في تفسيره<sup>٤</sup>، فتجد المسألة مبسوبة من خلال نصّه على أنّ نون الرّفع "حذفت... لتوالي مثلين، وفيه عمل واحد، أو نون الوقاية لتطرّفها، والحذف بالآخر أليق، لأنّه محلّ التغيير، ولحصول التّكرير بها، ولأنّ الأولى نابت عن الضمّة، ولأنّها تحذف للجازم، والنّاصب، وفيه عملان: حذف نون الوقاية، وكسر نون الرّفع للياء".

١ - ص ١٦٦ من التحقيق.

٢ - تفسير التفسير (مج) ٨١/٥.

٣ - ص ١٥٢ من التحقيق.

٤ - تفسير التفسير (مج)، ٣٥١/٤ - ٣٥٢.

• مسألة حذف همزة الوصل من (بسم الله) : أورد في (الكافي) ' أن همزة الوصل حذفت " في (بسم الله الرحمن الرحيم) اتفاقاً، وفي (بسم الله) خلافاً لكثرة الاستعمال، فلا تحذف في نحو (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) لقلته " .

وفي تفسيره<sup>١</sup> بحث المسألة بإيراده عدّة أقوال : " قيل: حذفت الألف لأنّ السّين محرّكة في الأصل... وحذفت الألف من (بسم الله) في الخطّ كما حذفت نطقاً... لكثرة الاستعمال في الكتابة... قال الفراء : وحذفها مختصّ باسم الله وبالباء، فلا تحذف في نحو: (وباسم)، ونحو: (ليس اسم كاسم الله). وقال الأخفش : تحذف عند الباء مع أسماء الله كلّها، وهكذا (بسم ربك) ... والنّاس على مذهب الفراء " .

#### ثانياً- مصادر لغيره :

ممّا لا شكّ فيه أنّ صاحب (الكافي) رجع إلى كثير من مصادر اللغة - على تنوّعها - لإخراج كتابه في أحسن حُلّة ينتفع به طلبته المبتدئون، ويكفيهم عناء البحث. إلّا أنّك تجده لا يصرّح بأيّ عنوان منها، عدا واحداً وهو شرح المرادي على الألفية المسمّى (توضيح المقاصد والمسالك) بعبارتي : "انظر المرادي"، و"ذكر المرادي". ولقائل أن يقول : إنّ (المرادي) ألف الكثير، فكيف حصرت ذلك في شرحه على الألفية ١٩؟

أقول - والله أعلم - إنّ صاحب المخطوط حشّى كتاب (المرادي) المذكور، وقد قرنّها به في موضع من مواضع (الكافي) بقوله : "انظر المرادي وحاشيتي عليه"<sup>٣</sup>. ولا أعلم عملاً آخر للقطب ذا علاقة بالمرادي

١ - ص ١٥٠ من التحقيق.

٢ - هميان الزّاد ٤٥/١ وما بعدها.

٣ - ص ٦٨ من التحقيق.

إلا ما ذكرته، وبالتالي يرجّح كتاب (توضيح المقاصد والمسالك).

ومن المسائل التي أحال فيها على هذا المصدر ما يلي :

- تعريف الصرف : ذكر في (الكافي) 'تعريفين للصرف، وأشار بأن هناك تعاريف أخرى، محيلاً على كتاب المرادي بقوله : "ويطلقان [أي الصرف والتّصريف] أيضاً على معرفة أحوال الصّيغ، وعلى غير ذلك. فانظر المرادي، وحاشيتي عليه."

وتجد المرادي في كتابه 'ينصّ على أن "المسمّى بعلم التّصريف قسمان :

الأوّل - جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني كالتّصغير والتّكسير واسم الفاعل واسم المفعول ...

الثّاني - تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتتحصر في الزّيادة والحذف والإبدال ..."

- حروف الإبدال : ذكر المؤلف جملة من حروف الإبدال وأعددها خمسة عشر حرفاً في قولهم : (استنجد يوم صال زط) - وهي التي اعتمدها - بعدما ذكر عددها عند ابن الحاجب، وجار الله الزمخشري. وبعدما انتهى من بسط هذه الحروف أشار بالرجوع إلى كتاب المرادي للتّوسع في المسألة بقوله : "وقد ذكر المرادي ذلك وزيادة فانظره".

وعندما تعود إلى (توضيح المقاصد والمسالك) تجد صاحبه يطرق موضوع الإبدال عبر صفحات عديدة ؛ فيعرّف القارئ بأن الإبدال

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - توضيح المقاصد والمسالك ٢٠٩/٥.

٣ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.

٤ - ص ٢٦٣ من التحقيق.

٥ - ج ٦، ص ٤ وما بعدها.

٦ - من ص ٦ إلى ص ٨٨.

الخاصّ بالإدغام يكون في جميع الحروف عدا الألف. أما الإبدال الخارج عن ذلك فيكون في اثنين وعشرين حرفاً مجموعة في قولهم : (لَجَدَّ صُرِفَ شَكِسَ آمِنُ طَيَّ ثَوَّبَ عَزَّتْهُ). وذكر عن بعضهم أنّه يعدّ حروف الإبدال خمسة عشر مجموعة في قولهم : (استنجده يوم صال زطّ). ونبّه المرادي على أنّ الضّروريّ في التّصريف ثمانية أحرف مجموعة في (طويت دائماً)، وما خرج عن ذلك فإبداله شاذّ أو معدود في اللّغات القليلة. وهذه الأحرف الثمانية هي التي فصلها في كتابه، وأردفها بذكر الإبدال في جميع الحروف بإيجاز بترتيبها ترتيباً مخرجياً.

• قصّة أبي عليّ الفارسيّ مع العالم اللّغويّ : ذكر في فصل إبدال الواو والياء - الواقعتان عيناً - همزة من (الكافي) أنّ "الواو والياء المعلنّان الواقعتان عيناً [تبدلان] همزة في اسم الفاعل الثلاثي والصفة المشبهة ... [التي] على وزن فاعل ... والاقتصار على النّقط في ذلك خطأ ... " واستدلّ على ذلك بقصّة حدثت للعلامة أبي عليّ الفارسيّ وصاحب له حين زيارتهما لعالم لغويّ، فقال : "دخل الفارسيّ ورفيق له على مشهور بعلوم العربيّة زائرین له، وبين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) - بنقطتين - فقال الفارسيّ : هذا خطّ من ؟ قال : خطّي. فقال لرفيقه : أضعنا خطواتنا في زيارته. فخرجا من ساعتها. فانظر المراديّ".

وجاء في كتاب المراديّ<sup>٢</sup> القصّة نفسها مع بعض التّغيير في العبارة. قال : "قال المطرزيّ<sup>٣</sup> : ومربّي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جنيّ أنّ أبا عليّ

١ - ص ٢٤٢.

٢ - ج ٦، ص ١٤.

٣ - المطرزيّ : هو ناصر بن عبد السيّد بن عليّ بن المطرّز أبو الفتح (٥٢٨هـ - ٦١٠هـ). نحويّ أديب معتزليّ من أهل خوارزم. صنّف : شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمعرب في شرح المعرب، والإقناع في اللّغة، وغيرها. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢١١.

الفارسيّ دخل على واحد من المتّسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه (قائل) منقوط بنقطتين من تحت، فقال أبو عليّ لذلك الشّيخ : هذا خطّ من ؟ فقال : خطّي. والتفت إلى صاحبه، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته".

وكان في كثير من الأحيان يشير إلى مصادر بعض المسائل بصيغ مختلفة، من ذلك مثلاً : "مباحث مبسوطة في محلّها" عند حديثه عن همزة الوصل، و"كما بسط في محلّه" حينما تعرّض لمسألة إعلال حرفين، وفي "ذلك تصانيف"، أي حول مسألة كتابة الهمزة.

#### ٥. موقف المؤلف من مسائل الخلاف :

إنّ مؤلف (الكافي) يظهر لك من خلال مواقفه حيال آراء السّابقين ذلك النّاقد البارِع ؛ إذ لم يكتف بمجرّد العرض لها، وإنّما تجده يؤيّد أحياناً، ويعارض أحياناً أخرى، فيختار لنفسه رأياً يتبنّاه. كما تجده يصدر أحكاماً خاصّة على بعضها، من مثل : حسن<sup>١</sup>، مقبول<sup>٢</sup>، ليس بشيء<sup>٣</sup>، صحيح<sup>٤</sup>، أولى<sup>٥</sup>، ليس كذلك<sup>٦</sup>، لا وجه له<sup>٧</sup>، باطل<sup>٨</sup> ليس برشد<sup>٩</sup>. وقد لا يعلّق تماماً.

١ - ص ٩٨ من التحقيق.

٢ - ص ١٠٢ من التحقيق.

٣ - ص ٢٢١ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ١٩٤ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ٩٢، ١٩٤ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ١٨٩، ٢٠٢، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٥٨ من التحقيق.

٧ - ينظر ص ٨٧، ٩٢، ٩٨ من التحقيق.

٨ - ينظر ص ١٤٤، ١٦٤، ٢٤٤، ٢٥١ من التحقيق.

٩ - ينظر ص ١٠٠ من التحقيق.

١٠ - ينظر ص ٢٣٦ من التحقيق.

١١ - ينظر ص ٨٦ من التحقيق.

١٢ - ينظر ص ٢١٩ من التحقيق.

ومن المسائل الخلافية التي وقف منها موقف المختار ما يأتي :

#### أ. الاشتقاق :

وقع الاختلاف في مسألة أصل الاشتقاق بين البصريين والكوفيين : فالفريق الأول يرى أنّ المصدر أصل اشتقت منه الأفعال، والصفات، وأسماء المكان، والزّمان، والآلة. ولهم في ذلك أدلّة، بسط بعضها المؤلّف في هذا المؤلّف. أمّا الفريق الثاني فينصّ على أنّ الفعل هو الأصل، والمصادر مشتقة منها، مستدلّين بحجج كثيرة أورد بعضها أيضاً.

تبني المؤلّف رأي البصريين، يتضح ذلك من خلال تصريحه في المقدمة بأنّ : "الصّرف ... اصطلاحاً تحويل الأصل الواحد - وهو المصدر - إلى صيغة، أو صيغتين، أو صيغ ...".<sup>١</sup> وأنّ "المصدر أصل اشتقّ منه الفعل، والصفات، وأسماء المكان، والزّمان، والآلة، والكثرة".<sup>٢</sup>

#### ب. الهمزة :

- حركة همزة "بين بين" : إنّ من طرق تخفيف الهمزة جعلها "بين بين". وحكم هذه الهمزة عند البصريين في حكم المتحرّكة بحركة ضعيفة، جعلتها قريبة من الساكن. أمّا عند جمهور الكوفيين فساكنة.

والمؤلّف مع البصريين في حكمهم، يفهم ذلك من قوله : "[همزة بين بين] عندي متحرّكة بحركة ضعيفة، وبه قال البصريون".<sup>٣</sup>

أصل همزة (اسم) : إنّ أصل (اسم) عند البصريين (سُمُو) من (السُمُو) وهو الرّفعة، حذف اللّام وهي الواو، وعوّضت بهمزة وصل

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ص ٧٦ من التحقيق.

٣ - ص ١٩٦ من التحقيق.



أولاً. أمّا الكوفيّون ف(اسم) مشتقّ عندهم من (وَسَم) وهو العلامة، حذفت الفاء التي هي واو، وعوّضت بهمزة وصل<sup>١</sup>.

وكان مذهب البصريّين هو القياس، لأنّ حذف اللام عوض بهمزة أولاً، بخلاف دخول همزة الوصل على ما حذف صدره، وهو غير مألوف في كلام العرب<sup>٢</sup>.

إنّ صاحب (الكافي) يميل إلى مذهب البصريّين - وإن لم يصرّح بذلك - حسب ما أورده في فصل الإبدال من أنّ: "الإبدال جعل حرف مكان حرف لغير إدغام. فخرج بـ(مكان) نحو: ابْنٌ، واسْمٌ؛ فإنّ همزتيهما أولاً عوض عن لام الكلمة آخرأ. وقيل: المحذوف في (اسم) فاء الكلمة"<sup>٣</sup>. فتقديم رأي البصريّين على رأي مخالفينهم دليل على تبنيّه، كذا إيراد حكم الكوفيّين بعد كلمة (قيل) تبيّناً لضعفه.

الهمزة المتطرّفة المتحرّكة بعد ساكن : لكتابة الهمزة حيثما وقعت قواعد معيّنة متّفق حول بعضها، ومختلف حول بعضها الآخر. من ذلك ما هو كائن في مسألة الهمزة المتطرّفة المتحرّكة بعد ساكن. فالمشاركة يرون عدم إثبات صورة الهمزة المحدثّة كما في نحو : (جَا)، و(رَأَيْتُ خَبًّا). وصرّح القطب أنّ هذا القول "ليس برشد"<sup>٤</sup>. أمّا المغاربة فنصّوا على كتابتها، وهو الصّواب حسب المؤلّف. ولعلّ العذريّ في ذلك هو رفع اللبس عن القارئ.

الهمزة بين الصّحة والإعلال : اختلف في ماهية حرف الهمزة ؛ فالبعض يراها حرف علّة لأنّه يقلب حرف علّة. والجمهور على خلاف

١ - ينظر : همع الهوامع ٢/٢١٩.

٢ - ينظر : شرح اللامية ١١/١ وما يليها.

٣ - ص ٢٥٥ من التحقيق.

٤ - ص ٢١٩ من التحقيق.

٥ - ومنهم ابن مالك والميداني. ينظر : نزهة الطرف ص ١٢٥، وشرح اللامية ٤/٢٨٥.

ذلك، إذ يراها حرفاً صحيحاً لتحملها جميع الحركات، ولا يجري فيها ما يجري في حروف العلة من تغيير. ولذلك تجدهم يقدمون المهموز على المعتلات<sup>١</sup>.

والمؤلف ينص على أن "الهمزة حرف صحيح- على الصحيح- لتحملها الحركات كلها مطلقاً"<sup>٢</sup>. وهذا دليل على أنه تابع للجمهور فيما ذهبوا إليه، لأنه أصحّ مذهباً بدليل قوله: "على الصحيح".

ت. الأوزان :

- الوزن (تَفْعَال) : إن الأصل في الخلاف حول هذا البناء يعود إلى أمرين :

عدّ بناء لتكثير مصدر الثلاثي ؛ ف(التَّهْدَار) مثلاً لتكثير (الهَدْر) وبه قال البصريون تبعاً لسيبويه.

عدّ مصدراً لـ (فَعْل) الدالّ على الكثرة لشبهه بـ (التَّفْعِيل) في الحركات والسكنات والزوائد<sup>٣</sup>.

ذكر المؤلف هذا البناء ضمن أوزان مصادر الثلاثي المجرد، وعلّق في الختام قائلاً : "وما ذكرت من أن (تَفْعَال) مصدر للثلاثي مذهب البصريين. وقال الكوفيون مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة، وهو الرّاجح عندي<sup>٤</sup>.

إذن هو يرجّح رأي الكوفيّين على رأي مخالفينهم، مع أنه أورد هذا الوزن ضمن أبنية مصادر الثلاثي المجرد.

١ - ينظر : شرح اللامية ١/ ١٩٩، وشرح العزّي ص ٢٤، وشرح المراح ص ٩٨.

٢ - ص ١٩٦ من التحقيق.

٣ - ينظر : أبنية الصّرف ص ٢٤٤-٢٤٥.

٤ - ص ٨٧ من التحقيق.

- الوزن (مُفْعَل) : جاء اسم الآلة على أوزان معيّنة عدّت مقيسة، وهي: مَفْعَل، ومِفْعَال، ومَفْعَلَة. وشذّ عن هذه الأوزان - عند البعض - ما جاء على وزني (مُفْعَل)، و(مَفْعَلَة) نحو: المُسْعَط، والمُكْحَلَة. أمّا سيبويه فلا تعدّ عنده من أسماء الآلات، وإنما هي أسماء أوعية، لم يذهب بها مذهب الفعل<sup>١</sup>.

وعلق مؤلّف (الكافي) على مذهب سيبويه بأنّه المذهب الصّحيح، لنصّه: "قال سيبويه : ليس ذلك وأخواته بأسماء آلات، وهو الصّحيح"<sup>٢</sup>. وزاد على ذلك بأن استثنى من هذه الأسماء (المنخل) لأنّه آلة للنخل. إذن هو مع سيبويه في بعض ما ذهب إليه، حيث وافقه في بعض تلك الأسماء، وخالفه في البعض الآخر.

#### ث. الزيادة :

بناء (فَعْل) من مزيد الثلاثي بحرف واحد وسطاً، اختلف حول هذا الزائد، هل هو العين الأولى أم الثانية؛ فجمهور الصّرفيّين يقول بزيادة الثانية بسبب قربها من الطّرف وهو أولى بالتغيير. كذا التكرار حصل بها، وهي التي تعقبها الياء في المصدر. أمّا الخليل فيرى أنّ الزائد العين الأولى لسكونها، بسبب أنّ الساكن المزيد يعدّ حرفاً فقط، والمتحرّك يعدّ حرفاً وحركة، والأولى في ذلك تقليل الزيادة.

إنّ المؤلّف مع الجمهور في رأيهم، لتصريحه بعد ما عرض له : "وهو الصّحيح عندي"<sup>٣</sup>، لأنّ ما ذكره من دلائل ترجّح قولهم، و"المصير إلى الرّاجح متعيّن"<sup>٤</sup>.

١ - ينظر: أبنية الصرف ص ٢٩٠-٢٩١، وشرح الشافعية ١/١٨٦ وما بعدها.

٢ - ص ١٧٤ من التحقيق.

٣ - ص ٩٨ من التحقيق.

٤ - ص ٩٨ من التحقيق.

هـ - الحذف : اختلف حول المحذوف من اسم مفعول الأجوف، نحو : (مَقُول) الذي أصله (مَقُوُول) نقلت ضمة الواو الأولى إلى القاف، فالتقى واوان ساكنان ؛ فسيبويه يرى حذف الواو الثانية لكونها زائدة. والأخفش ينص على أن المحذوف هو الواو الأولى، لأن الثانية علامة.

وقد أثبت المؤلف تعقيباً على قاعدة حذف أحد الساكنين المجتمعين الأول منهما معتلّ، والثاني صحيح، بقوله : "أمّا إذا كانا حريفي علة، فالأصل حذف الثاني، إلّا إن كان له معنى على حدة".

تبيّن أنّ صاحب (الكافي) يرجّح رأي سيبويه القائل بحذف الثاني، وإن كان لمعنى في حالة وجود ما يدل على المعنى نفسه.

#### ج. اللغة :

اختلف حول وضع اللغة، هل هي توقيف ووحى من الله تعالى، أم اصطلاح وتوفيق من البشر ؟

فالفريق الأول ومنهم الأشاعرة، وأحمد بن فارس، وأبو عليّ الفارسيّ، يقول أنّ اللغة توقيف بدليل قوله سبحانه : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)<sup>١</sup>، وغيرها من الحجج. أمّا الفريق الثاني ومنهم المعتزلة وابن الحاجب فيقول بالاصطلاح والتّواضع، ولهم في ذلك أدلة كثيرة<sup>٢</sup>.

إنّ المؤلف مع الفريق الأول لتصريحه في حديثه عن مسألة التفريق بين الأمر والماضي والمبني للفاعل والمبني للمفعول من باب (بَاعَ) للإناث الذي يكون بالتقدير، وإلّا فالقول أنّ واضع اللغة غفل عن الفرق بينها إن كان مخلوقاً، غير أنّ "الصّحيح [كونه] الخالق المنزه عن الغفلة"<sup>٣</sup>.

١ - ص ٢٤٦ من التحقيق.

٢ - البقرة - ٣١.

٣ - ينظر : المزهر ٨/١ وما بعدها، والخصائص ٤٠/١.

٤ - ص ٢٣٩ من التحقيق.

## ٦. تأثره :

أولاً - التأثر في التبويب : وجد المؤلف في كتب المتقدمين ما يعينه على وضع مصنّفه من حيث تبويب وتنظيم موضوعاته، فسلّك منهج مؤلّفين هما: (مراح الأرواح) لأحمد بن علي بن مسعود (ت حوالي القرن ٨هـ) و (كفاية المبتدئ في التصريف) لمحمّد بن بير علي البركليّ (ت ٩٨١هـ) .

سأعرض أولاً إلى تبويب ( الكافي ) ، وأعقبه بتبويب الكتابين الآخرين وأختم كل تبويب بتعليق .

أ. تبويب (الكافي في التصريف) : ذكر المؤلف في المقدّمة أنّه قصر كتابه على مقدّمة وسبعة أبواب، هي :

الباب الأوّل : [ المصدر ]

الباب الثاني : في المضاعف .

الباب الثالث : في المهموز .

الباب الرابع : في المثال .

الباب الخامس : في الأجوف .

الباب السادس : في الناقص .

الباب السابع : في اللّفيف .

ب. تبويب (مراح الأرواح) : اشتمل أيضاً على سبعة أبواب هي :

الباب الأوّل : في الصّحيح .

الباب الثاني : في المضاعف .

الباب الثالث : في المهموز .

الباب الرابع : في المثال .

الباب الخامس : في الأجوف .

الباب السادس : في الناقص .

الباب السابع : في اللّفيف .

إنّ الاتفاق باد في عدد الأبواب وأسمائها، إلا في الباب الأوّل الذي ترك تسميته صاحب (الكافي) بخلاف باقي الأبواب التي وضع لها تسميات. وهذا الباب بدأه بالحديث عن المصدر قائلاً : " المصدر أصل اشتقّ منه الفعل والصفات ... " <sup>١</sup>، ثمّ ثأه بأبنية الأفعال فالمشتقات الأخرى. وكان تغليب أحد المباحث المبدوء بها على الباب كلّه. أمّا صاحب المراح فسمّى هذا الباب بـ (الصّحيح) إذ بدأ الكلام فيه عن حدّ الصّحيح قائلاً : " الصّحيح هو الذي ليس في مقابلة الفاء العين واللام حرف علّة وتضعيف وهمزة " <sup>٢</sup>. وتناول فيه الحديث عن أبنية الأفعال الصّحيحة والمشتقات الأخرى، إضافة إلى المصدر .

إنّ صاحب (الكافي) لم يعلّل لهذا التّبويب الذي اختاره، بينما صاحب (المراح) فعل ذلك بقوله : " اعلم - أسعدك الله - أنّ الصّرف يحتاج في معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب : الصّحيح، والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللّفيف، واشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر، وهي : الماضي، والمستقبل والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، والمكان والزمان، والآلة، فكسرتة على سبعة أبواب " <sup>٣</sup>.

١ - ص ٧٦ من التحقيق.

٢ - شرح المراح ص ٧ .

٣ - المصدر نفسه ص ٦ .

ج. تبويب (كفاية المبتدئ في التصريف) : كان تبويبه على النحو الآتي :

الباب الأول : في الصحيح.

الباب الثاني : في المهموز.

الباب الثالث : في المضاعف.

الباب الرابع : في المثال.

الباب الخامس : في الأجوف.

الباب السادس : في الناقص.

الباب السابع : في اللّفيف.

قال البركليّ معللاً لهذا التبويب : "... كلّ كلمة لا تخلو ... من أحد هذه الأقسام السبعة ... فهذه التقسيمات ... لا بدّ من معرفتها لمن يريد تحصيل الصّرف، حتّى إذا ورد عليه كلمة يعرف أنّها ... من أيّ قسم من الأقسام السبعة ...".<sup>١</sup>

إنّ عدد الأبواب واحد بين المصنّفين، ولا اختلاف إلّا في شيئين : الأوّل : تسمية الباب الأوّل : فعند صاحب (الكافي) : المصدر، وعند البركليّ : الصّحيح. والثّاني : ترتيب البابين الثاني والثالث : فالثاني في (الكافي) للمضاعف، والثالث للمهموز، وعكس الأمر في (كفاية المبتدئ).

وتقديم المضاعف على المهموز منطقيّ "لقربه من الصّحيح ... لأنّ إبدال حروف العلة من أحد حروف المضاعف قليل، وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتّى كان المهموز كالمعتلّ في التخفيف والتّليين".<sup>٢</sup>

١ - كفاية المبتدئ ص ٥٠-٥٩.

٢ - شرح المراح ص ٨٠.

ثانياً - التأثر في الموضوعات : إنّ موضوعات التصريف كثيرة ومتشعبة،

اقتصر المؤلف على بعضها. وهذه الموضوعات هي :

- تعريف الصّرف.
- تعريف الاشتقاق.
- المصدر وأبنيته.
- أبنية الأفعال المجردة والمزيدة والملحقة.
- الماضي، المضارع، والأمر.
- اسم الفاعل، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، وصيغ التفضيل، واسم المفعول، واسم الآلة، واسما المكان والزمان واسما الهيئة والمرّة.
- الفعل المضاعف وأبوابه، والإدغام.
- الفعل المهموز وأبوابه، وكتابة الهمزة.
- الأفعال المعتلّة : المثال، والأجوف، والناقص، واللفيف بنوعيه.
- الإبدال اللائق بالتصريف.
- أحكام التوكيد.

يتّضح من خلال هذه الموضوعات أنّ المؤلف لم يتناول كلّ ما يتعلّق بالتصريف ؛ إذ أسقط كثيراً من المسائل، نحو : المقصور، والممدود، والمنقوص، والنّسب، والتصغير، والجمع والتثنية، والإضافة وغيرها، متبعاً في ذلك المازني (ت حوالي ٢٤٧هـ) وعلماء آخرين اقتفوا أثره<sup>١</sup>. وهؤلاء ركّزوا على الموضوعات التي لها صلة وطيدة بالإعلال والقلب والإبدال، مكوّنين بذلك مدرسة مستقلة في علم الصّرف، رائدها المازني الذي ضمّن كتابه الموضوعات الآتية :

١ - وهم : ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، والميداني (ت ٥١٨هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والمكودي (ت ٨٠٧هـ)، والبركلّي (ت ٩٨١هـ). ينظر: المدارس الصرفية ص ٥٠-٦٥.



- أبنية الأسماء والأفعال المجردة والمزيدة.
- الزيادة للإلحاق وغيره.
- الإعلال، والإبدال، والقلب، والحذف، والنقل، والإدغام.
- مسائل التمرين، والشاذ<sup>١</sup>.

إنّ أتباع هذه المدرسة ومنهم صاحب (الكافي) تجنبوا الخوض في موضوعات صرفية مثل : التصغير، والتكسير، والمقصور وغيرها، للعلّة التي ذكرها ابن عصفور، إذ قال : "ومن هذا النحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو : زَيْدٌ، وزُيُودٌ، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويّين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف"<sup>٢</sup>.

### ثالثاً - التأثير في المحتوى :

أ. التأثير الصريح : إنّ المطلع على المخطوط يجد آراء كثيرة غير منسوبة، أمّا ما نسب منها فقليل، لا تتجاوز العشرين، أصحابها هم على التوالي مرتّبين حسب تاريخ الوفاة :

أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) ، و الخليل بن أحمد (١٧٠ هـ) ، وسيبويه (حوالي ١٨٠ هـ) ، والكسائي (١٨٩ هـ) ، والأخفش الأوسط (٢١٥ هـ) ، والمازني (حوالي ٢٤٩ هـ) ، والمبرد (٢٨٥ هـ) ، وأبو حنيفة (٢٨٦ هـ) ، و ثعلب (٢٩١ هـ) ، والسّيرافي (٣٨٠ هـ) ، والفارسي (٣٧٧ هـ) ، وابن جني (٣٩٢ هـ) ، والزّمخشرّي (٧٤٦ هـ) ، وابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، وابن عصفور (٦٦٩ هـ) ، والجاربرديّ (٧٤٦ هـ) ، والمرادي (٧٤٩ هـ) ،

١ - ينظر المنصف (الأجزاء الثلاثة)، والمدارس الصرفية ص ٤٠.

٢ - الممتع ٣١/١.

واللّقاني (٩٥٨ هـ)، وسعيد قدّورة (١٠٦٦ هـ)، والسّيد (٩) ١.

أمّا مواطن ذكرهم فتباعدت وتقاربت عبر مساحة المخطوط؛ فأنت تجده أحياناً يذكر عدّة أسماء في المسألة الواحدة، ويكتفي بواحد أحياناً أخرى. أمّا الموضوعات التي دُعمت بأرائهم فهي الآتية:

- الاشتقاق الأكبر<sup>٢</sup>.
- المصدر: عدّة أبنية المصدر<sup>٣</sup>، والأبنية الدّالة على مبالغة المصدر<sup>٤</sup>.
- أبنية الأفعال: معاني الأبنية<sup>٥</sup>، والزائد من العينين في فعل<sup>٦</sup>، وتداخل اللّغات<sup>٧</sup>، والماضي والمضارع والمفتوحان<sup>٨</sup>.
- الماضي: دلالة الياء في خطاب المفردة<sup>٩</sup>.
- المضارع: المحذوف من التّاءين في (تفاعل)<sup>١٠</sup>.
- الأمر: حروف الزيادة، وأصل همزة (ال)<sup>١١</sup>.
- اسم الآلة: الأبنية الشاذة<sup>١٢</sup>.

١ - سبب إيراد (السيد) آخرها هو جهل هويته. ينظر ص ٧٣ من التحقيق.

لمعرفة مواضع ذكرهم ينظر فهرس الأعلام.

٢ - ينظر ص ٧٣ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٨٣ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ٨٧ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ١٠٠ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ٩٩ من التحقيق.

٧ - ينظر ص ٩٢ من التحقيق.

٨ - ينظر ص ٩٣ من التحقيق.

٩ - ينظر ص ١٣٢ من التحقيق.

١٠ - ينظر ص ١٤٠ من التحقيق.

١١ - ينظر ص ١٤٤ من التحقيق.

١٢ - ينظر ص ١٧٤ من التحقيق.

• المضاعف : الحذف في الفعل المضاعف<sup>١</sup>، وثبوت الوصل فيه<sup>٢</sup>، وحركة الأمر منه<sup>٣</sup>، وتعريف الإدغام<sup>٤</sup>، وفتح وكسر فاء (ظلت)<sup>٥</sup>، والحركة عند اتصال المضاعف بساكن<sup>٦</sup>.

• المهموز : المحذوف من الهمزتين المجتمعتين في كلمتين<sup>٧</sup>، وأصل لفظ الجلالة<sup>٨</sup>، وتحقيق الهمزتين المجتمعتين<sup>٩</sup>.

• المثال : حذف تاء المصدر<sup>١٠</sup>، وشذوذ الأسماء على (فعل)<sup>١١</sup>.

• الأجوف : المحذوف من الواوين في (مفعول)<sup>١٢</sup>، والإعلال الواقع في (فَاعِل)<sup>١٣</sup>، ونقط (قائل) مع وجود الهمزة<sup>١٤</sup>.

• الإبدال : عدد حروفه<sup>١٥</sup>.

من هذه الآراء ما تطرقت له عند حديثي عن موقف المؤلف من مسائل الخلاف<sup>١٦</sup>. وسوف أقتصر على بعض المسائل ممثلة لكل علم بنص واحد - إن وجدت له عدة نصوص -.

١ - ينظر ص ١٨٤ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ١٨٨ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ١٨٧ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ١٧٩ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ١٨٤ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ١٨٨ من التحقيق.

٧ - ينظر ص ٢٠٣ من التحقيق.

٨ - ينظر ص ٢٠٦ من التحقيق.

٩ - ينظر ص ٢٠٢ من التحقيق.

١٠ - ينظر ص ٢٢٤ من التحقيق.

١١ - ينظر ص ٢٢٦ من التحقيق.

١٢ - ينظر ص ٢٤٦ من التحقيق.

١٣ - ينظر ص ٢٤٣ من التحقيق.

١٤ - ينظر ص ٢٤٢ من التحقيق.

١٥ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.

١٦ - وهذه المسائل هي : الزائد من العينين في (فَعَلْ)، والمحذوف من التاءين المتصدرتين الفعل المضارع، وأبنية اسم الآلة الشاذة، والمحذوف من الواوين في (مفعول). ينظر ص ٢٥٠ من الدراسة وما بعدها.

## ١. الاشتقاق الأكبر :

ساق المؤلف نصوصاً كثيرة في هذه المسألة، لم ينسب منها إلا اثنين : واحد للسيد، وآخر للّقاني ونصّه : "قال اللّقاني : إنّ الأكبر يشترط فيه الموافقة في أكثر الحروف، والمناسبة في باقيها في النوع والمخرج". وفي كتاب اللّقاني : "أمّا الأكبر فالمعتبر فيه الموافقة في أكثر الحروف والمناسبة في باقيها في النوع أو المخرج كالتلم وثلب". ساق هذا الرأي لتعزیز ما أورده العلماء في تعريفهم للاشتقاق الأكبر من أنّ الشرط فيه المناسبة بين الحروف من حيث المعنى نفسه. وفي تعريف اللّقاني توضيح للمسألة، وردّ في الوقت نفسه على الرّأي السابق : إذا اعتبر المناسبة في الحروف غير المتوافقة منحصرة في الصّفة والمخرج.

وتلاحظ معي أنّ صاحب الكافي أدخل على قول اللّقاني بعض التّغيير، من ذلك حذفه للمثال الوارد : "كالتلم وثلب"، حيث الميم والباء من مخرج واحد وهو الشفتان.

## ٢. المصدر :

أ. الفرق بين (فَاعِل) و(تَفَاعَل) : "فَاعِل" و"تَفَاعَل" بناءان يتفقان في المعنى الأصلي وهو المشاركة. وللتفريق بين الصّيغتين من حيث المعنى أو رد جواب الجاربردي، إذ قال : "قال الجاربرديّ : الفرق أنّ البادئ في (فَاعِل) معلوم دون (تفاعل)، ولذا يقال : أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضَارَبَ عَمْرُو زَيْدًا ؟ ولا يقال ذلك في (تَضَارَب)"<sup>١</sup>.

١ - ينظر ص ٧٤ من التحقيق.

٢ - ص ٧٤ من التحقيق.

٣ - حواشي على مواضع من شرح تصريف العزّيّ ص ١٢.

٤ - ينظر ص ٧٢ من التحقيق.

٥ - ص ٩٩ من التحقيق.

وأصل هذا النصّ : "قد يفرّق بينهما من حيث المعنى بأنّ البادئ في (فَاعِل) معلوم دون (تَفَاعِل) ولذلك يقال: أَضَارَبَ زيدٌ عمراً أم ضاربَ عمرو زيدا؟ ولا يقال ذلك في تضارب".<sup>١</sup>

ترى أنّ لا فرق بين النصّين إلّا من حيث البدء. وكان صاحب (الكافي) قد عقّب على هذا النصّ بقوله : "وأقول : ليس الأمر كذلك ..."<sup>٢</sup> وراح يسرد الرّأي الأصوب في نظره.

ب. فَعَلَ يَفْعَلُ : عدّ هذا الباب شاذّاً لعدم اختلاف الحركتين، قصر على ما كانت فيه العين أو اللّام حرفاً حلقياً. ومن الأمثلة الواردة : "أبى يَأْبى"<sup>٣</sup> شدّ لعدم ورود حرف حلق فيه، إلّا أنّ تخريجات العلماء جعلته بمعنى "مَنَعَ يَمْنَعُ" الحلقى اللّام. وزاد المؤلّف أنّ الاعتبار بالألف الذي هو حرف حلق، وإن كان الأمر كذلك لم يكن الفتح بسببها، لأنّه يستلزم الدّور، وهو أمر مستحيل. وإذا عدّ دَوْرًا مَعِيًّا فمقبول كما عند الشيخ سعيد قدّورة.<sup>٤</sup>

فالمؤلّف لا ينقل نصّاً لهذا العلم ليدلّ على ما ذهب إليه في المسألة التي يناقشها، وإنّما يثبت صحّته بما أقرّه.

٢. الماضي : تحدّث في هذا الفصل عن الضمائر، واستدلّ بأراء كثيرة غير منسوبة إلّا واحدا صرّح بصاحبه وهو الأخفش، إذ قال الأخفش : "الياء في نحو : (تَقُومِينَ) ليس فاعلاً، بل علامة تأنيث والفاعل مستتر".<sup>٥</sup>

١ - مجموعة الشافية من علم الصرف والخط ص ٤٨.

٢ - ص ٩٩ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٩٢ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ٩٢-٩٣ من التحقيق.

٥ - ص ١٢٢ من التحقيق.

وإذا قورن النَّصُّ بما أورده الرَّضِيُّ وهو: "الياء في (تضربين) ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل في (هذي) والضمير لازم الاستتار" تجد أن لا فرق إلا من حيث الصياغة .

وقد عقّب صاحب (الكافي) على قول الأخفش بقول بعضهم: إن اعتبار الياء علامة تأنيث زيادة على التاء يؤدي إلى اجتماع علامتي تأنيث، ثم أتى برأي للجمهور يحدّد دلالة التاء. وهكذا حشد المصنّف أقوالاً أخرى<sup>١</sup> في هذه المسألة منها المعارض ومنها المخالف لرأي الأخفش، وختمها برأي مؤيّد هو كون دلالة التاء الأصلية الخطاب. وهذا منهج المؤلف في كثير من المسائل يمحّص البحث فيها .

٣. المضاعف : تضمّن هذا الباب آراء كثيرة المنسوب منها قليل، من ذلك ما أورده في مسألة طرائق التخلّص من الثقل في الفعل الثلاثي المضاعف عند تعذر الإدغام، وتتلخّص في القلب، والحذف، مع جواز الإتمام في نحو (ظَلَل) عند اتّصاله بضمير رفع متحرّك. وإذا اختير الحذف فتبقى حركة الفاء دون تغيير وهي لغة الحجازيين، أو تتغيّر إلى كسرة عن طريق النقل كما في لغة تميم. ثمّ أردف بقول معاكس لابن جنّي نصّه : "قال أبو الفتح : الفتح لتمييم والكسر للحجاز".<sup>٢</sup> والأهمّ في المسألة أنّ الفتح والكسر في الفعل (ظَلَل) بعد حذف أحد المثليين واقع في لغات العرب. وعند العودة إلى المنصف تجد نصّ ابن جنّي على اللّهُجَتَيْن بقوله : "يقال : ظَلْتُ وظَلْتُ بمعنى : ظَلَلْتُ...".<sup>٣</sup> وبعد ذكر قول ابن جنّي عقّب بقوله : "وذلك الحذف بالوجهين من

١ - شرح الكافية ٩/٢ .

٢ - ينظر ص ١٢١-١٢٢ من التحقيق.

٣ - ص ١٨٤ من التحقيق.

٤ - ج ٢ ص ٨٤ .

لغة سليم وغيرهم<sup>١</sup>، ثم بقول سيبويه وابن عصفور الذي ينقض رأي ابن جنّي، إذ عدّاه شاذّا لم يرد إلّا في ألفاظ معدودة.

٤. المهموز: من المسائل المتناولة في هذا الباب مسألة الهمزتين المفتوحتين المجتمعتين من كلمتين، وفيها آراء عدّة، منها جواز الإثبات، وجواز الإبدال، وجواز التسهيل، وأخيراً جواز الحذف، وفيه وقع الاختلاف حول أيّهما تحذف. استدلّ على ذلك بقولين، الأوّل للخليل القائل: "المحذوفة الثّانية، لأنّ الثّقل إنّما حصل بها"<sup>٢</sup> والثّاني لأبي عمرو القائل: "الأولى كما أبدلوا أوّل المثّلين ياء للتّخفيف..."<sup>٣</sup> فهذان مذهبان معتمدان لقوله: "جاز حذف إحداهما"<sup>٤</sup>؛ الأولى على مذهب أبي عمرو، والثّانية على مذهب الخليل، ولم يعلّق على الرّأيين.

٥. المثال: تحدّث عن مسألة حذف التّاء المعوّضة عن الواو في المصدر، وما اشترطه العلماء لهذا الحذف؛ فمنهم من قال تحذف للضرورة، أو عند الإضافة لأنّها تقوم مقامها، ومن القائلين بهذا الرّأي الأخير الفراء. أمّا سيبويه فيجوز الحذف مطلقاً - أي دون قيد -.

أورد المؤلّف رأي الفراء دون نسبته إليه، واكتفى بلفظ "قيل"<sup>٥</sup>. أمّا سيبويه فذكره بعبارة: "قيل عن سيبويه..."<sup>٦</sup>.

أمّا التعلّيق الوارد بعد قول الفراء، ونصّه: "ولا دليل فيه لجواز أن يكون بألف بعد الدّالّ جمع (عدوة) ... لم يتفطّن لها السّامع فكّته بغير ألف..."<sup>٧</sup> ينبئ عن ضعف مذهب الفراء.

١ - ص ١٨٤ من التحقيق.

٢ - ص ٢٠٣ من التحقيق.

٣ - ص ٢٠٣ من التحقيق.

٤ - ص ٢٠٣ من التحقيق.

٥ - ص ٢٢٢ من التحقيق.

٦ - ص ٢٢٤ من التحقيق.

٧ - ص ٢٢٤ من التحقيق.

٦. الأجوف : من مسائل الإعلال ما وقع في اسم فاعل الأجوف اليائي والواوي<sup>١</sup>، وقد فسّر بطرق شتى، منها :

- قلب عين اسم الفاعل ألفاً ثم قلبها همزة وهو قول الأكثرية .
- قلب الواو أو الياء همزة مباشرة ( غير منسوب ) .
- قول المبرّد أن ألف فاعل دخلت على ألف الفعل، فالتقى ألفان وقد تعذّر الحذف للالتباس بالفعل، فالتجأ إلى تحريك العين - لأنّ أصلها الحركة - فصارت همزة .

وجاء الرّد بعد مذهب المبرّد بتوجيه النّقد إلى القائلين بالرّأي الأوّل، بأنّهم تكلفوا، إذا اعتبروا الألف كالفتح أو كالفتحتين، وأنّ تعليلهم فيه عمل كثير: القلب، والتقاء الساكنين، والتّحريك، والقلب. وختم بقوله : " التّحقيق أنّ الواو والياء في مسألتنا قلبتا همزة من أوّل الأمر لثقل الكسرة عليهما ... ولئلاّ يلتبس الاسم في الخط بفعل المفاعلة "٢.

٧. الإبدال : اختلف في عدد حروف الإبدال، لم يذكر المؤلّف من المذاهب إلاّ ثلاثة: الأوّل لابن الحاجب الذي عدّها أربعة عشر، والثاني لجار الله الذي نسب إليه القول بثلاثة عشر - وهو خطأ - وآخرها غير منسوب وأصله للزمخشريّ ونصّه : " قيل : خمسة عشر يجمعها قولك : استجده يوم صال زطاً "٣.

علّق على رأي ابن الحاجب بإعراب الجملة المتضمّنة حروف الإبدال، وشرح لفظة واحدة. أمّا القول بالثلاثة عشر فعقّب عليه بشرح لغويّ، وتبسيّحات لما أسقط من حروف. أمّا مذهب الزّمخشريّ فأردفه

١ - ينظر ص ٢٤٢-٢٤٣ من التحقيق.

٢ - ص ٢٤٢ من التحقيق.

٣ - ص ٢٥٦ من التحقيق.

٤ - ينظر المفصل ص ٣٦٠.



بتفسير لغوي لبعض ألفاظ المجموع. وهذا الرأي الأخير هو المعتمد عند المؤلف بدليل ما ورد من بسط لحروف الإبدال مرتبة الترتيب نفسه.

ب. التآثر غير الصريح : تعددت النصوص الغير منسوبة إلى أصحابها في كل باب من أبواب المخطوط. ويمكن عزو السبب في ذلك إلى أن المؤلف موضوع للمبتدئين الذين يهتمون بالمعلومة دون صاحبها. وسبب آخر هو عدم إقبال كاهل المصنّف بهذه الأسماء - مثل ما فعل في شرح لامية الأفعال -.

تنوّعت هذه النصوص ما بين أبنية، وتعاريف، وتعليلات، ومذاهب وغيرها. وسيكون تفصيل الكلام فيها حسب العلماء مرتبين وفق تاريخ الوفاة، ممثلة لكل واحد بجملة من النصوص، بادئة بما ورد في المخطوط، ومعقبة بما جاء في مصدر صاحب النص الأصلي لكشف أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

- سيبويه : (حوالي ١٨٠هـ) : تعددت مواطن ذكر اسم سيبويه في المخطوط. أمّا المواطن التي لم يذكر فيها فكثيرة ؛ فهو في كل موضوع من مواضيع (الكافي) ، كون كتابه منبعاً ينهل منه كل متصدّ لعلم الصرف. ويظهر ذلك من خلال ما يأتي :

أ. أوزان مزيد الثلاثي في الأفعال : نصّ المؤلف على أن أبنية الثلاثي المزيد هي : أَفْعَلْ، وَفَعَلَ، وَفَاعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَافْعَلَّ، وَاسْتَفْعَلَ، وَافْعَوَلَ، وَافْعَوَّلَ، وَافْعَالٌ¹.

وعند سيبويه : أَفْعَلْ، وَفَعَلَ، وَانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَفَاعَلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ،

١ - ينظر ص ٩٦-١٠٣ من التحقيق.

وَتَفَعَّلَ، وَأَفْعَوَعَلَ، وَأَفْعَلَ، وَأَفْعَالَ، وَأَفْعَوَّلَ<sup>١</sup>.

إنَّ عدد الأبنية عند العلمين اثنا عشر، اختلف في ترتيبها. ولم يلتفت صاحب المخطوط إلى ما زاده المتأخرون من أبنية<sup>٢</sup>.

ب. أوزان الملحق بالرباعي المجرد : هذه الأوزان عند المؤلف هي :

فَعَّلَلْ، نحو : جَلَّبَبَ، وَشَمَّلَلْ.

فَوَعَّلْ، نحو : حَوَّقَلَ، وَجَوَّرَبَ.

فَيَعَّلْ، نحو : يَيَّطَرَ.

فَعَوَّلْ، نحو : جَهَوَّرَ.

فَعَنَّلْ، نحو : قَلَنَسَ.

فَعَلَّى، نحو : قَلَّسَى<sup>٣</sup>.

وفي الكتاب<sup>٤</sup> :

فَعَلَّلْتُ، نحو : جَلَّبَبْتُ.

فَوَعَلْتُ، نحو : حَوَّقَلْتُ.

فَيَعَلْتُ، نحو : يَيَّطَرْتُ.

فَعَوَّلْتُ، نحو : جَهَوَّرْتُ.

فَعَنَلْتُ، نحو : قَلَّسَيْتُهُ.

فَعَلَلْتُ، نحو : قَلَنَسْتُ.

إنَّ عدد الأوزان واحد، والأمثلة واحدة، ولا اختلاف إلا في ترتيب الوزنين الأخيرين.

١ - ينظر الكتاب ٥٥/٤-٧٦.

٢ - ينظر أبنية الصَّرف ص ٤٠١.

٣ - ينظر ص ١٠٥-١٠٦ من التحقيق.

٤ - ج ٤ - ص ٢٨٦.

ت. أوزان الملحق بالرباعي المزيد (تَفَعَّلَ) : ذكر المؤلف أن أبنية الملحق بتَفَعَّلَ خمسة هي :

تَفَعَّلَ، نحو : تَجَلَّبَبَ.

تَفَوَّعَلَ، نحو : تَجَوَّزَبَ.

تَفَيَّعَلَ، نحو : تَشَيَّطَرَ، وتَفَيَّهَقَ.

تَفَعَّوَلَ، كَتَرَهَوَّكَ.

تَمَفَّعَلَ، نحو : تَمَسَّكَنَ، وَتَمَدَّرَعَ، وَتَمَنَّدَلَ، وَتَمَنَّنَطَقَ<sup>١</sup>.

وقال سيبويه : "قد تلحقها التاء في أوائلها كما لحقت في (تَدَحَّرَجَ)، وذلك قولك : قَلَسَيْتُهُ فَمَقَلَسَى، وَجَعَبَيْتُهُ فَتَجَعَّبَى<sup>٢</sup>، وَشَيْطَنْتُهُ فَتَشَيْطَنَ تَشَيْطُنًا، وَتَرَهَوَّكَ تَرَهَوُّكَ ... وقد جاء (تَمَفَّعَلَ) وهو قليل، قالوا : تَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَعَ"<sup>٣</sup>.

تلحظ أن عدد الأبنية الملحقة بتفعّل عند سيبويه ستة أيضا، وإنّ مثل لبعضها فقط. أمّا عند مؤلّف (الكافي) فخمسة، إذ أسقط وزن (تَفَعَّلَى).

ث. أوزان الملحق بالرباعي المزيد (أَفْعَلَّلَ) : عدد هذه الأبنية عند المؤلف اثنان هما : أَفْعَلَّلَ، وَأَفْعَلَّلَى<sup>٤</sup>.

وقال سيبويه : "يكون الحرف على (أَفْعَلَّلَتْ) و(أَفْعَلَّلَيْتُ)"<sup>٥</sup>.

تأثّر المؤلف يظهر في اقتصاره على ما أورده سيبويه. كذا في وزن (أَفْعَلَّلَ)

١ - ينظر ص ١٠٦-١٠٧ من التحقيق.

٢ - جمع : صنع، وقلب، وصرع ينظر : المعجم الوسيط، ١/١٢٤.

٣ - الكتاب ٤/٢٨٦، وأبنية الصّرف ص ٤٠٤.

٤ - ينظر ص ١٠٧ من التحقيق.

٥ - الكتاب ٤/٢٨٦ - ٢٨٧.

الذي لم يذكر له ملحقات محتذيا ما فعله سيبويه، مخالفا الذين ابتكروا  
أبنية أخرى<sup>١</sup>.

ج- أوزان الآلة : قال المؤلف : " صيغته (مَفْعَلٌ) ... ويأتي بوزن (مَفْعَالٌ)  
ك(مِفْتَاحٌ)، و(مِفْعَلَةٌ) ك(مَكْسَحَةٌ) ... " .

وقال سيبويه : " كل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث  
أولم تكن، وذلك [قولك] : مَحَلَبٌ، وَمَنْجَلٌ، وَمَكْسَحَةٌ، وَمَسَلَةٌ ... وقد  
يجيء على (مَفْعَالٌ) نحو : مَقْرَاضٌ، وَمِفْتَاحٌ، وَمِصْبَاحٌ ... " .<sup>٢</sup> الاتفاق  
وارد في عدد الأبنية وهو : مَفْعَلٌ، وَمِفْعَلَةٌ، وَمَفْعَالٌ.

- ابن جني (٣٩٢ هـ) : عالج المؤلف كثيراً من المسائل بطرق تشبه تلك  
التي اتخذها ابن جني، فأورد تعليقات وآراء له، أقتصر على التمثيل  
ببعضها :

#### أ. الإدغام :

قال المؤلف : " في (افْتَعَلَ) من ... (الظَلَمَ) : اظْطَلَمَ ... ويجوز إبدال  
الطاء طاء فيدغم، وإبدال الطاء ظاء فتدغم أيضاً، لأنّ الطاء والطاء  
مستويان في العظم " .<sup>٣</sup>

وقال ابن جني : " يروى على ثلاثة أوجه : (فَيَظْلِمُ) و(فَيَظْطَلِمُ)  
و(فَيَظْلِمُ)، وأصله : (يَظْلِمُ). فمن قال : (يَظْلِمُ) أبدل الزائد للأصلي  
... ومن قال : (فَيَظْطَلِمُ) ... وهو الوجه أبدل التاء طاء، لأجل الطاء  
قبلها ... ومن قال : (فَيَظْلِمُ) أبدل الطاء طاء، وأدغمها في الطاء

١ - ينظر أبنية الصرف ص ٤٠٥.

٢ - ص ١٧٤ من التحقيق.

٣ - هي الإبرة الضخمة، ينظر : المعجم الوسيط ١/٤٤٥.

٤ - هو المقص، وهو ما يفرض به الثوب أو غيره. ينظر : المعجم الوسيط ٢/٧٢٧.

٥ - الكتاب ٤/٩٤-٩٥.

٦ - ص ١٩٢ من التحقيق.

لقربها منها وموافقتها إياها في الاستعلاء والإطباق<sup>١</sup>.

النَّصَّان متقاربان من حيث حكاية اللغات الثلاثة، والتعليل للإبدال الواقع في الطاء والظاء، والإدغام، ولا اختلاف إلا في الصياغة.

قال المؤلف: "يقال في (اقتعل) من (الصَّبْر) : اصْطَبَرَ، ولا تدغم الصَّاد في الطاء لما مرَّ من أنَّ الصَّفيرِي لا يدغم إلا في مثله، وذلك لئلاَّ يذهب صفييره. وأمَّا إبدال الطَّاء بعد ذلك صادًا وإدغام الصَّاد فيه فجائز؛ تقول : (اصْبِر)"<sup>٢</sup>.

قال ابن جنِّي : "أمَّا (اصتبر) فإنَّها وإن كانت الصَّاد مهموسة كالتَّاء فإنَّ فيها استعلاء ليس في التَّاء؛ فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد، فأبدلوا الزَّائد للأصلي فقالوا : (اصْبَرَ)، ولا يجوز في (اصْطَبَرَ) : (اطْبَرَ) على أن تدغم الصَّاد في الطَّاء : لأنَّ في الصَّاد صفييرا وتمام صوت، فلو أدغمتها لسلبتها ذلك؛ ومتى كان الإدغام ينقص الأول شيئا لم يجز"<sup>٣</sup>.

إنَّ النَّصَّ الثاني أطول من الأوَّل لكون ابن جنِّي فصلَّ في تعليلاته. والاتِّفاق دائما في حكاية الأوجه الثلاثة : الأوَّلان الجائزان (اصطبر) و(اصْبِر)، والوجه الثالث المرفوض (اطبر).

#### ب. الإعلال :

• قال المؤلف : "لم يعلَّ (الحيوان، والنَّزوان) ونحوهما لوجود الاضطراب في المعنى"<sup>٤</sup>.

١ - المنصف ٢/٣٢٩.

٢ - ص ١٩٢ من التحقيق.

٣ - المنصف ٢/٣٢٨.

٤ - ص ٢٢٣ من التحقيق.

وقال ابن جنّي : إنّما صحّت اللّام في (النَزَوَات، والغَلَيَان) لأنّها لو قلبت ألفا - وبعد ألف فعلان - لالتقى ساكنان فوجب حذف إحدى الألفين، فكان اللفظ يصير بعد الحذف إلى (نَزَان، وغَلَان) فيلتبس مثال (فَعَلَان) ب(فَعَال) ممّا لأمه نون، فكره ذلك لذلك<sup>١</sup>.

أفاض ابن جنّي في تعليل عدم قلب لام (غَلَيَان، ونَزَوَان) وتدرّج ليصل إلى السبب وهو الاضطراب في المعنى. أمّا أطفيش فاختصر. ووجه الشبه النتيجة الواحدة.

• قال المؤلّف : "شدّ (دُئِل) اسما لدويّبة، واسما لقبيلة أبي الأسود منقولا من اسم الدويّبة. و(رُئِم) اسما للعجز، أو لحلقة الدبر. و(وُعِل) ... إلّا أنّ النسب (الدُّولي) - بفتح الهمزة - لأنّها لو كسرت لكان قبل ياء النسب كسرتان، فيثقل اللفظ بياءين وكسرتين"<sup>٢</sup>.

وقال ابن جنّي : "ليس في الكلام اسم على (فُعِل) ... إنّما هذا بناء يختصّ به الفعل المبني للمفعول... إلّا في اسم واحد وهو (دُئِل) وهي دويّبة، وبها سمّيت قبيلة أبي الأسود الدُّولي. وإنّما فتحت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياء ي الإضافة، فهربوا إلى الفتح"<sup>٣</sup>.

ذكر كلّ منهما البناء الشاذّ (دُئِل)، وشرحها، واتفقا في تعليل فتح همزة (الدُّولي).

- الميداني (٥١٨ هـ) : خصّص المؤلّف حيّزا واسعا لعلم الاشتقاق لصلته الوثيقة بعلم الصّرف، فأورد تعاريف، وتعليلات، وأمثلة كثيرة، وهي نصوص لعلماء مختلفين، منهم الميداني الذي أورد له ما يأتي :

١ - المنصف ٧/٢.

٢ - ص ٢٢٥-٢٢٦ من التحقيق.

٣ - المنصف ٢٠/١.

التعريف العلمي للاشتقاق الأصغر : قال الشيخ أطفيش : " من أراد تعريفه من حيث العلم به لا العمل به قال في الأصغر : هو أن تجد موافقة فرع لأصل بحروفه الأصول والمعنى فترده إليه " .

وقال الميداني : " الاشتقاق أن تجد بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب فترد أحدهما إلى الآخر، نحو ردك (ضَرَبَ) إلى (الضَرْبِ) و (المَضْرُوبِ) و (المَضْرَبِ) إليه أيضاً للمناسبة بينهما في اللفظ والمعنى " .

لا اختلاف بين النّصين إلا في الصياغة وزيادة أمثلة في النص الثاني.

- الزمخشري (٥٣٨ هـ) : للزمخشري تأثير واضح في هذا المصنف، يظهر ذلك من خلال ما يأتي :

أ. أبنية المصدر : قال المؤلف عن مصادر الثلاثي : " مصادر الثلاثي كثيرة، ترتقي عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين ... " وهذه الأبنية هي : فَعَلٌ، نحو : نَصَرَ، وَرَفَعَ، وَفَعَلَ، نحو : فسَقُ، وَفَعَلَ، نحو : شُغِلَ، وَفَعَلَ كَفَرَحَ، وَفَعَلَ كَحَنَقَ، وَفَعَلَ كَعَظَمَ، وَفَعَلَ كَالْهَدَى، وَفَعَلَ نَحْوَرَحْمَةً، وَفَعَلَ كَنَشْدَةً، وَفَعَلَ كَحُمَرَةٍ، وَفَعَلَ كَقَلْبَةٍ، وَفَعَلَ كَشَرَكَةٍ، وَفَعَلَ كَدَعَوَى، وَفَعَلَ كَذَكَرَى، وَفَعَلَ كَبُشْرَى، وَفَعَلَ كَلَيَّانَ، وَفَعَلَ كَالْحَرَمَانَ، وَفَعَلَ كَغَفَرَانَ، وَفَعَلَ كَنَزَوَانَ، وَفَعَلَ كَذَهَابَ، وَفَعَلَ كَخَرَّافَ، وَفَعَلَ كَسُؤَالَ، وَفَعَلَ كَزَهَادَةٍ، وَفَعَلَ كَدَرَايَةٍ، وَفَعَلَ كَدُخُولَ، وَفَعَلَ كَقَبُولَ، وَفَعَلَ كَصَهِيلَ، وَفَعَلَ كَصُهُوْبَةٍ، وَفَعَلَ كَمَدْخَلُ، وَفَعَلَ كَمَرْجِعَ، وَفَعَلَ كَمَرْضَاةَ، وَفَعَلَ كَمَحْمَدَةٍ .

١ - ص ٧٤ من التحقيق.

٢ - نزهة الطرف ص ٧٥-٧٦.

٣ - ص ٨٣ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ٨٢-٨٥ من التحقيق.

[illegible]

يظهر الاتفاق في عدد الأبنية وهو اثنان وثلاثون، وأغلب الأمثلة. أمّا الاختلاف فتمثّل في ترتيب هذه الأبنية، والتّمثيل لبعضها وعددها ثمانية، وهي: (فَعَلَ، فُعِّلَ، فُعِّلَا، فَعَّلَ، فَعَّلَا، فَعَّلَا، فَعَّلَا، مَفْعَلَةٌ).

ب. حروف الإبدال : ذكر المؤلف أنّ حروف الإبدال عند جاز الله ثلاثة عشر، وهو سهو وقع فيه بدليل ما أورده الزّمخشري نفسه في (المفصل) من أنّها خمسة عشر. وهذا الرأى ساقه صاحب (الكافي) بقوله : " قيل : خمسة عشر يجمعها قولك : (استنجد يوم صال زط) "؛ فهو لم يصرّح بصاحبه الذي هو الزّمخشري القائل : " يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة [ أي الأسماء والأفعال والحروف ] كقولك : (أجوه، وهراق، وألّ فعلت). وحروفه حروف الزيادة، والطاء، والدال، والجيم، والصاد، والزاي، ويجمعهما قولك : (استنجد يوم صال زط) ".

١ - شرح المفصل ٤٣/٦.

٢ - ص ٣٦٠.

٣ - ص ٢٥٦ من التحقيق.

٤ - شرح المفصل ١٠/٧.



وقد علّل ابن يعيش هذا الرأى بقوله : "أما حصر حروف البدل في العدة التي ذكرها فالمراد الحروف التي كثر إبدالها، واشتدّت، واشتهرت بذلك".<sup>١</sup>

إنّ المؤلّف اختار هذا الرأى تبعاً لتعليل ابن يعيش السّابق بدليل ما سار عليه من بسط لهذه الحروف في مصنّفه.

- ابن الحاجب (٦٤٦ هـ) : تعثر في المخطوط على نصوص مختلفة لابن الحاجب تمثّلت خاصّة في التعاريف الآتية :

أ. اسم الفاعل : قال صاحب (الكافي) : "اسم الفاعل ما اشتقّ من المصدر لمن قام به الفعل بمعنى الحدث".<sup>٢</sup>

وقال ابن الحاجب : "اسم الفاعل ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدث".<sup>٣</sup>

لا فرق بين النّصين إلّا في بعض الألفاظ.

ب. الصّفة المشبّهة : قال المؤلّف : "الصّفة المشبّهة ما اشتقّ [من المصدر] لمن قام به الفعل على معنى الثّبوت".<sup>٤</sup>

وقال ابن الحاجب : "الصّفة المشبّهة ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت".<sup>٥</sup>

١ - المصدر نفسه ١٠/٧.

٢ - ص ١٥٨ من التحقيق.

٣ - شرح الكافية ٢/١٩٨.

٤ - ص ١٦٣ من التحقيق.

٥ - شرح الكافية ٢/١٠٥.

الأمر نفسه بالنسبة لهذين التعريفين؛ إذ لا اختلاف إلا في بعض الألفاظ.

ت. اسم المفعول : قال أطفَيْش : " اسم المفعول ما اشتقَّ من المصدر لمن وقع عليه الفعل "١. وعند ابن الحاجب : " اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه "٢.

إنَّ المؤلف ينصُّ في كلِّ تعريف أنَّ هذه المشتقات مأخوذة من المصدر. أمَّا ابن الحاجب فيقول باشتقاقها من الفعل أي المصدر على ما أثبتته الرضيُّ إذ قال : " قوله : ( ما اشتقَّ من فعل ) أي مصدر وذلك على ما تقدَّم أنَّ سيبويه سمَّى المصدر فعلاً وحدثاً وحدثاناً. والدليل على أنَّه لم يرد بالفعل نحو : ضَرَبَ وَيَضْرِبُ، وإن كان مذهب السيرافي أنَّ اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر أنَّ الضمير في قوله : ( لمن قام ) راجع إلى الفعل والقائم هو المصدر والحدث "٣.

- أحمد بن علي بن مسعود (حوالي ق ٨ هـ) : في (الكافي) آثار عدَّة لهذا العلم الذي صرَّح بالأخذ عنه في (شرح لامية الأفعال)، وأغفل ذلك هنا. تمثلت هذه الآثار في المنهج والمحتوى؛ فالأوَّل خصَّصت له نصيباً على حدة، والثاني سأمثل له ببعض النصوص هي الآتية :

أ. تعريف الصَّرف والنحو : قال المؤلف : " الصَّرف أمَّ العلوم، والنحو أبوها "٤. وقال صاحب المراح : " اعلم أنَّ الصَّرف أمَّ العلوم والنحو أبوها "٥.

١ - ص ١٧٠ من التحقيق.

٢ - شرح الكافية ٢٠٢/٢.

٣ - شرح الكافية ١٩٨/٢.

٤ - ص ٦٧ من التحقيق.

٥ - شرح المراح ص ٣.

إنَّ مؤلّف (الكافيّ) أخذ التعريف كما هو دون تغيير يذكر.

ب. الفعل الماضي : قال المؤلّف : " زيدت الألف في (ضرباً) و(ضربتاً) ليدلّ على (هُمَا)، والواو في (ضربُوا) ليدلّ على (هُم) بالإشباع، والنون في (ضربن) ليدلّ على (هُنَّ)" ١.

وقال أحمد بن مسعود : " زيدت الألف والواو والنون حتّى يدلّ على (هُمَا، وَهُمُو، وَهُنَّ)" ٢.

تلحظ أنّ النّصّ الأوّل أطول من الثاني، زاد فيه صاحبه أمثلة للتوضيح.

- علي الجرجاني (٨١٤ هـ) : أورد المؤلّف نصوصاً للجرجاني، تضمّنت تعاريف لأنواع الاشتقاق، تفصيلها على النحو الآتي :

أ. تعريف الاشتقاق الكبير : عرفه المؤلّف قائلاً : " قيل : إنّ الكبير أن تكون المناسبة بين المشتق والمشتق منه في اللفظ دون الترتيب، كجذب من الجذب" ٣.

وقال الجرجاني : " الكبير أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو : جذب من الجذب" ٤.

النّصّان متشابهان في الصياغة والأمثلة، عدا ما وقع من إسقاط لفظ (المعنى) من النّصّ الأوّل وتقديم وتأخير في الكلمات.

ب. تعريف الاشتقاق الأكبر : قال المؤلّف : " قيل : هو أن يكون بينهما

١ - ص ١١١ من التحقيق.

٢ - شرح المراح ص ٢٦.

٣ - ص ٧٢ من التحقيق.

٤ - التعريفات ص ٢٨.

مناسبة في المخرج كنعق من النهق". وقال الجرجاني: "الأكبر أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج نحو: نَعَقَ من النَّهَق".

إنَّ التَّطابق التَّام باد سواء في الألفاظ أو الصِّيَاغة أو في الأمثلة.

#### ٧. الشواهد القرآنية :

إنَّ الشَّواهد القرآنيَّة لتُحطَى في كتب اللِّغة باهتمام كبير، ومنها كتاب (الكافي) الذي حوى بين دفتيه إحدى وستين شاهداً، توزَّعت حسب الآتي:

باب المصدر : مجموع الشواهد ثلاث وعشرون، منها :

- في مبحث المصدر : شاهد واحد.
- في فصل أبنية مصادر الأفعال : ثلاثة شواهد.
- في فصل الماضي : عشرة شواهد.
- في فصل المضارع : شاهدان.
- في فصل الأمر : ستَّة شواهد.
- في فصل صيغة فاعل أو بمعنى مفعول : شاهد واحد.

باب المضاعف : مجموع الشواهد تسعة عشر شاهداً.

باب المهموز : ستَّة شواهد.

باب المثال : شاهدان.

باب الأجوف : مجموع الشواهد خمسة منها :

- في فصل حكم الأجوف قبل الإسناد : ثلاثة شواهد.
- في فصل إبدال الواو والياء همزة : شاهد واحد.

١ - ص ٧٢ من التحقيق.

٢ - التمرينات ص ٢٨.

• في فصل المبني للمفعول وباقي المشتقات : شاهد واحد.

باب الناقص : شاهدان.

فصل الإبدال : أربعة شواهد.

من بين هذه الشواهد ما تكرر، عددها خمسة، وهي:

- (أَوْوًا وَنَصَرُوا) أوردته في فصل الماضي وفصل المضارع<sup>١</sup>.
- (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) أوردته في فصل الماضي وباب الناقص<sup>٢</sup>.
- (قَالَتْ طَائِفَةٌ) تكرر في موضعين من باب المضاعف : الأول في الإدغام لتقارب المخرج<sup>٣</sup>، والثاني في حالة المدغم والمدغم فيه لفظا وكتابة<sup>٤</sup>.
- (أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ)، ورد في موضعين من باب المضاعف : الأول في إدغام المتماثلين من كلمتين<sup>٥</sup>، والثاني في حالة المدغم والمدغم فيه لفظا وكتابة<sup>٦</sup>.
- (وَهُمْ يَخْصَمُونَ) تكرر في موضعين من باب المضاعف، الأول في أحكام الإدغام<sup>٧</sup>، والثاني في حكم عين الافتعال في الإدغام<sup>٨</sup>.

إنّ عدد الشواهد متفاوت من باب لآخر، ومن فصل لآخر أيضا، تبعا لما اقتضته حاجة المسائل المطروحة للنص القرآني. وقد اختلف منهج المؤلف في إيراد هذه الشواهد من موضع لآخر، سأعرض له ممثلة ببعض النصوص من كل باب أو فصل.

١ - ينظر ص ١١٢ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ١٣٦ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ١٢٤ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ٢٥٢ من التحقيق.

٥ - ينظر ص ١٧٨ من التحقيق.

٦ - ينظر ص ١٨٠ من التحقيق.

٧ - ينظر ص ١٧٩ من التحقيق.

٨ - ينظر ص ١٨٠ من التحقيق.

٩ - ينظر ص ١٨٢ من التحقيق.

١٠ - ينظر ص ١٩٣ من التحقيق.

## أ. المصدر: (بِأَيْكُمُ الْمُفْتُونُ)

تحدّث عن أبنية مصادر الثلاثي الكثيرة، وساق هذا النّص بعد عبارة (كقوله سبحانه) شاهدا على ورود المصدر على وزن (مَفْعُول) ووجه الشّاهد هو كلمة (المفتون).

علّق عليه بقوله: "أي الفتنة، وإن جعلت الباء زائدة ف(أي) خبر، و(المفتون) اسم مفعول مبتدأ" ولم يزد إلا إحالته على تفاسيره التي بحث فيها هذه الآية وغيرها بتفصيل. وهذا الشاهد تناوله علماء سابقون<sup>١</sup> في المسألة نفسها، وأثبت ما أثبتوا من تخريجات.

## ب. المضارع: (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)

صدّر هذا الشّاهد بعبارة (نحو قوله تعالى)، والشّاهد فيه كلمة (أَقْبَتَتْ) التي أصلها (وَقَّتَتْ)، أورده في مسألة عدم زيادة الواو أول المضارع، وإن هي زيدت مضمومة أو مكسورة لا تثبت بل تقلب همزة. وعلّق عليها ببيان أصلها قائلاً: "أي وقّتت"<sup>٢</sup> وكان النّص الوحيد في هذه المسألة.

## ج. الأمر: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)

صدّره بكلمة (نحو)، والشّاهد فيه لفظة (اسم)، أورده في مسألة حذف همزة الوصل؛ ف(اسم) لم تحذف همزته خطأ في هذه الآية لقلة استعماله خلافا لما في (بسم الله). قال فيه: "حذفت همزة الوصل في (بسم الله الرحمن الرحيم) اتفاقاً، وفي (بسم الله) خلافا لكثرة الاستعمال، فلا

١ - ص ٨٦ من التحقيق.

٢ - ينظر: شرح المفصل ٥٠-٥٢، وشرح الشافعية ١٧٤-١٧٥، والصّاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٦، والمزهر ٢٣٧/١، وشرح المراح ص ١٥.

٣ - ص ١٢٨ من التحقيق والمنصف ٢١٢/١.

تُحذف في نحو: (اقرأ باسم ربك) لقلته<sup>١</sup>، متبعا ما جاء في كثير من المصادر السابقة<sup>٢</sup>.

د. المضاعف: (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا)

صدره بعبارة (قوله سبحانه)، والشاهد في كلمة (دسّاهَا) حيث الأصل (دسّسها) فأبدل السين الأخيرة ألفا. وساق هذا الشاهد للتدليل على أنّ المضاعف لا يدخل في قسم الصحيح، بسبب صيرورة أحد حرفي التضعيف حرف علة. ولم يعلّق على الشاهد إلا بإيراد أصله، إذ قال: "لا يقال له [أي المضاعف] صحيح ... لأنّ أحد حرفي التضعيف قد يصير حرف علة، ك (قدّس تقدّيساً)، و (تقضّى البازي) ... وقوله سبحانه: (وقد خاب من دسّاهَا)، أي دسّسها ..."<sup>٣</sup> وأورد هذا الدليل إلى جانب نص قرآني آخر في المسألة نفسها.

هـ. المثال: (الحَبْكُ)

لم يصدره بشيء، بل قال: "وشذّ (الحَبْكُ)" وهي شاهد في مسألة عدم ورود وزن (فَعْل) في كلام العرب بسبب الثقل الناتج عن الانتقال من كسر إلى ضمّ. وورود لفظة (حَبْك) شاذ وهي قراءة أبي مالك الغفاري. وعلّق المؤلّف بذكر نسبة القراءة، وشرح الشاهد لغة، وأثبت تخريجات العلماء لهذا الشاهد.

١ - ص ١٥٠ من التحقيق.

٢ - ينظر: معاني القرآن، للأخفش ١/١٤٧-١٤٨، وشرح الشافعية ٣/٣٢٨ وأدب الكاتب ص ١٨٤، وشرح المراح ص ٥٨.

٣ - ص ١٧٧ من التحقيق.

٤ - ص ٢٢٤ من التحقيق.

إذا كان النصّ المستشهد به مقتصرًا على الشّاهد لاغير، والتعليق مفصّلًا، لم يرجّح أيّا من الآراء المعروضة، والمتناولة في كتب السّابقين<sup>١</sup>.

ح. الأجوف : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ وَجَرَّيْنَ بِهِمْ )

صدّره ب (قوله جلّ وعلا) ، والشّاهد في الآية كلمة (فُلْكَ) ساقه في مسألة التفريق بين اسمي المكان والزّمان واسم المفعول في (مبيع). ويكون هذا التفريق تقديرًا من خلال أصله، ونظيره في ذلك كلمة (فُلْكَ) التي هي مفرد وجمع، يعرف ذلك بالتّقدير والنّية من خلال سياق الكلام كما في الآية، إذ وردت جمعًا بدليل الفعل (جَرَّيْنِ). ولم يعلّق المؤلّف إلّا بقوله: "بدليل النّون"<sup>٢</sup> أي الفعل (جَرَّيْنِ) دليل على أنّ (الفُلْكَ) جمع.

خ. الإبدال : (تَسَاقَطَ عَلَيْكَ رُطْبًا)

صدّره ب (نحو)، والشّاهد فيه كلمة (تَسَاقَطَ)، أورده في مسألة إبدال السّين من التّاء ؛ فأصل (تَسَاقَطَ) : تتساقط، وقع الإبدال، ثمّ الإدغام. وكان التّعليق بإيراد أصل الكلمة، ثمّ شرح ما طرأ عليها من تغيير. قال : "الأصل : تتساقط، أبدلت التّاء سينا وأدغمت"<sup>٣</sup>.

إنّ المؤلّف علّق على الشّاهد باختصار، كما لم يذكر القارئ<sup>٤</sup>.

بعد عرض هذه الأمثلة يمكن استخلاص ما يأتي :

- يورد المؤلّف أحيانًا الآية كاملة، وأحيانًا أخرى جزءًا منها، أو كلمة واحدة التي هي محلّ الشّاهد.
- ينوّع في الألفاظ التي يصدر بها هذه النصوص، من مثل : نحو، وقوله

١ - ينظر المحتسب ٢٨٦/٢-٢٨٧، والمزهر ٦/٢، وشرح الشّافية ٣٨/١-٣٩، وشرح المراح ص ١١٨.

٢ - ص ٢٤٧ من التحقيق. وشرح الشّافية ٩٤/٢، وشرح المراح ص ١٣٥.

٣ - ص ٢٥٨ من التحقيق.

٤ - ينظر الكشف ٥٠٧/٢، والنشر ٣١٨/٢.



تعالى، وقراءة، ومثل، وكقوله سبحانه، وقال جلّ وعلا، وقرئ ...  
وقد لا يصدرها بأيّ لفظ من هذه الألفاظ.

- يعلّق أحيانا على هذه الشّواهد باستطراد، أو باقتضاب. وقد لا يعلّق إذا انتفى الإشكال في الشّاهد، وربّما هو الميل للاختصار.
- لم ينسب كثيرا من القراءات.
- يورد أكثر من شاهد في المسألة الواحدة، ويكرّر الشّاهد الواحد في موضعين مختلفين أحيانا.
- لم يهتم بشرح الشّاهد لغة، لأنّ مجال ذلك كتب التّفسير، أو قد يكون الميل للاختصار دائما.

#### ٨. الشّواهد الشعريّة :

لم تحظ الشّواهد الشعريّة باهتمام المؤلّف في هذا المصنّف، يدلّ على ذلك نسبة النّصوص الواردة فيه، إذ بلغت عشرة فقط. وهذه الشّواهد موزّعة على الأبواب والفصول الآتية :

باب المصدر : ستّة شواهد.

- في فصل أبنية مصادر الثلاثي : شاهد واحد.
- في فصل الماضي : ثلاثة شواهد.
- في فصل الأمر : شاهدان.

باب المثال : شاهد واحد.

باب الأجوف : شاهد واحد

فصل الإبدال : شاهدان.

وكان الاستشهاد بها في المواضع الآتية :

- أوزان المصدر.
  - زيادة الميم في ضمير المخاطب.
  - حروف الزيادة.
  - الرّوم والإشمام في (قِيلَ وَبِيعَ).
  - حذف همزة (أَفْعَلَ) في المضارع.
  - حذف تاء مصدر المثال الواوي.
  - إبدال الياء من التّاء، وإبدال التّاء من السّين.
- سأعرض بعض هذه الشّواهد، بسوق الشّاهد وبابه، وتصديره، وتعليق المؤلّف عليه، فمنهجه في إيراد ختاماً.

#### أ. فصل الماضي :

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

صدّره بـ (كقوله) ، ولم ينسبه. والشّاهد فيه (لَمْ تَهْجُو) ، ساقه في مسألة كتابة الألف بعد واو الجماعة للتّفريق بينها وبين واو العلة. وإذا غابت هذه الألف فإنّه يعتقد أنّ الواو هي واو علة ثبتت مع الجازم على لغة تكتفي بحذف الحركة المقدّرة عليها، وفي البيت ثبتت للضرورة. وعلّق المؤلّف على هذا الشّاهد بعدّة أقوال لم يرجّح أحدا منها<sup>١</sup>، ولم يول اهتماماً للشرح اللّغوي.

#### ب. فصل الأمر :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا

١ - ينظر ص ١١٤ من التحقيق. والمنصف ١١٥/٢، وشرح المفصل ١٠٤/١٠، والضرائر ص ٤٥، وشرح الشافية ٤٠٦/٤، وشرح المراح ص ٢٧.

صدره ب (لقوله) ، ولم ينسبه، والشاهد فيه (يُؤكِّرم) ، ساقه في مسألة حذف الهمزة في المضارع المبدوء بالتاء، أو الياء، أو النون. وثبوتها في (يُؤكِّرمًا) للضرورة على الأصل الذي رفض لأنه يؤدي إلى توالي همزتين في المتكلم، فخفف بحذف الهمزة في الخطاب والغيبة أيضا، كما نص على ذلك ابن الحاجب 'ولم يعلق المؤلف على هذا الشاهد'.

#### ج. باب المثال :

وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدْتُمَا

صدره ب (كقوله) ، ولم ينسبه، والشاهد فيه (عد الأمر). ساقه في مسألة حذف التاء المعوضة عن الواو، وهو من الشواهد التي أثبتتها الفراء في حذف هذه التاء، لا تسقط إلا إذا كانت لفظتها مضافة، لكون الإضافة تنوب عنها. وكان تعليق المؤلف بإيراد النقيض، تمثل في رأيين أحدهما لسيبويه<sup>٣</sup>.

#### ت. فصل الإبدال :

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي.

لم يصدره، ولم ينسبه، والشاهد فيه كلمة (الثالي) ساقه في مسألة إبدال الياء من التاء، فأصل (الثالي) الثالث. ولم يعلق عليه لعدم الإشكال<sup>٤</sup>. وهو في ذلك يسير على منهج الزمخشري<sup>٥</sup>، والرضي<sup>٦</sup>، وغيرهما<sup>٧</sup>.

١ - ينظر : شرح الشافعية ١/١٣٩، وشرح المراح ص ٥٧.

٢ - ينظر ص ١٤٩ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ٢٢٤ من التحقيق، والخصائص ٣/١٧١، وحاشية الصبان ٣/٣٤١، والأشباه والنظائر ١٨٢/٣، وشرح الشافعية ١/١٥٨.

٤ - ينظر ص ٢٦٢ من التحقيق.

٥ - ينظر شرح المفصل ١٠/٢٤.

٦ - ينظر شرح الشافعية ٣/٢١٣.

٧ - ينظر الممتع ١/٣٧٨، وشرح المراح ص ١٥٠.

أفضى هذا العرض إلى النتائج الآتية :

- لم ينسب واحدا من هذه الشواهد.
- صَدَّرها بألفاظ متنوعة، مثل : قال، كقوله، قوله، قال بعضهم.
- علَّق على بعضها فأطال، واختصر، وأغفل التعليق على بعضها الآخر حسب مقتضى الحال.
- لم يهتم بشرح هذه النصوص لغة لتوافر ذلك في مظانها، وميلا للاختصار.
- أورد بعض الشواهد ضمن أبياتها التامة، وأخرى ضمن أشطار فقط.

#### ٩. المصطلحات الصرفية :

تعددت المصطلحات الصرفية تعدد المسائل التي عالجها. وهذه المصطلحات هي الآتية مرتبة ترتيباً حسب الحرف الأول :

الابتداء، الإبدال، أبنية، الإتياع، الإتمام، الأجوف، الاختلاس، الإخفاء، الإدغام، الاستطالة، الاستعلاء، الاستقبال، الإسكان، الاسم، اسم الآلة، اسم التفضيل، اسم الزمان، اسم الفاعل، اسم الفعل، اسم الكثرة، اسم المرة، اسم المصدر، اسم المفعول، اسم المكان، اسم الهيئة، الإشباع، الاشتقاق، الإشمام، أصم، الإطباق، الإعلال، التقاء الساكنين، الإلحاق، الإمالة، الأمر، البذل، بناء، بنية، التام، التثنية، تحقيق الهمزة، تخفيف الهمزة، تداخل اللغات، تسهيل الهمزة، التصريف، التصغير، التضعيف، التعدية، تعويض، التكبير، التكاثر، التكرار، التفسير، التكلف، التولد، الثبوت، الثقل، الثلاثي، الجمع، الجهر، الحال، الحدث، الحدوث، حذف، حركة، حروف الحلق، حروف العلة، الخفة، الخماسي، الدرَج، دعائم الأبواب، ذو الأربعة، ذو الثلاثة، الرباعي، رخوة، الروم، الزنة،

الزيادة، السّداسي، السّكت، سكون، سكون حيّ، سكون ميّت، الشاذ، شديد، شفوي، الصّحة، صحيح، الصّرف، الصّفات، صفة مشبّهة، الصّوت، الصّيرورة، الصّيغة، الضّمّة التّقديرية، العلامة، علّة، الغنة، الفعل، الفكّ، القلب، قلب مكاني، الكسرة التّقديرية، اللّيف (مفرون- مقروق)، اللّين، الماضي، مؤكّد، المؤنّث، المبالغة، المبني للفاعل، المبني للمفعول، المتقارب، المثال، المثالان، المجرد، المخرج، المدّ، مدغم، مدغم فيه، المذكّر، المزيد، المشاركة، المشتقّ، المشتقات، مصحّح، المصدر، المصدر الميمي، المضارع، المضاعف، مطاوع، المطاوعة، مطبق، معل، المفرد، ملحق، ملحق به، منفتح، الناقص، النّسب، نقل، النّهي، نون التّوكيد، الهمزة، همزة القطع، همزة الوصل، الهمس، وزان، وزن، الوصل، الوقف.

إنّ المصطلحات الصّرفيّة المنثورة في المخطوط متداولة في كتب المتقدّمين، لم يخرج المؤلّف عمّا أخذوا به؛ فأنت تجد مثلا مصطلحات مثل: الإدغام، والابتداء، والإبدال، والتّقل، والجمع، والحذف، والزيادة، والعلّة، والنّسب، والوزن، وغيرها عند أتباع المدرسة الصّرفيّة الأولى التي أسّسها المازني، وأتباع المدرسة الصّرفيّة الثّانية التي أسّسها الفارسي. إلا أنّك تصادف مصطلحات قليلة التّداول، وأخرى جديدة - فيما أعلم - فمن المصطلحات القليلة التّداول مصطلحان هما :

- السّكون الحيّ والسّكون الميّت :

استعمل المؤلّف هذين المصطلحين في عدّة مواضع لضبط الكلمات التي يتوسّطها واو أو ياء غالبا.

إنّ مصطلح السّكون الحيّ يقصد به ظهور علامة السّكون على الياء

والواو أمّا مصطلح السّكون الميّت فيعني به انعدام علامة السّكون من على الواو والياء.

من أمثلة ذلك ما يأتي :

- في باب المصدر : قال : " (الْوَجَل) صَحَّ لصَحّة مضارعه ، فإنّه يقال : (وَجَل) - بكسر الجيم - (يَوْجَل) - بفتحها وإسكان الواو وإسكانا حياً بعد فتح " ١ .
  - في فصل الماضي : " واو الجماعة ... يضمّ الحرف المتّصل بها قبلها ، وتسكّن سكوناً ميّتاً ... كضَرَبُوا " ٢ .
  - في فصل الأمر : " يثقل [التقاء الساكنين] إذا كان سكون حرف العلة حياً ... كقولك : ... (دُوبِيَّة) " ٣ .
  - في باب المهموز : قال في قوله تعالى : (إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا) أَنْ : " الأصل فيه إثبات الألف نطقاً ... وإسكان الياء إسكاناً ميّتاً " .
  - في باب الناقص : " إذا دخل ضمير الرّفع المتّصل المتحرّك على (فَعَلَ) ... بقيت العين على الكسر وسكّنت الياء بعده سكوناً ميّتاً كرَضِيَتْ " ٤ .
- إنّ هذين المصطلحين استعمالاً عند الباحثين في مجال علم القراءات ، ومنهم هذا القائل في حروف المدّ : " الأصل في حروف المدّ واللّين السّكون الميّت ... والسّكون سكون حيّ ... نحو: سَوَاءٌ ، والسَّوَاءُ ، وكَهَيئَةٍ ، وشَيْءٌ " ٥ .

١ - ص ٧٨ من التحقيق.

٢ - ص ١١٢ من التحقيق.

٣ - ص ١٥٥ من التحقيق.

٤ - ص ١٩٨ من التحقيق.

٥ - ص ٢٥٢ من التحقيق.

٦ - شرح الأرجوزة المسماة بالذّرر اللّوامع الموضوعة في أصل حرف نافع ، لمحمد بن الشّيخ أبي مدين شعيب. ص ٢٨ ، ٣٥ .

وتجد المؤلف يستعملهما في كتبه الأخرى، ومنها (شرح لامية الأفعال).  
 مثال ذلك ما أثبتته في حديثه عن صيغ الصفة المشبهة، ومنها صيغة  
 (فَعِيل)، إذ قال: "فَعِيل - بفتح الفاء وكسر العين بعده ياء ساكنة سكوناً  
 ميّناً -" وذكر في مسألة أبنية مصادر الثلاثي، ومنها بناء " (فُعَلَلْ)  
 - بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام مخفّفاً - كَسَادَ سُودَدًا - بضمّ  
 السين، وسكون الواو سكوناً ميّناً -" وذكرهما في حديثه عن بناء  
 (فَعِيلٌ)، "وهو رباعي من مزيد الثلاثي للإلحاق بالرباعي المجرد نحو  
 : (عَذِيْطٌ) - بالعين المهملة، والذال المعجمة - فهو (عَذِيْوُطٌ) - بضمّ  
 العين والياء، وسكون الواو سكوناً ميّناً - و(عَذِيْوُطٌ) - بكسر العين، وفتح  
 الياء، وسكون الواو سكوناً حيّاً - ٣".

إنّ الجديد في مصطلحات (الكافي) مصطلح واحد هو :

- اسم الكثرة :

تعثر في كتب اللغة على أنّ اسم المكان الدال على الكثرة يكون على وزن  
 (مَفْعَلَةٌ)، وهو وصف للمكان يدلّ على كثرة مسماه فيه. يصاغ من  
 أسماء الأعيان الغير مشتقة الثلاثية المجردة أو المزيّدة. وزاد المؤلف أنّه  
 بالإمكان صوغ هذا النوع من أسماء المكان من أسماء المعاني، ليدلّ على  
 الكثرة مطلقاً.

ذكر الشيخ أطفيس هذا المصطلح بصيغة (الكثرة) حين تكلم عمّا يشقّ  
 من المصدر، قائلاً: "المصدر أصل اشتقّ منه الفعل و الصفات، وأسماء

١ - ج ٢ - ص ١٩٨.

٢ - ج ٤ - ص ٢٨٤.

يظهر أنّ تعبيره بالسكون الميّت سهو، إذ الصواب هو إسكان واو (سودد) سكوناً حيّاً.

٣ - ج ٢ ص ٢٥٦.

٤ - ينظر ص ٧٦ من التحقيق (الهامش).

٥ - ينظر شرح اللامية ٤/٤٥٨-٤٦٠.

المكان والزمان، والآلة، والكثرة"<sup>١</sup>.

أشار أيضاً إلى هذا المصطلح في (شرح اللامية)<sup>٢</sup> بصيغة أخرى، متحدّثاً عن محتويات المنظومة : "النّاظم خصّ هذا النظم بالفعل وما اجتمع معه في الاشتقاق ؛ وهو الوصف، والمصدر، والزمان، والمكان، والآلة، وما كثر". فقولُه : "ما كثر" إشارة إلى اسم الكثرة.

وذكره ابن مالك في (لامية الأفعال) بعبارة (اسم ما كثر)، قال :

مِنْ اِسْمٍ مَا كَثُرَ اِسْمُ الْأَرْضِ مَفْعَلَةٌ كَمِثْلِ مَسْبَعَةٍ وَالزَّائِدُ اخْتِزَالًا.

إنّ مؤلّف (الكافي) قصد بهذا المصطلح وزن (مفعلة) للمكان تميّزاً عن باقي أوزانه، بدلالته على الكثرة.

١٠. الموازنة بين (الكافي) و(شرح لامية الأفعال) :

وضع المؤلّف كتابه معتمداً على مصنّفاته السابقة في التّفسير، والنحو والصّرف. وكان أكثرها اعتماداً (شرح اللامية)، إذ أحال عليه في مواضع مختلفة، وكانت هذه الإحالات بصريح العبارة أحياناً، وبدونها أحياناً أخرى.

إنّ (شرح اللامية) مؤلّف موسّع اعتنى فيه الشّيخ أطفيش بالإكثار من المسائل دون تحقيقها - كما صرّح هو نفسه بذلك في إحدى مراسلاته<sup>٣</sup> - فهو من المطوّلات المصنّفة في صغر سنّه، بينما (الكافي) كتاب مختصر، يختلف منهجه عن الأوّل لكونه متأخراً، وكتبه المتأخّرة تتمّ عن قوّة

١ - ص ٧٦ من التحقيق.

٢ - ج ١ - ص ١١٨.

٣ - شرح العلامة بحرق الكبير على لامية الأفعال ص ١٥.

٤ - أوردت هذه الإحالات في ص ٢٩٢ من الدراسة، فانظرها.

٥ - ينظر : كشف الكرب ١/١٢.

٦ - صرّح بذلك في موضعين من (الكافي) : باب المصدر ص ٧٦، وباب المهموز ص ٢١٦.



اجتهاده بتحقيقاته للمسائل التي يعرضها ونقدها.

سأعرض أمثلة عن نصوص لم يصرّح بوجودها في المؤلّف الأوّل، يسبقه النص من (الكافي)، يليها تعليق حول القضايا المهمة.

#### أ. تعريف التصريف :

قال في (الكافي) : "الصّرف أمّ العلوم، والنحو أبوها ؛ شبّهوا الصّرف بالأم من حيث التّولّد ؛ فكما أنّ الأمّ سبب لتولّد الأولاد، كذلك علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات. والصّرف أصل للكلمات، كما أنّ الأمّ منشأ للولد، وهي أيضاً أصل له، لأنّ ماءها يخلط بماء الأب. وشبّهوا النحو بالأب من حيث الإصحاح، كما أنّ الأب سبب لإصحاح الولد، كذلك النحو سبب لإصحاح اللفظ".<sup>١</sup>

وقال في (شرح اللّامية) : "ذكر بعض أصحابنا من أهل عُمان أن الصّرف أمّ العلوم والنحو أبوها. قلت : وأصله لأحمد بن مسعود بن عليّ في (مراح الأرواح). وأقول: وجه كون التصريف أمّا أنّه كما أنّ الأمّ من الحيوان سبب لتولّد الأولاد، كذلك علم الصّرف سبب لتولّد الكلمات، مثل أن يتولّد من الضّرْب ضَرَبَ، ويضْرِبُ، واضْرَبَ، وضارب، ومضْرَاب، وغيرها ؛ فشبهه التصريف بالأمّ بجامع التّولّد. ووجه كون النحو أباً أنّه كما أنّ الأب سبب لإصحاح الأولاد، كذلك علم النحو سبب لإصحاح الألفاظ، فشبهه النحو بالأب بجامع الإصحاح...".<sup>٢</sup>

وقع الاختلاف في الصّيغة، وكون التعريف في الثاني منسوباً، وزاد فيه أيضاً أمثلة عن التوليد.

١ - ص ٦٧ من التحقيق.

٢ - ج ١، ص ١٥٨.

## ب. الاشتقاق:

قال في (الكافي): "قال بعضهم: وجه انحصار الاشتقاق في الثلاثة أن التغيير إما بالتقديم والتأخير، وهو الكبير. وإما بالتبديل، وهو الأكبر. وإما بغير ذلك، وهو الصغير".<sup>١</sup>

وقال في (شرح اللامية): "وجه الاشتقاق ثلاثة؛ أنه إما بالتبديل فهو الأكبر، وإما بالتقديم والتأخير وهو الكبير، وإما بدونهما وهو الصغير".<sup>٢</sup>

اتفق النّصّان إلّا في التّصدير، إذ سبق بعبارة ( قال بعضهم )، ولم يسبق بشيء في النّصّ الثّاني، والتّقديم والتّأخير.

## ت. أبنية الصّحيح :

قال في (الكافي): "تسمّى الثلاثة دعائم الأبواب أي معتمدها، أو أصلها، وذلك لكثرتها، ولأنّ الأصل اختلاف اللفظ لاختلاف المعنى. وقد علمت أنّ المضارع مخالف في المعنى للماضي من حيث الزّمان، فكان الأصل أن يتخالفا في اللفظ والحركة".<sup>٣</sup>

وقال في (شرح اللامية): "الثلاثي من الصّحيح يجيء على ستّة : فتح الماضي، وكسر المضارع ... وكسر الماضي وفتح المضارع ... وفتح الماضي وضمّ المضارع ... وتسمّى هذه دعائم الأبواب لكثرتهم، واختلاف حركاتهم في المستقبل مع الماضي. واختلافها يدلّ على الأصالة، لأنّ معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع ...".<sup>٤</sup>

١ - ص ٧٥ من التحقيق.

٢ - ج ٢ - ص ١٦٧.

٣ - ص ٩٠ من التحقيق.

٤ - ج ١، ص ١٩٥.

في النَّصِّ الثاني ذكر لأبواب الثلاثي الصحيح، والتي ذكرها في (الكافي) قبل هذا النَّصِّ. وجاء التعليل لتسمية (دعائم الأبواب) متشابهاً ولا اختلاف إلا في الصياغة من تقديم وتأخير وزيادة بعض الألفاظ وطرح أخرى.

ث. ما جاء على (فَعَلَ يَفْعَلُ) :

قال في (الكافي) : "(بَقِيَ، يَبْقَى) و(رَضِيَ يَرْضَى)، ونحو ذلك من كلِّ ثلاثي معتلٍّ، بالفتح في الماضي والمضارع فلغة طيء، ووجهها أَنَّ الأصل : (بَقِيَ، وَرَضِيَ) - بالياء بعد الكسرة - كما هو لغة غيرهم، فخفضوه بقلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً"¹.

وفي (شرح اللامية) : "قال صاحب المراح : وأما (بَقِيَ يَبْقَى)، و(فَنَى يَفْنَى)، و(قَلَى يَقْلَى) فلغات طيء. وقال شارحه : فإنَّ قبيلة طيء يقبلون الكسرة التي قبل الياء فتحة، ثم يقبلون الياء ألفاً طلباً للخفة"².

نسب النَّصِّ في (شرح اللامية) ، وأغفل ذلك في (الكافي) ، واتفقا في إيراد الفعل (بَقِيَ) واختلفا في الأفعال الأخرى، والصياغة.

١- الوزن (فَعَلَ) :

قال في (الكافي) : "(فَعَلَ) - بالتشديد - والزائد فيه حرف واحد وسطاً، وهو العين الثانية عند الأكثر، وهو الصحيح عندي، لأنها أقرب إلى الآخر، والآخر أولى بالتغيير بزيد أو نقص، ولأنَّ التكرار حصل بها... قال الخليل : الزائد الأولى لسكونها، لأنَّ في زيادة الساكن كون المزيد حرفاً فقط، وفي زيادة المتحرِّك كون المزيد حرفاً وحركة، والأولى

١ - ص ٩٣ من التحقيق.

٢ - ج ١، ص ٢٧٣.

تقليل الزيادة. وقال سيبويه بجواز الوجهين<sup>١</sup>.

وقال في (شرح اللامية): "(فَعَلَ) - بفتح العين مشددة - بزيادة إحدى العينين ... قيل: الزائد العين الأولى لسكونها، وقيل: الثانية لحصول التكرير بها، ولأنها قريبة من الآخر. وقيل بجواز الوجهين<sup>٢</sup>."

وقع الاتفاق في إيراد الآراء الثلاثة مع الأدلة، أما الاختلاف فهو في نسبتها؛ إذ نسبت في النص الأول فقط، وأبدى فيه برأيه بترجيحه أحد الآراء.

#### ح. الوزن (تَفَعَّلَ):

قال في (الكافي): "(تَفَعَّلَ) مصدر للتلاهي مذهب البصريين. وقال الكوفيون مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة وهو الراجح عندي<sup>٣</sup>."

وفي (شرح اللامية): "[تَفَعَّلَ] ... كَقَطَعَ تَقْطَاعًا على القول بأن مثل هذا هو من التلاهي للمبالغة، والنّاظم على أنه من الرباعي المشدّد<sup>٤</sup>."

نسب المذهبين في النص الأول، ورجح أحدهما بخلاف النص الثاني.

#### خ. الفعل (كَادَ):

قال في (الكافي): "لانسلم أن ضمة الكاف [في كُذِتَ] نقلت من الواو، بل الواو مفتوحة. وإنما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفها<sup>٥</sup>."

وفي شرح (اللامية): "أصل (كُذِتَ): (كَيْدَتَ) أو (كُوذِتَ) - بضم الياء أو الواو - أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا إليها ضمة الياء فسكنت الياء، وقلبت واوا لضم ما قبلها، أو نقلوا إليها ضمة الواو، وأبقيت الواو

١ - ص ٩٨ من التحقيق.

٢ - ج ٢ - ص ١٩٦.

٣ - ص ٨٧ من التحقيق.

٤ - ج ٤ - ص ٢٩٣.

٥ - ص ٩٦ من التحقيق.

بدون إبدال لكونها بعد ضمة، ثم سقطت الواو لسكونها، وسكون الدال بعدها والضمّة دليل عليها<sup>١</sup>.

اختلاف النصين في كون الأوّل عرض للرأي الخاص برّد رأي وإبداء آخر. بينما في الثاني لا تجد هذا الموقف؛ إذ اكتفى ببسط المسألة لا غير، ولم يؤيد أو يعارض.

د. الوزنان (فَاعِل) و(تَفَاعَل) :

في (الكافي) : "قال الجاربرديّ : الفرق أنّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل) ... وأقول : ليس الأمر كذلك، بل الفرق أنّ (تفاعل) معناه أنّ الفعل وقع من كلّ منهما على الآخر ..."<sup>٢</sup>.

وفي (شرح اللامية) : "قد يفرّق [بين فاعل وتفاعل] من حيث المعنى بأنّ البادئ في (فاعل) معلوم دون (تفاعل)، ولذلك يقال : أَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أم ضَارَبَ عَمْرُو زَيْدًا، ولا يُقال ذلك في (تَضَارَبَ)"<sup>٣</sup>.

ذكر في النصّ الأوّل صاحب الرّأي وأغفله في الثاني. وأبدى موقفه من المسألة في الأوّل دون الثاني.

ذ. حروف الزيادة :

قال في (الكافي) : "الحروف التي تزداد ... حروف (سَالَتُمُونِيهَا)، وهذا أولى من جمع المازني لها في (هَوَيْتُ السَّمَانَ)"<sup>٤</sup>.

وفي شرح (اللامية) : "ما زيد لغير تكرار ... مختصّ بعشرة حروف:

١ - ج ١، ص ٢٠٦.

٢ - ص ١٠٠ من التحقيق.

٣ - ج ٢ - ص ٢٦٨.

٤ - ص ١٤٤ من التحقيق.

السّين، والهمزة، واللام، والتاء المثناة فوق، والميم، والواو، والنون، والياء  
المثناة تحت، والهاء والألف. وقد جمعت في تراكيب كثيرة<sup>١</sup>. وراح  
يذكر بعضها مثل : (أمان وتسهيل)، و(هناء وتسليم)، و(اليوم تنساه)  
وغيرها .

الاختلاف بين النّصّين في طريقة عرض هذه الحروف؛ ففي الأوّل ذكرت  
مجموعة، وفي الثاني عرضها مفردة إضافة إلى اقتصار الأوّل على  
تركيبين، وأفاض الثاني في ذكر تجميعات أخرى. زد على ذلك تفضيل  
مجموع على آخر في الأوّل، وهو ما لم يفعله في الثاني .

#### ر. الفعل الأجوف :

في (الكافي) : " هو ما جوفه - أي وسطه - خال من الحرف الصّحيح؛  
فوسطه حرف علّة. ويقال له ذو (الثلاثة) لصيرورته عند اتّصال ضمير  
الرّفْع المتحرّك به ... على ثلاثة أحرف من حروف الهجاء<sup>٢</sup> .

وفي شرح (اللامية) : " سمّي بالأجوف لكون جوفه - أي وسطه - خاليا  
من حرف صحيح، أو لحذف جوفه عند اتّصال ضمير الرّفْع المتحرّك به،  
أو لوقوع حرف العلّة في جوفه أي وسطه ...<sup>٣</sup> .

اختلف النّصّان في التّركيب، وزيادة مصطلح (ذو الثلاثة) في النّصّ  
الأوّل .

#### ز. الفعل اللّيف :

قال في (الكافي) : " حكمه بالنّظر إلى أوّله إن كان فيه حرف العلّة حكم  
المثال، وبالنّظر إلى اعتلال اللّام حكم النّاقص<sup>٤</sup> .

١ - ج ٢ - ص ١٧٣ .

٢ - ص ٢٢٧ من التحقيق .

٣ - ج ١ - ص ١٩٧ .

٤ - ص ٢٦٤ من التحقيق .

وفي (شرح اللامية) : "قال صاحب التحقيق"، وصاحب مراح الأرواح : حكم فاء المفروق حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، وحكم المفروق حكم الناقص".

في النص الثاني ينص على القائل، وأغفل ذلك في الأول. كما تتغير الصياغة، وعرض حكم هذا النوع من الأفعال، فالتص الأول فيه إجمال لحكم المفروق والمقرون، والثاني فيه بيان حكم كل نوع.

بعد هذا البسط يمكن استخلاص ما يأتي :

- معظم مادة (الكافي في التصريف) محتواة في (شرح لامية الأفعال) لكون المواضيع الصرفية المتناولة في الكتابين واحدة تقريباً : المصدر، ومشتقاته وأبنية الأفعال الصحيحة والمضاعفة والمهموزة والمعتلة.
- (شرح لامية الأفعال) يعضد (الكافي في التصريف) ويجبر النقص الذي فيه، وذلك من خلال الإحالات الكثيرة في الثاني على الأول.
- كان الغرض من تلك الإحالات عدم تكرار مسائل مستوفاة البحث في (شرح لامية الأفعال)، وإلتزام الفائدة بالتوسع في مسألة ما ذكر منها جزءاً في (الكافي).
- في (الكافي) مواقف بائنة من مسائل متعددة لم يفصل فيها في (شرح اللامية)، لكون هذا الأخير ممّا ألف في صغر سنّه، اهتمّ فيه بالجمع والإكثار من المسائل دون التمهّيص غالباً.

#### ١١. ملاحظات على قضايا في المخطوط :

بعد دراسة المخطوط، تراءت لي جملة من الملاحظات تتعلق باضطراب

١ - هو محمد بن العباس التلمساني (ت ٨٧١ هـ). له شرح على لامية الأفعال سماه : "تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال"، اعتمده كثيراً صاحب (الكافي) في شرحه على اللامية. ينظر : معجم أعلام الجزائر ص ١٥٣.

٢ - ج ١ - ص ١٩٨.

في المنهج خاصّة، حصرتها في الآتي :

أ. آخر الكلام في مسألة فتح فاء كلمة ( الزلزال ) عن بابها - وهي تدخل ضمن الجزء الخاصّ بأبنية مصادر الرّباعي - إلى الجزء الخاصّ بأبنية مصادر الخماسي والسداسي<sup>١</sup>. ولعلّ ذلك استدراك منه

ب. آخر الحديث عن مصدر الثلاثي المضعّف العين ( كَذَّبَ ) وشذوذه إذ أدرجه في جزء مصادر الخماسي<sup>٢</sup>. وكان الأولى إدراجه في بابها.

ت. أورد أبنية الملحق بالرّباعي المجرد والمزيد دون تعريف مسبق بمصطلح الإلحاق، حتّى يكون المتعلّم على بينة من الأمر. إنّما آخر ذلك إلى نهاية الفصل<sup>٣</sup>.

ث. آخر الكلام في المبنيّ للمجهول إلى آخر فصل الأمر<sup>٤</sup>. وكان الأولى إدراجه في فصل الماضي.

ج. لم يتعرّض المؤلّف في سياق حديثه عن مسألة الإدغام في باب المضاعف لمخارج الحروف، وما يتعلّق بها - على سنّة سابقه من أمثال سيبويه، والزّمخشري وغيرهما كثير - ولعلّ السّبب في ذلك كونه أسلف الحديث عنها في كتابه (هميان الزّاد) رغبة منه في عدم التّكرار، أو كون الفئة الموجه لها هذا التّأليف على علم بمبادئ التّجويد الذي يهتمّ بمسألة مخارج الحروف وصفاتها.

ح. ذكر في مبحث الإدغام ردّا على تعريف الزّمخشري للإدغام قائلاً:  
" قيل : إسكان الأوّل، وإدراجه في الثّاني، فيكون اللّسان يرتفع بهما

١ - ينظر ص ٩٠ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ٩٠ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ١٠٩ من التحقيق.

٤ - ينظر ص ١٥٦ من التحقيق.

٥ - ج ١ - ص ١٨٠.



كارتفاعه بحرف واحد. ولا إشكال فيه خلافا لمن توهمه. بل هو أوفق من قول جار الله للإدغام اللغوي: وهو الإدخال<sup>١</sup>. وهذا - فيما يظهر - وهم، لأنه بعد الرجوع إلى (شرح المفصل) لابن يعيش، تبين أن التعريف اللغوي للإدغام هو للشارح وليس للمصنّف<sup>٢</sup>.

خ. ذكر في فصل الإبدال أن حروف الإبدال عند الزمخشري ثلاثة عشر مجموعة في قولهم: (استنجد يوم طال). والصحيح أنها خمسة عشر مجموعة في: (استنجد يوم صال زط)، وذلك من خلال ما ورد في مفضله<sup>٣</sup>. والحقيقة كونه تابعا في وهمه هذا الشارح الثاني لمراح الأرواح القائل: "وعند الزمخشري ثلاثة عشر يجمعها قولك: (استنجد يوم طال)"<sup>٤</sup>.

د. آخر الكلام عن علة الإبدال إلى ما بعد الحديث عن حروف الإبدال<sup>٥</sup>. وكان الأولى الحديث عنها في تعريف الإبدال. وهو في ذلك تابع الشارح الثاني للمراح<sup>٦</sup>.

ذ. ارتضى المؤلف جمع الزمخشري لحروف الإبدال، وسار في تفصيلها حسب ترتيبه، إلا أنه أغفل الحديث عن حرف (الصاد)<sup>٧</sup>.

ر. تحدّث عن مسألة (اختصام) في باب المضاعف<sup>٨</sup>، وذكر أن الصاد مجهورة. وما ذلك إلا سهو منه، إذ هي حرف من الحروف المهموسة المجموعة في قولهم: (سكت فحّته شخص).<sup>٩</sup>

١ - ص ١٧٩-١٨٠ من التحقيق.

٢ - قال ابن يعيش: "معنى الإدغام إدخال شيء في شيء". شرح المفصل ١٠/١٢١.

٣ - ص ٣٦٠.

٤ - مراح الأرواح ص ١٤٢.

٥ - ينظر ص ٢٥٦ من التحقيق.

٦ - مراح الأرواح ص ١٤٣.

٧ - ينظر ص ٢٦٢ من التحقيق.

٨ - ينظر ص ١٩٤ من التحقيق.

ز. قال: "الألف ليس حرف حلق، وهو الصّحيح". إلا أنه ذكر في فصل المضارع<sup>١</sup>، أن الهمزة شبيهة بالألف خطأ ومخرجا. كما أورد قولاً مفاده أن الهمزة أصلها ألف، والألف من أول المخرج<sup>٢</sup>، ولم يعقب على هذا القول. وكونها شبيهة بالهمزة مخرجا، يستلزم اتحاد المخرج، وبالتالي عدّها حرفاً حلقياً.

#### ١٢. قيمة المخطوط :

تكمّن قيمة هذا المخطوط في كونه من الكتب القليلة التي ألفت في فنّ الصّرف في الجزائر.

وقد حمل المخطوط معلومات هامة حول جملة من المواضيع - قد تكون مفقودة في كتب صرفية كثيرة - نحو ما أورده من تعاريف في الاشتقاق، وكيفية كتابة الهمزة عند المغاربة.

كما حوى مواقف المؤلّف في كثير من المسائل، تنبئ عن تطوّر فكره ونضوجه مقارنة بكتابه (شرح لامية الأفعال).

وتضمّن مصطلحات قليلة التداول عند الصّرفيّين من نحو: "السّكون الحيّ"، و"السّكون الميت"، وأخرى جديدة - فيما أعلم - تمثّلت في "اسم الكثرة".

١ - ص ٩٢ من التحقيق.

٢ - ينظر ص ١٣٦ من التحقيق.

٣ - ينظر ص ١٣٧ من التحقيق.

## الخاتمة

الانتهاء من عملية تحقيق ودراسة (الكافي في التصريف) بداية لجولة أخرى في فضاء اهتمامات المؤلف اللغوية المتشعبة، انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، مختصرة في الآتي :

١. اهتم علماؤنا بعلوم اللغة تدريساً وتأليفاً خاصة، بهدف المحافظة على لغة الضاد في وقت اشتدت فيه سطوة المستعمر للقضاء عليها.

٢. نشطت حركة تيسير اللغة العربية في هذه الفترة، بدليل تلك الشروح، والحواشي، والمختصرات، والمتون، لتجعل أبناء هذا الوطن على صلة بلغتهم.

٣. لا يعاب على لغويي هذه المرحلة تقليد هم، لأن ظروف حياتهم لم تبعث على الإبداع والابتكار. فكفاهم أنهم أحيوا تراث الغابرين، وحافظوا عليه من الاندثار - ولم يكن ذلك بالهين أبداً -.

٤. يدلّ وضع (الكافي) على أنّ مادّة الصرف من الموادّ الهامة المقرّرة في "معهد القطب".

٥. حوى (الكافي) مواد هامة من مثل المصطلح الذي أبدعه المؤلف وهو (اسم الكثرة)، وهي تنمّ عن فكر مرّن قادر على الابتكار. ومصطلحات قليلة التداول مثل: "السكون الحي"، "والسكون الميت".

٦. ضمّن المؤلف مصنفه مواقفه المختلفة من الآراء الخلافية وغيرها، توضح تطور فكره ونضوجه، وتلك الصفة امتلكها في النصف الثاني من حياته. وعليه يرجح كون المخطوط من مؤلفات الشيخ المتأخرة. والأكد أنه ألفه بعد كتبه التي أحال عليها فيه.

٧. توفر (الكاي) بين أيدي الباحثين ييسّر لهم العبور إلى مباحث كثيرة،  
من مثل :

- جهود الشيخ أطفيش في التصريف من خلال (الكاي) و(شرح  
اللامية).
- تطور الفكر اللغوي عند أطفيش من خلال (الكاي) .
- تيسير تعليم الصّرف في الحقبة الاستعمارية - "الكاي في التصريف"  
نموذجاً.
- آراء الشيخ أطفيش اللغوية من خلال (الكاي) .
- المصطلح الصّرفي في (الكاي).
- عقد موازنة بين (الكاي) وأحد المؤلفات الصّرفية في المشرق أو  
المغرب.

## الفهارس الفنية

١. فهرس الآيات القرآنية
٢. فهرس شواهد الشعر
٣. فهرس شواهد الحديث
٤. فهرس شواهد الأمثال
٥. فهرس الكتب
٦. فهرس اللغات
٧. فهرس الألفاظ المفسّرة في المخطوط
٨. فهرس الأفعال المصرفة
٩. فهرس المصطلحات
١٠. فهرس الأعلام
١١. فهرس القبائل والأماكن
١٢. فهرس مختارات صاحب المخطوط
١٣. فهرس المصادر والمراجع
١٤. فهرس الموضوعات

# ١. فهرس الآيات

## سورة الفاتحة

٢٥٨

[وَلَا الضَّالِّينَ] (٧)

## سورة البقرة

١٥٤

[أَنْذَرْتَهُمْ] (٦)

١٨٠، ١٧٩

[أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ] (٣٣)

١٢٤

[يُزْضِغْنَ] (٢٣٣)

١٢٤

[يَتَرَيُضْنَ] (٢٣٤)

٢٥٢، ١٢٤

[إِلَّا أَنْ يُغْفُونَ] (٢٣٧)

١٧٧

[لَمْ يَتَسَنَّهْ] (٢٥٩).

٢٢٠

[أَمِنَ الرَّسُولُ] (٢٨٥)

## سورة آل عمران

١٨٠، ١٧٨

[قَالَتْ طَائِفَةٌ] (٧٢)

١٥١

[لَتُبْلَوْنَ]

## سورة النساء

١٩٢

[أَنْ يَصَّالِحَا] (١٢٨)

## سورة المائدة

١٢٣

[أَتَيْنُمُوهُنَّ] (٥)

## سورة الأنعام

٢٥٨

[دَابَّةً] (٣٨)

٢٢٥

[إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ] (٥٧)

٢٠٤، ٢٠٣

[جَاءَ أَحَدَكُمْ] (٦١)

١٩٧

[إِلَى الْهُدَى آتَيْنَا] (٧١)

١٥٣

[قَالَ أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ] (٨٠)

١٥٤

[مَحْيَايَ] (١٦٢).

### ◀ سورة الأعراف

٨٢ [ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ] (٣١)

١٦٦ [ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ] (٥٦)

### ◀ سورة الأنفال

٢٥٥ [ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ] (٧٣)

١٣٧، ١١٣ [ أَوُوا وَنَصَرُوا ] (٧٤)

### ◀ سورة التوبة

١١٣ [ تَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ] (٧٦)

١٩٣ [ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ] (٩٠)

١١٣ [ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ ] (٩٢)

٢٤٤ [ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ ] (١٠٩)

### ◀ سورة يونس

٢٤٧ [ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَهُم ] (٢٢)

١٩٣ [ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى ] (٣٥)

١٥٠ [ فَبَدَّلَكَ فَلْيَفْرَحُوا ] (٥٨)

٢٤٠ [ قُلْ اللَّهُ ] (٥٩)

### ◀ سورة يوسف

٢٢٥ [ إِنْ أَنْحَكُمُ إِلَّا اللَّهُ ] (٤٠)

١٨٠، ١٧٩ [ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ ] (٩٦)

### ◀ سورة إبراهيم

١٨٠ [ وَذَكَرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ ] (٥)

### ◀ سورة النحل

١١٣ [ وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ ] (٨٧)

	سورة الإسراء
١٧٩	[ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ] (٣٣)
	سورة الكهف
٢٤٠	[ وَقُلِ الْحَقُّ ] (٢٩)
	سورة مريم
١٥٤	[ كهيعص ] (١)
٢٥٨	[ تَسَاقَطْ عَلَيْكَ رُطْبًا ] (٢٥)
٢٠٨	[ فَبِمَا تَرَيْنِ ] (٢٦)
	سورة الأنبياء
٢٠٢	[ أُنْمَةٌ ] (٧٣)
٢٠١	[ وَإِيَّاءَ الزُّكَاةِ ] (٧٣)
	سورة النور
١٢٤	[ اللَّاتِي لَا يَرْجُونَ ] (٦٠)
	سورة الشعراء
١٧٩	[ أَنْ أَضْرِبَ بَعْصَاكَ ] (٦٣)
	سورة النمل
٢٤٠	[ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ] (٥٩)
	سورة الأحزاب
١٨٠، ١٧٨	[ قَالَتْ طَائِفَةٌ ] (١٣)
١٨٦	[ وَقُرْنِ ] (٣٣)
	سورة سبأ
١٨٥	[ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ] (٥٠)
	سورة يس
١٩٣، ١٨١	[ وَهُمْ يَخْصِمُونَ ] (٤٩)



	سورة الشورى
١٨٦	[ فَيَظْلِلْنَ رَوَاكِدَ ] (٣٣)
	سورة محمد
٢٠٣	[ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ] (١٨)
	سورة الذاريات
٢٢٤	[ الْحَبُكُ ] (٧)
	سورة الواقعة
٨٥	[ لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ ] (٢)
١٨٤	[ فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ] (٦٥)
	سورة القلم
١٨٠، ١٧٩	[ أَلَمْ أَقُلْ لَّكُمْ ] (٢٨)
٨٥	[ بِأَيِّكُمْ مَفْتُونُ ] (٦)
	سورة الحاقة
٨٥	[ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ] (٨)
	سورة المرسلات
١٣٨	[ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِيتَتْ ] (١١)
١٨٠	[ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ ] (٢٠)
	سورة الفجر
٢٥٣	[ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ] (٤)
	سورة الشمس
١٧٧	[ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ] (١٠)
	سورة العلق
١٤٩	[ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ] (١)
١٢٨	[ أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى ] (٧)

## ٢. فهرس شواهد الشعر

### (التاء)

- ١١٩ أخوك أخو مكالشة وضحك وحيّاك الإله فكيف أنتا  
١٢٧ رمانى من رمى فأصاب قلبي وقال من المخاطب قلت أنتا  
٢٥٩ عمرو بن يربوع شرار النّات

### (الدال)

- ٢٢٣ وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا

### (الراء)

- ٢٤٨ عن الروم والإشمام قد سال سائل وفهمهما في اللفظ غير  
عسير

فقد يدرك الروم البصير وغيره ولا يدرك الإشمام غير

### بصير

### (العين)

- ١١٤ هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجوزبان لم تهجو ولم تدع

### (اللام)

- ٢٦١ قد مرّ يومان وهذا التالي وأنت بالهجران لا تبالي

### (الميم)

- ٨٥ قم قائماً قم قائماً أصبت عبداً نائماً

- ١٤٨ فإنّه أهل لأن يؤكرما

### (النون)

- ١٤٤ هويت السمان فشيبني وما كنت قدما هويت السمانا

### ٣. فهرس شواهد الحديث

هل أنتم تاركولي صاحبي ١٢٥

### ٤. فهرس شواهد الأمثال

أشغل من ذات النحيين ١٦٥

### ٥. فهرس الكتب

- تفسيرنا (تفسير المؤلف) ٨٦
- حاشية على المرادي ٦٨
- شرح لامية الأفعال ٩٧، ١٠٧، ١٥٩، ١٧٥، ١٧٦، ٢٢٢، ٢٢٣
- شرح المرادي (شرحه على ألفية ابن مالك) ٦٨، ٢٦٣
- كتب في النحو (للمؤلف) ١١١، ١٢٥، ١٤٣، ١٥٧، ٢٥٧

### ٦. فهرس اللغات

- لغة تميم ١٨٤
- لغة الحجاز ١٨٤
- لغة سليم ١٨٥
- لغة طيء ٩٤
- لغة عامرية (بني عامر) ٩٤
- لغة الكسكة ١٤٠

٧. فهرس الألفاظ المفسرة في المخطوط

(الألف)

- أتى: آتَانَا إِيْتَاءً ٨٩
- أخذ: تَخَذَ ١٩٠
- أدب: أَدَبَ - أَدَّبَ - الأدب - الأدبة ٢١٦
- آدم: آدَمُ - أَدَمَة ١٦٣
- أرج: أَرَجَ ٢١٦
- أسى: أَسَى ٢١٧
- أسل: أَسْلَ - أَسْلَ الخَدُّ ٢١٦
- أفف: أَفُّ ١٥١
- إله: إِلَاهَ - الإِلَاهَ ٢٠٦
- أنن: أَنْ - أَنْينَ ٢١٧
- أهب: أَهَبَ ٢١٦
- أوا: أَوَى إِلَيْهِ - أَوَاهُ ٢١٧
- أوه: أَوِهَ ١٥١

(الباء)

- بطر: بَيَّطَرَهُ ١٠٧
- بهر: ابْهَرَ الْقَمَرُ ١٠٢

(الجيم)

- جأل: جَيَّأَلَ ١٩٩
- جدد: الْجَدُّ - الْجَدَّةُ ١٨١

- جدل : جَدُول ٢٣٥
- جرأ : الجُرْأَة ٢١٧
- جعفر : جَعْفَر ٢٣٦
- جلبب : جَلَبَب ١٠٨
- جلد : اِجْلُوذَ بِهِم السَّيْرُ ١٠٤
- جنب : جُنُبٌ ١٦٢
- جهر : جَهْوَر ١٠٧
- جورب : جَوْرَب ١٠٧
- تجوَّرب ١٠٨
- جوز : جَائِزٌ ٢٤٢

#### (الحاء)

- حأب : الحَوَّاب ٢٠٠
- حباك : حَبَاك ٢٢٥
- حرجم : حَرَجَمْتُ الْإِبِلَ فَأَحْرَنْجَمْتُ ١٠٦
- حسن : زَيْدٌ حَسَن ١٥٨
- حقل : حَوَقَلَ ١٠٧
- حلم : تَحَلَّمَ ١٠١
- حمق : أَحْمَقُ ١٦٣
- حيا : الْإِحْيَاءُ ٩٧

#### (الخاء)

- خرف : خَرَفَ الشَّار ٨٤

- خرق: أَخْرَقُ ١٦٣
  - خشن: اخْشَوْشَنْتَ ١٠٤
  - خمر: خَمَرَةٌ ١٧٥
  - خيط: المَخِيط - المَخِيطُ ١١٧
- (الذال)

- دأل: دُئِلَ ٢٢٦، ١٥٦
- دحرج: دَحَرَجَ الشَّيْءَ ١٠٤
- دخل: دَخَلَ ٧٥
- درع: تَمَدَّرَعَ - المدرعة ١٠٨
- دهن: مَدَّهَنَ ١٧٤

(الذال)

- ذأب: مَذَّأَبَةٌ ٧٦
- ذبح: ذَبَحَ ١٦٦

(الراء)

- رأم: رُمِمَ ٢٢٦
- رقب: الرَّاتِبَ ٢٦٢
- رغد: أَرْغَدُ ١٦٣
- ركب: مَرَكَبٌ ٨١
- رهك: تَرَهَوَكَ ١٠٨
- روي: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ ١٦٧

(الزاي)

- زطط: زُطَّ ٢٥٦

زعل: زعلبة ٢٥٩

(السين)

- سبأ: سَبَأَ الخَمْرُ ٢١٦

- سخا: تَسَخَّى ١٠١

- سرر: السُرُور ١٨١

- سعط: المُسْعَط ١٧٤

- سكن: تَمَسَّكَ ١٠٨

- سلق: اسْلَقَى ١٠٨

- سنا: أَسْنَتُوا ٢٥٨

- سنن: يَتَسَنَّى ١٧٧

- سهب: أَسْهَبَ ١٦٩

- سهك: تَسَهَّوَكَ ١٠٦

(الشين)

- شجع: تَشَجَّعَ ١٠١

- شطر: تَشَيَّطَرَ ١٠٨

- شمل: شَمَّلَ ١٠٦

(الصاد)

- صدأ: صَدِئَ الحديدُ ٢١٦

صدأ الرجل ٢١٦

صَدَأَ الْمِرَّاءَ ٢١٦

صَدِئَ الشَّيْءُ ٢١٦

- صَكَكَ : صَكَكَ - الصَّكُّ ١٨١

- صَلَب : صُلِبَ ١٦٢

- صَوَّل : الصَّوْلَةُ ٢٥٦

(الضَّاد)

- ضَحَكَ : ضُحِكَ ١٦٧

- ضَرَب : ضَرَبَ - الضَّرْبُ ٧٢

(الطَّاء)

- طَلَّل : طَلَّلَ - الطَّلُّ ١٨١

- طَهَا : طَاه ٢٥٦

- طَوَف : طَوَّفَتْ - طُوِّفَ بِالْبَيْتِ ٩٩

- طَوَّل : الطُّوْلُ ٢٥٦

(الظَّاء)

- ظَنَّ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ١٢٨

(العين)

- عَبَب : أَبَابُ بَحْرٍ ٢٥٨

- عَجَف : أَعْجَفُ ١٦٣

- عَدِم : عَدِمْتُهُ كَذَا ١٠١

- عَشَب : اعْشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ ١٠٤

- عَطَا : لَمْ يُعْطُوا - لَمْ يُعْطُوا ١١٣



- عَظِي : العِظَايَة ١٢٣
- عَلِيط : عَلِيط ١١٧
- عِلْم : تَعْلَم - التَّعْلَم ٧٠
- عِلْمَتُهُ قَائِمًا ١٢٨
- عَيْن : عَيْن ٢٤٣

#### (الغين)

- غَدَد : أَغَدَّ ٩٧
- غَزَا : أَغْزَيْتُهُ ٢٣٠

#### (الفاء)

- فَرَق : رَجُلٌ فَرَّوَقَ ١٦٧
- فَقْه : فَقْه ٩٥
- فَهَق : تَفَيَّهَقَ ١٠٨

#### (القاف)

- قَرَد : الْقَرَدُ ١٨١
- قَرَر : قَرَّ - الْقِرَّة - قَرَرْتُ عَيْنًا ١٨٥
- قَرَع : الْمِقْرَعُ ١٧٤
- قَشَعَر : اقْشَعَرَّ ١٠٦
- قَعَس : اقْعَسَسَ - الْقَعْسُ ١٠٨
- قَلَس : قَلَسَ - قَلَسَى ١٠٧
- قَوْل : قُلْتُ ٢٤٩

(الكاف)

- كسر: كَسَرْتُهُ فَلَمْ يَنْكَسِرْ ١٠٢
- كني: كَنَى ٧٣

(اللام)

- لوع: لَاعَ ٢٤٤
- لوي: لَوَى الْقِضَاءُ ٨٣

(الميم)

- ملح: مَلَحَ ١٦٢
- موت: مَوَّتَ الْإِبِلُ ٩٩

(النون)

- نأى: نَأَى ٢١٧، ٢١٦
- نجد: الْاِسْتِنْجَادُ ٢٥٦
- نخل: الْمُنْخَلُ ١٧٤
- ندل: تَمَنَّدَلُ ١٠٨
- نطق: تَمَنَّنَطَقُ ١٠٨

(الهاء)

- هدبد: هُدَبِدَ ١١٧
- همز: هُمَزَةٌ ١٦٧
- هوع: هَاعَ ٢٤٤
- الهَيَّعُوعَةُ ٢٣١
- هوي: هَوَيْتُ ١٤٤
- هياً: هَيُّوْ ٢١٧

(الواو)

- وأد : وَأَدِ بِنْتَهُ ٢١٧
- وأي : وَأَيَّ ٢١٧
- وجأ : وَجَاهُ بِيَدٍ أَوْ سِكِّينٍ ٢١٧
- وَجَأَ الْمَرْأَةَ ٢١٧
- وَجَأَ التَّيْسَ ٢١٧
- وجد : وَجَدَ ٢٢١
- ودأ : دَأْنِي ٢١٧ - وَدَاهُ - وَدَأَ بِهِمْ - وَدَأَ الْفَرَسَ ٢١٧
- ودي : يَدِي - الدِّيَةُ ٧٨
- وذأ : وَذَاهُ ٢١٧
- ورث : تُرَاثَ ١٣٨
- ورنتل : وَرَنْتَلَ ١٣٩
- وسم : وَسَمَ ٢٢١
- وعد : مَوَّعَدَ ٧٧
- ميعاد ٢٢٧

(الياء)

- يوم : يَأْوَمُهُ ٨٩

٨. فهرس الأفعال المصرفة في المخطوط

(الألف)

أبى ٩٢.

أخذ ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٦.

أدب ٢١٦.

أرج ٢١٦.

أسل ٢١٦.

أكل ٢٠٣، ٢٠٤.

أمر ٢٠٣، ٢٠٤.

آمن ١٩٦، ٢٠٣.

أنّ ٢١٧.

أهب ٢١٦.

(الباء)

باع ١١٦، ٢٠٥، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٤٩.

بايع ٧٩.

بقي ٩٤.

(الjim)

جرؤ ٢١٧.

## (الحاء)

حسب ٩٧.

أحسّ ١٨٥.

أحمرّ ١٥٦.

حمل ١٤٣.

حيي ١٨٣.

## (الخاء)

خاف ١٤٦، ٢٣٥، ٢٣٩.

خشي ١٥٢، ٢٥٠، ٢٥٢.

## (الدّال)

دام ٩٦.

دعا ١١٢، ١١٣، ١١٤، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢.

## (الرّاء)

رأى ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤.

ردّ ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩.

رضي ٩٤، ١١٢، ١١٣، ١٨٣، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦٦.

ركن ٩٢.

رمى ٩٤، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١٢٧٢٣٥، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢.

روي ٢٦٥.

(السّين)

سبأ ٢١٦.

سعى ٩٢، ١١٣، ٢٥٢.

(الصّاد)

صدئ ٢١٦.

اصطفى ١٥٦، ٢٣٠.

صلّى ١٣٥.

(الضّاد)

ضرب ٩٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢،  
١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٤١، ١٤٣،  
١٤٦، ١٤٧.

(الطّاء)

طال ٩٤.

طوى ٢٣٣، ٢٦٤.

(الظّاء)

ظلل ١٨٦، ١٨٧، ٢٥٠.

ظنّ ١٢٧.

(العين)

عضّ ١٨٩.

عظّ ١٨٨.

أعطى ١١٣.

علم ٩٢، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤١، ١٤٦.

تعلّم ٢٣٩.

(الغين)

غزا ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٠.

(الفاء)

فتح ٩٠.

فرّ ١٨٩.

فضل ٩٦.

(القاف)

قال ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٦.

قام ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٦، ١٥٢، ٢٠٥، ٢٢٩.

قرّ ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧.

قلي ٩٤.

(الكاف)

كاد ٩٦.

كرم ٩٤، ١٤٠، ١٤١.

أكرم ١١٩، ١٤٠، ١٥٢.

### (اللام)

لؤم ٢١٦.

### (الميم)

مات ٩٦.

مدّ ١٨٨.

مرّ ١٢٧.

مسس ١٨٥.

منح ٩٢.

منع ٩٢.

### (النون)

نام ٩٦.

نأى ٢٠٧، ٢١٦..

نصر ٦٩، ٧٦، ٩٠، ١٤١، ١٤٦، ٢١٦.

أنفق ١٤٣.

### (الهاء)

همّ ١٨٥..

هنا ٢١٦.

هيؤ ٢١٧.



## (الواو)

وجد ٢٢١.

وجل ٢٢١، ١٧٢، ٧٩.

وذر ٧٠.

ورث ٢٢١، ٩٧.

وسع ٢٢٦.

وسم ٢٢١.

وضع ٢٢٦.

وعد ٢٢٢، ٢٢١، ١٧٢، ٧٨، ٧٧.

وقع ٢٢٦، ٢٢١.

وقى ٢٦٥، ٢٦٤.

وكل ٢٢٢.

ولى ٢٦٤.

ولي ٢٦٤.

## (الياء)

يئس ٢١٦.

## ٩. فهرس المصطلحات الصّرفية

### (الهمزة)

- الابتداء. ١٣٧، ١٤٨، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٦٤.
- الإبدال. ٨٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦.
- الإبتاع. ١٤٣، ١٨٧، ١٩٣، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣١.
- الإتمام. ١٨٤، ١٨٥.
- الأجوف. ٢٢١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٨.
- الاختلاس. ١١٨، ١٢١.
- الإدغام. ٨٧، ٨٨، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٠، ١٤١، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٥.
- الاستطالة (مستطيل) ١٩٢.
- الاستقبال. ١١٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٥٩.
- اسم الآلة. ٧٦، ٧٧، ١٢١، ١٥٨، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٥.

- اسم التفضيل. ٧٧، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤.
- اسم الزّمان. ٧٦، ٧٧، ٨١، ١٢١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣،  
١٧٤، ٢١١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٥.
- اسم الفاعل. ٧٦، ٧٧، ١١٠، ١٢١، ١٣٤، ١٤١، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٩،  
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٩٣، ٢١٠،  
٢١١، ٢١٤، ٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٦٥.
- اسم الكثرة. ٧٦.
- اسم المرّة. ١٧٥.
- اسم المصدر. ٨٧، ٢٢٢.
- اسم المفعول. ٧٦، ٧٧، ٨٠، ٨٦، ١٢١، ١٣٠، ١٤٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٧٠،  
١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٤.
- اسم المكان. ٧٦، ٨٠، ١٢١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،  
٢١٢، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٥.
- اسم الهيئة. ١٧٥.
- الإشباع. ١١١، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ١٥٣، ١٧٠، ١٧٣،  
١٩٧.
- الاشتقاق (صغير-أصغر-أكبر-كبير). ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥،  
٨٠، ١٠٧، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٣، ١٧٠.
- الإشمام. ٢٤٨، ٢٤٩.
- الإعلال. ٧٨، ٧٩، ٨٠، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٦، ١٣٠، ٢٠٧، ٢٢١،  
٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٦٥، ٢٦٦.

- التقاء الساكنين. ٩٨، ١٠٥، ١٥٤، ١٨٧، ٢٠٥، ٢٣٧.
- الإلحاق. ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٤٤، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٥.
- الإمالة. ١٥٥.
- الأمر. ٧٧، ١١١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠.
- ١٥٦، ١٦٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٣،  
٢٦٥، ٢٦٤، ٢٥٦.

### (الباء)

- بدل. ٨٧، ١١٨، ١٢٠، ١٣٧، ١٧٢، ٢٢٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩،  
٢٦٥.
- بنية. ١٢٦، ١٤٠، ١٦٩، ٢٤١.

### (التاء)

- التثنية. ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٦، ١٣٢، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٥، ٢٦٥.
- تخفيف - تخفيف الهمزة. ١٠٥، ١١٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠،  
١٥١، ١٥٢، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧،  
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٩،  
٢٤٨، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٢.
- تداخل اللغات. ٩٢، ٩٦، ٩٧، ٢٢٥.
- تسهيل الهمزة. ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٤٢.
- التصريف. ٦٧، ٧١، ٧٥، ٢٠٩.
- التصغير. ١٠٩، ١٣٨، ١٥٥، ١٨٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢.

- التّضعيف. ٩٠، ١٤٤، ١٨١، ١٩٣، ٢٦١.
- التّعدية. ٩٧.
- تعويض (عوض). ٦٩، ٨٩، ١٩٧، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٥.
- التّكبير. ١٠٩.
- التّكثير. ٩٩.
- التّكرار. ٩٩.
- التّكسير. ٢٥٨، ٢٦١.
- التّكلّف. ١٠١.
- التّوكيد. ٢٠٩، ٢٤١، ٢٦٥.
- التّوليد. ٧١.

### (الشاء)

- الثّبوت. ١٥٨، ١٦٠، ١٦٢.
- الثّقل. ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١١٢، ١١٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١.
- ١٥٣، ١٥٥، ١٦١، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧،
- ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٦،
- ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٥٩.
- الثّلاثي. ٧٧، ٨٢، ٨٧، ٩١، ٩٤، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١.
- ١٣٠، ١٣٥، ١٤٠، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢،
- ١٧٣، ١٧٥، ١٨٤، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢.

## (الجيم)

- الجمع. ٩٧، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٦، ١٣١، ١٣٨،  
١٤١، ١٤٦، ١٥١، ١٦٢، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٢٥،  
٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٦.
- الجهر. ١٧٨، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣.

## (الحاء)

- الحال. ١١٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٥٩.
- الحدث. ٧٦، ٧٧، ٨٧، ٩٨، ١٤٣، ١٥٨.
- الحدوث. ٧٦، ٧٧، ١٥٨، ١٥٩.
- حذف. ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ٩٥، ٩٦، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٨،  
١٢١، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠،  
١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٧،  
١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤،  
٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥،  
٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦،  
٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥،  
٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦.

- حركة عارضة. ١١٦، ١٨٧، ١٩٤، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٤١.
- حروف الاستعلاء (الاستعلاء). ١٩١.
- حروف الإطباق (مطبق). ١٩١، ٢٦٣.
- حروف الحلق. ٩١، ٩٢، ٩٣، ٢٢٦، ٢٤٠.

- حروف الزيادة. ١٢٠.
- حروف العلة. ١٠٣، ١١١، ١٣٦، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤.
- حروف المد (المد). ٩٧، ١١١، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٢، ١٥٥، ٢٠٢، ٢٦٥.
- حروف المضارعة. ٩١، ٩٢.

### (الخاء)

- خفة. ٩٢، ٩٤، ١١٠، ١٢٦، ١٣٢، ١٤٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٩، ١٧٣، ١٨٧، ٢١٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٥١، ٢٦٠.
- الخماسي. ٨٩، ١٤٠، ١٦٨، ٢٢٨.

### (الدال)

- الدّرج. ١٨٢، ١٩٨.

### (الذال)

- الذّات. ٨٠، ٨٧، ١٥٨.

- ذو الأربعة. ٢٥٠.

- ذو الثلاثة. ٢٢٨.

### (الراء)

- الرّباعي. ٨٧، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٤، ١٨١، ١٩٣، ٢١٣، ٢٢٨.

- رخوة. ٢٦٣.

- الرّوم. ٢٤٨.

## (الزّاي)

- زنة. ١٠٩.

- الزّيادة. ٧٥، ٧٧، ٨٩، ٩٧، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥،  
١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٣١، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦،  
١٦٠، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٢، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٨،  
٢١٢، ٢٣١.

## (السّين)

- السّداسي. ١٤٠، ١٦٨، ٢٢٨.

- السّكت. ١٧٧، ٢٦٠، ٢٦٤.

- سكون - سكون حيّ - سكون ميّت. ٧١، ٧٧، ٧٩، ٨٣، ١١٠، ١١١،  
١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٧، ١٤١، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١،  
١٥٢، ١٥٥، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨،  
١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤،  
٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٦٢.

## (الشّين)

- الشّاذ (شذّ). ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٦، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٥،  
١٧٧، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٦٦.

- شديد. ٢٦٠، ٢٦٣.

- شفوي. ١٢٠، ١٧٨، ٢٦٢.



## (الضاد)

- الصَّحَّة. ٧٩، ٢٦٥.
- صحيح. ٨٧، ١٧٦، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٤، ٢٦٦.
- الصَّرْف. ٦٧، ٢٠٢، ٢٢٨.
- الصِّفَات. ٧٦، ٩٥.
- الصِّفَة. ٧٦، ٩٥، ١٧٨، ١٩١، ٢٥٧.
- صفة مشبَّهة. ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤، ٢٤٢.
- الصَّوْت. ١٠٢، ١٥٥، ١٧٦، ١٧٨، ١٩٠، ٢٠٢، ٢٥٧، ٢٦٣.
- الصَّيرُورَة. ٩٧.
- الصَّيْفَة. ٦٧، ٦٨، ٩٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥.
- صيغ المبالغة (صفة المبالغة). ٧٧، ١٢١، ١٥٨، ١٦٤.

## (الضاد)

- الضَّمَّة التَّقْدِيرِيَّة. ١١٢، ٢٢٤.

## (العين)

- العلامة. ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١٢٠، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٤٦.

## (الغين)

- الغَنَّة. ١٢٣، ١٣٧..

## (الفاء)

- الفعل. ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٧، ٩٨،  
٩٩، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧،  
١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩،  
١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٨، ٢٠٧، ٢٠٩،  
٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٥،  
٢٦٦،  
- الفك. ١٨٨.

## (القاف)

- القلب. ٧٨، ٨١، ٨٩، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٣، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٢٢،  
١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٦، ١٧١، ١٨٩، ١٩١،  
١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١،  
٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١،  
٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦،  
٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١،  
٢٦٥، ٢٦٦،  
- قلب مكاني. ١٣٥، ٢١٢، ٢٤٤، ٢٤٥.

## (الكاف)

- الكسرة التقديرية. ٢٢٤.

## (اللام)

- اللّيف (مقرون- مفروق). ٢٦٤.  
- لين (حروف اللين). ١٥٤، ١٩٧.

## (الميم)

- الماضي. ٧٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١١٦،  
١١٩، ١٢١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧،  
١٤٨، ١٤٩، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٤، ٢١١، ٢١٢،  
٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٦.
- مؤكّد. ١٣٢، ١٥٣.
- المؤنث. ١١٦، ١١٨، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ١٣٩، ١٦٦، ١٦٧، ٢١٠، ٢١٢،  
٢١٥، ٢٦٥.
- المبالغة. ٦٧، ٨٦، ٨٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٦٢، ١٦٦.
- المبني للفاعل. ٨٩، ١٢١، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٤، ١٧٢، ٢٣٩.
- المبني للمفعول. ١٢١، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٧١، ١٨١، ٢١٢،  
٢١٣، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٤٨.
- المتقاربان. ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩.
- المثال. ٢٢١، ٢٢٢، ٢٥٠، ٢٦٤.
- المثل (المثلاثان). ١٥٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٣.
- المجرّد. ٧٠، ١٣٦.
- المخرج. ٧٢، ٧٤، ١١٥، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٦٨، ١٧٨،  
١٧٩، ١٩١، ٢١٨، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣.
- مدغم - مدغم فيه. ١٢٣، ١٥٥، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٥٨.
- المذكر. ١١٩، ١٢١، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٦٦، ١٦٧، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٣٩.

- المزيد. ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١٩٤، ٢٠٠، ٢٠١.
- المشاركة. ٩٩، ١٠٠.
- المشتقّ - المشتقات. ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ١٤٣، ٢٠٦.
- مصحّح. ٢٤٣.
- المصدر. ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ١٢١، ١٤٣، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٤، ٢٠١، ٢١٤، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٧.
- المصدر الميمي. ٧٧، ٨١، ١٢١، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ٢١١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٥.
- المضارع. ٧٧، ٧٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١١١، ١٢١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٦٤.
- المضارع. ٨٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٥٠.
- مطاوع - المطاوعة. ٧٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥.
- معلّ. ٨٨، ١٣٠، ١٧٣، ٢٢٣، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٢.
- المفرد. ٩٨، ١١٩، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢، ١٤٢، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤٧، ٢٣٣.

- ملحق - ملحق به. ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ٢٣٥.

- المهموز. ١٧٧، ١٩٦، ٢١٦، ٢١٧، ٢٥٠.

### (التّون)

- النّاقص. ٢٥٠، ٢٦٤.

- النّسب. ٢٢٦، ٢٥٥.

- نقل. ٨٩، ٩٤، ٩٥، ١٠٥، ١١٢، ١١٣، ١٤٧، ١٦٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣.

١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٥،

٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٣،

٢٢٦، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨،

٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣.

- النّهي. ١٥١، ١٥٥.

- نون التّوكيد. ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٨٨، ٢٠٨، ٢٤٠.

### (الهاء)

- الهمز. ١٠٣.

- همزة قطع. ١٢٣، ١٤٨، ١٩٥، ٢٢٠.

- همزة وصل. ٩٨، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦.

١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨،

١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٦٤.

- الهمس. ١٧٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣.

(الواو)

- وزان - وزن. ٨٥، ٨٦، ١٠٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٦، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢،  
١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٧،  
٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤.
- الوصل. ١٥٣، ١٥٤، ١٩٩.
- الوقف. ١٢٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٦، ١٦١، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٩،  
٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٤.

## ١٠ فهرس الأعلام

- آدم (عليه السّلام) ١١٦.
- الأخفش ١٣١، ٢٤٦، ٢٤٧.
- أبو الأسود الدّؤلى ٢٢٦.
- الأعمش ٢٠٢.
- البصريّون ٧٦، ٨٠، ٨٧، ١٢٥، ١٥٠، ١٩٦، ٢٠٤.
- البغداديّون ١٩٠.
- ثعلب ١٨٨.
- الجاربرديّ ١٠٠.
- جار الله (الزمخشريّ) ٨٦، ١٧٩، ١٨٠، ٢٥٦.
- ابن الحاجب ٢٠٤، ٢٥٦.
- الحجازيون ١٨٨، ١٩٠.
- حمزة ٢٠٢.
- أبو حنيفة ٢٠٦.
- حوّاء (عليها السّلام) ١١٦.
- خلف ٢٠٢.
- الخليل ٩٨، ١٤٧، ٢٠٣، ٢٠٦.
- ابن زيد ٢٤٠.
- سعيد قدّورة ٩٣.
- السّمّاك ٢٢٤.
- سيبويه ٨٢، ٨٦، ٩٩، ١٤١، ١٧٤، ١٨٥، ٢٠٥، ٢٢٣، ٢٤٦.
- السيّد ٧٣.
- السّيرافيّ ٢٢٦.
- الصّرفيّون ١٩٦.

- عاصم ٢٠٢.
- ابن عامر ٢٠٢.
- العرب ٧٠، ١٤٠، ١٤١، ١٨٣، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٤٨، ٢٥٨.
- ابن عصفور ١٨٥.
- أبو عمرو ٢٠٣.
- الفارسيّ (أبو علي) ٢٠١، ٢٤٢.
- أبو الفتح (ابن جني) ١٨٤، ١٨٨.
- قالون ١٢٣.
- القرّاء ١٢٣.
- الكسائيّ ١٨٨، ٢٠٢.
- الكوفيّون ٧٨، ٨٠، ٨٧، ١١٤، ١٢٢، ١٢٥، ١٤١، ١٥٠، ١٥٤، ١٨٧، ١٩٦، ٢٠٤.
- اللّقانيّ ٧٤.
- المازنيّ ١٤٤.
- أبو مالك الغفاريّ ٢٢٥.
- المبرّد ٢٤٣.
- المراديّ ٦٨، ١٩٢، ٢٤٢، ٢٦٣.
- المشاركة ١٩٨، ٢١٩.
- المغاربة ٢٢٠.
- نافع ١٨٦.
- النحويّون ١٧٦.
- يونس ١٥٤.



## ١١. فهرس القبائل والأماكن

١٨١	- بنو أسد
٢٠٠	- البصرة
١٨٥	- تميم
١٢٢	- ثمود
١٨٥	- الحجاز
٢٠٠	- الحوآب
٢٢٦، ١٥٦	- دئل
٢٥٦	- زطّ
١٨٩	- بنو عبد القيس
١٨٨	- بنو عقيل
٢٥٦	- الهند
١٣٩	- ورنتل

## ١٢. فهرس مختارات صاحب المخطوط

### مبحث الاشتقاق

- لا مانع من أن يقال [ في وَعَدٌ ] بفتح الواو حذفت مفتوحة ٦٩
- إنما سمي [ الاشتقاق الصغير ] صغيرا لتضييقه بالقيود؛ كقيد الترتيب، وقيد الموافقة

في المعنى. هذا ما ظهر لي في تحقيق المقام ٧١

- قد يقال: ليس "جَبَذَ" مشتقا من "الجَبَذَ" لوروده، وهو التحقيق ٧١
- لو لم يرد [ الجَبَذَ ] لقلنا بأنه [ أي جَبَذَ ] مشتق منه لوروده بالقوة ٧٢
- قلت: وخرج أيضا "ضَرَبَ" و "الضَرْبُ" [ أي لم يشتق "ضَرَبَ" من "الضَرْبُ" ]

لعدم مناسبة المعنى ٧٢

- توهم [ البعض ] أن المراد بمناسبة المعنى في الصغير مشابهته في شيء، وليس كذلك، بل المراد الموافقة في أصل المعنى ٧٣

### باب المصدر

- المصدر الميمي قيل أصل برأسه، وهو الراجح عندي ٧٧
- التحقيق أن تسميته [ أي المصدر ] مصدرا لكونه محلا صدر عنه الفعل وغيره ٨١

### فصل أبنية مصادر الأفعال

- مَفْعَلَةٌ كَمَرَضَاةٍ أصله: "مَرَضِيَّةٌ" بل "مَرَضَوَةٌ" ٨٥

- قال الكوفيون [ في تَفَعَّل ] مصدر الرباعي بالتشديد للمبالغة ،

وهو الراجع عندي ٨٧

- [ فَعَّلَ ] إذا كانت لامه همزة قيل [ مصدره ] " التَّفَعَّلَة "

وهو الصحيح ٨٧.

- قيل: [ فِعْلَال ] مقيس مطلقا. ولم يسمع " دَحْرَاج " وعليه فلا

يستعمل إلا على قول من أجاز القياس مع ورود السماع؛

فإن المسموع عند البعض " دَحْرَجَة " فقط. لكن هذا القول ضعيف ٨٨

### فصل أبنية الأفعال

- الألف ليس حرف حلق ، وهو الصحيح ٩٢

- لا نَسَلَمَ أَنَّ ضمة الكاف [ في كُذِّت ] نقلت من الواو ، بل الواو

مفتوحة. وإنما ضمت الكاف دلالة عليها بعد قلبها ألفا وحذفه . ٩٥

- لا نَسَلَمَ أَنَّ " يكاد " مضارع لـ " كَادَ " بل مضارع لـ " كَادَ "

من لفة كسر عينها ٩٦

- ليس " فَضِّلَ يَفْضُلُ " شاذًا ، بل من التداخل

- عندي أَنَّ " يَحْسِب " مضارع " حَسَبَ " ٩٦

- " فَعَّلَ " الزائد فيه حرف واحد وسطا ، وهو العين الثانية عند

الأكثر ، وهو الصحيح عندي . ٩٨

- قال الجاربردي: " الفرق أَنَّ البادىء في ( فَاعَلَ ) معلوم دون

( تَفَاعَلَ ) وأقول :

ليس الأمر كذلك ، بل الفرق أَنَّ ( تَفَاعَلَ ) معناه أَنَّ الفعل وقع من كل

منهما على الآخر ، و ( فَاعَلَ ) معناه . ١٠٠

- ابْهَرَ الْقَمَرَ " إذا قوي ضوءه . و سهّله أَنْ الضوء كلون [ لمجيئه على  
" افْعَلْ " الدالّ على لون أو عيب ] ، بل هو لون- فيما يظهر لي - ١٠٢

### فصل الماضي

- قيل : الميم في "هما" زائدة. ويبحث فيه بأن الصحيح أنها  
فيه بدل من الواو ١٢٠

- زعم بعضهم أَنَّ النون الأخيرة [ في " ضَرَبْتَنَ " ] اسم ،  
ولا وجه له لأنّ الاسم هو التاء وهي الفاعل. ١٢٣  
- المضاف إليه مجرور بالمضاف - على الصحيح - لا

بحرف محذوف ولا بالإضافة ١٢٩

- الضمير المستتر متصل - على الصحيح - لامتناع استتار

المنفصل لانفصاله عن العامل ١٣١

- ليس ألف "ضَارِبَان" وواو "ضَارِبُونَ" فاعلا لتغيرهما جرا ونصبا ١٣٣

- تاء التانيث في الماضي حرف ، ولو كانت اسما و فاعلا - كما قال  
بعض - للزم عند مجيء الظاهر إما حذف الفاعل ، وإما تكرره بلا تبعية ،  
وكلاهما باطل ١٣٣

### فصل المضارع

- تقلب [ الواو المبتدأ بها ] همزة أقول : ليست واجبة الإبدال

في شيء من ذلك ١٣٨

- إن قيل : الخماسي والسداسي أقلّ من الرباعي ، قلنا : لا نسلم  
أنهما أقلّ من الرباعي - كما هو ظاهر - وعلى التسليم أنّ الفتح فيهما  
تخفيف لكثرة حروفهما ١٣٩

## فصل الأمر

- الحروف التي تزداد حروف " سألتُمونيها " ، وهذا أولى من

جمع المازني لها هي هَوِيْتُ السَّمَانَ " ١٤٤

- نقول : الأصل عدم الضرورة ١٤٩

## فصل اسم الفاعل

- سَمِيَتْ صيغة اسم الفاعل من الثلاثي أو غيره " اسم فاعل "

نظرا إلى أنها اسم من فَعَلَ الفعل وليس كما زعم بعض أنها

سميت بذلك تغليباً لصيغة اسم الفاعل الثلاثي لكثرة ١٥٩

## فصل الصفة المشبهة

- " أَفْعَل " يختص بفَعَلَ المكسور العين. وأمّا " أَحَمَق " فمن " حَمَق " وذلك شاذ أو

من المكسورات العين، لأنّ فيهنّ لغتين،

وهو أولى ولا يخفى أنّ عدم الشذوذ أولى ١٦٣

فصل صيغة " فَعِيل " بمعنى فاعل و بمعنى مفعول

- لا أسلم قلة " فَعَّالَة " و " مَفْعَال " . ١٦٧

## فصل اسم المفعول

- ليست التسمية باسم مفعول لكثرة اسم المفعول الثلاثي - كما قيل - بل لأنه

اسم لمن وقع عليه الفعل ١٧١

## اسما المكان والزمان والمصدر الميمي

- فتحت العين [ في " مَرَمَى " ] للتخفيف لا لما قيل من أنّه لو كسرت لتوالت

كسرات. ١٧٣

### فصل اسم الآلة

- قال سيبويه : ليس [ " مُسْعَط ، و مُنْخَل ، و مُدْهَن " ، وما شابهها ] بأسماء آلات ، وهو الصحيح إلا في " المنْخَل " ١٧٤

### باب المضاعف

- عندي تجوز تسمية المضاعف الذي ليس فيه حرف علة صحيحا ١٧٧  
- إذا كان الإدغام من كلمتين لم يصح أن يقال في إحداهما أنها مضاعفة إلا مجازا. وصح أن يقال في ذلك الحرف أنه مضاعف ١٧٩  
- قيل [ في الإدغام هو ] إسكان الأول و إدراجه في الثاني ولا إشكال فيه خلافا لمن توهمه ، بل هو أوفق من قول جار الله للإدغام اللغوي: وهو الإدخال ١٧٩

- لو سَكَنَ التاء الأول [ من " تَتَبَاعَدُ " ] لِدَغَمَ لجاءت همزة .  
الوصل. قيل: فيلتبسان بالماضي في الكتابة قلت: وذلك الالتباس بعيد، إذا لا وجه لماض يكون كذلك ١٨٢

- زعم بعض عن الحجازيين وغيرهم من العرب أنهم يدغمون إذا اتصل [ بالفعل المضاعف ] واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو نون التوكيد، لأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات، وليس تحريكه

بعارض. وليس ذلك بشيء، بل تحريكه عارض والفق جائز ١٨٨  
- لو قلبت [ الواو في " اَوْتَصَلَ " ] ياء لسكونها بعد كسرة قيل يلزم توالي الكسرات وليس بشيء ١٨٩

- لا يقال: لا تقلب الياء التحتية فوقية [ في نحو: " اِيتَّصَلَ " ]  
لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة، لأننا نقول: يجوز ذلك هنا للفرق بين المنقلبة عن الواو، والمنقلبة عن الهمزة ١٨٩

- أصل [إِخْصَام] "إِخْتِصَام" ثم "إِخْصَام" ثم وقع الإدغام

وإن قلت: لم أبدلت التاء في ذلك كحرف بعدها ولم يعكس؟

قلت: لأنها زائدة، والحرف بعدها أصل، وجعل غير الأصل تابعا

للأصل أولى- ذكره بعضهم- وهو حسن ١٩٤

- قيل: لضعفها [أي تاء "إِخْتِصَام"] وقوة ما بعدها، لأنه

مجهور وهي مهموسة وهو أيضا حسن مقبول ١٩٤

- لا يتأتى [الإدغام] فيما عينه تاء كـ "قَتَلَ" - كذا قيل - وأقول:

هو تعليل يحتاج إليه غير ما عينه تاء، لأن البحث في علة رد الأول إلى

الثاني وما عينه تاء لا رد فيه، لأن المزيد بعد الفاء تاء أيضا

فهو حسن مقبول على الإطلاق ١٩٤

### باب المهموز

- الهمزة حرف صحيح - على الصحيح - ١٩٦

- [همزة بين بين] عندي متحركة بحركة ضعيفة و به قال البصريون ١٩٦

- ادعى بعضهم أن [الألف المنقلبة عن الهمزة الثانية في "أَثْمَة"]

ليست بمدة، لأنها لم تنقلب عن واو أو ياء. وليس بشيء، بل الألف

مدة مطلقا ٢٠٢

- أصل "يَرَى": "يَرَأَى" قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها بعد فتح

ونقلت فتحة الهمزة إلى الراء، فحذفت الهمزة هذا ما ظهر لي في

تحقيق المقام، لا ما قيل من أنه قلبت الياء ألفا وحذفت حركة

الهمزة، فاجتمع ثلاث سواكن ٢٠٧

- الصحيح عندي [أن الياء في "رَأَى" والألف في "مَرَأَى" الثابتان في

الوقف هما] ياء الأصل وألف الأصل رجعا لزوال مانعهما وهو التنوين ٢١٠

## فصل كتابة الهمزة

- [الهمزة المتحركة في الآخر بعد سكون] قيل: فلا تكتب هذا  
ماقالته المشاركة وتواطئوا عليه، وليس يرشد. والصواب كتبها على  
صورتها المحدثه ٢١٩

### باب المثال

- أقول: لا دليل في [ "دُئِلَ، ورُئِمَ"، كونهما على وزن "فُعِلَ" ولا يكون  
ذلك في الأسماء ] لجواز كونهما منقولين من الماضي المبني للمفعول ٢٢٦

### باب الأجوف

- [ "دِيَار، وسيَّاط" أعلتا ] بقلب الواو ياء تبعاً للإعلال في المفرد بقلبها  
ألفاً وليس ذلك بشيء، بل الإعلال لكونهما بعد كسرة ٢٢٢  
- "قَوِّمَ" [ لم يعمل ] لأنه [ لو فعل ذلك ] بنقل فتح الواو الثانية للأولى وقلبها  
ألفاً لوجب قلب الأولى ألفاً أيضاً لتحركها بعد فتح، فيجتمع إعلالان  
قلت: وليس بشيء، إذ لا وجه لقلب الأولى وقد كان بعد ألف ٢٢٦  
- "الرَّمِي" [ لاتعل ] بنقل الحركة وقلب الياء ألفاً، لأن حركة الياء  
إعرابية. فلا وجه لنقلها على اللزوم، ولا لقلب الياء ألفاً لمجرد فتحها  
الإعرابي المنقول لما قبلها هذا تحقيق المقام، لا ما قيل: لتلا يلزم  
الساكن في آخر المعرب ٢٢٦

### فصل حكم الأجوف قبل الإسناد وبعده

- يستوي الأمر، والماضي المبني للفاعل، والمبني للمفعول من باب "بَاعَ"  
للإناث الفرق في ذلك تقديري، أو غفل الواضع عن الفرق إن قلنا أنه  
المخلوق، لكن الصحيح أنه الخالق المنزه عن الغفلة ٢٢٩



### فصل إبدال الواو والياء همزة

- الاختصار على النقط في [اسم فاعل الثلاثي نحو: "قَائِلٌ"] خطأ ٢٤٢
- قال الأكثر: قلبوا عين اسم الفاعل [في مثل: "قَائِلٌ"]
- ألفا لتحركها بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، أو نزل
- الألف منزلة الفتحة. قيل: أو الفتحتين وفي قول الأكثرين تكلف:
- حيث ادَّعُوا أَنَّ الألف كالفتح أو كالفتحين ٢٤٢
- التحقيق أَنَّ الواو والياء في ["قَائِلٌ" و "بَائِعٌ"] قلبتا همزة من
- أول الأمر لثقل الكسرة عليها ٢٤٣
- تبقى ضمة الأول من ["قُسِيَّ"] على حالها، أو تبدل بكسرة تبعاً
- لئلا يلزم الانتقال من ضم لكسر في الاسم وهو أولى ٢٤٤

### باب الناقص

- أصل "رَمَوْا" و "دَعَوْا": "رَمَاوَا" و "دَعَاوَا" وهذا أولى من أن يقال
- الأصل: "رَمِيُوا" و "دَعَوُوا" ٢٥١
- أصل "رَمَتْ": "رَمَاتٌ" وهذا أولى من أن يقال: أصل "رَمَتْ": "رَمَيْتَ" ٢٥١

### فصل الإبدال

- خرج [بقوله] "لغير إدغام" جعل حرف مكان آخر للإدغام (كَادَّكَرَ)
- أصله (ادَّتَكَرَ) جعل الدال مكان التاء وأدغمت فيها الدال. وتسمية ذلك
- إبدالاً تجوّز - كذا قالوا - والصحيح عندي أنه حقيقة، فيسقط من الحد
- قولهم: "لغير إدغام" ٢٥٥
- بناء على التحقيق [الهمزة في] "قَائِلٌ" و "بَائِعٌ" و "كِسَاءٌ" مبدلة
- عن واو وياء بواسطة الإبدال ألفا ٢٥٧

- قيل: ومن قال: ليس السين من حروف الإبدال يمنع كون "اسْتَخَذَ"

في الأصل "اتَّخَذَ"، وليس بشيء ٢٥٨

- "اِئْتَصَلَتْ" [أصلها] "اِتَّصَلَتْ" [أبدلت التاء الأولى ياء]. قلت: بل هذه

الياء بدل من الواو، وبقيت غير مقلوبة تاء على قلة ٢٦١

### ١٣. فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - عين  
مليلة - الجزائر.

#### المخطوطات :

١. آراء الشيخ محمد بن يوسف أطفيش العقديّة، لمصطفى بن الناصر وينتن.  
رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، معهد الدعوة  
وأصول الدين، قسم العقيدة - قسنطينة. (١٩٩٥م - ١٩٩٦م) .

٢. حواشي على مواضع من شرح تصريف العزّي، لناصر الدين اللّقاني. رقم  
(خ-م-٣٣) ، بني يزقن - غرداية، مكتبة آل فضل.

٣. شرح الأرجوزة المسماة بالدّرر اللّوامع الموضوعة في أصل حرف نافع، لمحمد  
بن الشيخ أبي مدين شعيب بن عبد الواحد المجّاجي. ضمن مجموع رقم  
(٤٣)، بني يزقن - غرداية: مكتبة القطب.

٤. شرح السّلم المرونق في علم المنطق، للشيخ سعيد قدّورة بن إبراهيم. ضمن  
مجموع رقم (٦٨) ، بني يزقن - غرداية، مكتبة القطب .

٥. الشيخ محمد بن يوسف أطفيش ومذهبه في تفسير القرآن الكريم بالمقارنة  
إلى تفسير أهل السّنة، ليحي صالح بوتردين. رسالة ماجستير. قسم اللغة  
العربيّة، كليّة الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة. (١٩٨٩م) .

٦. مجموع قصائد القطب، لامحمد بن يوسف أطفيش. (دون رقم) ، بني يزقن  
- غرداية: مكتبة الاستقامة.

٧. محمد بن يوسف أطفيش ومنهجيّته في تفسيره ” التّيسير ” ، لمحمد عكّي  
علواني. رسالة ماجستير. المعهد الوطني العالي لأصول الدّين - جامعة  
الجزائر. (١٩٩٠م - ١٩٩١م) .

٨. المسائل التحقيقية في بيان التحفة الآجرومية، لامحمد بن يوسف أطفيش.  
رقم (أ-٥) بيني يزقن - غرداية : مكتبة القطب .

٩. ملحق السير، لأبي اليقظان إبراهيم. (دون رقم)، نسخة مصورة. بني يزقن  
- غرداية، مكتبة الشيخ ابصير محمد .

#### المطبوعات :

١. الإباضية في الجزائر، لعلي يحي معمر، تصحيح: أحمد عمر أوبكة. المطبعة  
العربية - غرداية. (١٩٨٥م).

٢. ابن عصفور والتصريف، لفخر الدين قباوة. ط٢، دار الآفاق الجديدة -  
بيروت. (١٩٨١م).

٣. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي. ط١، مكتبة النهضة -  
بغداد. (١٩٦٥م).

٤. أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، لأبي راس عبد الله بن محمد الكامل. مطبعة  
الشهاب - قسنطينة. (١٩٦٦م).

٥. الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي. دار الفكر للطباعة والنشر  
والتوزيع - بيروت. (١٣٦٨هـ).

٦. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي  
الدين عبد الحميد. ط٤، مطبعة السعادة - مصر. (١٩٦٣م).

٧. إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: محمد علي عبد الكريم الرويني.  
دار الشهاب - باتنة.

٨. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، مراجعة: فايز ترحيني.  
ط١، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان. (١٩٨٤م).

٩. الاشتقاق ودوره في نمو اللغة، لفرحات عيّاش. ديوان المطبوعات الجامعية  
الجزائر. (١٩٩٥م).

١٠. إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط٢، دار المعارف - مصر. (١٩٥٦م).
١١. الأصوات اللغوية، لإبراهيم أنيس. ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة. (١٩٧٩م).
١٢. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت. (١٩٨٥م).
١٣. إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان. مطبعة زيد بن ثابت - دمشق. (١٩٧٧م).
١٤. إعراب القرآن، المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري. مطبعة الأميرية - مصر. (١٩٦٤م).
١٥. الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، لخير الدين الزركلي. ط٥، دار العلم للملايين - بيروت - لبنان. (١٩٨٠م).
١٦. أعلام الإصلاح في الجزائر من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٧٥، لمحمد علي دبوز. ط١، مطبعة البعث - قسنطينة - الجزائر. (١٩٧٦م).
١٧. فعال الأمر التي تبقى على حرف واحد، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق ودراسة: مختار بوعناني. ط١، مطبعة فبريم، وهران. (١٩٩٦م).
١٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري. المكتبة العصرية - صيدا - بيروت. (١٩٩٣م).
١٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري. مطبعة المكتبة العصرية - بيروت.
٢٠. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك. مطبعة دار العروبة - القاهرة. (١٩٥٩م).

٢١. البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي. ط٢، دار الكتب الإسلامي، القاهرة. (١٩٩٢م).

٢٢. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، مطبعة الحلبي. (١٩٦٥م).

٢٣. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمجد الدين محمد الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق. (١٩٧٢م).

٢٤. تاريخ الأدب الجزائري، لمحمد الطمار. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٢٥. تاريخ بني ميزاب (دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية) ليوسف بن بكير الحاج سعيد. المطبعة العربية، غرداية. (١٩٩٢م).

٢٦. تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري، لأبي القاسم سعد الله. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر. (١٩٨١م).

٢٧. تاريخ الجزائر الثقافي من ١٨٣٠م إلى ١٩٥٤م، لأبي القاسم سعد الله. ط١، دار الغرب الإسلامي. (١٩٩٨م).

٢٨. تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) لأبي القاسم سعد الله. معهد البحوث والدراسات العربية. (١٩٧٠م).

٢٩. تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي. ط٦، دار الثقافة بيروت لبنان.

٣٠. تاريخ الجزائر العام، لعبد الرحمن الجيلالي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. (١٩٨٢م).

٣١. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان (١٩٨٦م).

٣٢. تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، لمحمد بن محمد الجزري، تحقيق : عبد الفتاح القاضي، ومحمد الصادق قمحاوي. ط١، دار الوعي - حلب. (١٩٧٢م).
٣٣. تراثا بين ماض وحاضر، لعائشة عبد الرحمن. ط٢، دار المعارف- القاهرة. (١٩٩١م).
٣٤. صريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن، لمحمد سالم محيسين. ط١، دار الكتاب العربي - بيروت. (١٩٨٧م).
٣٥. لتصريف موضوعاته ومؤلفاته، لمختار بوعناني. ط١ (١٩٩٦م).
٣٦. تطوّر النثر الجزائري الحديث، لعبد الله الرّكبي. ط٢، المؤسسة الوطنية للكتاب. (١٩٨٣م).
٣٧. التعريفات، لعلّي بن محمد الشريف الجرجاني. مكتبة لبنان - بيروت (١٩٨٥م).
٣٨. تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم محمد الحفناوي، تحقيق : محمد أبو الأجفان وعثمان بطّيح. ط١، مؤسسة الرسالة - بيروت (١٩٨٢م).
٣٩. تفسير ابن كثير، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير. ط٢، دار الأندلس. (١٩٨١م).
٤٠. التفسير الكبير، لفخر الدين الرازي. المطبعة البهية المصرية.
٤١. تفسير المراغي، لأحمد مصطفى المراغي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٢. تقريب الوصول إلى علم الأصول، لأبي القاسم محمد الفرناطي المالكي، تحقيق ودراسة : محمد علي فركوس. ط١، دار التراث الإسلامي - الجزائر. (١٩٩٠م).

٤٣. التَّكْملة، لأبي علي بن أحمد الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر. (١٩٨٤م).

٤٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط١، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة. (١٩٧٦م).

٤٥. تيسير التفسير للقرآن الكريم، لأمحمد بن يوسف أطفيش، وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان. (١٩٨٦م).

٤٦. تيسير التفسير للقرآن الكريم لأمحمد بن يوسف أطفيش، تحقيق: إبراهيم بن محمد طلاي. المطبعة العربية - غرداية. (ج١: ١٩٩٦م)، (ج٢: ١٩٩٧م)، (ج٣، ٤، ٥: ١٩٩٨م)، (ج٦: ١٩٩٩م).

٤٧. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو بن سعيد الداني، تصحيح: أوتويرتزل. مطبعة الدولة - إستانبول. (١٩٣٠م).

٤٨. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري. دار الفكر - بيروت - لبنان. (١٩٨٨م).

٤٩. الجزائر بين الماضي والحاضر، لأندري برينان وآخرين، ترجمة: اسطنبولي رابع ومنصف عاشور. ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر. (١٩٨٤م).

٥٠. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط١، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان. (١٩٩٢م).

٥١. جواب أهل زوارة (ط.ح)، لأمحمد بن يوسف أطفيش. (١٣٢٥هـ).

٥٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية (ومعه شرح الشواهد للعيني)، لمحمد علي الصبان. مطبعة البابي الحلبي، مصر.



٥٣. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار. ط٢، مطبعة دار الهدى - بيروت - لبنان.

٥٤. دائرة معارف القرن العشرين، لمحمد فريد وجدي. ط٢، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان. (١٩٧١م).

٥٥. الدر الثمين في معجزات سيد المرسلين (ومعه القلائد الدرّية في مدح خير البرية). المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي. (١٩٧٣م).

٥٦. الدّعاية إلى سبيل المؤمنين، لأبي إسحاق إبراهيم أطفيش. المطبعة السلفيّة. (١٩٢٣م).

٥٧. ديوان أبي اليقظان، تقديم: محمد ناصر. ط٢، جمعية التراث - العطف - غرداية. (١٩٨٩م).

٥٨. الذهب الخالص المنوّه بالعلم القالص، لامحمد بن يوسف أطفيش، تعليق: أبي إسحاق إبراهيم أطفيش. ط٢، مطبعة البعث - قسنطينة - الجزائر. (١٩٨٠م).

٥٩. رسالة "إن لم تعرف الإباضية يا عقبي يا جزائري"، لامحمد بن يوسف أطفيش.

٦٠. الرسالة الشافعية في بعض التواريخ (ط.ح)، لامحمد بن يوسف أطفيش. الجزائر. (١٢٩٩هـ).

٦١. الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، لمحمد الطمار. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر. (١٩٨٣م).

٦٢. سليمان الباروني باشا في أطوار حياته، لأبي اليقظان الحاج إبراهيم. المطبعة العربية - الجزائر. (١٩٥٦م).

٦٣. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف. مطبعة دار الكتاب العربي - بيروت.

٦٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٦٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق : الفاخوري. ط١، دار الجيل - بيروت.
٦٦. شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق : عبد الرحمن السيد. مكتبة الأنجلو المصرية.
٦٧. شرح التصريف العزّي، لسعد الدين التفتازاني. مطبعة دار إحياء الكتب العربية مصر. (١٣٤٧هـ).
٦٨. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد الاسترابادي، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. (١٩٨٢م).
٦٩. شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي. ط٢، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. (١٩٧٩م).
٧٠. شرح لامية الأفعال (الكبير)، لبحرق اليمني. دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر.
٧١. شرح لامية الأفعال، لمحمد بن يوسف أطفيش. وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان. (١٩٨٦م).
٧٢. شرح مراح الأرواح في فنّ الصّرف، لأحمد المعروف بديكوز، وابن كمال باشا. مطبعة البابي الحلبي وأولاده - مصر. (١٣٤٦هـ).
٧٣. شرح المفصل، لابن يعيش موفق الدين بن عليّ. إدارة الطباعة المنيرية. مصر.
٧٤. شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش موفق الدين بن علي. تحقيق : فخر الدين قباوة. ط١، مطبعة المكتبة العربية حلب. (١٩٧٣م).

٧٥. الشَّعر الدِّيني الجزائري الحديث، لعبد الله ركيبي. ط١، الشركة الوطنيَّة للنَّشر والتَّوزيع، الجزائر. (١٩٨١م).
٧٦. الشَّيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتَّربية في الجزائر، لتركى رابع. ط٢، الشركة الوطنيَّة للنَّشر والتَّوزيع. الجزائر. (١٩٨١م).
٧٧. الصَّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة ومساثلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين أحمد بن فارس الرَّاзи، تحقيق : عمر فاروق الطَّبَّاع. ط١، مكتبة المعارف بيروت - لبنان. (١٩٩٣م).
٧٨. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأبي العباس أحمد بن عليِّ القلقشندي. نسخة مصوَّرة عن الطَّبعة الأميريَّة.
٧٩. صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمَّد البخاري. دار الفكر للطَّباعة والنَّشر والتَّوزيع. (١٩٨١م).
٨٠. ضرائر الشَّعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : السيِّد إبراهيم محمَّد. ط٢، دار الأندلس للطَّباعة والنَّشر والتَّوزيع - بيروت - لبنان. (١٩٨٢م).
٨١. العقود الفضيَّة في أصول الإباضيَّة، لعبد الله سالم بن حمد الحارثي العماني. دار اليقظة العربيَّة للتَّأليف والتَّرجمة والنَّشر - سوريا ولبنان.
٨٢. العلم الخفَّاق من علم الاشتقاق، للسيِّد محمَّد صديق خان بهادر. مطبعة الجوائب - القسطنطينيَّة. (١٢٩٦هـ).
٨٣. غاية النِّهاية في طبقات القراء، لشمس الدِّين محمَّد بن الجزري. نشر : ج. برجستراسر، دار الكتب العلميَّة - بيروت. (١٩٨٢م).
٨٤. الفصيح، لأبي العباس ثعلب، تحقيق : صبيح التَّميمي. دار الشَّهاب للطَّباعة والنَّشر - بآنتة.
٨٥. فقه اللُّغة وسرَّ العربيَّة، لأبي منصور إسماعيل الثَّعالبي النِّسابوري. دار الكتب العلميَّة - بيروت - لبنان.

٨٦. الفهرست، لمحمد بن إسحاق النديم، تحقيق : مصطفى الشويمي. الدار التونسية للنشر - تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر. (١٩٨٥م).
٨٧. في صوتيات العربية ، لمحيي الدين رمضان. مكتبة الرسالة الحديثة - عمان.
٨٨. القاموس المحيط، لمحمد الدين محمد الفيروز آبادي. ط١، دار الجيل - بيروت.
٨٩. قطب الأئمة العلامة محمد بن يوسف أطفيش (حياته-آثاره الفكرية-جهاده)، لبكير بن سعيد أعوش. المطبعة العربية - غرداية. (١٩٨٩م).
٩٠. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. مؤسسة المعارف - بيروت.
٩١. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السلام محمد هارون. ط١، دار الجيل - بيروت.
٩٢. كتاب الجزائر، لتوفيق المدني. المطبعة العربية - الجزائر. (١٣٥٠هـ).
٩٣. كتاب الرسم في تعليم الخط، لمحمد بن يوسف أطفيش. المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر. (١٩٨٦م).
٩٤. كتاب الوفيات، لأبي العباس أحمد بن حسن بن قنفذ القسنطيني، تحقيق : عادل نويهض. مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر - بيروت - لبنان.
٩٥. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري. ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت. (١٩٨٣م).
٩٦. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله حاجي خليفة. مكتبة المثني، بغداد.

٩٧. كشف الكرب، لمحمد بن يوسف أطفيش. وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان. (١٩٨٥م).
٩٨. كفاية المبتدئ في التصريف، لمحمد بن بير علي البركلي. تحقيق : أحمد محمد عبد النعيم. ط١، دار الطباعة المحمدية - القاهرة. (١٩٨٩م).
٩٩. لسان العرب، لابن منظور جمال الدين أبو الفضل. دار صادر - بيروت. (١٩٦٨م).
١٠٠. اللهجات في الكتاب " لسيبويه أصواتا وبنية، لصالحة راشد غنيم آل غنيم. ط١، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع - جدة. (١٩٨٥م).
١٠١. ما ذكره الكوفيون من الإدغام، لأبي سعيد السيراقي، تحقيق : صبيح التميمي. دار الشهاب - باتنة - الجزائر.
١٠٢. ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصود وممدود، لأبي الفتح بن جني، تحقيق : عبد الباقي الخزرجي. دار الشهاب، باتنة.
١٠٣. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد الميداني النيسابوري. ط٢، دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان.
١٠٤. مجموعة الشافية من علم الصرف والخط، لأحمد بن الحسن الجاربردي . دار الطباعة المعاصرة. (١٣١٠هـ).
١٠٥. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة. (١٩٦٩م).
١٠٦. مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، لعبد الله شريط ومحمد مبارك الملي. المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر. (١٩٨٥م).
١٠٧. المخصّص، لأبي الحسن علي بن سيّدة الأندلسي. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت.

١٠٨. المدارس الصّرفيّة، لمختار بوعناني. ط١، ديوان المطبوعات الجامعيّة  
وهران. (١٩٩٨م).

١٠٩. مراصد الإطلاّع على الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدّين عبد المؤمن بن عبد  
الحقّ البغدادي، تحقيق : علي محمّد البجاوي. ط١، دار إحياء الكتب  
العربيّة. (١٩٥٤م).

١١٠. المزهّر في علوم اللّغة وأنواعها، لعبد الرّحمان جلال الدّين السيوطي،  
شرح وضبط: محمّد أحمد جاد المولى بك وآخرين. المكتبة العصريّة -  
صيدا - بيروت. (١٩٨٧م).

١١١. معاني الحروف، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرّمانيّ، تحقيق : عبد الفتّاح  
إسماعيل شلبي. دار النّهضة مصر للطّبع والنّشر - القاهرة.

١١٢. معاني القرآن لسعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق : عبد الأمير  
محمّد أمين. ط١، عالم الكتب. (١٩٨٥م).

١١٣. معاني القرآن، لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفراء :

◀ الجزء الأوّل : تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجار. مطبعة دار  
الكتب المصريّة - القاهرة، (١٩٥٥م).

◀ الجزء الثّاني : تحقيق : محمّد علي النّجار. الدّار المصريّة للتّأليف والترجمة  
- القاهرة .

◀ الجزء الثّالث : تحقيق : عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، وعلي النّجدي ناصف.  
الهيئة المصريّة العامّة للكتاب - القاهرة. (١٩٧٣م).

١١٤. معجم أعلام الإباضيّة منذ نشأة المذهب إلى نهاية ق١٤هـ (جزء  
المغرب). إشراف : محمّد صالح ناصر ولجنة من الأساتذة. جمعيّة التّراث  
- القرارة : (١٩٩٥م).

١١٥. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، لعادل نويهض. ط١، مؤسّسة نويهض الثقافيّة للتأليف والترجمة والنشر - بيروت - لبنان. (١٩٨٣م).
١١٦. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت. مكتبة خيّاط - بيروت - لبنان.
١١٧. معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون . ط١، مؤسّسة الخانجي- القاهرة. ( ١٩٧٢م ).
١١٨. معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة ،لعمر رضا كحالة . ط٢، دار العلم للملايين- بيروت.( ١٩٦٨م ).
١١٩. معجم القراءات القرآنيّة،لعبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر. ط١، جامعة الكويت. ( ١٩٨٤م ).
١٢٠. معجم المفسّرين من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، لعادل نويهض. ط١، مؤسّسة نويهض الثقافيّة للتأليف والترجمة والنشر. ( ١٩٨٣م ).
١٢١. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، لمجموعة من المستشرقين. مكتبة بريل - ليدن. ( ١٩٣٦م ).
١٢٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، لمحمّد فؤاد عبد الباقي. دار المعارف - القاهرة. ( ١٩٤٥م ).
١٢٣. المعجم الوسيط، لأحمد حسن الزيّات وآخرين. ط٢، دار الدّعوة - استانبول - تركيا. ( ١٩٨٩م ).
١٢٤. المغني في تصريف الأفعال، لمحمّد عبد الخالق عزيمة. دار الحديث.
١٢٥. المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمود الزّمخشري. دار الجيل - بيروت.

١٢٦. المقالة الصّحفيّة الجزائريّة (نشأتها-تطوّرها-أعلامها من ١٩٠٢م إلى ١٩٢١م)، لمحمّد ناصر. الشركة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع - الجزائر. (١٩٧٨م).
١٢٧. مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق : عبد السّلام محمّد هارون. دار الجيل - بيروت.
١٢٨. المقتضب، لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، تحقيق : محمّد عبد الخالق عزيمة. دار التّحرير للطّبع والنّشر - القاهرة. (١٣٨٥هـ).
١٢٩. الممتع في التّصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق : فخر الدّين قباوة. ط١، المكتبة العربيّة - حلب. (١٩٧٠م).
١٣٠. المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ، تحقيق : إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط١، مطبعة البابي الحلبي - مصر. (١٩٥٤م).
١٣١. منظومة في ما ورد من الأفعال بالواو والياء، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق ودراسة : مختار بوعناني.
١٣٢. موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلاميّة (المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون)، لمحمّد علي بن علي التّهانوي المولوي. شركة خياط للكتب والنّشر - بيروت - لبنان.
١٣٣. نبذة من حياة الميزابيين الدّينيّة والسّياسيّة والعلميّة من سنة ١٥٠٥م إلى ١٩٦٢م، لحمّو محمّد عيسى النّوري. دار الكروان - باريس. (١٩٨٤م).
١٣٤. النّجوم الطّوالع على الدّرر اللّوامع في أصل مقرّ الإمام نافع، لإبراهيم المارغني. ط٢، المطبعة التّونسيّة. (١٣٥٤هـ).
١٣٥. نزهة الطّرف في علم الصّرف، لأحمد بن محمّد الميداني، تحقيق : محمّد عبد المقصود درويش. ط١، دار الطّباعة الحديثة - مصر. (١٩٨٢م).



١٣٦. النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: محمّد أحمد دهمان. ط١، دمشق (١٣٤٥هـ).
١٣٧. نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، لمحمّد علي دبّوز. ط١، المطبعة التعاونيّة. (١٩٦٥م).
١٣٨. هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، لإسماعيل باشا البغدادي. وكالة المعارف - استانبول. (١٩٥١م).
١٣٩. همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة، لجلال الدّين السيوطي، تصحيح : محمّد بدر الدّين النّفساني. ط١، مكتبة الكليّات الأزهرية - القاهرة. (١٣٢٧هـ).
١٤٠. هميان الزّاد إلى دار الميعاد (ط.ح) ، لمحمّد بن يوسف أطفيش. المطبعة السّلطانيّة - زنجبار. (١٣١٠هـ).
١٤١. هميان الزّاد إلى دار الميعاد، لمحمّد بن يوسف أطفيش. وزارة التّراث القومي والثقافة - سلطنة عمان. (١٩٨٠م).
١٤٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العباس شمس الدّين أحمد بن خلّكان، تحقيق : إحسان عبّاس. دار الثقافة - بيروت - لبنان.

## المقالات والمحاضرات :

١. أخبار التراث العربي، ع ٣٧ - مج ٤ - معهد المخطوطات العربية - مايو - (١٩٨٨م).
٢. "جوانب من تاريخ قسنطينة السياسي والحضاري" لعبد العزيز فيلاي. محاضرات ملتقى الفكر الإسلامي السابع عشر - ج ٤ - قسنطينة - (١٩٨٣م).
٣. "القول الشافعي بشرح القواعد الكافية - منهجه ومحتواه"، لمختار بوعناني. مجلة دراسات جزائرية - ع ١٤ - جوان. (١٩٩٧م).
٤. "المجابهات الثقافية في الجزائر المستعمرة من ١٨٣٠م إلى ١٨٨٠م"، لإيفون تورين، تقديم: بوعمران الشيخ. مجلة الأصالة - ع ٦٤ - الجزائر - جانفي - (١٩٧٢م).
٥. "مدينة الجزائر: تاريخها وحياتها الثقافية"، لرابح بونار. مجلة الأصالة - ع ٨٤ - الجزائر - جوان - (١٩٧٢م).
٦. "المصطلح الصربي عند رواد المدرسة الصربية"، لمختار بوعناني. محاضرة أقيمت في ملتقى "المصطلح العلمي في التراث الإسلامي". مجلة المعهد العالي للحضارة الإسلامية - ع ٢٤ - وهران - أفريل - (١٩٩٦م).
٧. "مكتبة الشيخ أطفيش زخر الماضي وزاد المستقبل"، لعلي غرزولي. مقال بجريدة العقيدة، ٢٨ مارس (١٩٩١م).
٨. "النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر للهجرة"، لسعد الدين بن أبي شنب. مجلة كلية الآداب - ع ١٤ - جامعة الجزائر - (١٩٦٤م).

## ١٤. فهرس الموضوعات

### كشّاف الرّموز المستعملة أ

٣	مقدمة البحث
٤	المقدّمة ب-و

### القسم الأوّل : التحقيق

١٣	أوّلاً : مقدّمة التحقيق
١٤	- تمهيد (عصر المؤلّف
٢٩	- حياة المؤلّف
٢٩	اسمه ونسبه
٣٠	ولادته ونشأته
٣٢	شيوخه
٣٣	تلاميذه
٣٥	تنقلاته
٣٦	مكانته العلمية
٣٨	شعره
٣٩	مؤلفاته
٤٦	وفاته
٤٦	تحقيق عنوان المخطوط
٤٧	توثيق نسبة المخطوط إلى صاحبه
٤٧	الباعث على تأليف (الكافي في التصريف)
٤٨	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
٥١	صور من المخطوطات

٦٥	ثانياً : النَّصُّ المحقَّق
٦٦	خطبة الكتاب
٦٧	- المقدمة
٧٦	الباب الأول : المصدر
٨٢	أدلة البصريين والكوفيين على الأصل في الاشتقاق
٨٢	الفصل الأول : أبنية مصادر الأفعال
٨٢	مصادر الثلاثي
٨٧	مصادر الرباعي
٨٩	مصادر الخماسي
٩٠	الفصل الثاني : أبنية الأفعال
٩٠	أبنية الثلاثي
٩٧	أبنية مزيد الثلاثي
١٠٤	أبنية الرباعي المجرد
١٠٥	أبنية مزيد الرباعي
١٠٦	أبنية الملحق بالرباعي المجرد
١٠٧	أبنية الملحق بتفعّل
١٠٨	أبنية الملحق بافعلّل
١١٠	الفصل الثالث : الفعل الماضي
١١٠	علّة بنائه
١١١	إسناده إلى الضّمائر
١٣٤	الفصل الرابع : الفعل المضارع

١٣٤	علاماته
١٣٤	علة التسمية
١٣٦	الزيادة فيه
١٣٦	حروف المضارعة
١٤٣	الفصل الخامس : الفعل الأمر
١٤٣	اشتقاقه
١٤٤	لام الأمر
١٤٦	همزة الوصل
١٤٩	الأمر بين الإعراب والبناء
١٥١	توكيد المضارع والأمر
١٥٤	المبني للمفعول
١٥٨	الفصل السادس : اسم الفاعل
١٥٨	حدّه
١٥٩	اشتقاقه ووزنه من الثلاثي
١٦٢	الفصل السابع : الصفة المشبهة
١٦٢	حدّها
١٦٢	أوزانها
١٦٤	الفصل الثامن : اسم التفضيل
١٦٤	حدّه
١٦٤	شروط صوغه
١٦٦	الفصل التاسع : صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعِل وبمعنى مَفْعُول

١٦٦	صيغ المبالغة
١٦٨	الفصل العاشر : اسم الفاعل من الرباعي وغيره
١٦٨	علّة زيادة الميم
١٦٨	علّة ضمّها
١٦٨	ماشذ عن القياس
١٧٠	الفصل الحادي عشر : اسم المفعول
١٧٠	حدّه
١٧٠	بناؤه
١٧١	صيفته من الثلاثي وغيره
١٧٢	الفصل الثاني عشر : اسما المكان والزمان، والمصدر الميميّ
١٧٢	حدّ اسمي المكان والزمان
١٧٣	بناؤهما
١٧٤	صوغها من الثلاثي وغيره
١٧٤	الفصل الثالث عشر : اسم الآلة
١٧٤	حدّها
١٧٤	صيغها
١٧٥	الفصل الرابع عشر : اسما المرة والهيئة
١٧٥	اسم المرة من الثلاثي وغيره
١٧٥	اسم الهيئة من الثلاثي وغيره
١٧٦	الباب الثاني : في المضاعف
١٧٦	حدّه

١٧٦	المضاعف بين الصَّحَّة والإعلال
١٧٧	أبواب المضاعف
١٧٨	الإدغام
١٨١	طرق التَّخْلَص من الثَّقَل عند تعذُّر الإدغام
١٩٦	الباب الثالث : في المهموز
١٩٦	الهمزة بين الصَّحَّة والإعلال
١٩٦	تخفيف الهمزة المفردة
٢٠١	حكم الهمزتين المجتمعتين
٢٠٤	حذفها
٢٠٦	تصريف (رَأَى)
٢٠٩	اسم الفاعل والمفعول منه
٢١١	اسما المكان والزَّمان والمصدر الميمي منه
٢١٢	المبني للمفعول منه
٢١٣	الرَّياعي منه
٢١٣	المصدر منه
٢١٤	اسم الفاعل من الرَّياعي
٢١٤	اسم المفعول منه
٢١٦	الفصل الأوَّل : أبواب المهموز
٢١٦	مهموز الفاء
٢١٦	مهموز العين
٢١٦	مهموز اللَّام

٢١٧	المضاعف المهموز
٢١٨	الفصل الثاني : كتابة الهمزة
٢٢٠	الفصل الثالث : كتابة همزتي القطع والوصل في نسخ المغاربة
٢٢١	الباب الرابع : في المثال
٢٢١	حدّه
٢٢١	أبوابه
٢٢٢	إعلاله
٢٢٨	الباب الخامس : في الأجوف
٢٢٨	حدّه
٢٢٩	أبوابه
٢٢٩	أحوال حرف العلة عينا أو لا ما
٢٢٩	شروط الإعلال
٢٣٨	الفصل الأول : حكم الأجوف قبل الإسناد وبعده
٢٤٢	الفصل الثاني : إبدال الواو والياء همزة
٢٤٤	القلب المكاني
٢٤٦	الفصل الثالث : المبني للمفعول واسم المفعول وباقي المشتقات
٢٥٠	الباب السادس : في الناقص
٢٥٠	حدّه
٢٥٠	أبوابه
٢٥١	تصريفه
٢٥٢	المشتقات



٢٥٥	فصل الإبدال
٢٥٥	أولاً : تعريفه
٢٥٦	ثانياً: حروف الإبدال
٢٦٤	الباب السابع : في اللّفيف
٢٦٤	حدّه
٢٦٤	حكمه
٢٦٤	الأمر منه
٢٦٥	توكيده
٢٦٥	المشتقات
٢٦٥	حكم الجمع بين إعلالين
٢٦٦	حكم توكيد الفعل المتّصل به واو الجماعة أو ياء المخاطبة

## القسم الثاني : الدراسة

٢٦٨	مفهوم التصريف في (الكافي في التصريف)
٢٦٩	المفهوم العلمي
٢٦٩	المفهوم العملي
٢٧١	تبويب وتنظيم موضوعات (الكافي في التصريف)
٢٧٣	منهج تأليف (الكافي في التصريف)
٢٧٦	مصادر (الكافي في التصريف)
٢٧٦	مصادر لصاحب المخطوط
٢٨٤	- مصادر لغيره
٢٨٧	موقف المؤلف من مسائل الخلاف
٢٩٣	تأثره
٢٩٣	التأثر في التبويب
٢٩٦	التأثر في الموضوعات
٢٩٧	التأثر في المحتوى
٣١٦	الشواهد القرآنية
٣٢١	الشواهد الشعرية
٣٢٤	المصطلحات الصرفية
٣٢٨	الموازنة بين (الكافي) و(شرح لامية الأفعال)
٣٣٥	ملاحظات على قضايا في المخطوط
٣٣٨	قيمة المخطوط
٣٣٩	الخاتمة

٣٤١	الفهارس الفنية
٣٤٢	فهرس الآيات القرآنية
٣٤٦	فهرس شواهد الشعر
٣٤٧	فهرس شواهد الحديث
٣٤٧	فهرس شواهد الأمثال
٣٤٧	فهرس الكتب
٣٤٧	فهرس اللغات
٣٤٨	فهرس الألفاظ المفسرة في المخطوط
٣٥٦	فهرس الأفعال المصرفة في المخطوط
٣٦٢	فهرس المصطلحات الصرفية
٣٧٥	فهرس الأعلام
٣٧٧	فهرس القبائل والأماكن
٣٧٨	فهرس مختارات صاحب المخطوط
٣٨٧	فهرس المصادر والمراجع
٤٠٣	فهرس الموضوعات

حقوق الطبع محفوظة  
لدى وزارة التراث والثقافة  
ص.ب : ٦٦٨ - الرمز البريدي : ١٠٠ - مسقط - سلطنة عُمان

رقم الإيداع : ٢٠١٢/٥١

طبع بشركة مطبعة عُمان ومكتبتها المحدودة ش.م.م  
هاتف : ٢٤٧٨٨٨٣٩ - فاكس : ٢٤٧٨٩٣٩٨